دليلك إلى

إتفاق بازل-II

(المضمون – الأهمية – الأبعاد)

د. نبيل حشاد

2004

الفهرس

الصفحة

Acronyms	المصطلحات المختصرة
(ABCP) Asset Backed Commercial Paper	ورقة تجارية معززة بأصول
(ADC) Acquisition, Development, and Construction	الحيازة، التنمية والإنشاء
(AMA) Advanced Measurement Approach	أساليب القياس المتقدمة
(ASA) Alternative Standardized Approaches	الأسلوب النمطي البديل
(CCF) Credit Conversion Factor	عامل تحويل الإئتمان
(CDR) Cumulative Default Rate	معدل التعثّر التراكمي
(CF) Commodities Finance	تمويل السلع
(CRM) Credit Risk Mitigation	تخفيف مخاطر الإئتمان
(EAD) Exposure at Default	التعرّض عند التعثّر
(ECA) Export Credit Agencies	وكالات إئتمان الصادرات
(ECAI) External Credit Assessment Institution	مؤسسة التصنيف الخارجي للإئتمان
(EL) Expected Loss	الخسارة المتوقعة
(FMI) Future Margin Income	هامش الدخل المستقبلي
(HVCRE) High Volatility Commercial Real Estate	العقارات التجارية شديدة التذبذب
(IPRE) Income-Producing Real Estate	العقارات المنتجة للدخل
(IRB) Internal Rating-Based Approach	الأسلوب القائم على أساس التصنيف الداخلي
(LGD) Loss Given Default	الخسارة بإفتراض التعثّر
(M) Effective Maturity	الاستحقاق الفعلي

(MDB) Multilateral Development Banks	بنك تنمية متعدد الأطراف
(NIF) Note Issuance Facilities	تسهيلات إصدار الأوراق
(OF) Object Finance	تمويل الأصول المادية
(PD) Probability of Default	إحتمال التعثر
(PF) Project Finance	تمويل المشروع
(PSE) Public Sector Entity	منشأة القطاع العام
(RBA) Rating-Based Approach	الأسلوب القائم على التصنيفات
(RUF) Revolving Underwriting Facility	تسهيل التعهدات المتجددة أو المتحركة
(SF) Supervisory Formula	الصيغة (السلطة) الرقابية
(SL) Specialized Lending	الإقراض المتخصص
(SME) Small-and Medium-Sized Enterprise	المنشآة الصغيرة والمتوسطة الحجم
(SPE) Special Purpose Entity	منشأة لغرض خاص
(UCITS) Undertaking for Collective Investments in Transferable Securities	التعهدات من الإستثمارات المجمعة في أوراق مالية قابلة التحويل
(UL) Unexpected Loss	الخسارة غير المتوقعة

تقديم

يمثل إتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف والرقابة والإشراف حول العالم في الوقت الحاضر. فهو يشكل فرصة وتحديا في آن بالنسبة للصناعة المصرفية العالمية والعربية، مع العلم بأن التحديات التي يطرحها لا تقل شأنا عن الفرص التي يوجدها.

صحيح أن معايير بازل الجديدة تعتبر خطوة هامة في الإتجاه الصحيح، من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف وأيضا سياسات وممارسات إدارة رأس المال، وتعزيز ركائز الإستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي مثل التوريق (Securitization).

إلا أنه من الصحيح أيضا أن هذه المعايير ستوجد صعوبات أمام مصارفنا العربية عموما في إستقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الإئتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا، هذا إن وُجدت. كما أنها ستفرض ضغوطا على مصارفنا لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لا سيما مخاطر التشغيل (Operational Risk). أضف إلى ذلك الضغوط أيضا على مصارفنا من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية على تنوُّعها والإنتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الإئتماني الخارجي (Standardized Approach) إلى أسلوب التقييم الإئتماني الداخلي (IRB) الذي يصنف زبائن المصارف.

إن هذا الكتاب المعنون: "دليلك إلى إتفاق بازل II (Basel II Accord): المضمون، الأهمية، الأبعاد" للدكتور نبيل حشاد، الخبير المصرفي والمالي والإقتصادي العربي المعروف، ترجمة حرفية غير رسمية (unofficial) للوثيقة الكاملة للجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية والخاصة بإطار كفاية رأس المال الجديد الذي سيطلق إلى المجتمع الدولي منتصف العام الحالي، وتصبح معاييره واجبة التطبيق في أوائل العام 2007.

وهذا الكتاب هو الجزء الأول من موسوعة مصرفية عن بازل II والتي تتكون من (5) كتب، حيث ستصدر الأجزاء الأربعة الباقية خلال العام الحالي وتتركز محاورها العامة حول:

- إدارة المخاطر المصرفية.
- الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية .
- التصنيف الإئتماني الداخلي والخارجي.
- تطبيق بازل II (البنوك المركزية – المصارف التجارية – المصارف الإسلامية).

وتأتي مبادرة الإتحاد هذه، وبالتعاون مع الخبير صاحب الكتاب، في إطار الإهتمام المتنامي للإتحاد بالنسبة لمعايير بازل II وضرورة إستيعابها وتطبيقها من قبل المصارف العربية، حيث يعتبر الإتحاد أن الخطوة الأساسية نحو التعامل الناجح مع هذه المعايير يكمن في فهمها وإدراكها بشكل دقيق وشامل.

وعليه، أعار ويعير إتحاد المصارف العربية معايير بازل الجديدة إهتماما بالغا، وقد أنشأنا داخل الإتحاد خلية خاصة لمتابعة وترجمة وثائق لجنة بازل إلى العربية، كما قمنا بفتح قنوات الإتصال مع لجنة بازل من أجل التأكيد على أهمية مراعاة معاييرها لخصوصيات العمل المصرفي العربي بحيث يتركز هدف الإتحاد على ضمان إلتزام المصارف العربية بقواعد ومعايير الرقابة المصرفية العالمية على نحو مستمر وبما يعزز من الثقة الدولية بالقطاع المصرفي العربي. كما يعمل الإتحاد حاليا مع صندوق النقد العربي، تعاونا وتنسيقا، من أجل إعداد مشروع لتيسير إلتزام المصارف العربية بمعايير بازل الثانية.

إن معايير الرقابة المصرفية العالمية عموما، ومعايير بازل المتجددة على وجه الخصوص، قضية تحوز على أولى أولويات وإهتمامات الإتحاد خلال المرحلة الحالية والمقبلة، وسوف نحرص على رسم خريطة الطريق أمام المصارف العربية في تطبيقها لمعايير بازل الجديدة.

وعليه، تضع هذا الكتاب في متناول رجال المصارف والمال والإشراف والرقابة العرب، آملين أن يشكل إسهاماً علمياً متواضعاً منا لزيادة معرفة رجالاتنا، بكل وضوح ودقة، بإتفاق بازل الثاني لكفاية رأس المال.

والله من وراء المقصد.

د. فؤاد شاكر

أمين عام إتحاد المصارف العربية

مقدمة

شهد كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من دولة إلى أخرى وقد زادت حدة تلك الأزمات اعتبارا من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998 والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وخصوصا على القطاعات المالية والمصرفية .

كانت تلك الأزمات المالية والمصرفية بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية وأظهر سلبياتها بوضوح، حيث إن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول أثر سلبا على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلبا على البنوك اليابانية والبنوك الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية والتي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا .

لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) والدول العشر الكبرى (G-10) مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات خصوصا أن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها، وأن تلك الأزمات المالية والمصرفية تؤثر سلبا على العولمة وتمثل حججا واضحة يستشهد بها المناهضون للعولمة. لذا كثفت تلك المؤسسات المالية الدولية والدول العشر الكبرى مجهوداتها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنب تلك القطاعات الأزمات المالية والمصرفية أو تخفيف آثارها السلبية في حالة حدوثها.

وفي إطار ما سبق، ركزت المؤسسات المالية الدولية والدول العشر الكبرى مجهوداتها في أربعة محاور هي:

1- تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي، وأهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد إصدار لجنة بازل للرقابة على البنوك للأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة (Core principles for effective banking supervision) في عام 1997. وأصدرت في عام 1999 منهجيات أو طرق تطبيق الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة (Core principles methodology) كذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي (Financial sector assessment program)، والذي يطلق عليه (FSAP) على سبيل الاختصار. ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي من خلال مجموعتين من المؤشرات هما مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل عجز الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات مكونات ميزان المدفوعات ومؤشرات القطاع المالي والمصرفي. ففي قطاع البنوك يتم تقييم أداء البنوك وتحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مؤشرات الـ (CAMELs) وهي المؤشرات المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والمكاسب أو الإيرادات والسيولة والحساسية للمخاطر، وفي إطار التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي.

في إطار تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي، تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) ويهدف هذا المنتدى إلى تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي على المستوى العالمي.

يأتي مشروع اتفاق بازل 2، كأحد أهم المجهودات الخاصة بتقوية ودعم القطاع المصرفي، وقد صدرت الطبعة الأولى من وثيقة اتفاق بازل 2 في عام 1999 وصدرت الطبعة الثانية في عام 2001 بعد إجراء بعض التعديلات والإضافة والتي تمت في إطار الإجابة عن استفسارات بعض البنوك ثم صدرت الطبعة الثالثة في إبريل 2003.

2- الشفافية: تلعب الشفافية والإفصاح دورا هاما في انضباط السوق، حيث أن توافر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب تساعد المتعاملين (المشاركين) في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، أما في حالة عدم الشفافية

والإفصاح فإن ذلك يؤدي في الغالب إلى عدم صحة قرارات المشاركين في الأسواق، وقد لوحظ ذلك خلال الأزمة المالية في المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، حيث إن عدم الشفافية والإفصاح لعبا دورا هاما في تفاقم الأزمة. لذا فقد أولت المؤسسات المالية الدولية اهتماما كبيرا بالشفافية والإفصاح في الأسواق المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة. من الجدير بالذكر أن الشفافية والإفصاح سيؤديان إلى انضباط السوق.

3- قضايا تحرير حساب رأس المال: أثارت قضايا تحرير حساب رأس المال، والمتعلقة بفتح الأسواق المالية، كثيرا من الجدل وخصوصا فيما يتعلق بفتح السوق المالية للدولة (وخصوصا الدول النامية) تدريجيا أم دفعة واحدة، حيث يرى البعض أهمية التدرج في فتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب والسماح للمستثمرين المحليين بالإستثمار في الخارج وقابلية العملة الوطنية للتحويل، بينما يرى البعض الآخر أهمية فتح السوق المالية دفعة واحدة حتى لا تستطيع مراكز القوى المعارضة لتحرير حساب رأس المال ممارسة ضغوط لعدم التحرير. وقد أشارت التجارب إلى أن تحرير حساب رأس المال في ظل قطاع مالي ومصرفي ضعيف يؤدي في الغالب إلى حدوث أزمات مالية مصرفية. لذا فإن الرأي عند الكثيرين هو تحرير حساب رأس المال عندما يكون القطاع المالي والمصرفي قويا، حيث إنه من المعروف في الفكر الاقتصادي أن وجود قطاع مالي ومصرفي قوي ومستقر شرط لا بد منه لوجود اقتصاد كلي مستقر. لذا يجب العمل على تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي قبل تحرير حساب رأس المال.

4- إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية: هناك الكثير من الدول النامية التي تتحمل تكاليف الأزمات المصرفية، ولا يتم إشراك القطاع الخاص في تحمل تلك التكاليف وذلك من خلال ما يمكن أن يطلق عليه أنظمة التأمين على الودائع أو تأمين المودعين الضمني، أي أنه لا يوجد نظام صريح للتأمين على الودائع ولكن عند حدوث أزمات مصرفية تقوم الدولة بتعويض المودعين عن كامل ودائعهم. هذا النظام يجعل المودعين غير مهتمين باختيار البنك الجيد والقوي نظرا لأنهم لن يتحملوا أية

تكاليف في حالة حدوث أزمات مصرفية. أما إذا كان هناك نظام تأمين صريح على الودائع (والذي لا يغطي كامل الودائع ولكن هناك حد أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس البنك) ومن ثم سيتحمل المودعون (القطاع الخاص) جزءاً من تكاليف الأزمات المصرفية، فإن ذلك سيدفع المودعين إلى اختيار البنوك الجيدة والقوية ومن ثم تنسحب البنوك الضعيفة من السوق ويحدث انضباط السوق وتزداد كفاءة وفعالية القطاع المصرفي ككل .

إتفاق بازل 2:

خلال السنوات القليلة السابقة لعام 1999، قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار اتفاق بازل 2 الخاص بمعيار كفاية رأسمال البنوك، بحيث يعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك.

قبل إصدار إتفاق بازل 2، قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، لذا فإن الإتفاق الجديد ركز على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة البنوك.

وخلال الفترة 1999 إبريل 2003 قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت في عام 1999 حتى صدرت الطبعة الثالثة في إبريل 2003. وقد ركز الاتفاق الجديد (بازل2) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي (Regulatory Capital) من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للبنوك التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة.

يعتبر اتفاق بازل 2 أكثر تعقيدا من اتفاق بازل 1 وذلك لأسباب متعددة . أحد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر أمرا معقدا .

وسبب آخر هو أن مجهودات التطوير والتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل 2 أصبحت لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية.

2- الاتساق، بأكبر درجة ممكنة، بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

3- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

4- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث إنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها .

محاور الاتفاق:

يتكون اتفاق بازل 2 من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال (Minimum Capital Requirements).

المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية (Supervisory review process).

المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام) (Market discipline) (Public disclosure) .

يشير الشكل التالي إلى محاور الاتفاق الثلاثة

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
مخاطر السوق لا تغيير عن بازل 1 مخاطر الائتمان – تغير كبير عن بازل 1 3- أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال - حوافز رأسمالية للبنوك التي تستخدم ادارة جيدة لمخاطر الائتمان معتمدة على الـ (IRB) – الـ IRB لها متطلبات انظمة رقابة وجمع بيانات ومتطلبات كمية لإدارة المخاطر مخاطر التشغيل – لم تغط في بازل 1 – 3 أساليب مختلفة لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال . – يطبق كل اسلوب في ضوء المعايير أو الشروط المطلوبة	المراجعة الرقابية – يجب أن يكون لدى البنوك عمليات (process) لتقييم كفاية رأس المال الكلية واستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة . – يجب على المراقبين مراجعة تقييم التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإستراتيجياته . – يجب على المراقبين أن يتوقعوا أن يحتفظ البنك بزيادة عن الحد الأدنى لمعدلات رأس المال ، ويجب أن تكون لديهم القدرة على طلب ذلك . – يجب على المراقبين التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأسمال البنك عن الحد الأدنى	انضباط السوق: – يعمل انضباط السوق على تشجيع أمان البنك وجودته . – يوجد افصاح اساسي أو محوري (core) وافصاح تكميلي supplementary لجعل انضباط السوق أكثر فعالية .

أولاً – المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال

يختلف المحور الأول في اتفاق بازل 2 عنه في اتفاق بازل 1 في عدة أبعاد، بينما يتشابه الاتفاقان في عدة أبعاد. بالنسبة لأبعاد الاتفاق فهي أن نسبة ملاءة (كفاية) رأس المال بقيت كما هي بدون تغيير في اتفاق بازل 2، حيث إن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ما زال 8%، هذا بالإضافة إلى مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال وهو رأس المال القانوني أو الرقابي في اتفاق بازل 1 [شريحة رأس المال (1) (رأس المال الأساسي) وشريحة رأس المال 2 (رأس المال المساند)] بمكوناته المختلفة هي نفس المكونات في اتفاق بازل 2 .

يتشابه إتفاق بازل 1 وإتفاق بازل 2 في أساليب قياس مخاطر السوق، حيث أشارت الوثيقة الرئيسية لإتفاق بازل 2 إلى أن مخاطر السوق الواردة في بازل 1 سيتم تطبيقها في إتفاق بازل 2 بدون أية تغييرات.

أما بالنسبة لأبعاد الاختلاف بين الاتفاقين فتتمثل في تعريف أوزان مخاطر الأصول (Risk-Weighted)، أي الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك. إن الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل 2 ستؤدي إلى تطوير تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن ثم فإن معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقا مع حجم المخاطر.

يغطي اتفاق بازل 1 نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. [illegible] الجدير بالذكر أن اتفاق بازل عند صدوره في عام 1988 كان يغطي مخاطر الائتمان فقط. وفي عام 1996 قررت لجنة بازل إضافة مخاطر السوق. أما بالنسبة [illegible] بازل 2 فإنه قد أضاف مخاطر التشغيل (Operational risk)، حيث أصبحت [illegible] التي يغطيها اتفاق بازل 2 هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر [illegible] من الجدير بالذكر أن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عنها [illegible] بازل 1 وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، [illegible] المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها.

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل 1 فإن أوزان المخاطر [illegible] من قبل لجنة بازل وتستخدم مقاسا واحدا يناسب الجميع (One size fits all)، [illegible] اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي الأسلوب [illegible] المعياري (Standardized approach) وأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي [illegible] التصنيف الداخلي المتقدم (Internal rating based-approach) [illegible] (Foundation and [illegible]). وللبنك حق الاختيار لواحد من هذه الأساليب.

[illegible] لأسلوب التصنيف النمطي، فإنه يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي [illegible] التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز وستاندرد أند بورز ووكالات

ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والبنوك والشركات.

يتضمن الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان التي تستخدمها البنوك التي تتبنى الأسلوب النمطي، وقد عرف اتفاق بازل 2 تلك الأساليب بمخففات مخاطر الائتمان (Credit risk mitigation).

يتضمن الأسلوب النمطي أيضا معاملة محددة لتعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة (retail activities) وكذلك تعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل 1 .

من الجدير بالذكر أن اتفاق بازل 2 قد حدد بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية، منها على سبيل المثال الشفافية والمصداقية وتوافر النتائج دوليا .

أما بالنسبة لأساليب التصنيف الداخلي (IRB)، فهي أحد أهم الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل 2. وتنقسم أساليب التصنيف الداخلي إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم. وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافا جوهريا، حيث إن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها البنك هي التي تقيّم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

تعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي :

1- احتمال التعثر Probability of Default (PD) وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معين.

2- الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD) وهي التي تقيس الجزء من القرض الذي سيعاد (سيسدد للبنك) في حالة حدوث التعثر.

3- التعرض عند التعثر Exposure at Default (EAD) وهو خاص بالتزامات القروض (Loan commitments) ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

4- أجل الاستحقاق Maturity (M) والتي تقيس الأجل الاقتصادي (Economic maturity) المتبقي في حالة التعرض (Exposure).

يوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

	المتقدم (IRB)	الأساسي (IRB)
احتمال التعثر (PD)	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند التعثر (LGD)	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
التعرض عند التعثر (EAD)	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
أجل الاستحقاق (المتبقي) (M)	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك

أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، فقد اشار اتفاق بازل 2 إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك ومن ثم يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل، وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم دقة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية .

اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل، يمكن للبنوك اختيار أحدها. وهذه الأساليب هي أسلوب المؤشر الأساسي (basic indicator approach) والأسلوب النمطي (standardised approach) وأسلوب القياس المتقدم (advanced measurement approach).

يعتبر أسلوب المؤشر الأساسي أبسط الأساليب، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل (gross income) للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المؤشر الأساسي لا يتطلب شروطا أو معايير معينة يجب أن يحققها البنك حتى يستطيع استخدامه .

أما بالنسبة للأسلوب النمطي لقياس مخاطر التشغيل، فقد قسم هذا الأسلوب أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل خط أعمال نسبة (يطلق عليها بيتا Beta) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسبة ما بين 12% و 18%، وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها، أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية .

أما بالنسبة لأساليب القياس الداخلية، فهي أكثر الأساليب تقدما وتعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل. ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توافرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم، منها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك وظيفة (إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية .

ثانيا – المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية

هذا المحور مبني على أربعة أسس (مبادئ) هي:

المبدأ الأول: ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها ، واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.

المبدأ الثاني: ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال إلى جانب قدرتها على الإشراف وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية. وينبغي على المراقبين أن يتخذوا إجراءً رقابيا إذا لم يقتنعوا بنتائج هذه العملية.

المبدأ الثالث: ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني وينبغي أن تكون لديهم القدرة على أن يطلبوا من البنوك حيازة رأس مال يزيد على الحد الأدنى .

المبدأ الرابع: ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خصائص الخسائر لبنك ... وينبغي أن يطلبوا اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذا لم تتم المحافظة على رأس ... أو إعادته لحالته السابقة .

هذه الأسس الأربعة تحتاج من البنوك أن تقيم أوضاع ملاءة (كفاية) رأس المال ... تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، وبالنسبة للمراقبين (السلطات Supervisors) فإن عليهم مراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال ... مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك واتخاذ القرارات أو الأفعال (actions) المناسبة بالنسبة لتقييمات البنوك .

... هذه العناصر ضرورية جدا لضمان فعالية الإدارة بالنسبة لتنظيمات البنك ... المصرفية الفعالة .

... الحكم على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكذلك كفاية رأس المال ... لابد أن يتضمن متطلبات أكثر من مجرد تقييم تحقيق البنك لمتطلبات

معدل كفاية رأس المال. إن محور عمليات المراجعة الرقابية في اتفاق بازل 2 يوفر للبنوك فوائد كبيرة من خلال تركيز هذا المحور على أهمية حاجة البنوك لقدرة عالية لتقييم المخاطر المصرفية وكذلك أن يكون لدى المراقبين قدرة عالية في كيفية تقييم المخاطر المصرفية. ومن المعروف أن الصناعة المصرفية تتميز بالتطور المستمر وإدخال أدوات مالية جديدة وفي الغالب تكون مخاطر الأدوات الجديدة كبيرة، لذا يجب على المراقبين أن يكونوا على دراية جيدة بتقييم تلك المخاطر وذلك خلال تقييمهم لتقييمات البنوك الخاصة بتقييم تلك المخاطر .

حتى تستطيع البنوك أن تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة، فإنها يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية ومرتبط ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر التي حددتها الاتفاق في المحور الأول والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه والموارد البشرية والمادية المتاحة له. من الجدير بالذكر أن لجنة بازل للرقابة قد أصدرت عشرين وثيقة قبل إصدار الطبعة الثالثة من إتفاق بازل 2. وقد ورد ذكر عناوين تلك الوثائق الإرشادية وتواريخ صدورها من قبل لجنة بازل في نهاية الجزء الثالث من الإتفاق (وهو الجزء الخاص بالمحور الثاني). ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد أصدرت أيضا بعض الوثائق الإرشادية والتوضيحية لشرح كيفية تطبيق والتعامل مع بعض مكونات الإتفاق الجديد بعد صدور الطبعة الثالثة من الإتفاق.

إن الإلمام بمحتويات تلك الوثائق إلماما كاملا يعتبر شرطا ضروريا لكي تتمكن البنوك والسلطات الرقابية من تطبيق إتفاق بازل 2 تطبيقا سليما، حيث إن هذه الوثائق تعتبر بمثابة دليل عمل للنواحي المصرفية المختلفة مثل أسس إدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق وأسس الرقابة الداخلية والخارجية... إلخ.

عالج المحور الثاني من اتفاق بازل 2 قصورا كبيرا في اتفاق بازل 1 وهو التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها البنوك ، حيث فرق اتفاق بازل 2 بين المعاملات منخفضة المخاطر ومرتفعة المخاطر. وقد قدم المحور الثاني فكرة رأس المال الاقتصادي (economic capital) في معادلة رأس المال القانوني (الرقابي) (regulatory capital) والتي تجعل البنوك قادرة على تحديد كفاية رأس

المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة (transaction) .

رأس المال الاقتصادي هو رأس المال الذي تحتفظ به البنوك وتضعه جانبا (set a side) لمواجهة الخسائر الناتجة من نشاط أعمال معين، فعلى سبيل المثال عند قيام البنك بتقديم قرض أو أخذ مركز بالعملة الأجنبية، فانه في إطار اتفاق بازل 2، يجب على البنك أن يستخدم نماذج مختلفة لتخصيص رأسمال لمواجهة مخاطر تلك المعاملات على أساس حجم مخاطر كل معاملة ومساهمتها (نصيبها) في محفظة المخاطر (risk portfolio) التي يتعرض لها البنك. هذه النماذج ستساعد البنك في تحديد حجم رأس المال المطلوب لمواجهة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتغطية جميع المخاطر لكل معاملة من قبل رأس المال القانوني أو الرقابي يعتبر أمرا صعبا وذلك نظرا لأن حساب رأس المال الرقابي يتم بطريقة مبسطة وكذلك فانه لا تتوافر لدى المراقبين جميع المعلومات الدقيقة والكاملة عن عملاء البنك وممارساته وحجم المخاطر بالنسبة لكل معاملات البنك .

المحور الثالث: انضباط السوق

يعتبر المحور الثالث والخاص بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل 2 وذلك بالإضافة إلى المحور الثاني وهو عمليات المراجعة الرقابية، حيث إن اتفاق بازل 1 لم يتضمن هذين المحورين. ويعتبر محور انضباط السوق مكملا للمحور الأول الخاص بالحد الأدنى لرأس المال ومكملا أيضا للمحور الثاني والخاص بعمليات المراجعة الرقابية . وقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها البنك، ومستوى رأس المال المطلوب لمواجهة تلك المخاطر. وتعتقد اللجنة أن الإفصاح العام (public disclosure) له أهمية في اتفاق بازل 2 حيث إن اعتماد البنوك على منهجياتها وأساليبها الداخلية من أجل تقييم الائتماني وقياس المخاطر المختلفة يستلزم الإفصاح عنها. إن انضباط السوق

سيعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية وخصوصا في مجال إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار المصرفي.

أشار الاتفاق الجديد إلى أن الإفصاح المطلوب بموجب الاتفاق لا بد أن يكون متسقا مع الإفصاح المحاسبي الدولي والتركيز على أهمية أن لا يوجد تعارض بينهما. وقد أشار الاتفاق إلى الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بأعمال البنوك منها على سبيل المثال الإفصاح عن نطاق التطبيق وهيكل رأس المال وكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية وتخفيف المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل..... الخ .

تطبيق إتفاق بازل 2:

منذ صدور الوثيقة الأولى لإتفاق بازل 2، أصبح الشغل الشاغل لمسؤولي الرقابة المصرفية والبنوك هو كيفية تطبيق هذا الإتفاق وخصوصا أنه لا يحتوي على متطلبات كثيرة فقط ولكنه يشمل أيضا تغيير البيئة والثقافة المصرفية بما يستلزم إعادة هيكلة شاملة سواء مادية أو بشرية. وعلى الرغم من أن تطبيق الإتفاق يمثل أهم التحديات التي تواجه البنوك وخصوصا من الدول النامية ومنها الدول العربية، إلا أن تطبيقه بصورة سليمة والإلتزام بتطبيق المحاور الثلاثة بدقة يضمن سلامة البنوك وإدارتها الجيدة للمخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة وإحتفاظها بحجم رأس المال المناسب لتغطية تلك المخاطر.

أشارت لجنة بازل إلى إعتقادها بأن إتفاق بازل 2 يعتبر مناسبا لقطاع عريض من البنوك في الدول المختلفة. ففي الدول العشر الكبرى، سيتم تطبيق الإتفاق في نهاية عام 2006 من قبل البنوك الناشطة دوليا والبنوك الكبرى التي ترى السلطات الرقابية ضرورة الإلتزام بتطبيقه.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعضا من الدول العشر الكبرى التي ستلزم جميع بنوكها بتطبيق إتفاق بازل 2. وأشارت السلطات الرقابية الوطنية في الدول العشر

الكبرى التي لن تطبق إتفاق بازل 2 ستكون عرضة إلى فرض قواعد كفاية رأسمالية تحوُّطية عليها، أي أنها ستكون عرضة لزيادة تكلفة رأس المال.

أشارت اللجنة أيضا إلى الدول خارج نطاق الدول العشر الكبرى، حيث إن هناك البعض منها الذي بدأ يأخذ خطوات فعلية لتطبيق الإتفاق الجديد تطبيقا كاملا قبل الموعد المحدد وأن هناك بعض الدول التي ترى بأن تطبيق الإتفاق الجديد تطبيقا كاملا لا يأتي على قمة أولوياتها في المستقبل القريب فيما يتعلق بحاجتها لتقوية أنظمتها الرقابية. وقد أشارت اللجنة إلى أنه على السلطات الرقابية الوطنية في تلك الدول أن تأخذ في حسبانها الفوائد التي ستعود على نظمتها المصرفية عند وضعها جدول زمني لتطبيق الإتفاق الجديد.

في إطار تحديات التطبيق، أشارت اللجنة بواقعية إلى أن هناك بعض التحديات التي ستواجه البنوك من اهمها قيود (محدودية) الموارد والأولويات الأخرى والتي قد تجعل تطبيق الإتفاق الجديد يتأخر عن موعده المحدد في نهاية عام 2006 وخصوصا في الدول باستثناء الدول العشر الكبرى. ومع إعتراف اللجنة بذلك إلا أنها أشارت إلى أهمية إهتمام السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة بتطبيق العناصر الأساسية لمكونات المحورين الثاني والثالث (عمليات المراجعة الرقابية وإنضباط السوق) حتى لو تم تطبيق المحور الأول (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) بعد نهاية عام 2006.

د. نبيل حشاد

نطاق تطبيق الاتفاق

Scope of Application

أ- مقدمة Introduction

1) يجـري تطبيق اتفاق بازل الجديد بشأن كفاية رأس المال (الاتفاق الجديد) على أســاس موحد على البنوك التي تمارس نشاطا دوليا. وهذه هي أفضل وسيلة للمحافظة على سلامة رأس المال في البنوك ، ذات المنشآت التابعة عن طريق استبعاد ازدواجية النشاط.

2) يتم توسيع نطاق تطبيق الاتفاق بحيث يضم، على أساس موحد تماما، أي شركة قابضـة تكـون هي الشركة الأم The Parent Co. في نطاق مجموعة مصرفية حتى تؤخذ في الاعتبار مدى المخاطرة بالنسبة لكامل المجموعة المصرفية [1] والمجموعات المصرفية هي لمجموعات التي تكون نواحي النشاط المصرفي هي الغالبة عليها، وفي بعض البلدان، فإن المجموعات المصرفية قد يتم تسجيلها كبنك.

3) يطـبق الاتفاق أيضا على كافة البنوك ذات النشاط الدولي في كل شريحة، في [illegible] كل مجموعة مصرفية، وعلى أساس موحد تماما أيضا (انظر الشكل التوضيحي [illegible] نهاية هذا الجزء) [2]. ويتم إعطاء ثلاث سنوات كفترة إنتقالية لتطبيق التوحيد التام [illegible] المستوى الأدنى، لتلك الدول التي لا يوجد فيها هذا الشرط حاليا.

4) وفضـلا عـن هـذا، ونظـرا لأن أحـد الأهداف الرئيسية للرقابة، هو حماية [illegible]ين، يصـبح الأمـر الأساسـي هو التأكد من أن رأس المال المعترف به وفقا [illegible] كفاية رأس المال سيكون متاحا للمودعين لدى طلبه. وهو ما يستدعي بالتالي، [illegible] المراقبون باختبار كفاية رسملة كل بنك على حدة باعتباره قائما بذاته.

---

(1) [illegible] القابضة التي تكون هي الشركة الأم لمجموعة مصرفية، قد تكون هي ذاتها تابعة لشركة أم قابضة أخرى. [illegible] الضوابط التنظيمية، فإن هذه الشركة الأم القابضة قد لا تكون خاضعة للاتفاقية نظرا لأنها لا تعتبر الشركة [illegible] مصرفية.

(2) [illegible] التوحيد الكامل على المستوى الأدنى، هو تطبيق الاتفاق على البنك الوحيد (أي على أساس عدم توحيد [illegible] البنك مع المنشآت التابعة) وهو ما يحقق نفس الهدف، ويوفر القيمة الدفترية الكاملة لأية استثمارات [illegible] إلى جانب خصم أية متعلقات كبيرة القيمة تكون مملوكة للأقلية، من رأس المال.

ب- المنشآت المصرفية، ومنشآت الأوراق المالية، والمنشآت المالية التابعة الأخرى Banking, Securities, and Other Financial Subsidiaries

5) عن طريق التوحيد، يتم إلى أقصى مدى ممكن، تناول كافة نواحي النشاط المصرفية وكافة نواحي النشاط المالية المتصلة [3] (سواء منها الخاضعة أم غير الخاضعة للتنظيم القانوني). ومن ثم فإن المنشآت المصرفية ومنشآت الأوراق المالية المملوكة لأغلبية أو التي تسيطر عليها أغلبية (والتي تخضع لتنظيم قانوني مماثل بصفة عامة، أو حيث تعتبر نواحي نشاط الأوراق المالية من ضمن نشاط البنوك) وغير ذلك من المنشآت المالية الأخرى [4]، ينبغي بصفة عامة أن يجري توحيدها بشكل تام.

6) يتولى المراقبون تصنيف مدى ملاءمة الاعتراف بمصالح الأقلية في رأس المال الموحد، والتي قد تنشأ نتيجة لتوحيد المنشآت المصرفية ومنشآت الأوراق المالية وغيرها من المنشآت المالية. كما يقوم المراقبون بتعديل المبلغ، الذي يمثل مصالح الأقلية، والذي سيتم إدخاله في رأس المال في حالة عدم إتاحة رأس المال الذي تمثله مصالح الأقلية على الفور لدى المنشآت الأخرى في المجموعة .

7) قد تكون هناك حالات لا يمكن فيها، أو قد لا يكون مرغوبا، توحيد أوراق مالية معينة، أو بعض المنشآت المالية الأخرى الخاضعة للتنظيم. ويكون هذا في الحالات التي يكون قد تم فيها حيازة هذه الأوراق أو المنشآت بشكل مؤقت في مقابل ديون سبق التعاقد عليها وأصبحت خاضعة لتنظيم مختلف، أو حيث يكون عدم التوحيد لغير الأغراض التنظيمية لرأس المال منصوصا عليه قانونا، وفي هذه الحالات، يصبح من الضروري للمراقب المصرفي أن يحصل على معلومات كافية من المراقبين المسؤولين عن تلك المنشآت.

---

[3]) في الجزء 1- لا يتضمن مصطلح "نواحي النشاط المالية "، نشاط التامين كما أن مصطلح "المنشآت المالية" يتضمن منشآت التامين .

[4]) تتضمن الأمثلة لنواحي نشاط المنشآت المالية، التأجير التمويلي، وإصدار بطاقات الائتمان، وإدارة المحافظ المالية والاستشارات الاستثمارية، خدمات حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية، وغيرها من نواحي النشاط المماثلة التي تعتبر ضمن نواحي النشاط الفرعية للأعمال المصرفية.

8) إذا لم يتم توحيد منشآت الأوراق المالية والمنشآت المالية التابعة الأخرى والمملوكة للأغلبية للأغراض الرأسمالية، فإن كافة حقوق الملكية، والاستثمارات الرأسمالية القانونية الأخرى في تلك المنشآت والتي تمتلكها المجموعة، سيتم خصمها، وكذلك الأصول والالتزامات، إلى جانب الاستثمارات الرأسمالية للطرف الثالث في المنشآت التابعة والتي يجري إلغاؤها من ميزانية البنك. ويعمل المراقبون على التأكد من أن المنشأة التي لم تدخل في عملية التوحيد والتي تم خصم الاستثمار الرأسمالي بالنسبة لها، تستوفي المتطلبات التنظيمية لكفاية رأس المال. كما سيقوم المراقبون بمراقبة الإجراءات التي ستقوم بها المنشأة التابعة لتصحيح أي عجز في رأس المال، وإذا لم يتم إجراء التصحيح في الوقت المناسب يجري أيضا خصم العجز من رأس مال المنشأة الأم.

ج- استثمارات الأقلية ذات الأهمية في المنشآت المصرفية ومنشآت الأوراق المالية والمنشآت المالية الأخرى Significant Minority Investments in Banking, Securities and Other Financial Entities

9) يتم استبعاد استثمارات الأقلية ذات الأهمية في المنشآت المصرفية ومنشآت الأوراق المالية وغيرها من المنشآت المالية، حيث لا توجد بها رقابة، من رأس مال المجموعة المصرفية عن طريق الخصم من حقوق الملكية والاستثمارات القانونية الأخرى. وكحل بديل فقد يتم توحيد تلك الاستثمارات على أساس نسبي في بعض الظروف المعينة. ومثل ذلك أن يكون التوحيد النسبي ملائما للمشروعات المشتركة. أو إذا اقتنع المراقب بأن المنشأة الأم ملتزمة قانونا أو بحكم الواقع بدعم المنشأة على أساس نسبي، وأن المساهمين الآخرين ذوي الأهمية لديهم القدرة والرغبة في دعمها بشكل نسبي.

10) وفيما يتعلق بشأن مستوى الاستثمارات التي يمكن اعتبارها ذات أهمية، كما ... ومن ثم إما أن يجري خصمها أو توحيدها على أساس نسبي، فإن هذا

المستوى يتم تحديده عن طريق معايير المحاسبة الوطنية و/أو الممارسات التنظيمية. وكمثال على ذلك فإن المستوى المحدد للتوحيد النسبي في الاتحاد الأوروبي هو نسبة تتراوح بين 20% و 50% من حقوق الملكية .

10) وتعـزز اللجـنة تأكيدها لوجهة النظر التي قررها اتفاق عام 1988 بأنه سيتم خصم الملكيات المتقابلة Reciprocal cross-holdings لرؤوس أموال البنوك التي تستهدف شكليا وبطريقة مصطنعة تضخيم المراكز الرأسمالية للبنوك، وفقا لما تتطلبه معايير كفاية رأس المال.

د- منشآت التأمين Insurance Entities

11) يـتحمل البنك الذي يمتلك شركة تابعة للتأمين بكافة المخاطر التنظيمية للمنشأة التابعة، وينبغـي أن يـتم الإدراك والاعتراف بالمخاطر التي يتضمنها ذلك في كافة المنشآت التي تضمنها المجموعة وبالنسبة لكل منها. وتعتقد اللجنة أنه في هذه المرحلة مـن ناحـية المبدأ، فإن من الملائم خصم حقوق ملكية البنوك واستثماراتها الرأسمالية القانونـية الأخـرى في شركات التأمين التابعة إلى جانب خصم استثمارات الأقلية ذات الأهمية في منشآت التأمين.

وفـي ظـل هـذا الأسلوب سيقوم البنك باستبعاد الأصول والالتزامات، وكذلك الاسـتثمارات الرأسمالية للطرف الثالث في شركات التأمين التابعة. على أن الأساليب التي يمكن تطبيقها في أي وقت ينبغي، على أية حال، أن تتضمن بعدا شاملا للمجموعة بأكملها لتحديد كفاية رأس المال، وتجنب ازدواجية حساب رأس المال.

12) ونظرا للموضوعات المتعلقة بالمنافسة المتساوية، فإن بعض الدول في مجموعة الـدول العشر ستحتفظ بمعاملتها الحالية الخاصة بأوزان ترجيح المخاطر [5] باعتبارها استثناء مـن الأساليب التي ذكرت آنفا، مع قيامها فقط بإدخال أسلوب تجميع المخاطر علـى أسـاس يتلاءم مع الأسس المطبقة محليا بواسطة المراقبين على شركات التأمين

[5] بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي، فإن هذا يعني تطبيق وزن مخاطر ألا يقل عن 100% بينما البنوك التي تتبع الأسلوب القائم على التصنيف الداخلي (IRB) فإن الوزن المناسب للمخاطر وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB) هو الذي سيتم تطبيقه على تلك الاستثمارات .

ذات المنشـآت المصـرفية التابعة [6]. كما تدعو اللجنة مراقبي التأمين لوضع وتطوير واتباع أساليب تتلاءم وتتوافق مع المعايير المذكورة أعلاه .

13) ينبغي على البنوك أن تقوم بالإفصاح عن الأساليب التنظيمية الوطنية المستخدمة في منشآت التأمين لتحديد مراكزها الرأسمالية في البيانات التي تنشرها.

14) قـد يـتعدى رأس المال المستثمر في إحدى المنشآت المملوكة لأغلبية أو التي تسيطر عليها الأغلبية ممثلة في شركة تأمين، المبلغ المطلوب قانونا لرأس المال، (رأس مال فائض). وقد يسمح المراقبون بالاعتراف بهذا الفائض الرأسمالي عند حساب مدى كفاية رأس مال البنك في بعض الظروف المحدودة [7]، وستتولى الممارسات التنظيمية المحلية تحديد المعايير والمقاييس، مثل القابلية القانونية للتحويل، حتى يمكن تقدير مبلغ رأس المـال الفائض الذي يمكن إتاحة استخدامه في رأس مال البنك. وتتضمن الأمثلة الأخـرى لمعاييـر إتاحـة رأس المال، القيود المفروضة على إمكانية التحويل بسبب الوثـائق التنظيمـية، أو بسبب الآثار الضريبية أو بسبب الآثار العكسية على تصنيف التصنيف الائتماني الخارجي. على أن تقوم البنوك التي تعترف بوجود فائض رأسمالي في رؤوس أمـوال شركات التأمين التابعة بالإفصاح بشكل عام عن قيمة هذا الفائض الرأسمالي في رؤوس أموالها. وعندما لا يملك البنك منشأة التأمين التابعة ملكية كاملة (50% أو أكثر ولكن أقل من 100%)، فإن الفائض الرأسمالي الذي يعترف به سيكون بنسبة حيازة البنك. ولن يتم الاعتراف بالفائض الرأسمالي في منشآت التأمين المملوكة للأقلية، ما لم يكن وضع البنك يسمح بتوجيه تحويل رأس المال إلى إحدى المنشآت التي يسيطر عليها.

15) يقـوم المراقبون بالتأكد من أن منشآت التأمين التابعة سواء المملوكة كأغلبية أو التي يسيطر عليها البنك؛ والتي لم تدخل في عملية التوحيد والتي تم خصم استثماراتها

[6] ... تم الاحتفاظ بالمعاملة الحالية، فإن رأس مال الطرف الثالث المستثمر في منشأة التأمين التابعة (أي مصالح الأقلية) لا يمكن إدخاله في المقاييس الخاصة بكفاية رأس مال البنك.

[7] ... الخصم، فإن المبلغ المخصوم مقابل كافة حقوق الملكية والاستثمارات الرأسمالية القانونية الأخرى سيتم ... يعكس مبلغ رأس المال في تلك المنشآت التي بها فائض يتعدى المتطلبات القانونية، أي أن المبلغ ... سيكون مبلغ الاستثمار أو المتطلب القانوني لرأس المال أيهما أقل. والمبلغ الذي يمثل فائض رأس المال ... مبالغ الاستثمار في تلك المنشآت والمتطلبات القانونية لرؤوس أموالها سيتم تحديد وزن مخاطره ... في حقوق الملكية. وإذا ما تم استخدام أسلوب بديل على أساس المجموعة بأكملها، سيتم استخدام ... بالنسبة لفائض رأس المال.

الرأسمالية أو التي تخضع لأسلوب بديل يشمل المجموعة بأكملها، لديها هي ذاتها كفاي رأسمالية بما يسمح بتخفيض إمكان حدوث خسائر محتملة للبنك في المستقبل. ويقو المراقبون بمراقبة الإجراءات التي تتخذها للمنشأة التابعة لتصحيح أي عجز رأسمالي وما لم يتم تصحيح العجز في وقت ملائم، يتم خصم العجز أيضا من رأس مال البنك الأم.

هـ- الاستثمارات ذات الأهمية في المنشآت التجاري

Significant Investments in Commercial Entities

16) يتم خصم الاستثمارات الكبيرة للأقلية أو الأغلبية في المنشآت التجارية والت تتعدى مستويات مادية معينة من رؤوس أموال البنوك. ويتم تحديد المستويات الماد عن طريق معايير المحاسبة الوطنية و/أو الممارسات التنظيمية. وتعتبر الاستثمارات ف المنشآت التجارية ذات الأهمية إذا بلغت مستوى ماديا بنسبة 15% من رأس مال البن في منشأة واحدة أو إذا بلغت في مجموعها 60% من رأس مال البنك، أو قد يتم تطب مستويات أكثر تقييدا. والمبالغ التي يتم خصمها تكون هي ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتعدى المستويات المادية.

17) يجري وزن المخاطر الخاصة بالاستثمارات الكبيرة في المنشآت التجار المملوكة للأقلية أو الأغلبية أو الخاضعة لسيطرة البنوك بنسبة لا تقل عن 100% ح بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي. أما بالنسبة للبنوك التي تستخدم أسلو التصنيف الداخلي (IRB)، فان مخاطر الاستثمار يتم تحديد وزنها وفقا للطريقة ا يجري وضعها بواسطة اللجنة بالنسبة لحقوق الملكية والتي لن تكون أقل من 100%

و- خصم الاستثمارات وفقا لهذا الجزء eduction of

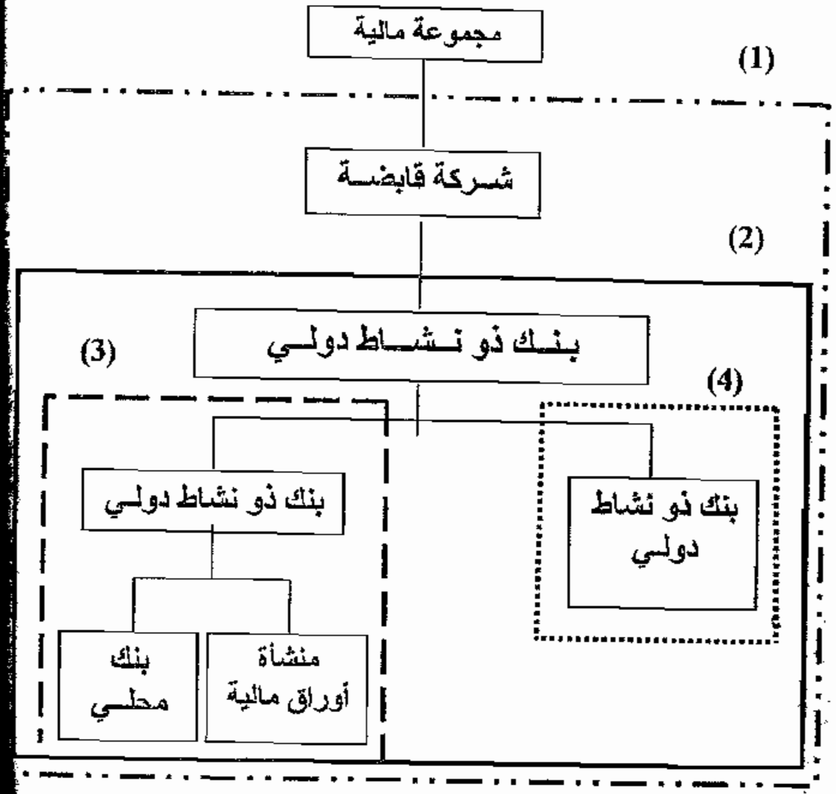
Investments Pursuant to this Part

18) عندما يتم إجراء خصم الاستثمارات تبعا لهذا الجزء الخاص بنطاق التط فإن الخصم سيكون بنسبة 50% من الشريحة (1) وبنسبة 50% من الشريحة (2).

19) شهرة المحل الخاصة بالمنشآت الخاضعة لأسلوب الخصم تبعا لهذا الجزء ينبغي أن تخصم من الشريحة (1). بنفس الطريقة التي تخصم بها شهرة المحل من المنشآت التابعة الموحدة، وينبغي أن تخصم باقي الاستثمارات وفقا لما ورد في هذا الجزء. كما ينبغي تطبيق معاملة مماثلة للشهرة، إذا ما استخدم أسلوب بديل على المجموعة بأكملها وفقا لما ورد في الفقرة 11 .

20) سيوضح صدور الاتفاق النهائي أن الحدود على الشريحة (2) والشريحة (3) لرأس المال وعلى الأدوات المبتكرة للشريحة (1) سيتم وضعها على أساس رأس المال للشريحة رقم (1) بعد خصم شهرة المحل، ولكن قبل خصم الاستثمارات وفقا لهذا الجزء المتعلق بنطاق التطبيق (انظر ملحق رقم (1) للحصول على مثال عن كيفية حساب الحد بنسبة 15% للأدوات المبتكرة الجديدة للشريحة (1)).

توضيح للنطاق الجديد لتطبيق الاتفاق



(1) حدود سيطرة المجموعة المصرفية . سيتم تطبيق الاتفاق عند هذا المستوى ع
أساس موحد . أي حتى مستوى الشركة القابضة (فقرة 2).

(2)، (3)، (4): سـيطبق الاتفـاق على مستويات أدنى على كافة البنوك ذات النشـ
الدولي على أسس موحدة .

المحور الأول: الحدود الدنيا لرأس المال

The First Pillar: Minimum Capital Requirements

حساب المتطلبات الدنيا لرأس المال Calculation of Minimum Capital Requirements

يتناول هذا الجزء بحث حساب الحد الأدنى الإجمالي لكفاية رأس المال المطلوب لمخاطر السوق والتشغيل. ويتكون الحد الأدنى المطلوب لرأس المال من ثلاثة أساسية هي: تعريف رأس المال القانوني، والأصول المرجحة بالمخاطر، والحد لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر .

عند حساب نسبة رأس المال، سيتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر عن طريق رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 (أي الحد الأدنى لنسبة رأس المال التي تعادل 8%) وجمع الأرقام الناتجة على الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان. ويتم حساب النسبة إلى المقام باستخدام رأس المال القانوني المبسط. ويظل تعريف رأس المال الصالح للاستخدام هو ذاته كما تم النص عليه في اتفاق عام 1988، وكما تم في البيان الصحفي بتاريخ 27 أكتوبر 1998 بشأن "الأدوات الصالحة للدخول الشريحة (1) لرأس المال" ويجب ألا تقل النسبة عن 8% من إجمالي رأس المال. الشريحة (2) لرأس المال محدودة بنسبة 100% من الشريحة (1) من رأس

بالنسبة للبنوك التي تستخدم أيا من الطريقتين سواء الأسلوب القائم على أساس التصنيف الداخلي Internal-Ratings Based Approach (IRB) أم الأساليب لقياس مخاطر التشغيل (AMA)، سيكون هناك حد أدنى واحد بالنسبة للسنتين اللتين تليان تنفيذ الاتفاق الجديدة. وسيقوم هذا الحد الأدنى على أساس حسابات القواعد الموجودة في الاتفاق القائم. وبداية من نهاية عام 2006 وفي أثناء السنة التالية للتنفيذ، ووفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB) فإن المطلوب من رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل معا إلى جانب التكلفة الرأسمالية للسوق لا يمكـن أن يكون أقل من 90% من الحد الأدنى الحالي لمخاطر

الائـتمان ومخاطـــر السوق، وفي السنة الثانية يكون الحد الأدنى بنسبة 80% من هذا المســتوى. وإذا ما ظهرت مشاكل في خلال تلك الفترة، فان اللجنة ستعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها ، وبصفة خاصة فإنها ستكون على استعداد للمحافظة على بقاء الحدّ الأدنى إلى ما بعد عام 2008 إذا ما تطلب الأمر.

ثانـيـاً – مخاطـــر الائـتمان – الأسلوب النمطي Credit-Risk- Standardised Approach

24) تقترح اللجنة أن يسمح للبنوك بالاختيار فيما بين الطرق الموسعة لحساب رأس المـال المطلوب لها لتغطية المخاطر الائتمانية. وسيكون أحد البدائل هو قياس مخاطر الائتمان بطريقة نمطية موحدة، يدعمها تصنيف خارجي للائتمان [8] .

25) إن الطـريقة الـبديلة، التـي تخضع لموافقة صريحة من المراقب على البنك ستسمح للبنوك باستخدام نظمها للتصنيف الداخلي.

أ) الأســلوب النمطـــي – قـــواعد عامـــة The Standardized Approach - General Rules

26) يســرد الجـــزء التالـــي تعديلات لما ورد في اتفاق 1988 بشأن وزن المخاط الدفترية التي تتعرض لها البنوك. على أن أنواع التعرض التي لن يتم تناولها بصراح فـــي هذا الجزء ستحتفظ بالمعاملة الحالية. وعلى أية حال، فان أساليب تخفيف المخاط الائتمانـية Credit Risk Mitigation (CRM) ومدى التعرض للمخاطر المرتبط بعمليات التوريق Securitization سيتم تناولهما في الأقسام التالية. وفي تحديد أوز للمخاطـــر فـــي الأسلوب النمطي ، قد تلجأ البنوك إلى استخدام التقديرات التي تضع مؤسســـات خارجـــية لتصنيف الائتمان يكون معترفا بصلاحيتها لأغراض تحديد ر

---

[8] تتبع الملاحظات الطريقة التي تستخدمها مؤسسة واحدة هي مؤسسة ستاندرد أند بورز (Standard & Poor s) واستخدام التصنيفات الائتمانية لمؤسسة ستاندرد أند بورز هو مجرد مثال، ومن الممكن استخدام التصنيفات الا الخارجية للمؤسسات الأخرى. ومن ثم فان التصنيفات المستخدمة في كل هذه الوثيقة، لا تعبر عن أي تفض تحديد من جانب اللجنة لأي من المؤسسات الخارجية للتصنيف .

المال من جانب المراقبين الوطنيين وفقا للمعايير المحددة في الفقرات 60، 61. وينبغي أن يكون مدى التعرض مرجحا بأوزان مخاطر صافية من أي مخصصات محددة[9] .

1. المطالبات الفردية Individual Claims

1) المطالبات على الدول Claims on Sovereigns

27) يـتم تـرجيح المخاطر الخاصة بالمطالبات على الدول وبنوكها المركزية وفقا للأوزان التالية :

التصنيف الائتماني	من AAA إلى -AA	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BBB	من +BB إلى -B	أقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر	صفر %	%20	%50	%100	%150	%100

28) ووفقـا للاختـيار الوطنـي، قد يتم تطبيق وزن أقل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بالنسـبة للـدول التي تعمل بها (أو للبنك المركزي) والتي أنشئت فيها بعملتها الوطنية ويـتم تمـويلها [10] بـتلك العملة [11] وإذا ما تم استخدام هذا الاختيار، فان السلطات الـرقابية الوطنية قد تقوم أيضا بالسماح بتطبيق نفس أوزان المخاطر على التعرض المقوم بنفس العملة للمطالبات على تلك الدولة (أو البنك المركزي) والممول بالعملة.

29) ولأغـراض تـرجيح أخطـار المطالـبات على الدول ، فقد يعترف المراقبون بدرجات المخاطر للدولة وفقا لما تحدده وكالات ائتمان (ضمان) الصادرات Export Credit Agencies (ECAs) ولكي تكون تلك الوكالات مؤهلة للقيام بهذا العمل فإنها يجب أن تنشر درجات المخاطر التي تقدرها، وأن تشترك في الطريقة المتفق عليها في منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية (OECD) وقد تختار البنوك استخدام درجات المخاطر التي تنشـرها إحـدى وكالات ضمانات الصادرات المشتركة في " ترتيب

---

[9] ... الأسلوب لمطي مبسط في الملحق 9 .

[10] ... ستكون لديه التزامات مقابلة مقومة بنفس العملة المحلية .

[11] ... المخاطر قد يعطى للمخاطرة الخاصة بالضمانات انظر قسم ب-3 ، ب-5.

الإرشـــادات الخاصـــة بإئـــتمانات التصـــدير المدعومة رسميا Arrangement on " Guidelines for Officially Supported Export Credits (12) وقـــد وضعت الطريقة المتفق عليها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سبع درجات لأقسام المخاطر إلى جانب الحد الأدنى الذي يصاحبها من أقساط التأمين. وتتوافق هذه الدرجات المحددة من جانب وكالات إئتمان الصادرات مع أوزان المخاطر وفقا للتفصيل المبين أدناه .

درجات المخاطر لوكالات إئتمان الصادرات	1	2	3	من 4 إلى 6	7
وزن المخاطر	صفر %	%20	%50	%100	%150

30) وكـــذلك فإن المطالبات على بنك التسويات الدولية (BIS) وعلى صندوق النقد الدولـــي (IMF) وعلـــى البـــنك المركزي الأوروبي (ECB) وعلى الاتحاد الأوروبي (EU) قد يكون وزن المخاطر لها صفر%.

2) المطالـــبات على منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية Claims on Non-Central Government Public-Sector Entities, PSEs'

31) تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام (PSEs) وفقا لما يتم اختـــياره علـــى المستوى الوطني، طبقا للخيار الأول أو الخيار الثاني للمطالبات على البـــنوك (13) وإذا ما تم اختيار الخيار الثاني، فانه يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل .

32) وفقـــا لمـــا يســـتقر علـــيه الاختيار على المستوى الوطني، فقد تجري معاملة المطالبات على منشآت القطاع العام (PSEs) بنفس معاملة المطالبات على الدولة التي

(12) يمكن الحصول على التصنيف الائتماني الذي استقر التفاهم بشأنه من موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (http://www.oecd.org) تحت Export Credit Arrangement في صفحة الموقع الخاصة . Trade Directorate

(13) هذا بغض النظر عن الاختيار التي تمت الموافقة عليه على المستوى الوطني بالنسبة المطالبات على البنوك في تلك الدولة. ومن ثم فان ذلك لا يستتبع أنه عند اختيار خيار معين للمطالبات على البنوك يتم تطبيقه أيضا على المطالبات المستحقة على منشآت القطاع العام (PSEs) .

أقـيمت هذه المنشآت فيها طبقا لتشريعاتها(14) وإذا ما تم العمل وفقا لهذا الاختيار ، فان المـراقبين الوطنيين الأخرين قد يسمحون لبنوكهم بتقدير وزن المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام تلك، بنفس الطريقة.

3) المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف Claims on Multilateral Development Banks, MDBs

33) عادة ما يتم تقدير أوزان المخاطر التي تطبق على بنوك التنمية متعددة الأطراف على أساس تصنيفات خارجية للائتمان وفقا لما هو مبين في الخيار الخاص بالمطالبات على البنوك ، ولكن بدون احتمال استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل. ويرى تطبيق وزن للمخاطر يعادل صفر% على المطالبات المستحقة على بنوك التنمية متعددة الأطراف ذات التصنيف المرتفع والتي تستوفي المعايير المبينة أدناه بالشكل الذي ترضى عنه اللجنة (15). وتستمر اللجنة في تصنيف الصلاحية وفقا لكل حالة على حدة. ومعايير الصلاحية التي تحقق وزن مخاطر يعادل صفرا في المائة لبنوك التنمية متعددة الأطراف هي:

(14) تبين الأمثلة التالية الكيفية التي يتم بها تصنيف منشآت القطاع العام عند التركيز على أحد الملامح بالذات وهو إمكانيات زيادة الإيرادات. وعلى أية حال، قد تكون هناك طرق أخرى لتحديد المعاملات المختلفة التي تطبق على تلك منشآت القطاع العام، عن طريق التركيز مثلا على مقدار ما يمكن تقديمه من ضمانات من جانب الحكومة المركزية .
حكومات الأقاليم والسلطات المحلية :- يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على نفس المعاملة التي تلقاها المطالبات على الحكومة المركزية، إذا ما كانت لدى تلك الحكومات والسلطات المحلية تمكنها من تحقيق إيرادات، وكانت لديها ترتيبات تشريعية تمكنها من تخفيض احتمالات مخاطر التعثر عن السداد.
الأجهزة الإدارية المسؤولة أمام الحكومة المركزية ، أو الإقليمية، أو السلطات المحلية والمنشآت الأخرى غير التجارية التي تملكها الحكومات أو الأجهزة المحلية، قد لا تتلقى نفس المعاملة التي تتلقاها المطالبات على الدولة إذا ما كانت هذه المنشآت والأجهزة لا تتمتع بسلطات أو ترتيبات تمكنها من تحقيق إيرادات وفقا لما تم ذكره أعلاه. وإذا ما تم تطبيق قواعد متشددة للإقراض مثل هذه المنشآت والأجهزة، ولم يكن من الممكن إشهار إفلاسها بسبب مكانتها العامة فقد يكون من الأنسب معاملة تلك المطالبات بنفس الطريقة التي تعامل بها المطالبات على البنوك .
المنشآت التجارية المملوكة للحكومات المركزية، والحكومات الاقليمية أو السلطات المحلية يمكن معاملتها بنفس معاملة المنشآت التجارية العادية. ومع ذلك، فانه إذا ما كانت تلك المنشآت، تعمل كشركات مساهمة في أسواق تنافسية على الرغم من ملكية الدولة أو السلطة المحلية أو الإقليمية لأغلب أسهمها، فان المراقبين ينبغي عليهم معاملتها كشركات مساهمة ومن ثم يعطون كلا منها وزن المخاطر الذي ينطبق عليها .
(15) بنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة لتلقي صفر بالمائة كوزن لمخاطر إقراضها هي مجموعة البنك الدولي التي تتكون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأسيوي للتنمية (ADB) وبنك التنمية الأفريقي (AFDB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وبنك الإستثمار لدول الشمال Nordik Investment Bank (NIB) وبنك التنمية لدول الكاريبي (CDB) والبنك الإسلامي للتنمية (IDB) وبنك المجلس الأوروبي للتنمية (CEDB) The Council of Europe Development Bank.

- تصـــنيف ائتمانـــي مـــرتفع جـــدا لمصـــدر السندات، أي يجب أن تكون اغلب [illegible] التصنيفات الخارجية لبنك التنمية متعدد الأطراف (MDB) هي AAA .
- هـــيكل للمساهمين يضم نسبة مرتفعة من الدول ذات التصنيف الائتماني الذي لا يقـــل لفترة سابقة طويلة عن -AA أو أفضل أو أن تكون النسبة الغالبة في تمويل بنك التنمـــية متعدد الأطراف في شكل رأس مال مملوك مدفوع مع وجود رافعة ضئيلة أو عدم وجودها على الإطلاق.
- دعـــم قوي من جانب المساهمين للبنك يتمثل في مقدار رأس المال المدفوع من جانـــب المساهمين، ومقدار رأس المال الإضافي الذي يمكن لبنك التنمية استدعاؤه، عند الضرورة، لدفع التزاماته، والإسهامات المستمرة في رأس المال، والتعهدات الجديدة من الدول المساهمة.
- مســـتوى كاف من رأس المال والسيولة (وهنا يتطلب الأمر اتباع منهج يقضي بفحـــص كـــل حالة على حدة لتصنيف مدى كفاية رأس المال والسيولة في كل مؤسسة على حدة).
- وجود شروط لائحية مشددة للإقراض، مع سياسات مالية متحفظة، تتضمن، [illegible] بين شروط أخرى ، وجود عملية منظمة للموافقة، وحدودا داخلية لأهلية الائتمان وتر[illegible] المخاطـــر (بالنســـبة لدرجـــة تعرض كل من الدولة والقطاع والفرد ودرجة التصني[illegible] الائتماني) على أن تكون الموافقة من جانب مجلس الإدارة أو بواسطة لجنة من مجل[illegible] الإدارة علـــى مـــبالغ القروض الكبيرة، وضرورة وضع جداول محددة للسداد، ووج[illegible] رقابة فعالة على استخدام حصيلة القروض، وعملية مراجعة مستمرة ، وتصنيف [illegible] منتظم للمخاطر وعمل مخصص للاحتياط ضد خسارة القرض .

4) المطالبات على البنوك Claims on Banks

34) هناك خياران للمطالبات على البنوك . ويقوم المراقبون الوطنيون بتطبيق [illegible] واحد على كافة البنوك التي تقع في دائرة اختصاصهم. ولا يمكن لأي مطالبة على [illegible]

بـــنك غير مصنف ائتمانيا أن تتلقى وزنا للمخاطر يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي أنشىء فيها هذا البنك.

35) فـــي ظـــل الخيار الأول: يتم إعطاء كافة البنوك المنشأة في دولة معينة، وزنا للمخاطـــر يقـــل درجـــة واحدة عن الوزن الممنوح لتلك الدولة. ومع ذلك فانه بالنسبة للمطالبات على البنك في الدول ذات التصنيف الائتماني من +BB إلى -B وللمطالبات على البنوك في الدول غير المصنفة سيكون الحد الأعلى لوزن المخاطر هو 100% .

36) وفي الخيار الثاني: يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك ذاته، مع إعطاء وزن لمخاطر المطالبات على البنوك غير المصنفة بنسبة 50%. وفي ظل هذا الخيار، قد يمكن إعطاء وزن تفضيلي للمخاطر، أي تطبيق درجة أفضل على المطالبات التي تكون فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل[16] وبحيث لا يقل وزن المخاطر عن 20%. ويمكن تطبيق هذه المعاملة على كل من البنوك المصنفة أو غير المصنفة، ولكنها لا تنطبق على البنوك التي يبلغ وزن مخاطرها 150% .

37) ويتلخص الخياران في الجدولين التاليين :

الخيار الأول:

التصنيف الائتماني للدولة	من AAA إلى -AA	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BBB	من +BB إلى -B	أقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر في الخيار الأول	%20	%50	%100	%100	%150	%100

الخيار الثاني:

التصنيف الائتماني للبنوك	من AAA إلى -AA	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BBB	من +BB إلى -B	أقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر في الخيار الثاني	%20	%50	%50	%100	%150	%50

[16] [illegible] المراقبين أن يتأكدوا أن المطالبات ذات الفترات (التعاقدية) الأصلية التي تقل عن ثلاثة شهور والتي [illegible] تجديدها (أي حيث يصبح استحقاقها الفعلي أكثر من ثلاثة شهور) لا تكون مؤهلة لهذه المعاملة [illegible] كفاية رأس المال.

وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الأجل[17] في ظل الخيار الثاني	%20	%20	%20	%50	%150	%20

38) إذا مـــا اختار المراقب الوطني تطبيق المعاملة التفضيلية بالنسبة للمطالبات على الدولـــة وفقا لما تم ذكره في الفقرة 28، فانه يمكن أيضا أن يحدد وزنا للمخاطرة، في ظـــل الخـــيارين الأول والثانـــي، بحـــيث يكون درجة واحدة أقل عن الدرجة المحددة للمطالـــبات على الدولة بشرط أن يكون الحد الأدنى لوزن المخاطر هو 20%، بالنسبة للمطالبات على البنوك التي يكون فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل، والمحددة مبالغها وتمويلها بالعملة المحلية.

5) المطالبات على منشآت الأوراق المالية Claims on Securities Firms

39) يمكن معاملة المطالبات على منشآت الأوراق مثل معاملة المطالبات على البنوك بشـــرط أن تكـــون هـــذه المنشآت خاضعة لترتيبات إشرافية وتنظيمية تماثل الترتيبات الواردة في الاتفاق الجديدة (ومتضمنة، على وجه الخصوص متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر) [18]. وبدون ذلك فان هذه المطالبات تخضع لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.

6) المطالبات على الشركات Claims on Corporates

40) يصوّر الجدول الوارد أدناه وزن المخاطر للمطالبات على الشركات بما في ذلك المطالبات على شركات التأمين. ويكون وزن المخاطر النمطي للمطالبات غير المصنفة علـــى الشـــركات بنســـبة 100%. ولا يتم إعطاء وزن تفضيلي للمخاطر، بالنسبة لأ

[17] تعرف المطالبات قصيرة الأجل في الخيار الثاني بأنها تلك التي لا تتجاوز فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل . وهذان الجدولان لا يعكسان المعاملة التفضيلية المحتملة لوزن المخاطر بالنسبة للمطالبات بالعملة المحلية التي يسمح للبنوك بتطبيقها على أساس فقرة 38 .

[18] أي الشروط الخاصة برأس المال التي تماثل تلك المطبقة على البنوك في الاتفاقية الجديدة والمعنى الضمني لـ تماثل "Comparable" هو أن منشأة الأوراق المالية (وليست بالضرورة الشركة الأم) تكون خاضعة للـ والإشراف الموحد فيما يتعلق بأية منشآت تابعة لها .

مطالـــبة علـــى شـــركة غير مصنفة، يزيد على الوزن المحدد للدولة التي أنشئت بها الشركة .

التصنيف الائتماني	من AAA إلى -AA	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BB	أقل من -BB	غير مصنفة
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%150	%100

41) ينبغـــي علـــى الســـلطات الرقابية أن تزيد من الوزن النمطي للمخاطر بالنسبة للمطالـــبات التـــي تقدر ضرورة زيادة وزن المخاطر وفقا للممارسة العامة للتعثر عن السداد في منطقة اختصاصها. وكجزء من عملية المراجعة الرقابية، فقد يقدر المراقبون أيضا مـــا إذا كان ينبغي زيادة الوزن النمطي للمخاطر إلى ما يتعدى 100% حسب درجة الائتمان في مطالبات البنوك على الشركة المساهمة .

42) وتـــبعا للاختيار الوطني، فقد تسمح السلطات الرقابية بأن يحدد وزن المخاطر للمطالبات على الشركات بنسبة 100%، بغض النظر عن تصنيفها الخارجي. وإذا كان المراقب هو الذي سيقوم بممارسة الاختيار، فانه يجب التأكد من أن البنوك تطبق أخذا بشكل متصل أي أنها تستخدم التصنيفات إذا ما كانت متاحة أو لا تستخدم على الإطلاق. ولمنع عملية "الانتقاء" فيما بين التصنيفات الخارجية، ينبغي على البنوك أن تحصل على موافقة المراقبين قبل استخدام هذا الخيار الخاص بتحديد وزن المطالبات على كافة شركات المساهمة بنسبة 100%.

المطالبات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية Claims Included in the Regulatory Retail Portf

يمكن اعتبار المطالبات التي تستوفي المعايير الواردة في الفقرة 44 مطالبات لأغراض رأس المال القانوني ويتم تضمينها في محفظة تجزئة قانونية. ويقدر

وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%، فيما عدا ما تنص عليه الفقرة 48 بالنسبة للديون التي مضى موعد استحقاقها.[19]

44) لكي توضع المطالبات ضمن محفظة التجزئة القانونية، فإنها يجب أن تستوفي المعايير الأربعة التالية:

- معيار التوجه Orientation Criterion: عندما يكون التعرض للمخاطر لفرد أو عدة أفراد أو منشأة أعمال صغيرة .
- معيار المنتج Product Criterion: يتخذ التعرض للمخاطر أحد الأشكال التالية: الائتمان المتجدد revolving credits وخطوط الائتمان (بما في ذلك بطاقات الائتمان والسحب على المكشوف)، والقروض الشخصية لأجل وعقود الإيجار الطويل (مثل قروض التقسيط، وقروض السيارات وعقود إيجار التمويل)، وقروض الطل والقروض التعليمية، والتمويل الشخصي) والتسهيلات والالتزامات للمشروعا الصغيرة. ويتم استبعاد الأوراق المالية (مثل السندات والأسهم) بصفة خاصة من هذ الجزء، سواء أكانت مقيدة أم غير مقيدة في البورصة. كما يتم استبعاد قروض رهو المساكن إلى الحد الذي معه استيفاء الشروط اللازمة لمعاملتها كمطالبات تضمنه المساكن المملوكة (انظر فقرة 45).
- معيار التفتت (التنوع) Granularity Criterion: يجب على المراقب أ يقتنع بأن محفظة التجزئة القانونية تتسم بدرجة كافية من التنوع تؤدي إلى تخفيض المخاطر في المحفظة، بما يستدعي وزن المخاطر بنسبة 75%. وإحدى الطرق لتحقي ذلك قد تتمثل في وضع حد رقمي بحيث لا يتعدى إجمالي التعرض للمخاطر لطرف واحد[20] ما يزيد على 0.2% من إجمالي محفظة التجزئة القانونية.

[19]) يمكن للمشرفين أن يقرروا أوزانا أعلى للمخاطر لمطالبات التجزئة على أساس ممارسات التعثر عن الدفع لك هذه الأنواع من التعرض للمخاطر في منطقة اختصاصهم .

[20]) إجمالي التعرض للمخاطر يعني المبلغ الإجمالي (مع موعد إدخال أي تخفيف لمخاطر الائتمان في الحسبان) لك أشكال التعرض لمخاطر الديون (بالنسبة للقروض والالتزامات) التي يستوفي كل منها منفردا المعايير الثلا الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن مصطلح "لطرف واحد" يعني منشأة أو عدة منشآت يمكن اعتبارها كمستفيد و منفرد (في حالة منشآت الأعمال الصغيرة التابعة لمنشأة صغيرة أخرى، ويطبق الحد على إجمالي تعرض البن للمخاطر في كلا النوعين من المنشآت).

- انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية: لا يمكن أن يتعدى الحد الأقصى لإجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد ما يزيد مطلقا على 1 مليون يورو، بأي شكل .

8) المطالبات المضمونة بعقارات سكنية Claims Secured by Residential Property, RRE

45) يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا. وينبغي على السلطات الرقابية، عند تطبيق وزن 35%، أن تكون مقتنعة وفقا للترتيبات الوطنية الخاصة بها لتوفير تمويل الإسكان، إن هذا الوزن الميسر يطبق بشكل مقيد ومحدد لأغراض الإسكان ووفقا لمعايير مشددة رشيدة، مثل وجود هامش كبير للضمان الإضافي علاوة على مبلغ القرض على أساس قواعد محددة للتصنيف. وينبغي على المراقبين أن يقوموا بزيادة الوزن النمطي للمخاطر إذا ما كانوا يرون أن هذه المعايير لم يتم استيفاؤها.

46) ينبغي على السلطات الرقابية الوطنية أن تقيّم مدى ملاءمة أوزان المخاطر الواردة في الفقرة 45 لظروفهم، وقد يطلب المراقبون إلى البنوك أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.

9) القروض المضمونة بعقارات تجارية Claims Secured by Commercial Real Estate

47) نظرا للخبرة المكتسبة من تجارب عديد من الدول والتي مؤداها أن الإقراض العقاري التجاري كان أحد الأسباب المتكررة لاضطراب الأصول في الصناعة المصرفية خلال العقود القليلة الماضية ، فان اللجنة ترى أن عمليات رهن العقارات التجارية لا تبرر في من ناحية المبدأ، سوى وزن للمخاطر يعادل 100% من القروض المضمونة بتلك الرهون[21] .

[21]) تدرك اللجنة أنه في بعض الأحوال الاستثنائية بالنسبة للأسواق المتقدمة والراسخة، فان الرهون على العقار التجارية متعددة الأغراض و/أو العقار التجارية المؤجرة لعدة أشخاص قد تكون لديها وزن للمخاطر يبلغ 50% لشريحة من القرض لا تتعدى 50% من القيمة السوقية، أو 60% من

10) القروض التي مضى موعد استحقاقها Past Due Loans

48) يكـون وزن المخاطـر للجزء غير المضمون من أي قرض (بخلاف قروض المسـاكن المضـمونة برهن) مضى على موعد استحقاقه أكثر من تسعين يوما ، بعد استبعاد المخصصات المحددة كما يلي[22] .

- وزن مخاطـر150% إذا ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من المبلغ القائم من القرض.
- وزن مخاطر يبلغ 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من المبلغ القائم من القرض .
- وزن مخاطر يبلغ 100% ويمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب عند تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من المبلغ القائم من القرض.

49) من أجل تعريف الجزء المضمون من القرض الذي مضى موعد استحقاقه يكو تعريف الضمانات الإضافية والضمانات الصالحة هو نفس التعريف المستخدم لأغراض تخفـيف مخاطـر الائتمان (انظر الجزء ب من الأسلوب النمطي) [23]. ويجب استبعا قـروض التجزئة التي مضى موعد استحقاقها من إجمالي محفظة التجزئة القانونية ع تقدير معيار التفتت (التنوع) لأغراض وزن المخاطر، وفقا لما ذكر في الفقرة 44 .

القيمة الإفتراضية للعقار الضامن للقرض أيهما أقل. على أن يطبق وزن للمخاطر يبلغ 100% على أي مقر يتجاوز هذه الحدود. وتخضع هذه المعاملة الاستثنائية لشروط بالغة التشدد. ويجب بصفة خاصة استيفاء باختبارين، هما 1) أن تبلغ الخسائر الناشئة عن إقراض العقارات التجارية 50% من القيمة السوقية أو 60% مبلغ القرض بالنسبة (LTV) على أساس ألا تتعدى قيمة الإقراض بضمان رهون المساكن نسبة 0.3% القروض القائمة في أي سنة، وأن 2) تكون الخسائر الإجمالية الناشئة عن الإقراض العقاري التجاري لا تت 0.5% من القروض القائمة في أي سنة. وهو ما يعني أنه إذا لم يتم استيفاء أي من الاختبارين في أي تتوقف صلاحية استخدام هذه المعاملة ويتطلب الأمر الوفاء بمعايير الصلاحية الأصلية مرة أخرى قبل تطبيقها في المستقبل. ويجب على الدول التي تطبق مثل هذه المعاملة أن تنصح بشكل عام أن هذه الش وغيرها من الشروط الإضافية (المتاحة لدى أمانة لجنة بازل) قد تم الوفاء بها. وإذا ما مضت فترة اس المطالبات المؤهلة للاستفادة من هذه المعاملة ، فان وزن المخاطر الخاصة بها يصبح 100%.

[22]) حسبما يستقر عليه الاختيار الوطني، يمكن للمشرفين أن يسمحوا للبنوك بمعاملة القروض التي لم يمض استحقاقها والممنوحة إلى أطراف مقابلة وتخضع لوزن مخاطر يبلغ 150% نفس المعاملة المذكورة في ال 48 إلى 50.

[23]) ستكون هناك فترة إنتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها الاعتراف بنطاق أوسع من الضمانات الإضافية يستقر عليه الاختيار الوطني في كل دولة.

50) بالإضـــافة إلـــى الأحـــوال التي سبق ذكرها في الفقرة 48 ، فانه عندما يكون القرض الذي مضى موعد استحقاقه مضمونا ضمانا كاملا بتلك الأشكال من الضمانات التي لا تعترف بها الفقرات 116 و 117 فقد يجـــري تطبيق وزن مخاطر يبلغ 100% عـندما تـبلغ المخصصـــات 15% مـــن المبلغ القائم من القرض. وهذه الأشكال من الضمانات لا يعترف بها في أي مكان آخر من الأسلوب النمطي .

51) في حالة قروض المساكن المرهونة المؤهلة، يصبح وزن المخاطر 100% بعد خصم المخصصات إذا مضى أكثر من 90 يوما على موعد استحقاقها، وإذا ما كانت القروض التي مضى موعد استحقاقها لها مخصصات لا تقل عن 50% من المبلغ ... منها، يمكن تخفيض وزن المخاطر الذي يطبق على الجزء الباقي من القرض إلى ... حسبما يقرره الاختيار الوطني في كل دولة.

11) أقسام المخاطر الأعلى High Risk Categories

يكون وزن مخاطر المطالبات التالية 150% أو أكثر:

- المطالـبات علـى الدول، ومنشآت القطاع العام، وشركات الأوراق المالية التي ... تصنيفها أقل من -B.
- المطالبات على شركات المساهمة المصنفة بأقل من -BB.
- القروض التي مضى موعد استحقاقها والمذكورة في الفقرة 48.
- ... التي تم توريقها والتي يتم تصنيفها فيما بين +BB و -BB يكون وزن ... بها 350%. وفقا لما سيرد في الفقرة 528.

... المراقبين الوطنيين أن يقرروا تطبيق وزن مخاطر يبلغ 150% أو أكثر ... المخاطـر المرتبطة لبعض الأصول الأخرى، مثل رأس المال المخاطر ... الخاصة في الأسهم.

... الأخرى Other Assets

... المخاطر المرتبطة بالتوريق بشكل مستقل في الجزء الرابع. ويبلغ

الوزن النمطي للمخاطر 100% بالنسبة لكافة الأصول الأخرى [24] كما يبلغ وزن المخاطر 100% بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية أو أدوات رؤوس الأموال القانونية التي تصدرها البنوك أو منشآت الأوراق المالية، إلا إذا كانت مخصومة من القاعدة الرأسمالية وفقا للقسم الأول من الإطار الحالي .

13) البنود خارج الميزانية Off-Balance Sheet Items

55) يتم تحويل البنود خارج الميزانية في ظل الأسلوب النمطي، إلى ما يعادلها من مخاطر ائتمانية عن طريق استخدام معاملات تحويل الائتمان (CCF). ولا تخضع أوزان المخاطر للطرف المقابل في عمليات المشتقات غير النظامية OTC لأي سقف محدد.

56) تتلقى الالتزامات ذات فترة الاستحقاق الأصلية التي لا تتعدى سنة واحدة، وكذا الالتزامات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة، معامل تحويل ائتمان (Credit conversion factor) تبلغ 20%، 50% بالترتيب. ومع ذلك، فان أية التزامات تكون قابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط من جانب البنك وبدون إخطار مسبق، أو تكون بهما نصوص تسمح بالإلغاء بطريقة آلية بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض ستتلقى معامل تحويل ائتمان يعادل صفرا بالمائة. [25]

57) يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ 100% على إقراض سندات البنوك أو تقديم البنوك للسندات كضمان إضافي، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها هذا ناتجا لعمليات إعادة الشراء (أي عمليات إعادة الشراء/إعادة الشراء العكسي) و (عمليات إقراض السندات/اقتراض السندات) انظر الجزء ب-3 في الجزء الخاص بتخفيف مخاطر الائتمان، لحساب أوزان مخاطر الأصول حيث يتم ضمان تعرض الائتمان للمخاطر عن طريق ضمانات إضافية صالحة.

58) بالنسبة لخطابات الائتمان التجارية قصيرة الأجل وذاتية التصفية والتي تنشأ نتيجة لتحرك السلع (مثل الاعتمادات المستندية المعززة بضمان شحنة معينة)، يجري تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ 20% على كل من البنوك المصدرة والمعززة للائتمان.

59) إذا ما كان هناك تعهد بتقديم التزام، فان على البنوك تطبيق معامل تحويل الائتمان الأدنى من بين المعاملين القابلين للتطبيق .

2. تصنيفات الائتمان الخارجية External Credit Assessments

1) عملية الاعتراف Recognition Process

60) يتحمل المراقبون الوطنيون مسؤولية تحديد مدى استيفاء مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان للمعايير الواردة في الفقرة التالية أدناه . ويمكن الاعتراف بتصنيفات مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان (ECAI) على أساس محدود حسب نوع المطالبات أو حسب الاختصاص. وينبغي أن تكون عملية الاعتراف بمؤسسة التصنيف الخارجي عملية علنية لتجنب العوائق غير الضرورية لدخول الأسواق .

معايير الصلاحية Eligibility Criteria

يجب أن تستوفي مؤسسة التصنيف الخارجي كلا من المعايير الستة التالية:

الموضوعية: يجب أن تكون الطريقة التي تعهد بها مهام تصنيفات الائتمان دقيقة ومنتظمة وتخضع لبعض أشكال الموافقة على صلاحيتها بناء على الخبرة السابقة. فضلا عن هذا فان التصنيفات يجب أن تخضع للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات في الحالة المالية. ويجب قبل الحصول على موافقة المراقبين، أن يتم استخدام طريقة لتصنيف كل قطاع من قطاعات السوق، بما في ذلك إعادة للاختبار لمدة سنة واحدة على الأقل أو من الأفضل لمدة ثلاث سنوات.

الاستقلالية: ينبغي أن تكون مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان مستقلة ولا تخضع لأية ضغوط سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف. وينبغي أن تكون عملية التصنيف متحررة على قدر الإمكان من القيود التي قد تنشأ في المواقف

[24] ومع ذلك، وحسبما يستقر عليه الاختيار الوطني في كل دولة، فان السبائك الذهبية الموجودة في خزائن المنشأة أو على أساس التخصيص الذي تدعمه التزامات بسبائك ذهبية، تتم معاملتها باعتبارها نقودا، ومن ثم تتمتع بوزن مخاطر يعادل صفر.

[25] في دول معينة، تعتبر التزامات التجزئة قابلة للإلغاء بدون شروط إذا ما كانت شروط الإقراض تسمح للبنك بأن يقوم بإلغائها إلى أقصى ما يمكن أن يسمح به في ظل تشريعات حماية المستهلك والقوانين المرتبطة بها.

التـــي قد يعتبر فيها تكوين مجلس الإدارة، أو هيكل المساهمين لمؤسسة التصنيف مثير لمشكلة تعارض المصالح.

- **سهولة الوصول دوليا/الشفافية:** ينبغي أن تكون التصنيفات كلا على حدة متاح لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية ذات المصالح المشروعة وبشروط متساوية . هذ بالإضـــافة إلـــى ضرورة إتاحة الطريقة العامة التي قامت مؤسسة التصنيف الخارج للائتمان باستخدامها للكافة .

- **الإفصـــاح:** ينبغـــي علـــى مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان أن تفصح ع المعلومات التالية: الطرق التي تستخدمها في التصنيف، بما في ذلك تعريف التعثر ع الدفـــع، والفتـــرة الزمنية، ومعني كل تصنيف، والمعدلات الفعلية للتعثر عن الدفع ال تمـــت مواجهتها في كل قسم من أقسام التصنيف ، والتغيرات في التصنيف مثل در احتمال أن يصبح التصنيف AA مجرد A بعد فترة .

- **الموارد:** ينبغي أن تكون لدى مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان موارد كا تســـمح بالقيام بعمليات التصنيف الائتماني ذات الجودة المرتفعة. وينبغي أن تسمح ا الموارد بالاتصالات المستمرة الهامة مع مستويات الإدارة العليا ومستويات العمليات داخـــل المنشـــآت التـــي يجـــري تصنيفها، حتى يمكنها أن تضيف قيمة إلى التص الائتمانـــي. وينبغي أن تجري هذه التصنيفات على أساس طرق تجمع ما بين الأسا النوعية والكمية .

- **المصـــداقية:** تشتق المصداقية، إلى حد ما من المعايير السابقة بالإضافة إلى الاعـــتماد على تصنيفات مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان من جانب أطراف مس (المســـتثمرين، وشـــركات التأمـــين والشـــركاء التجاريين) يعتبر دليلا على مصد التصنيفات التي تقوم بها مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان. كما أن مصداقية مؤ التصـــنيف الخارجي تعتمد على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلو الســـرية. وحتى تكون مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان مؤهلة للاعتراف بها ليس بالضرورة أن تقوم بعمليات تصنيف لمنشآت في أكثر من دولة واحدة .

3. اعتبارات التنفيذ Implementation Considerations

1) وضع خريطة أوزان المخاطر لأقسام التصنيف The Mapping Process

62) تقـــع على عاتق المراقبين مسؤولية تحديد أوزان المخاطر المتاحة في ظل إطار أوزان المخاطـــر النمطـــية للتصنيفات المقبولة التي تعدها مؤسسة التصنيف الخارجي للائـــتمان أي تحديد أوزان المخاطر التي تتناسب مع أقسام التصنيف. وينبغي أن تتسم عملـــية التحديد بالموضوعية وأن ينشأ عنها تحديد لوزن مخاطر يتناسب مع ما يعكسه مستوى المخاطر الائتمانية في الجداول السابقة. كما ينبغي أن تعطي العملية كافة أوزان المخاطر.

63) عـــند القـــيام بعملية وضع الخريطة عن أوزان المخاطر لأقسام التصنيف، فان العوامل التي ينبغي على المراقبين أن يقوموا بتصنيفها تتضمن، من بين عوامل أخرى، حجم ونطـــاق مجمـــوعة إئتمان (ضمان) الصادرات التي تغطيها مؤسسة التصنيف الخارجي للائـــتمان، نطاق ومغزى التصنيفات التي يعهد بها إلى المؤسسة، وتعريف التعثر عن الدفع الذي تستخدمه مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان ولتشجيع التحديد المتسق للتصـــنيفات في نطاق أوزان المخاطر المتاحة، ومساعدة المراقبين على القيام بهذه العملية، فـــان الملحق (2) يقدم إرشادات عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ عملية خريطة أوزان لمخاطر لأقسام التصنيف.

ينبغي علـــى البـــنوك أن تســـتخدم بشكل متواصل مؤسسة التصنيف الخارجي وتصنيفاتها لكل نوع من المطالبات لأغراض كل من أوزان المخاطر، وإدارة ولن يسمح للبنوك بانتقاء التصنيفات، وفقا لما يحلو لها، من التصنيفات التي مؤسسات المختلفة للتصنيف الخارجي للائتمان.

ينبغي علـــى البـــنوك أن تفصح عن مؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان التي تستخدمها لتحديد أوزان المخاطـــر لأصـــولها تبعا لأنواع المطالبات ، وعن أوزان المخاطر المرتبطة بدرجات التصنيف المعينة التي حددها المراقبون عن طريق عملية خريطة أوزان المخاطر لأقسام التصنيف Mapping Process وكذلك إجمالي أوزان

مخاطر الأصول بالنسبة لكل وزن على أساس التصنيفات التي تعدها كل مؤسسة معتمدة للتصنيف الخارجي للائتمان.

2) تعدد التصنيفات Multiple Assessments

66) إذا مــا قــام أحد البنوك باختيار تصنيف واحد فقط لإحدى مؤسسات التصنيف الخارجــي للائــتمان لمطالبة معينة، فان هذا التصنيف ينبغي أن يستخدم لتحديد وزن مخاطر تلك المطالبة.

67) إذا قام أحد البنوك باختيار تصنيفين يقعان تحت وزنين مختلفين للمخاطر يجري تطبيق وزن المخاطر الأعلى.

68) إذا مــا كــان هــناك ثلاثة تصنيفات أو أكثر ذات أوزان مخاطر مختلفة ينبغي الرجوع إلى الوزنين الأدنى للمخاطر، ويتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر من بينهما.

3) تصنيف المصدر مقابل الإصدارات Issuer Versus Issues Assessment

69) عندما يقوم أحد البنوك بالاستثمار في إصدار معين ذي تصنيف محدد للإصدار يــتحدد وزن المخاطــر للمطالــبة على أساس هذا التصنيف. وإذا لم تكن مطالبة البنك استثمارا في إصدار مقوم بالتحديد، تنطبق المبادئ العامة التالية:

- فــي الأحوال التي يكون فيها للمقترض تصنيف محدد عن دين مصدر – ولكن مطالــبة البــنك ليســت اســتثمارا في هذا الدين ذاته – فان النوعية المرتفعة لتصنيف الائــتمان (تصنيف يقع في وزن مخاطر أدنى مما ينطبق على المطالبة غير المصنفة) بالنسبة لهذا الدين المحدد لا يجري تطبيقها على مطالبة البنك غير المقومة إلا إذا كانت هذه المطالبة مساوية أو درجتها عن المطالبة ذات التصنيف من جميع النواحي. وما لم يــتحقق ذلك، فلا يمكن استخدام التصنيف الائتماني، والمطالبة غير المقومة على وزن المخاطر الخاص بالمطالبات غير المصنفة.
- فــي الأحوال التي يكون فيها المقترض قد حصل على تصنيف بصفته مصدر فمــن المعتاد أن ينطبق هذا التصنيف على المطالبات الممتازة غير المضمونة على المصــدر. وبالتالي، فان المطالبات الممتازة فقط على هذا المصدر هي التي تستفيد

ارتفــاع التصــنيف النوعي للمصدر، أما المطالبات الأخرى غير المقومة للمصدر ذي التصنيف المرتفع فتجري معاملتها باعتبارها غير مصنفة وإذا ما كان أي من المصدر أو أحد الإصدارات قد حصل على تصنيف نوعي منخفض (أي وقع تحت وزن مخاطر مساو أو أعلى مما يطبق على المطالبات غير المصنفة)، فان المطالبة غير المقومة على نفــس الطــرف المقابل ستحصل على نفس وزن المخاطر الذي يطبق على التصنيف النوعي المنخفض.

70) سواء أكان البنك يعتزم الاعتماد على تصنيف المصدر أم تصنيف إصدار محدد، فان التصــنيف يجــب أن يأخذ في الاعتبار، وأن يعكس بكامل قيمة تعرض الائتمان للمخاطر التي يواجهها البنك بالنسبة لكافة المدفوعات المستحقة له.[26]

71) حتى يمكن تجنب ازدواج حساب عوامل زيادة الائتمان، فلن يؤخذ في الاعتبار أي اعتــراف إشــرافي بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان إذا ما كانت زيادة الائتمان قد انعكست فعلا في التصنيف الخاص بالإصدار المحدد.

4) تصــنيف العملة المحلية والعملات الأجنبية Domestic Currency and Foreign Currency Assessment

72) عندما يتم تحديد وزن لمخاطر التعرض غير المصنفة على أساس تصنيف مساو لتعرض هــذا المقترض، فان القاعدة العامة تقضي بأن يتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية للتعــرض للمخاطر بالعملة الأجنبية. وإذا ما كان التصنيف بالعملة المحلية، فإنه يتم استخدامه فقط لتحديد وزن مخاطر المطالبات المقومة بالعملة المحلية.[27]

---

(26) على سبيل المثال، إذا ما كان يستحق للبنك كلا من الأصل والفوائد فان التصنيف يجب أن يأخذ ذلك بالكامل في الاعتبار، وأن يعكس المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملية سداد كل من الأصل والفوائد.

(27) ومع ذلك، فإنه عندما ينشأ تعرض عن طريق اشتراك البنك في قرض قدمه أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف أو يكون وضع الدائن الممتاز معترفا به في الأسواق، فان قابلية تحويل ونقل المخاطر يمكن أن تؤخذ في الاعتبار بشكل فعلي من جانب السلطات الرقابية الوطنية. وفي مثل هذه الأحوال يمكن استخدام تصنيف العملة المحلية للمقترض لغرض تحديد وزن المخاطر، بدلا من استخدام تصنيفه بالعملة الأجنبية.

5) تصـــنيفات الأجـــل القصـــير/الأجل الطويل Short Term/Long Term Assessments

73) من أجل تحديد أوزان المخاطر، يجري النظر إلى تصنيفات الأجل القصير على أساس أنهـا خاصـة بالإصدارات. ويمكن استخدامها فقط لاستخراج وزن المخاطر للمطالـبات الناشئة عن التسهيلات المصنفة. ولا يمكن تعميمها على المطالبات الأخرى قصـيرة الأجـل، إلا فـي ظل الظروف والأحوال المحددة في الفقرة 75. ولا يمكن اسـتخدام التصـنيف قصير الأجل تحت أي ظرف لتحديد وزن مخاطر لمطالبة طويلة الأجل غير مصنفة. والتصنيفات قصيرة الأجل يمكن استخدامها فقط للمطالبات قصيرة الأجـل علـى البـنوك وشركات المساهمة . ويبين الجدول الوارد أدناه إطارا لتعرض البنوك للمخاطر، بالنسبة لتسهيلات محددة قصيرة الأجل، مثل الإصدار الخاص لورقة تجارية.

التصنيف الائتماني	A-1 / P-1 [29]	A-2/P-2	A-3/P-3	أخرى [28]
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%150

74) إذا ما حصل تسهيل مصنف قصير الأجل على وزن مخاطر يبلغ 50% المطالبات قصيرة الأجل غير المصنفة لا يمكن أن تحصل على وزن مخاطر يقل 100% وإذا ما كان لدى أحد المصدرين تسهيل قصير الأجل ذو تصنيف يستحق مخاطـر يبلغ 150%، فإن كافة المطالبات غير المصنفة سواء أكانت طويلة الأجل قصيرة الأجل، ينبغي أيضا أن تحصل على وزن مخاطر يبلغ 150%، إلا إذا كان يستخدم أساليب معترفا بها لتخفيف المخاطر الخاصة بهذه المطالبات .

75) فـي الحالات التي يقرر فيها المراقبون الوطنيون تطبيق الخيار الثاني في الأسـلوب النمطـي علـى المطالبات قصيرة الأجل فيما بين البنوك الواقعة في

[28] يتضمن هذا الجزء كافة غير الممتاز وتصنيفات C ، B .

[29] هذه التقسيمات والتسميات تتبع الطريقة التي تستخدمها مؤسسة ستاندرد آند بورز Standard & Poors موديز Moodys لخدمات الاستثمار ، وتصنيف A-1 الخاص بمؤسسة ستاندرد آند بورز يتضمن كلا A-1+ و A-1- .

اختصاصهم، يتوقع أن يكون التعامل المتبادل مع التصنيفات المحددة قصيرة الأجل كما يلي:

- تطبق المعاملة التفضيلية العامة للمطالبات قصيرة الأجل، وفقا للتعريف الوارد في الفقرتين 36، 38 على كافة المطالبات على البنوك ذات فترة الاستحقاق الأصلية التـي لا تتجاوز ثلاثة شهور عندما لا يكون هناك تصنيف محدد للمطالبات قصيرة الأجل.

- عـندما يكـون هناك تصنيف للأجل القصير، ويقع هذا التصنيف تحت وزن مخاطر أفضل (أي أقل) أو مساو لذلك الناشئ عن المعاملة التفضيلية العامة، ينبغي استخدام التصـنيف للأجل القصير لتلك المطالبة المحددة فقط. وتستفيد المطالبات الأخرى قصيرة الأجل من المعاملة التفضيلية العامة.

- إذا ما وقع تصنيف محدد قصير الأجل لمطالبة قصيرة الأجل على أحد البنوك وزن مخاطر أسوأ (أي أعلى)، فانه لا يمكن استخدام المعاملة التفضيلية العامة قصيرة الأجل للمطالبات فيما بين البنوك. وينبغي أن تتلقى كافة المطالبات قصيرة غير المصنفة نفس وزن المخاطر المماثل لما تضمنه التصنيف المحدد قصير.

حينما يـتطلب الأمـر استخدام تصنيف قصير الأجل، فإن من الضروري أن المؤسسـة القائمـة بالتصـنيف كافة معايير الصلاحية الخاصة بالاعتراف التصـنيف الخارجـي للائـتمان الواردة في الفقرة 61 فيما يخص قيامها قصير الأجل.

تطبيق التصنيف Level of Application of the Assessment

التصنيفات الخارجـية لإحدى المنشآت داخل مجموعة شركة واحدة، لا يمكن المخاطر باقي المنشآت في نطاق نفس المجموعة.

7) التصنيفات غير المعتمدة Unsolicited Ratings

78) كقاعــدة عامــة، ينبغي على البنوك استخدام التصنيفات المعتمدة من مؤسسا[illegible] التصنيف الخارجي للائتمان ECAIs. ومع ذلك، فانه يمكن للسلطات الرقابية الوطنية [illegible] أن تسـمح للبـنوك باسـتخدام تصـنيفات غير معتمدة بنفس الطريقة التي تستخدم ب[illegible] التصنيفات المعتمدة. وعلى أية حال، فمن المحتمل أن تقوم مؤسسات التصنيف الخارج[illegible] للائتمان ECAIs باستخدام التصنيفات غير المعتمدة للضغط على المنشآت كي تحص[illegible] على تصنيفات معتمدة. وإذا ما أمكن تحديد هذا السلوك فانه ينبغي على المراقبين النظ[illegible] فــي مدى إمكان استمرار الاعتراف بصلاحية مثل تلك المؤسسات ECAIs لأغرا[illegible] تصنيف مدى كفاية رأس المال.

ب) الأســلوب النمطي – تخفيف مخاطر الائتمان [illegible]e Standardized Approach - Credit Risk Mitigation

1. موضوعات معلقة Overarching Issues

1) مقدمة Introduction

79) تستخدم البنوك عددا من الأساليب الفنية لتخفيف المخاطر الائتمانية التي تتعر[illegible] لهــا. وقــد يكون التعرض للمخاطر مضمونا بمطالبات درجة أولى: بالكامل أو ج[illegible] ونقــدا أو بأوراق مالية، وقد تكون المخاطر مضمونا بواسطة طرف ثالث، أو قد[illegible] البــنك بشـــراء أحد مشتقات الائتمان لتعويض مختلف أشكال المخاطر الائتمانية[illegible] بالإضـــافة إلـــى أن البنوك قد تتفق على تصفية القروض المستحقة لها مقابل ودائ[illegible] نفس الطرف.

80) وعــندما تستوفي هذه الأساليب المختلفة المتطلبات القانونية للتيقن، وفقا لم[illegible] فـــي الفقرات 88 و 89 التالية فيما بعد، فإن الأسلوب المعدل لتخفيف مخاطر الا[illegible] يســمح بالاعتــراف بــنطاق أوسع من مخففات مخاطر الائتمان لأغراض رأس[illegible] القانوني، أكثر مما يسمح به بموجب اتفاق رأس المال لعام 1988.

(2 ملاحظات عامة General Remarks

(81 يطــبق الإطار الوارد في هذا الجزء (ثانيا) على التعرُضات للمخاطر الدفترية [illegible]البـنوك فــي الأســلوب النمطي. ولمعرفة كيفية معاملة مخففات مخاطر الائتمان في الأسلوبين القائمين على أساس التصنيف الداخلي (IRB) انظر الجزء (ثالثا).

(82 يتم تطبيق الأسلوب الشامل لمعاملة الضمانات الإضافية (انظر الفقرات من 101 [illegible] 109 ومن 116 إلى 152) وأيضا على تكلفة مخاطر الطرف المقابل في عمليات [illegible] غير النظامية وفي العمليات المشابهة لعمليات إعادة الشراء والمسجلة في دفتر [illegible].

[illegible] لا ينبغي أن تتلقى أي عملية يتم فيها استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية [illegible] لرأس المال تزيد على ما يتطلب من عملية مماثلة لا يجري فيها استخدام مثل [illegible] الأساليب.

[illegible] لا يجري حساب آثار تخفيف المخاطر الائتمانية بشكل مزدوج. ومن ثم، لا يتم [illegible] إشراف إضافي لتخفيف المخاطر الائتمانية للأغراض المتعلقة برأس المال [illegible] على المطالبات التي استخدم فيها تصنيف الإصدار المحدد الذي يعكس فعلا هذا [illegible] المخاطر الائتمانية.

[illegible] ورد في الفقرات 70 من الجزء الخاص بالأسلوب النمطي، فإنه لن يسمح [illegible] الخاص بالأصل فقط في إطار تخفيف المخاطر الائتمانية.

[illegible] الرغم من قيام البنوك باستخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، لتخفيف [illegible] الائتمان، فــإن هــذه الأساليب تؤدي إلى نشوء مخاطر (المخاطر المتبقية Res[illegible]) قــد تقلل من فعالية عملية تخفيض المخاطر وإذا ما لم يتم التحكم [illegible] بشكل كاف، فقد يفرض المراقبون تكاليف رأسمالية إضافية أو يقومون [illegible] رقابية إضافية على نحو التفصيل المبين في المحور الثاني.

[illegible] استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية يعمل على تخفيض أو تحويل [illegible] إلا أنه في نفس الوقت قد يعمل على زيادة مخاطر أخرى بالنسبة

للبنك، مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التشغيل، والسيولة والمخاطر السوقية. ولذا، فإن من المحتم أن تقوم البنوك باستخدام عمليات وإجراءات مشددة للسيطرة على هذه المخاطر بما في ذلك الاستراتيجيات، والنظر في الائتمان الأصلي، والتصنيف، والسياسات والإجراءات، والنظم، والتحكّم في تجدد المخاطر، وإدارة تركز المخاطر الناشئ عن استخدام البنك لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية وتفاعلها مع إجمالي المخاطر الائتمانية للبنك.

87) يجب أيضا مراعاة متطلبات المحور الثالث بالنسبة للبنوك حتى تحصل على التيسير الرأسمالي فيما يتعلق بأي أساليب لتخفيف المخاطر الائتمانية.

3) التيقن القانوني Legal Certainty

88) حتى يمكن للبنوك أن تحصل على التيسير الرأسمالي فيما يتعلق بأي استخدا... لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، يجب استيفاء الحد الأدنى من المعايير التالي... الخاصة بالمستندات القانونية .

89) يجب أن تكون كافة المستندات المستخدمة في العمليات ذات الضمانا... والمستندات الخاصة بإظهار صافي المبالغ في الميزانية، والضمانات والمشتقا... الائتمانية، ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتنفيذ قانونا في كافة مناطق الاختصاص المعنية. ويجب أن تكون البنوك قد قامت بمراجعة قانونية للتحقق من ذلك، وأن تكون قامت بوضع أسس قانونية سليمة للوصول إلى هذه النتيجة، وأن تقوم بإعادة ... المراجعة وفقا لما يتطلبه الأمر، للتأكد من استمرار قابلية التنفيذ.

2. نظرة عامة على أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية ...verview of Credit Risk Mitigation Techniques

1) العمليات المكفولة بضمانات Collateralised Transactions (30)

90) العملية المكفولة بضمان هي العملية:

(30) انظر الملحق ب– للحصول على نظرة عامة لطرق المعاملة الرأسمالية للعمليات المكفولة لضمانات مالية ... الأسلوب المبسط والأسلوب القائم على أساس التصنيف الداخلي .

- التي تتعرض فيها البنوك لمخاطر ائتمانية، أو يحتمل أن تتعرض فيها لمخاطر ائتمانية من طرف آخر [31].
- التي يتم فيها تغطية هذا التعرض للمخاطر الائتمانية أو احتمال التعرض للمخاطر ، كليا أو جزئيا عن طريق ضمانات يقدمها الطرف الآخر أو بواسطة طرف ثالث لمصلحة الطرف الآخر.

(91) عندما تأخذ البنوك ضمانات مالية صالحة (مثل النقود، أو الأوراق المالية، أو تلك المحددة بشكل أكثر تفصيلا في الفقرات 116 و 117 أدناه)، يسمح لها بتخفيض ... تعرضها في مواجهات الطرف الآخر عند حساب المتطلبات الخاصة برأس مالها ... يؤخذ في الاعتبار أثر تخفيف المخاطر الناشئ عن الضمانات .

... الشامل والشروط الدنيا:

... قد تختار البنوك اتباع الأسلوب البسيط، الذي يماثل اتفاق رأس المال لعام 198، ... يستبدل وزن مخاطر الضمان بوزن مخاطر الطرف الآخر بالنسبة للجزء ... من التعرض (والذي عادة ما يخضع لحد أدنى يبلغ 20%)، أو تختار اتباع ... الشامل الذي يسمح بتعويض أكبر للضمان مقابل التعرض للمخاطر، عن ... تخفيض الفعال لمبلغ التعرض بالقيمة التي يمثلها الضمان. ويمكن للبنوك أن ... لواحد من الأسلوبين، ولكن ليس كلاهما، في السجلات المصرفية، أما في ... اتباع الأسلوب الشامل فيجري التعامل في دفتر التداول. ويجري الاعتراف ... الجزئي في كلا الأسلوبين. ولا يسمح بعدم التوافق في التعرض الأساسي ... في حالة اتباع الأسلوب الشامل.

... ذلك، يجب استيفاء المعايير الواردة في الفقرات من 94 إلى 97 عند اتباع ... قبل منح التيسير الرأسمالي بالنسبة لأي شكل من أشكال الضمان.

... الطرف الآخر Counter party في هذا الجزء هو للدلالة على طرف يتعرض البنك معه ... أو خارج الميزانية أو مخاطر ائتمانية محتملة. وقد يتخذ هذا التعرض مثلا شكل قرض ... (حيث يطلق على الطرف الآخر عادة لفظ المقترض The borrower)، أو شكل أوراق ... التزام، أو تعرض للمخاطر بموجب عقد مشتقات غير نظامية (OTC derivatives).

94) بالإضافة إلى المتطلبات العامة للتيقن القانوني الواردة في الفقرات 88 و ... فإن الآليات القانونية التي يتم بموجبها رهن أو تحويل الضمان يجب أن تضمن أن ... له الحق في تصفيته أو امتلاكه بشكل قانوني، في الوقت الملائم، في حالة التعثر ... الدفع، أو الإعسار، أو الإفلاس (أو أي حالة ائتمانية أخرى يتم تحديدها في و... العملية) للطرف الآخر (والكفيل الذي يحتفظ بالضمان إذا ما كان ينطبق عليه). وي... على البنوك، فضلا عن هذا، أن تتخذ كافة الخطوات الضرورية لاستيفاء المتطلبات... ظل القانون المطبق، لمصلحة البنك في الضمان من ناحية الحصول والمحافظة ... قابلية تنفيذ الضمان على سبيل المثال عن طريق تسجيله لدى أحد موثقي العقود... لممارسة حق تصفيته أو التعويض عنه مقابل نقل حق الضمان.

95) حتى يمكن للضمان أن يوفر حماية، يجب ألا يكون هناك ارتباط إيجابي ... بين نوعية ائتمان الطرف الآخر المقابل وبين الضمان. وعلى سبيل المثال، فإن الس... التي يصدرها الطرف الآخر – أو تصدرها أي مجموعة منشآت مرتبطة به –... حماية قليلة ومن ثم لا تكون صالحة .

96) يجب أن تكون لدى البنوك إجراءات واضحة وقوية لتصفية الضمانات في ... المحدد لضمان مراعاة أي شروط قانونية مطلوبة لإعلان تعثر الطرف الآخر ... السداد، وتصفية الضمان، وأن الضمان قد تمت تصفيته بسرعة.

97) عندما يكون الضمان موجودا لدى كفيل ، فإن البنوك يجب أن تتخذ خ... معقولة لضمان قيام الكفيل بالفصل بين الضمان وبين الأصول المملوكة له .

98) يتم تطبيق متطلب رأسمالي على البنوك في كلا جانبي العملية المضمون... سبيل المثال فإن كلا من عملية إعادة الشراء وعملية إعادة الشراء المعاكس ... لمتطلبات رأسمالية. وبالمثل، فإن جانبي عمليتي إقراض واقتراض الأوراق... يخضعان لتكاليف رأسمالية واضحة، وكذلك عملية إرسال السندات والأوراق... المتعلقة بعملية التعرض للمخاطر الناشئ عن المشتقات أو أي اقتراض آخر.

99) إذا ما كان البنك يعمل كوكيل، يقوم بترتيب عملية من نوع إعادة الش... إعادة الشراء/إعادة الشراء المعاكس وعمليات إقراض/اقتراض الأوراق المالية)...

العملاء وطرف ثالث، كما يقوم بتوفير ضمان للعميل بأن الطرف الثالث سيقوم بالوفاء بالتزاماته، فإن المخاطرة على البنك في هذه الحالة تكون هي ذاتها كما لو أن البنك قد دخل في العملية كطرف أصيل. وفي مثل هذه الظروف، يطلب من البنوك أن تقوم بحساب المتطلبات الرأسمالية كما لو كانت البنوك ذاتها هي الطرف الأصيل.

الأسلوب البسيط The Simple Approach

(100) في الأسلوب البسيط، يتم استبدال وزن المخاطر لأداة الضمان التي تضمن كل ... جزءاً من التعرض بوزن المخاطر للطرف الآخر. وتقدم الفقرات من 153 حتى (...) تفاصيل هذا الإطار .

... الشامل The Comprehensive Approach

(...) في الأسلوب الشامل، تحتاج البنوك عندما تأخذ الضمان، إلى حساب تعديل ... تعرضها تجاه الطرف الآخر، لأغراض كفاية رأس المال حتى تأخذ في الحسبان ... الناشئة عن هذا الضمان. ومع استخدام طريقة قص الشعر (التقليص)، فإن ... من البنوك هو تعديل كلا من مقدار التعرض للطرف الآخر وقيمة أي ضمان ... هذا الطرف الآخر كي يواجه التذبذبات المستقبلية في قيمة أي منهما، [32] ... يطرأ من التحركات السوقية. وسينتج هذا مبالغ معدلة وفقا للتذبذب لكل من ... والضمان. وما لم يكن أي منهما في شكل نقدي، فإن المبلغ المعدل بالتذبذب ... يكون أكبر من مقدار التعرض بينما سيكون أقل من مبلغ الضمان.

... بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما يكون كلا من التعرض والضمان مقوما بعملات ... إجراء تعديل إضافي لتخفيض مبلغ الضمان المعدل وفقا للتذبذب، ليأخذ ... التقلبات المستقبلية في أسعار الصرف.

... يكون مبلغ التعرض المعدل وفقا للتذبذب أكبر من قيمة الضمان المعدلة ... في ذلك أي تعديل آخر بسبب مخاطر تقلبات أسعار الصرف)، وتقوم ... أصولها المعدلة بأوزان المخاطر باعتبارها الفروق بين الاثنين مضروبة

---

(32) ... عندما يتم مثلا إقراض الأوراق المالية.

في وزن مخاطر الطرف الأخر. وتورد الفقرات من 118 إلى 121 الإطار الدقيق لعمل تلك الحسابات.

104) من ناحية المبدأ، ستكون لدى البنوك طريقتان لحساب قص الشعر(التقليص) hair cut: الطريقة الرقابية النمطية لقص الشعر(التقليص)، باستخدام المستويات الثابتة التي تحددها اللجنة، والطريقة المقدرة ذاتيا لقص الشعر(التقليص)، باستخدام التقديرات الداخلية الذاتية لتذبذب الأسعار. ولا يقوم المراقبون بالسماح للبنوك باستخدام طريقتين في تقديراتها الذاتية لقص الشعر(التقليص) إلا عندما تستوفي البنوك معايير نوعية وكمية معينة.

105) قد يختار البنك استخدام الطريقة النمطية أو طريقة التقدير الذاتي لقص الشعر(التقليص) بشكل مستقل عن اختيارها فيما بين الأسلوب النمطي والأسلوب القـ على أساس التصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية. ومع ذلك ، فإذا ما كانت البنوك تسـ إلى استخدام طريقة التقدير الذاتي لقص الشعر(التقليص)، فإنها يجب أن تقوم بإتباع ذ بالنسبة لكافة أنواع الأدوات التي تصلح لاستخدام التقديرات الذاتية لها مع استثـ المحافظ التي ليست بذات أهمية، والتي قد تستخدم فيها الطريقة الرقابية النمطية لقـ الشعر(التقليص).

106) يعتمد حجم كل طريقة لقص الشعر(التقليص) على نوع الأداة، ونوع الـ وعدد مرات إعادة تقدير الأسعار السوقية للأصول، وإعادة تقدير الإحتياطيات و سبيل المثال فإن عمليات إعادة الشراء التي تتطلب إعادة تقدير الأسعار السوقية للأصول وإعادة تقدير الإحتياطيات يوميا، تتلقى معاملة لقص الشعر(التقليص) أساس الاحتفاظ بها لمدة 5 أيام عمل وعمليات إقراض مضمونة مع إعادة اليومي وفقا لأسعار السوق بينما لا تحصل أية شروط لإعادة تقدير الإحتياطيا معاملة لقص الشعر(التقليص) تقوم على أساس فترة احتفاظ تبلغ 20 يوم عمل زيادة الأرقام الخاصة باستخدام الجذر التربيعي للمعادلة الزمنية القائمة على أساس مرات تكرار عمليات إعادة تقدير الإحتياطيات وإعادة تقدير قيمة الأصول تبعا السوق.

10) بالنسبة لبعض أنواع عمليات إعادة الشراء (وبصفة عامة إعادة شراء السندات حكومية وفقا للتعريف الوارد في الفقرتين 141 و 142) قد يسمح المراقبون للبنوك تي تستخدم الطرق الرقابية النمطية لقص الشعر(التقليص) أو طرق قص شعر(التقليص) على أساس التقديرات الذاتية بألا تقوم بتطبيق هذه الطرق في حساب دار التعرض بعد تخفيف المخاطر.

10) يمكن الاعتراف بالأثر الناشئ عن الاتفاقات الرئيسية للتصفية التي تغطي ات إعادة الشراء لحساب المتطلبات الرأسمالية وفقا للشروط الواردة في الفقرة

10) كبديل آخر للطرق النمطية الرقابية ، أو الطرق القائمة على التقديرات الذاتية كن للبنوك استخدام نماذج VaR (القيمة المعرضة للمخاطر) لحساب التنبذبات الأسعار لعمليات إعادة الشراء وفقا لما هو وارد في الفقرات من 149 إلى

ات تصفية أو صافي بنود الميزانية On-Balance Sheet Netting

كانت لدى البنوك ترتيبات لتصفية بنود الميزانية قابلة للتنفيذ قانونا بالنسبة الودائع، فإنه يمكن لها أن تقوم بحساب المتطلبات الرأسمالية على أساس الائتماني للخطر وفقا للشروط الواردة في الفقرة 159.

ات والمشتقات الائتمانية Guarantees and Credit Derivatives

تكون الضمانات أو المشتقات الائتمانية مباشرة وواضحة وغير قابلة روطة، ويقتنع المراقبون بأن البنوك تستوفي حدودا دنيا معينة للتشغيل عمليات إدارة المخاطر فقد يسمحون للبنوك بأن تأخذ في الاعتبار تلك عند حساب متطلبات رأس المال.

رات بعدد كبير من منشآت الضمان وتوفير الحماية. وعلى غرار ما س المال لعام 1988، سيجري تطبيق أسلوب للإحلال والاستبدال. الصادرة عن، أو الحماية التي توفرها، منشآت ذات وزن مخاطر

يقل عن الطرف الآخر، هي فقط التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف الرأسمالية حيث سيتم تحديد وزن مخاطر للجزء الذي تتوفر له الحماية من تعرض الطرف الآخر وفقا لوزن المخاطـــر الخـــاص بالضـــامن أو المنشأة التي توفر الحماية ، بينما يظل وزن مخاطر الجزء غير المغطى هو ذات وزن مخاطر الطرف الآخر الأساسي.

113) تورد الفقرات من 160 إلى 163 أدناه، المتطلبات التفصيلية للعمليات .

4) عدم توافق مواعيد الاستحقاق Maturity Mismatch

114) يحـــدث عدم التوافق في الاستحقاق عندما تكون الفترة الباقية لاستحقاق مخففات المخاطر أقل من فترة التعرض الائتماني للمخاطر. وعندما يكون هناك عدم توافق في مواعـيد الاستحقاق وكانت الفترة الباقية لاستحقاق مخففات المخاطر الائتمانية أقل من سنة واحدة، فلا يتم الاعتراف بمخففات المخاطر الائتمانية لأغراض رأس المال. و الحـــالات الأخـــرى التـــي يحدث فيها عدم توافق، يتم إعطاء اعتراف جزئي لمخففات المخاطر الائتمانية لأغراض رأس المال القانوني وفقا للتفصيل الوارد في الفقرات 172 إلى 174 أدناه. ولا يسمح بأي عدم توافق في موعد استحقاق الضمانات في الأسلوب البسيط .

5) متنوعات Miscellaneous

115) تـــورد الفقرات من 175 إلى 179 أدناه كيفية معاملة مجمع مخففات المخاطر الائتمانية والمشتقات الائتمانية الأولى والثانية التالية للتوقف عن الدفع .

3. الضمان Collateral

1) وسائل الضمان المالية الصالحة Eligible Financial Collateral

116) تعتبر أدوات الضمان التالية صالحة للاعتراف بها في الأسلوب البسيط.

أ. الـــنقود المودعة لدى البنك الذي يتحمل مخاطر تعرض الطرف الآخر، بما في ذلك شهادات الإيداع أو ما يماثلها من أدوات مصدرة من البنك المقرض.[33] و [34]

ب. الذهب.

ج. السندات المصنفة بواسطة إحدى مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان المعترف بها وهي:

... ذات تصنيف لا يقل عن -BB إذا ما كانت مصدرة من دول، ومؤسسات قطاع عام تجري معاملتها معاملة الدول من جانب المراقب الوطني .

... ذات تصـــنيف لا يقـــل عـــن -BBB إذا ما كانت مصّدرة من جانب مصدرين (بما في ذلك البنوك ومنشآت الأوراق المالية) أو

... أن تكون على الأقل A-3 / P-3.

... السندات غير المقومة من جانب إحدى مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان ... بها. وهي كما يلي:

... مصدرة من أحد البنوك.

... مقيدة بإحدى البورصات المعترف بها.

... كدين ممتاز .

...

... كون كافـــة الإصدارات المصنفة بنفس درجة الإمتياز من جانب البنك قد ... بتصـــنيف لا يقل عن -BBB أو P-3 / A-3 من إحدى مؤسسات ... للائتمان المعترف بها.

... بإصدار أوراق مقابل التعرض للمخاطر في دفاتر البنك، تجري معاملة التعرض على ... ضمان نقدي.

... طرف ثالث للودائع النقدية، أو شهادات الإيداع أو ما يماثلها من أدوات يصدرها البنك ... فإنها إذا ما كانت مرهونة بشكل مباشر أو تم التخلي عنها للبنك المقرض، وإذا ما كان ... مشروط وغير قابل للإلغاء، فإن قيمة التعرض التي يغطيها الضمان (بعد إجراء أي عمليات ... مقابل مخاطر العملة) ستحصل على وزن المخاطر الخارجي بالبنك الطرف الثالث.

o وألا تكــون لدى البنك الحائز على السندات كأداة ضمان أية معلومات تنبئ أن الإصدار يستحق تصنيفا يقل عن -BBB أو A-3/P-3 (حسبما ينطبق على الـ
و

o أن يكون المراقب واثقا بشكل مرض بأحوال السيولة السوقية للسندات.

هـ. الأسهم الداخلة في المؤشر الرئيسي للبورصة.

و. التعهدات عن الاستثمار المجمع في أوراق مالية قابلة للتحويل (UCITS) صناديق الاستثمار (Mutual funds)، إذا:

o ما كانت الأسعار تعلن يوميا عن الوحدات التي تضمها تلك الاستثمارات،

o إذا مـا كانت التعهدات (UCITS)/أو صناديق الاستثمار محدودة بالاستثمار الأدوات المذكورة في هذه الفقرة.[35]

117) أدوات الضمان التالية تعتبر صالحة للاعتراف بها في الأسلوب الشامل:

أ. كافة الأدوات الواردة في الفقرة السابقة .

ب. الأسهم غير الداخلة في أحد المؤشرات الرئيسية للبورصة ولكنها مقيدة في بورصات الأوراق المالية المعترف بها .

ج. الـتعهدات عـن الاستثمارات المجمعة في أوراق مالية (UCITS) أو صناديق الاستثمار التي تتضمن مثل تلك الأسهم .

2) الأسلوب الشامل The Comprehensive Approach

حساب متطلبات رأس المال Calculation of capital requirement

118) يجـري حسـاب مقدار التعرض للمخاطر بعد تخفيف المخاطر، لعملية مـ بأدوات الضمان كما يلي :

[35] ومع ذلك فإن استخدام أو احتمال استخدام التعهدات (UCITS) أو صناديق الاستثمار لأدوات المشتقات الاستثمار الواردة في هذه الفقرة والفقرة 117 التالية فقط، لا يمنع وحدات الأوراق المالية التعهدات/صناديق الاستثمار من أن تكون صالحة كأداة ضمان مالي.

$E^* = \max \{0, [(E \times (1 + He) - C \times (1 - Hc - Hfx)]\}$

قيمة التعرض للمخاطر بعد تخفيف المخاطر .

القيمة الحالية للتعرض للمخاطر .

عملية قص الشعر(التقليص) المناسبة للتعرض.

القيمة الحالية لأداة الضمان التي تم استلامها.

عملية قص الشعر(التقليص) المناسبة للضمان.

عملية قص الشعر(التقليص) المناسب لعدم توافق العملات بين أداة الضمان والتعرض للمخاطر .

ضرب مقدار التعرض للمخاطر بعد تخفيف المخاطر في وزن المخاطر الآخـر للحصـول على قيمة الأصل بوزن المخاطرة للعملية المكفولة

تشرح الفقرات من 172 إلى 174 طريقة معاملة العمليات التي يكون بها فيما بين موعد استحقاق تعرض الطرف الآخر و أداة الضمان .

عندما يكـون الضـمان عبارة عن سلة من الأصول، تكون عملية قص التقليص) الخاصة بالسلة كما يلي:

$$H = \sum_i a_i H_i$$

حيث تكـون a_i = وزن الأصـل فـي السـلة وتكون H_i = عملية قص التقليص) الملائمة للتصنيف على هذا الأصل.

النمطية الرقابية لقص الشعر(التقليص)

هنا عمليات قص الشعر(التقليص) النمطية الرقابية (بافتراض تعديل أسعار وفقـا للسوق يوميا، وتعديل الإحتياطيات يوميا، وفترة حيازة تعادل 10 أيام عنها كنسب مئوية.

تصنيف الإصدار من سندات الدين	الفترة الباقية في الاستحقاق	الجهات السيادية[37] [38]	مصدرون آخرون
من AAA إلى AA- / A-1	≤ سنة واحدة	0.5	1
	> سنة ، ≤ 5 سنوات	2	4
	> 5 سنوات	4	8
من A+ إلى BBB- أو A-2 / A-3 وسندات البنوك غير المصنفة وفقا للفقرة 116 (د)	≥سنة	1	2
	> سنة ، 5 سنوات	3	6
	> 5 سنوات	6	12
من BB+ إلى BB-	كليا	15	
الأسهم الداخلة في المؤشر الرئيسي والذهب		15	
الأسهم الأخرى المقيدة في إحدى البورصات المعترف بها		25	
تعهدات باستثمارات مجمعة في أوراق مالية قابلة للتحويل (UCITS)/صناديق استثمار		أعلى طريقة قص شعر تنطبق على ورقة مالية يمكن للصندوق أن يس... فيها	
نقد بنفس العملة[39]		صفر	

123) يبلغ قص الشعر (التقليص) النمطي الإشرافي لمخاطر العملة التي يكون فيها ... من التعرض والضمان مقومين بعملتين مختلفتين 8 % (وذلك أيضا على ... فترة حيازة تبلغ 10 أيام عمل والتعديل اليومي وفقا لأسعار السوق).

124) بالنسبة للعمليات التي يقوم فيها البنك بإقراض أدوات غير صالحة (مثل ... الشركات المساهمة غير الحاصلة على درجة استثمارية)، قص الشعر (التقليص) ...

---

[36] بما في ذلك منشآت القطاع العام التي يعاملها المراقب الوطني معاملة الدول والجهات السيادية .

[37] يتضمن منشآت القطاع العام التي يعاملها المراقب الوطني معاملة الدول.

[38] بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تحصل على وزن مخاطر يعادل صفر بالمائة تعامل معاملة الدول.

[39] الضمان النقدي الصالح المحدد في الفقرة 116 (أ).

... هذه الحالة هو نفسه الذي يطبق على الأسهم التي يتم تداولها في بورصة ... لكن الأسهم لا تكون جزءاً من المؤشر الرئيسي.

... ية لطرق قص الشعر (التقليص) Own estimates of haircuts

... ح المراقبون للبنوك أن تقوم بحساب (H) قص الشعر (التقليص) باستخدام ... الداخلية لتذبذب أسعار السوق وتذبذب أسعار الصرف الأجنبي. ويكون ... مشروط بالوفاء بالحد الأدنى من المعايير النوعية والكمية المذكورة في 127 إلى 136. وعندما يتم تصنيف سندات الدين بدرجة BBB-/A-3 أو ... المراقبون للبنوك بحساب تقدير تذبذب لكل قسم من السندات ويجب على ... تحديد الأقسام والمؤسسات المعنية، أن تأخذ في الحسبان (أ) نوع مصدر (ب) تصنيفه (ج) موعد استحقاقه، (د) المدة المعدلة لبقائه. ويجب أن تكون ... ممثلة للسندات الموجودة فعلا في ذلك الجزء بالبنك. وبالنسبة للسندات ... جة أولى من BBB- / A-3 أو بالنسبة للأسهم الصالحة لاستخدامها ... المذكورة في الخانة المظللة في الجدول السابق) فإن عمليات قص ...) يجب أن يتم حسابها لكل نوع من الأوراق المالية على حدة.

... على البنوك أن تقوم بتقدير تذبذب أداة الضمان أو مدى عدم توافق النقد ... على حدة : ولا يجب أن تأخذ التذبذبات المقدرة في الحسبان الارتباطات ... غير المضمونة – وأداة الضمان ومعدلات التبادل (انظر الفقرات من ... عن الأسلوب المتبع في عدم توافق مواعيد الاستحقاق) .

... الكمية Quantitative criteria

... طرق قص الشعر (التقليص)، يجب استخدام فترة ثقة بمعدل 99%.

... الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ على نوع العملية وعلى معدل تكرار تعديل ... أو تعديل الأسعار طبقا للسوق. وتورد الفقرة 138 الحدود الدنيا لفترات ... مختلف أنواع العمليات. ويمكن للبنوك أن تستخدم أرقاما لعمليات قص

الشعر (التقليص) يتم حسابها تبعا لفترات احتفاظ أقصر، وترتب تصاعديا حسب ملاءمة فترة الاحتفاظ مقسومة على الجذر التربيعي للمعادلة الزمنية .

129) يجب على البنوك أن تأخذ في الحسبان عدم سيولة الأصول ذات النوعية المنخفضة. وينبغي تعديل فترة الاحتفاظ عن طريق زيادتها في الحالات التي تصبح فيها فترة الحفظ غير ملائمة بالنسبة لدرجة سيولة أداة الضمان. كما ينبغي أيضا التعرف على المواطن التي قد تؤدي فيها البيانات التاريخية إلى التقليل من درجة التذبذب المحتمل، مثل حالة العملات المرتبطة بأخرى. ويجب إخضاع البيانات لاختبار [illegible] تحمل.

130) ويجب أن يكون الحد الأدنى لاختيار فترة الملاحظة التاريخية (فترة العينة) اللازمة لحساب قص الشعر (التقليص) لا يقل عن سنة. وبالنسبة للبنوك التي تستخدم طريقة للوزن أو طرقا أخرى لفترة الملاحظة التاريخية، فإن فترة الملاحظة "الفعالة" يجب ألا تقل عن سنة (أي، أن يكون المتوسط المرجح للزمن الماضي لكل ملاحظة على حدة لا يقل عن 6 شهور).

131) وينبغي على البنوك أن تقوم بتحديث مجموعات البيانات لديها على الأقل مرة واحدة كل ثلاثة شهور مع إعادة تصنيفها أيضا عندما تحدث تغيرات هامة في أسعار السوق. ويستدعي هذا أن طرق قص الشعر (التقليص) يجب أن يعاد حسابها مرة كل ثلاثة شهور. وقد يطلب المراقب أيضا من البنك أن يعيد حساب طرق قص الشعر (التقليص) الخاصة به باستخدام فترات ملاحظة أقصر، إذا ما رأى وفقا لتقديره أن هناك ارتفاعا في تذبذب الأسعار يبرر ذلك.

132) ليس هناك نوع لنموذج بعينه يمكن التوصية باستخدامه. وطالما كان أي نموذج مستخدم يغطي المخاطر الهامة التي تواجه البنك، فان لدى البنوك حرية استخدام نماذج تقوم، مثلا على أساس المحاكاة التاريخ، أو نماذج محاكاة مونت كارلو.

ب) المعايير النوعية **Qualitative criteria**

133) يجب استخدام البيانات الخاصة بدرجة التذبذب المقدرة (وفترة الاحتفاظ) في العمليات اليومية لإدارة مخاطر البنك .

134) ينبغي أن تكون لدى البنوك طرق عمل قوية لضمان الالتزام بمجموعة موثقة من السياسات الداخلية والضوابط والإجراءات الخاصة بتشغيل وإعمال نظام قياس المخاطر.

135) ينبغي استخدام نظام قياس المخاطر جنبا إلى جنب مع الحدود الداخلية للتعرض.

136) ينبغي القيام بمراجعة مستقلة لنظام قياس المخاطر بشكل منتظم في أثناء عملية المراجعة الداخلية الخاصة بالبنك. وينبغي أن تجري مراجعة شاملة لعملية إدارة المخاطر على فترات منتظمة (والوضع المثالي هو أن يتم ذلك مرة واحدة سنويا على الأقل) وينبغي أن تتناول بصفة خاصة على الأقل:

- درجة تكامل مقاييس المخاطر مع إدارة المخاطر اليومية.
- المصادقة على أي تغير هام في عملية قياس المخاطر.
- دقة واكتمال البيانات الخاصة بالمراكز.
- التحقق من تواصل واتساق، وحداثة وإمكان الاعتماد على مصادر البيانات [illegible]خدمة لعمل النماذج الداخلية، بما في ذلك الاعتماد المتبادل بين مصادر تلك [illegible]
- دقة ومدى ملاءمة الافتراضات الخاصة بالتذبذب.
- [illegible] تبعا لاختلاف فترات الحفظ والعمليات غير اليومية لتعديل الأسعار تبعا للسوق [illegible] الاحتياطيات
- [illegible] ملاءمة فترات الحفظ لبعض العمليات على أساس طبيعة وتكرار إعادة [illegible] إعادة تعديل المخصصات ، ويميز إطار عملية قص شعر الضمانات بين [illegible] نظام إعادة الشراء (أي إعادة الشراء/إعادة الشراء المعاكسة وعمليات [illegible] الأوراق المالية) "والعمليات الأخرى التي تمليها أسواق رأس المال" [illegible] المشتقات غير النظامية والإقراض الهامشي) والإقراض المضمون.
- [illegible] التي تمليها أسواق رأس المال والعمليات التي تتم بنظام إعادة الشراء،

فـان المسـتندات تتضـمن شروط إعادة تقييم المخصصات، أما في عمليات الإقراض المضمون فإنها عادة لا تتطلب ذلك.

138) يـورد الجـدول التالـي ملخصا للحد الأدنى لفترات الاحتفاظ بالنسبة لمختلف المنتجات:

نوع العملية	الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ	الشرط
عملية بنظام إعادة الشراء	خمسة أيام عمل	تعديل المخصصات يوميا
عمليات أخرى في سوق رأس المال	عشرة أيام عمل	تعديل المخصصات يوميا
إقراض مضمون	عشرون يوم عمل	إعادة التصنيف يوميا

139) إذا ما كان تكرار عمليات تعديل المخصصات أو إعادة التصنيف أطول من الحد الأدنى، يتم تعديل أرقام الحد الأدنى لعمليات قص الشعر(التقليص) بالزيادة على أساس عـدد الأيام الفعلية بين تعديل المخصصات أو إعادة التصنيف باستخدام الجذر التربيعي للمعادلة الزمنية التالية :

$$H = H_M \sqrt{\frac{N_R + T_M - 1}{T_M}}$$

حيث :

H = قص الشعر(التقليص).

HM = قص الشعر(التقليص) في ظل الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ.

TM = الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ تبعا لنوع العملية.

NR = العـدد الفعلي للأيام بين تعديل المخصصات لعمليات سوق رأس المال أو إعادة التصنيف للعمليات المضمونة.

وعندما يقوم بنك بحساب التذبذب على أساس (T_N) أو عدد أيام فترة الاحتفاظ تخـتلف عن الحد الأدنى المحدد لفترة الاحتفاظ T_M، فإن قص الشعر(التقليص) H_M سيتم حسابه باستخدام الجذر التربيعي للمعادلة الزمنية:

$$H_M = H_N \sqrt{\frac{T_M}{T_N}}$$

حيث:

T_N = فترة الاحتفاظ التي استخدمها البنك لاستخراج H_N.

H_N = قص الشعر(التقليص) على أساس فترة الاحتفاظ T_N.

140) وعلــى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للبنوك التي تستخدم العمليات الرقابية النمطية لقص الشعر(التقليص)، تكون فترة أيام العمل العشرة لقص الشعر(التقليص) الواردة في الفقرة 122 هي الأساس، ويتم تعديل قص الشعر(التقليص) بالزيادة أو النقصان على أساس نــوع العملية وتكرار عمليات تعديل المخصصات أو إعادة التصنيف باستخدام المعادلة التالية :

$$H = H_{10} \sqrt{\frac{N_R + T_M - 1}{10}}$$

حيث:

H = قص الشعر(التقليص).

H_{10} = قص الشعر(التقليص) على أساس فترة إشـرافية نمطية لقص الشعر(التقليص) لأداة الضمان لمدة 10 أيام عمل.

NR = العـدد الفعلـي للأيام بين تعديل المخصصات لعمليات سوق رأس المال أو إعادة التصنيف للعمليات المضمونة .

TM = الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ تبعا لنوع العملية.

شروط قص الشعر(التقليص) الصفري Conditions for zero H

141) النســبة للعمليـات بنظام إعادة الشراء repo-style حيث يتم استيفاء الشروط التاليـة، وإذا مــا كــان الطــرف الآخر أحد المشاركين الرئيسيين بالسوق، فقد يختار المراقبون عدم تطبيق عمليات قص الشعر(التقليص) المحددة في الأسلوب الشامل ، وقد يطبقون بدلا منها قص الشعر(التقليص) الصفري أو ما يطلق عليه Zero H . ولا يتاح استــخدام هــذا الاســتثناء للبــنوك التي تستخدم أسلوب وضع النماذج للقيم المعرضة للمخاطر VaR الموضح في الفقرات من 149 إلى 152.

أ. إذا كــان كل من التعرض وأداة الضمان في شكل نقدي أو سند حكومي أو سند لمنشأة قطاع عام ومؤهل لوزن مخاطر يعادل صفرا وفقا للأسلوب النمطي[40].

ب. إذا كان كلا من التعرض وأداة الضمان مقومين بنفس العملة.

ج. إذا مــا كانت العملية ليوم واحد أو كان التعرض والضمان يعدلان طبقا للسوق يوميا وكانا يخضعان لتعديل المخصصات يوميا.

د. إذا ما كانت نتيجة إخفاق الطرف الآخر في تعديل المخصص، أن أصبح الوقت بين آخر تعديل وفقا للسوق قبل الإخفاق في تعديل المخصص وتصفية[41] أداة الضمان لا يتعدى أربعة أيام.

هـ. إذا تمت تسوية العملية من خلال نظام تسوية ثبتت جدواه بالنسبة لهذا النوع من العمليات .

و. إذا كانت المستندات التي تغطي الاتفاق هي المستندات السوقية النمطية لعمليات نظام إعادة الشراء في الأوراق المالية المعنية.

[40] يلاحظ أنه عندما يحدد المراقب وزنا للمخاطر يعادل صفرا في المائة للمطالبات بالعملة المحلية على الدولة أو البنك المركزي، وفقا للأسلوب النمطي، فإن هذه المطالبات تعتبر مستوفية لهذا الشرط.

[41] لا يعني هذا أن يطلب إلى البنك أن يقوم على الدوام بتصفية أداة الضمان، ولكنة يعني أن تكون لديه القدرة على القيام بذلك في خلال الفترة الزمنية المحددة.

ز. إذا كانت العملية تخضع لمستندات تحدد أنه عند إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بأحد الالتزامات بدفع نقدي أو تقديم أوراق مالية أو تغطية هامش وإلا اعتبر متوقفا عن الدفع، وعندئذ تصبح العملية منتهية فورا.

ح. عــند حــدوث أي تعثــر، وبغض النظر عما إذا كان الطرف الآخر معسرا أو مفلســا، يكون للبنك حق غير مقيد وقابل للتنفيذ قانونا في الحجز وتصفية أداة الضمان لصالحه .

142) المشــاركون الرئيســيون فــي السوق، وقد يتضمن ذلك المنشآت والشخصيات الاعتبارية التالية، وفقا لما يراه المراقب الوطني.

- الدول والبنوك المركزية ومنشآت القطاع العام.
- البنوك ومنشآت الأوراق المالية.
- الشــركات المالية الأخرى (بما في ذلك شركات التأمين) المؤهلة لوزن مخاطر
- صناديق الاســتثمار المنظمة قانونا والخاضعة لمتطلبات رأس المال أو رافعة
- صناديق المعاشات المنظمة قانونا.
- ... ومنظمات المقاصة المعترف بها قانونا.

عندما يقــوم أحــد المراقبين بتطبيق استثناء محدد على عمليات بنظام إعادة ... السندات التي تصدرها حكومته المحلية، فإن المراقبين الآخرين قد يختارون ... البنوك المســجلة في منطقة اختصاصهم بإتباع نفس الأسلوب مع العمليات

معاملة العمليات بنظام إعادة الشراء وفقا لاتفاقات التصفية أو الصافي (netting) الرئيسية

144) يتم الاعتراف بآثار الاتفاقات الثنائية للصافي الذي يغطي العمليات بنظام إعادة الشراء على أساس كل طرف آخر على حدة إذا ما كانت الاتفاقات قابلة للتنفيذ قانونا في كل منطقة اختصاص معنية في وقت حدوث التعثر عن الدفع وبغض النظر عما إذا كان الطرف الآخر معسرا أو مفلسا. وفضلا عن ذلك فإن اتفاقات التصفية يجب:

أ. توفر للطرف غير المتعثر عن الدفع الحق في إنهاء وإقفال كافة الم... الخاضعة للاتفاق بطريقة منظمة في الوقت السليم عند حدوث تعثر عن الدفع، بـ... ذلك حالة إعسار أو إفلاس الطرف الآخر.

ب. توفر الفرصة لتصفية أرباح وخسائر التشغيل (بما في ذلك قيمة أي أداة ضـ... التي انتهت وتم إقفالها في ظله حتى يكون هناك مبلغ واحد يستحق لطرف على الآ...

ج. يسمح بالتصفية الفورية أو التعويض عن أداة الضمان في حالة التعثر عن...

د. أن تكون قابلة للتنفيذ قانونا، جنبا إلى جنب مع الحقوق الناشئة عما و... الفقرتين أ، ب أعلاه، في كل منطقة اختصاص معني عند وقوع حالة تعثر عـ... وبغض النظر عن إعسار أو إفلاس الطرف الآخر.

145) لا يتم الاعتراف بالتصفية بين المراكز في السجلات المصرفية وسجلات... إلا عندما تستوفي العمليات التي جرت تصفيتها (netting) الشروط التالية:

أ. تعديل كافة العمليات وفقا لأسعار السوق يوميا[42].

ب. أن تكون أداة الضمان المستخدمة في العملية معترفا بصلاحيتها كأداة... مالية في سجلات البنك.

146) سيتم تكييف المعادلة الواردة في الفقرة 118 لحساب المتطلبات ... للعمليات الخاضعة لاتفاقات التصفية .

[42] تعتمد فترة الاحتفاظ بالنسبة لعمليات قص الشعر(التقليص) على، في العمليات الأخرى بنظام إعادة... عدد مرات تكرار تعديل المخصصات . .

147) بالنسبة للبنوك التي تستخدم عمليات قص الشعر(التقليص) الرقابية النمطية أو ...ص الشعر(التقليص) وفقا للتقدير الذاتي ، ينطبق الإطار التالي أدناه حتى يأخذ في الحسبان أثر الاتفاقات الرئيسية للتصفية .

$$E^* = \max \{O, [(\sum(E) - \sum(C) + \sum(E_S \times H_S) + (Efx \times Hfx))]\}^{(43)}$$

حيث :

E* – قيمة التعرض بعد تخفيف المخاطر.

E – قيمة التعرض الحالية.

C – قيمة أداة الضمان التي تم استلامها.

Es – القيمة المطلقة للمركز الصافي بالنسبة لورقة مالية معينة.

Hs – قص الشعر (التقليص) الملائم لـ Es.

Efx – القيمة المطلقة للمركز الصافي في عملة مختلفة عن عملة التسوية.

Hfx – قص الشعر (التقليص) الملائم لعدم توافق العملات.

...صود هنا هو الحصول على صافي مبلغ التعرض بعد تصفية التعرضات ...ل وإضافة مبلغ يعكس التغيرات المحتملة في أسعار الأوراق المالية ...ت الأجنبية إذا ما تطلب الأمر. ويتم ضرب المركز الطويل أو القصير ...تضمنها اتفاق التصفية بعملية قص الشعر(التقليص) المناسبة .

...القيم المعرضة للمخاطر VaR

...ح للبنوك، كبديل لاستخدام الأسلوب النمطي أو أسلوب التقدير الذاتي ...يص)، بأسلوب نماذج القيم المعرضة للمخاطر لكي يعكس تذبذب

(43) المعادلة الواردة في الفقرة 118 والتي يمكن تقديمها أيضا كما يلي :
$E^* = (E - C) + (E \times He)$ ...

الأســـعار فـــي التعــرض وفي أداة الضمان في عمليات نظام إعادة الشراء، آخذا في الحسبان آثـــار الارتباط بين مراكز الورقة المالية. وينطق هذا الأسلوب على عمليات نظـــام إعـــادة الشراء المغطاة باتفاقات التصفية على أساس كل طرف آخر مقابل على حـــدة. ويتاح أسلوب نماذج القيم المعرضة للمخاطر للبنوك التي حصلت على اعتراف إشـــرافي بنموذج مخاطر السوق المحلي في ظل التعديل الخارجي بمخاطر السوق لعا 1996. أمـــا البنوك التي لم تحصل على الاعتراف الإشرافي باستخدام النماذج في ظل التعديل الخارجي بمخاطر السوق لعام 1996 فيمكنها أن تطلب بشكل منفصل الحصو علـــى الاعتراف الإشرافي لاستخدام نماذجها الداخلية للقيم المعرضة للمخاطر (VaR) لحســـاب التذبذبات المحتملة في الأسعار لعمليات نظام إعادة الشراء. ولا تقبل النما الداخلـــية إلا عـــندما يثـــبت البنك للمراقب نوعية النموذج الخاص به من خلال إع اختبار نتائجه باستخدام بيانات عن سنة واحدة.

150) ومـــن ناحـــية المـــبدأ فإن المعايير النوعية والكمية للاعتراف بنماذج بمخا الأســـواق الداخلـــية للعمليات بنظام إعادة الشراء هي نفسها المعايير الواردة في تع مخاطـــر السوق لعام 1996. ومن ناحية فترة الاحتفاظ، فإن الحد الأدنى هو خمسة عمل، بدلا من 10 أيام عمل بموجب تعديل مخاطر السوق. وينبغي تعديل الحد الأ لفتـــرة الاحتفاظ بالزيادة في الحالات التي لا تتلاءم فيها فترة الاحتفاظ بسبب سيول الضمان المعينة.

151) ويطلب من البنك الذي يستخدم نموذج القيم المعرضة للمخاطر (VaR) أن بإعـــادة اختـــبار النتائج باستخدام عينة لعشرين من الأطراف الأخرى المقابلة، علـــى أساس سنوي. وينبغي أن تتضمن الأطراف الأخرى المقابلة أكبر عشرة م الأطـــراف، يتم اختيارها عشوائيا. وينبغي على البنك أن يقوم بمقارنة التغير الفع كل تعرض بالنسبة للطرف الآخر، يوميا بالنسبة لكل طرف، خلال يوم واحد مقا التعرض بعد تخفيف المخاطـــر (E*) باستخدام أسلوب نماذج القيم المعرضة لل (VaR) الـــذي تم حسابه في نهاية يوم العمل السابق. ويحدث استثناء في كل عندما يتعدى التغير الفعلي تقدير القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). وعلى أسا

ستثناءات فـــي الملاحظات للأطراف الأخرى العشرين في خلال أحدث فترة (تضم 500 ملاحظـــة)، يتم التعديل بالزيادة لناتج نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بالزيادة باستخدام مضاعف كما هو موضح في الجدول التالي:

المنطقة	عدد الاستثناءات	المضاعف
	صفر – 19	لا شيء (= 1)
	39 – 20	لا شيء (= 1)
المنطقة الخضراء	59 – 40	لا شيء (= 1)
	79 – 60	لا شيء (= 1)
	99 – 80	لا شيء (= 1)
	119 – 100	2.0
	139 – 120	2.2
المنطقة الصفراء	159 – 140	2.4
	179 – 160	2.6
	199 – 180	2.8
المنطقة الحمراء	200 أو أكثر	3.0

في حساب التعرض E* بالنسبة للبنوك باستخدام نماذجها الخاصة بمخاطر الداخلية كما يلي :

E*=max{O[(Σ E-ΣC)+(X الناتجة من نموذج مخاطر السوق الداخلي لمضاعف

حساب متطلبات رأس المال تقوم البنوك باستخدام رقم يوم العمل السابق للمخاطر.

النتائج إذا ما تطلب الأمر ذلك تبعا للقواعد الواردة في فقرة 151.

3) الأسلوب البسيط The Simple Approach

الحد الأدنى للشروط

153) للاعتـــراف بأداة الضمان في الأسلوب البسيط، يجب أن يكون الضمان مرهو... لمـــدة وجود التعرض على الأقل، ويجب أن يتم تعديل سعره وفقا للسوق وإعادة تقييم... كـل ستة أشهر على الأقل. وتتلقى شرائح المطالبات المضمونة بالقيمة السوقية لضما... معتـــرف بـــه وزن المخاطر المطبق على أداة الضمان ويخضع وزن المخاطر للجز... المضـــمون لحـــد أدنى يبلغ 20% إلا في الحالات المحددة في الفقرات من 154... 156. وينبغي أن يحدد لباقي المطالبة نفس وزن المخاطر المناسب للطرف الآخر. و... تطبيـــق مـــتطلب رأسمالي على البنوك على كلا جانبي العملية المضمونة، على سـ... المثال تخضع كل من عملية إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس للمتطلبات الرأسما...

استثناءات على الحد الأدنى للمخاطر Risk weight floor

154) العملـــيات التي تستوفي المعايير الواردة في الفقرتين 141 و 142 تتلقى ... مخاطـــر يعـــادل صـــفر في المائة. فإذا لم يكن الطرف الآخر المقابل في العملية... المشاركين الرئيسيين في السوق فينبغي أن يكون وزن المخاطر للعملية هو 10%...

155) عملـــيات المشـــتقات غير النظامية (OTC derivatives) التي تخضع لـ... الســـعر وفقـــا للســـوق يوميا، والمكفولة بضمان نقدي، ولا تتضمن أي عدم توافق... العمـــلات تتلقى وزن مخاطر يعادل صفر في المائة. والعمليات المضمونة من ... ســـندات لمنشآت القطاع العام مستوفية لشروط وزن مخاطر بنسبة صفر في الما... الأسلوب النمطي يمكن أن تتلقى وزن مخاطر بنسبة 10%.

156) لا يتم تطبيق الحد الأدنى لوزن المخاطر على عملية مضمونة، ويمكن ... وزن مخاطـــر يعادل صفر في المائة إذا ما كان التعرض وأداة الضمان مقومين ... العملة أو كان:

الضمان نقدا في شكل وديعة[45].

أو الضـــمان فـــي شكل أوراق مالية أو سندات سيادية/منشآت قطاع عام مؤهلة ...تلقـــي وزن مخاطـــر يعادل صفر في المائة، وكانت قيمتها السوقية مخصومة بنسبة 20%.

...4) عمليات المشتقات غير النظامية المكفولة بأدوات ضمان Collateralized OTC Derivatives Transaction...

...157) يكـــون حساب تكلفة المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر بالنسبة للعقد الواحد كما

تكلفة الطرف الآخر = [(RC + add.on)- CA x r x 8%]

حيث :

Rc... = تكلفة الإحلال.

... = مـــبلغ التعـــرض المســـتقبلي المحتمل محسوبا في ظل الاتفاق الحالي Current Accord.

... = قـــيمة أداة الضـــمان معدلـــة وفقـــا للتذبذب، بموجب الأسلوب الشامل المذكور في الفقرات من 118 إلى 143.

... وزن مخاطر الطرف الآخر.

... كانـــت هناك اتفاقات ثنائية نافذة المفعول، فإن RC تكون هي التكلفة ...تبدال، وتكون add- on هي صافي A التي تم حسابها بموجب الاتفاق ... تطبيق قص الشعر (التقليص) على مخاطر العملة (Hfx) إذا ما كان ... بين عملة الضمان وعملة السداد. وحتى في حالة ما إذا كان هناك أكثر ... في التعرض، والضمان وعملة السداد، فإنه يمكن تطبيق عملية قص

... المالية الصالحة والمحددة في الفقرة 116 (أ).

شـــعر واحدة بافتراض 10 أيام عمل كفترة احتفاظ يتم تعديلها بالزيادة إذا تطلب الأمر على أساس التعديل وفقا للسوق.

4. تصفية أو صافي بنود الميزانية On-Balance Sheet Netting

159) إذا ما كان البنك:

أ. لديه أساس قانوني راسخ للقطع بأن اتفاق التصفية (netting) أو التعويض قابل للتطبيـــق فـــي كل منطقة اختصاص معينة بغض النظر عن إعسار أو إفلاس الطرف الآخر.

ب. لديـــه القدرة في أي وقت لتحديد تلك الأصول والالتزامات الموجودة لدى الطرف الآخر والتي تخضع لاتفاق التصفية.

ج. يمكنه مراقبة وضبط درجة تجدد وامتداد المخاطر.

د. يمكنه مراقبة وضبط التعرُضات المعينة على أساس صاف.

فإنـــه يمكـــنه اســـتخدام صافي التعرض للقروض والودائع باعتباره [illegible] لحساب كفاية رأس المال لديه وفقا للمعادلة الواردة في الفقرة 118.

وتجـــري معاملـــة الأصـــول (القروض) باعتبارها تعرضا وتعامل الالتزامات (الودائـــع) باعتبارها ضمانا. ويكون (H) قص الشعر (التقليص) صفراء إلا عندما [illegible] عدم توافق بين العملات. وتطبق فترة احتفاظ قدرها 10 أيام عمل إذا ما كان يتم [illegible] يومـــيا وفقا لأسعار السوق كما تطبق كافة المتطلبات الواردة في الفقرات 122 [illegible] والفقرات من 172 حتى 174.

متطلبات التشغيل Operational Requirements

[illegible]متطلبات التشغيل العادية بالنسبة للضمانات والمشتقات الائتمانية

160) يجـــب أن يكـــون الضمان/المشتقات الائتمانية ممثلا لمطالبة مباشرة على القائم [illegible] الحمايـــة ويجـــب أن يشير بوضـــوح إلى تعرض محدد، حتى يمكن تحديد مدى [illegible] بوضوح وغير قابل للتنازع. ويجب ألا يكون العقد قابلا للإلغاء فضلا عن عدم [illegible] الحماية بدفع مبلغ مستحق عن حماية الائتمان ويجب ألا يكون هناك شرط [illegible] يسمح للقائم بتوفير الحماية بان يقوم منفردا بإلغاء غطاء الائتمان أو زيادة [illegible] الفعلية للتغطية نتيجة لتدهور نوعية الائتمان في التعرض المغطى[46]. ويجب [illegible] ألا يكون مشروطا، ولا ينبغي أن يكون هناك أي شرط في عقد الحماية خارجا [illegible] السيطرة المباشرة للبنك الذي يمكنه أن يمنع القائم بالحماية من الالتزام بالدفع في [illegible] المناسـب في حالة حدوث إخفاق من الطرف الآخر الأصلي في القيام بالسداد

[illegible] تشغيل إضافية للضمان

[illegible] عن متطلبات التيقن القانوني الواردة في الفقرتين 88 و 89 أعلاه وحتى [illegible] بالضمان، يجب استيفاء الشروط التالية:

[illegible] حدوث التعثر المؤكد/عدم الدفع من جانب الطرف الآخر، يمكن للبنك أن [illegible] الضامن لدفـــع المبالغ القائمة بموجب المستندات التي تحكم العملية، بدلا من [illegible] ملاحقة الطرف الآخر. وعند قيام الضامن بالسداد بموجب الضامن فلا بد [illegible] الحصول على حق ملاحقة الملتزم بسداد الأموال القائمة بموجب المستندات.

[illegible] شرط عدم القابلية للإلغاء لا يتطلب التوافق بين حماية الائتمان والتعرض من ناحية الاستحقاق، [illegible] يتم الموافقة عليها مسبقا قد لا يمكن تخفيضها بعد ذلك من جانب القائم بتوفير الحماية. [illegible] خيارات الإطلاع عند تحديد باقي فترة الاستحقاق لحماية الائتمان.

ب. الضمان هو التزام صريح موثق يتحمله الضامن.

ج. يقوم الضامن بتغطية كافة أنواع المدفوعات التي كان يتوقع من الملتزم الأصلي القيام بسدادها بموجب المستندات التي تحكم العملية مثل المبالغ الرمزية والمدفوعات الهامشية .. الخ.

متطلبات تشغيل إضافية بالنسبة للمشتقات الائتمانية

162) حتى يمكن الاعتراف بعقد للمشتقات الائتمانية يجب استيفاء الشروط التالية:

أ. يجب أن تتضمن وقائع الائتمان التي يحددها الطرفان المتعاقدان على الأقل ما يلي:

- الإخفاق في سداد المبالغ المستحقة وفقا لشروط الالتزام الأساسي التي هي في الواقع تتعلق بوقف هذا الإخفاق (مع فترة سماح تتناسب تماما مع فترة السماح في الالتزام الأساسي).
- الإفلاس، والإعسار أو عدم قدرة الملتزم على سداد ديونه، أو إخفاقه أو إقراره كتابيا بعدم قدرته، بصفة عامة، على دفع ديونه عند استحقاقها، والوقائع المماثلة.
- إعادة هيكلة الالتزام الأساسي متضمنة التنازل عنه أو تأجيل الأصل أو الفائدة أو العمولات والتي تنشأ عنها واقعة خسارة ائتمانية (أي تحميل مخصص معين أو قيد في حساب مدين مماثل إلى حساب الأرباح والخسائر).

ومع ذلك، فإن البنك لا يحتاج إلى وضع إعادة الهيكلة ضمن قائمة وقائع الائتمان ما دام يتمتع بالسيطرة الكاملة على القرار بما إذا كانت هناك إعادة هيكلة بالنسبة للالتزام الأساسي. ومثال ذلك عندما يمكن للبنك منع عملية إعادة الهيكلة دون موافقته. وعندما يقرر المراقبون أنه على الرغم من الشكل القانوني فإن الجوهر الاقتصادي للعملية قد يكون هو أن البنك من الناحية الواقعية ليس في إمكانه منع إعادة هيكلة، وقد يطلبون من البنك أن يحصل على حماية لعملية إعادة الهيكلة

يمكن لبنك أن يعترف بتلك الحماية باعتبارها إحدى مخفضات المخاطر الائتمانية لأغراض كفاية رأس المال[47].

ب. إذا ما كانت المشتقات الائتمانية تغطي التزامات لا تتضمن الالتزام الأساسي فإن الجزء (ز) أدناه هو الذي يقرر ما إذا كان يمكن السماح بعدم التوافق في الأصول.

ج. إذا لم تكن المشتقات الائتمانية ستنقضي قبل انتهاء أي فترة سماح مطلوبة لحدوث التعثر بالنسبة الالتزام الأساسي نتيجة للإخفاق في السداد.

د. المشتقات الائتمانية التي تسمح بالسداد النقدي يتم الاعتراف بها للأغراض الرأسمالية باعتبارها عملية قوية موجودة لتقييم الخسارة بشكل يمكن الاعتماد عليه. ويجب أن تكون هناك فترة محددة بوضوح للحصول على تصنيفات تالية لواقعة الائتمان [illegible] بالالتزام الأساسي. وإذا كان الالتزام المرجعي المحدد في المشتق الائتماني لأغراض التسوية النقدية مختلفا عن الالتزام الأساسي، فإن الفقرة (ز) التالية هي التي تحدد إذا كان يمكن السماح بعدم التوافق بين الأصول.

هـ. إذا كانت حماية حق المشتري/قدرته في تحويل الالتزام الأساسي إلى القائم بالحماية مطلوبة للتسوية، فإن شروط الالتزام الأساسي يجب أن تنص على عدم [illegible] الموافقة لطريقة غير معقولة لإجراء مثل هذا التحويل.

و. يجب أن يتم بوضوح تحديد هوية الأطراف المسؤولة عن تقرير صحة حدوث [illegible] ويجب ألا يكون هذا القرار هو المسؤولية الوحيدة لبائع الحماية. ويجب [illegible] مشتري الحماية الحق/القدرة في إخطار القائم بتوفير الحماية عن حدوث واقعة

[illegible] الجارية بشأن فعالية التغطية التي يوفرها المشتق الائتماني والتي لا تتضمن إعادة الهيكلة [illegible] المشتق الائتماني التي تدفع إلى السداد، فإن اللجنة ستستمر في استكشاف بدائل المعاملات رأس [illegible] الفترة الاستشارية الثالثة CP3. ومن بين الأساليب التي يتم بحثها "أسلوب الخصم" حيث يتم [illegible] المشتق الائتماني والتي لا تغطي مخاطر إعادة الهيكلة بالكامل. ومن المحتمل، تطبيق عوامل [illegible] استيفاء أو عدم استيفاء الشروط الواردة في صدر الفقرة 162 (أ). وبالإضافة إلى هذا، فإن [illegible] نهائية للمتطلبات العملية للمشتقات الائتمانية حتى يمكن ضمان التناسق العام بين الأسلوب [illegible] والقائم على التصنيف الداخلي IRB المتقدم. واللجنة تشجع الصناعة على تقديم البيانات [illegible] تطوير ووضع ممارسة عملية، وحساسة لمخاطر معاملة رأس المال القانوني لتغطية المشتقات [illegible] فإن البيانات الخاصة بوقائع إعادة الهيكلة في مقابل وقائع التعثر، والنماذج الملمية لتسعير [illegible] تقدم مساعدة في هذا الصدد.

ز. يمكن السماح بوجود عدم توافق بين الالتزام الأساسي والالتزام المرجعي في ظل المشتق الائتماني (أي الالتزام المستخدم لأغراض تحديد قيمة التسوية النقدية أو الالتزام الواجب تسليمه) إذا (1) تساوت مرتبة الالتزام المرجعي مع أو كانت أقل من الالتزام الأساسي و (2) كان الالتزام الأساسي والالتزام المرجعي يتقاسمان نفس الملتز… (أي نفس الشخصية القانونية) وكانت هناك نصوص قانونية متبادلة للنفاذ والإسرا… بالسداد.

ح. يمكن السماح بوجود عدم توافق بين الالتزام الأساسي والالتزام المستخ… لأغراض تحديد حدوث واقعة الائتمان إذا (1) كان الالتزام الأخير مساويا أو أقل … مرتبة عن الالتزام الأساسي. و (2) كان الالتزام الأساسي والالتزام المرجعي يتقاس… نفس الملتزم (أي نفس الشخصية القانونية) وكانت هناك نصوص قانونية تتيح … النفاذ والإسراع بالسداد.

163) تكون عمليات مبادلة التعثر الائتماني Credit Default Swaps ومباد… إجمالي العائد التي توفر حماية ائتمانية تعادل الضمانات هي وحدها فقط التي … بصلاحية الاعتراف بها. وينطبق عليها الاستثناء التالي. عندما يشتري أحد … حماية ائتمانية من خلال عملية مبادلة لإجمالي العائد ويقوم بتسجيل صافي المدف… التي يتلقاها عن المبادلة باعتبارها دخلا صافيا، ولكنه لا يقوم بتسجيل النقص … التدهور في قيمة الأصل الذي جرت حمايته (إما عن طريق التخفيضات في … العادلة للأصل أو عن طريق الإضافة إلى الأصول) فلن يتم الاعتراف ب… الائتمانية. وتقدم الفقرات من 176 إلى 179 بشكل مفصل معاملة منتجات الأ… التعثر والثاني بعد التعثر (first and second-to-default).

164) أما الأنواع الأخرى من المشتقات الائتمانية فلا تصلح للاعتراف بها الآ…

(48) تعامل السندات المرتبطة بالائتمان والممولة نقدا والتي يصدرها البنك وتستوفي معايير المشتقات الائت… العمليات المضمونة نقدا.

2) نطاق صلاحية الضامنين/والقائمين بتوفير الحماية Range of Eligible Guarantors/Protection Providers

165) يتم الاعتراف بالحماية التي تقدمها المنشآت والشخصيات الاعتبارية التالية:

… الجهات السيادية(49) ووحدات القطاع العام، والبنوك(50) ومنشآت الأوراق المالية … وزن المخاطر الأقل عن الطرف الآخر.

… المنشآت والشخصيات الاعتبارية الأخرى المصنفة -A أو أفضل، وتتضمن … الائتمان التي تقدمها الشركات الأم والفرعية والتابعة عندما يكون وزن مخاطرها … الملتزم.

…أوزان المخاطر Risk Weights

… يعطى للجزء المحمي وزن المخاطر الخاص القائم بتوفير الحماية. ويعطى … المغطى من التعرض وزن المخاطر للطرف الآخر الأساسي.

… حدود المبدئية المادية على المدفوعات والتي لا يبدأ عند أقل منها السداد في … خسارة تعادل المراكز الخاصة بالخسارة الأولى ويجب أن يجري خصمها … رأس مال البنك الذي قام بشراء الحماية الائتمانية.

… النسبي

… تكون القيمة المضمونة (أو التي يتم توفير حماية ائتمانية لها) أقل من مبلغ … الأجزاء المضمونة وغير المضمونة تتمتع بنفس درجة الإمتياز أي أن … يتقاسمان الخسائر على أساس النسبة والتناسب. ويتم تحمل التيسير … (capital rel…) على أسس نسبية أي أن الجزء المحمي من التعرض يتلقى … على الضمانات الصالحة/المشتقات الائتمانية مع معاملة الجزء الباقي … مون.

… الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي.
… متعددة الأطراف MDBs.

(ب) الغطاء ذو الشرائح

169) عـندما يقـوم البنك بتحويل جزء من المخاطر الخاصة بالقرض في شريحة أو أكثـر إلـى بائع أو بائعين للحماية ويحتفظ بمستوى معين من مخاطر القرض، وكانت المخاطر المحولة والمخاطر المحتفظ بها ذات درجات إمتياز مختلفة، فإن البنوك يمكنها أن تحصـل علـى حماية ائتمانية لأي من الشريحتين الممتازتين (مثل شريحة الخسارة الثانـية) أو الشريحة الأقل (أي شريحة الخسارة الأولى) وفي هذه الحالة تنطبق القواعد التي تم ذكرها في الجزء الرابع (مخاطر الائتمان – إطار التوريق) .

4) عدم توافق العملات Currency Mismatches

170) عـندما تكون الحماية الائتمانية مقومة بعملة تختلف عن عملة تقويم التعرض أي كـان هـناك عـدم توافق في العملات – فإن مبلغ التعرض الذي يعتبر محميا يتـ تخفيضه عن طريق تطبيق عملية قص شعر H_{FX}، أي:

$$G_A = G \times (1 - H_{FX})$$

حيث :

G – القيمة الاسمية للحماية الائتمانية.

HFX – قـص الشعر (التقليص) الملائم لعدم توافق العملات في الحماية الائتماني والالتزام الأساسي.

ويـتم تطبـيق عملية قص الشعر (التقليص) الملائمة على أساس 10 أيام كفترة احتفاظ (مع افتراض التعديل يوميا حسب سعر السوق). أما إذا كان البنك يسـ العملـيات الـرقابية لقص الشعر (التقليص) فإنها ستكون بنسبة 8%. ويجب تعديل الشـعر (التقليص) بالزيادة باستخدام الجذر التربيعي للمعادلة الزمنية، ويتوقف ذلك إعادة تصنيف الحماية الائتمانية المذكورة في الفقرة 139.

الضمانات السيادية Sovereign Guarantees

17) وفقـا لما تم تحديده في الفقرة 28، فان وزن مخاطر أقل قد يتم تطبيقه تبعا لما ـتقر عليه الاختيار الوطني على تعرض أحد البنوك بالنسبة للجهة السيادية (أو البنك مركـزي) المنشـأ بها البنك، وحيث يكون التعرض مقوما بالعملة المحلية وتم تمويله تلك العملـة. وقـد تقوم السلطات الوطنية بمنح تلك المعاملة إلى شرائح المطالبات مضـمونة من الدولة (أو البنك المركزي)، حيث يكون الضمان مقوما بالعملة المحلية يكون التعرض ممولا بنفس العملة. وفي بعض الحالات قد تتم تغطية المطالبة بضمان ضمان مقابل من جانب الدولة. ومثل هذه المطالبة يمكن معاملتها باعتبارها مغطاة ضمان سيادي بشرط:

أن يغطـي الضـمان المقابـل من الدولة كافة عناصر المخاطر الائتمانية في ـة،

أن يستوفي كل من الضمان الأصلي والضمان المقابل كافة متطلبات الضمانات، أن الأمر لا يطلب أن يكون الضمان المقابل مباشرا أو واضحا بالنسبة للمطالبة

أن يكون المراقب مقتنعا بقوة الغطاء وأنه ليست هناك سوابق تاريخية تدل على الضمان المقابل يقل عن المعادل الفعلي للضمان السيادي المباشر.

ـدم توافق الاستحقاق Maturity Mismatch

ـرض حساب الأصول المرجحة بالمخاطر، فان عدم توافق الاستحقاق يحدث الفترة الباقية من استحقاق التغطية أقل من الفترة الباقية لاستحقاق التعرض

ـات الاستحقاق Definition of Maturity

تعـريف استحقاق التعرض الأساسي واستحقاق التغطية بشكل متحفظ. الاسـتحقاق الفعلي للتعرض الأساسي باعتباره أطول وقت ممكن قبل للطرف الآخر للوفاء بالتزامه. وبالنسبة للتغطية ، ينبغي أن تؤخذ في

الحسبان الخيارات الضمنية التي قد تخفض من مدة التغطية حتى تستخدم أقصر فترة استحقاق فعلية ممكنة. وعندما يترك أمر الطلب لما يراه أو يختاره بائع الحماية، فان الاستحقاق يكون دائما في تاريخ أول طلب. وإذا ما كان الطلب يتوقف على ما يراه البنك المشتري للحماية، ولكن كانت الشروط الأصلية للترتيبات عند عمل التغطية تتضمن حافزا ايجابيا يكفل للبنك طلب العملية قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي، تعتبر الفترة الباقية حتى تاريخ أول طلب هي فترة الاستحقاق الفعلية. وعلى سبيل المثال، حينما تكون هناك زيادة في التكلفة مرتبطة بخاصية الطلب، أو حينما تكون التكلفة الفعلية تزداد بمرور الوقت حتى لو بقيت نوعية الائتمان على حالها أو ارتفعت، فان فترة الاستحقاق الفعلية ستكون هي الوقت الباقي حتى تاريخ أول طلب.

2) أوزان المخاطر لعدم توافق الاستحقاق Risk Weights for Maturity Mismatches

174) لا يتم الاعتراف بالتغطيات التي تكون الفترة الباقية لاستحقاقها أقل من سنة والتي لا تتوافق استحقاقاتها مع التعرُضات الأساسية ويتم تعديل الحماية الائتمانية التي توفرها أداة الضمان، وتصفية بنود الميزانية، والضمانات والمشتقات الائتمانية بالطريقة التالية :

$$Pa = P \times t / T$$

حيث :

- Pa – قيمة الحماية الائتمانية معدلة وفقا لعدم توافق الاستحقاق .
- P – الحماية الائتمانية (مثل مبلغ أداة الضمان، قيمة الضمانة)، معدلة بالنسبة لأي عملية قص الشعر(التقليص).
- t – الحد الأدنى (للمدة الباقية T لاستحقاق ترتيبات الحماية الائتمانية) معبرا عنها بالسنين.
- T – الحد الأدنى (5، الفترة الباقية لاستحقاق التعرض) بالسنين.

شروط أخرى تتعلق بمعاملة أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية Other Items Related to the Treatment of CRM Technique

معاملة مجمعات أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية Treatment of Pools of CRM Technique

17) في حالة ما إذا كان لدى أحد البنوك أساليب متعددة لتخفيف المخاطر الائتمانية تغطي تعرضا واحدا (مثلما إذا كان لدى البنوك أداة ضمان وضمان يغطيان معا جزءا من التعرض)، فانه سيطلب إلى البنك أن يقوم بتقسيم التعرض إلى أجزاء تغطي كل أداة من كل نوع من أدوات تخفيف المخاطر. (مثل شريحة تغطيها أداة ضمان، شريحة أخرى تغطيها ضمانة) ويجب في هذه الحالة حساب الأصول المرجحة بالمخاطر لكل شريحة من الأصول على حدة. وعندما يتم توفير الحماية الائتمانية من واحدة قائمة بتوفير هذه الحماية لفترات استحقاق مختلفة، فانه يجب إعادة التقسيم إلى فترات منفصلة أيضا.

المشتقات الائتمانية لتغطية أول تعثر First-to-Default Credit Derivatives

هناك حالات يحصل فيها البنك على حماية ائتمانية لسلة من الأسماء المرجعية، حدث أول تعثر بين الأسماء المرجعية فان ذلك يبدأ تفعيل الحماية الائتمانية. الائتمان أيضا تنهي العقد. وفي هذه الحالة، قد يلجأ البنك إلى عملية إنقاذ القانوني بالنسبة للأول ذات القيمة الأقل في وزن المخاطر ولكن ذلك فقط القيمة الرمزية أقل أو مساوية للقيمة الرمزية للمشتقات الائتمانية.

للبنك الذي يقوم بتوفير الحماية الائتمانية من خلال أداة، إذا ما كان خارجي للائتمان من إحدى مؤسسات تصنيف الائتمان المعتمدة، ففي وزن المخاطر المبين في الفقرة 528 والمطبق على شرائح التوريق. غير مصنف من جانب إحدى مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان، الأصول التي تتضمنها السلة سيتم تجميعها إلى حد أقصى يبلغ

1250% ويـتم ضـربها في المبلغ الاسمي للحماية التي يوفره المشتق الائتماني وذل[illegible]

للحصول على قيمة الأصول مرجحة بالمخاطر.

3) المشـتقات الائتمانـية الخاصة بتغطية ثاني تعثر Second-to-Default Credit Derivatives

178) فـي الحالة التي يكون فيها ثاني تعثر بين الأصول التي تتضمنها السلة هو [illegible] يـبدأ تفعيل الحماية الائتمانية ، فان البنك الذي حصل على الحماية الائتمانية من خلا[illegible] هذا المنتج سيكون قادرا فقط على اللجوء إلى أي عملية إنقاذ رأسمالية إذا ما كان قد[illegible] الحصـول أيضا على الحماية من أول تعثر أو عندما يكون أحد الأصول الموجود[illegible] السلة قد تعثر فعلا .

179) بالنسـبة للبـنوك التي تقوم بتوفير الحماية الائتمانية من خلال مثل هذا ا[illegible] تكـون المعاملة الرأسمالية هي أساسا نفس المعاملة التي تنص عليها الفقرة 177 [illegible] وسـيكون الاختلاف هو أنه عند تجميع أوزان المخاطر، يحذف الأصل ذو المبلغ[illegible] وزنا في المخاطر من الحساب.

ثالـثا – مخاطـر الائتمان: الأسلوب القائم على أساس التص[illegible] الداخلـي [illegible]it Risk - The Internal Ratings – Based Approach IRB

أ) نظرة عامة Overview

180) يقـدم هـذا الجـزء من الاتفاق الجديد وصفا لأسلوب التصنيف الداخ[illegible] لمخاطـر الائـتمان. وعلى أساس الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات[illegible] يمكـن للبنوك التي تستوفيها أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الداخلي[illegible] لمكـونات المخاطـر في تقدير متطلبات رأس المال اللازمة لتعرض معين[illegible] مكونات المخاطر قياسا لاحتمالات التعثر عن الدفع (PD)، والخسارة عند حد[illegible] (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD) والاستحقاق الفعلي (M). وفي بعض[illegible]

[illegible] البنوك استخدام قيمة إشرافية كمقابل للتصنيف الداخلي لواحد أو أكثر من [illegible] المخاطر.

[illegible]ـي هذا الجزء يتم أولا تعريف وتحديد أقسام الأصول. كما يتم في بدايته أيضا [illegible] اتباع أسلوب التصنيف الداخلي على كافة الأصول، كترتيبات إنتقالية. ومكونات [illegible] التي يتم تعريف كل منها على حدة فيما يلي من هذا الجزء، تعمل كمدخلات [illegible] أوزان المخاطر التي تم وضعها لمختلف فئات الأصول. وعلى سبيل المثال، [illegible] دالة لوزن المخاطر في تعرُضات الشركات وأخرى لتجديد التعرُضات الدوارة [illegible] التجزئة . وتبدأ معاملة كل فئة من الأصول بتقدير للدالة (أو الدوال) الخاصة [illegible]طـر ، ويتبع ذلك مكونات المخاطر والعوامل الأخرى المتصلة بها ، مثل [illegible] مخاطر الائتمان، كما تقدم في نهاية هذا الجزء الحدود الدنيا للمتطلبات [illegible] على البنوك استيفاؤها لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي وذلك ابتداء من [illegible] 349 .

[illegible] أسـلوب التصـنيف الداخلـي Mechanics of the IRB

[illegible] (1) من الجزء (ب) يتم تعريف مكونات المخاطر مثل احتمال التعثر (PD) والخسارة عند حدوث التعثر (LG) وفئات الأصول (مثل تعرُضات [illegible]ـات التجزئة). ويقدم الجزء (2) وصفا لمكونات المخاطر لاستخدام [illegible] الأصول. أما الجزء (3) والجزء (4) فيبحثان في كيفية اتباع البنوك [illegible] أساس التصنيف الداخلي (IRB) والترتيبات الإنتقالية بالترتيب.

[illegible] التعرُضات للمخاطر Categorization of Exposures

[illegible] البـنوك، فـي ظـل أسلوب التصنيف الداخلي أن تقوم بتصنيف [illegible] سجلات البنك إلى فئات عريضة للأصول ذات الخصائص الأساسية [illegible] التعريفات الواردة أدناه. وفئات الأصول هي (أ) شركات (ب) سيادية [illegible]ـزئة و (هـ) حقوق ملكية (أسهم). وفي داخل فئة أصول الشركات

هـــناك خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص يتم تحديدها بشكل منفصل. وفي داخ
فئة أصول التجزئة توجد ثلاث فئات تم تحديدها بشكل منفصل. وفي داخل فئتي أصو
الشـــركات والتجزئة قد يجري تطبيق معاملة مستقلة أيضا على الديون المشتراة بشر
توافر شروط معينة.

184) ويـــتفق تقسيم التعرُضات بهذه الطريقة بشكل عريض مع الممارسات المصرف
المســـتقرة. ومع ذلك، فان بعض البنوك قد تستخدم تعريفات مختلفة في الإدارة الداخ
للمخاطـــر ونظـــم القياس بها. ومع أنه ليس في نية اللجنة أن تطلب إلى البنوك تغ
الطـــريقة التي تدير بها أعمالها ومخاطرها، فان البنوك سيطلب منها أن تطبق معا
ملائمة لكل تعرض لأغراض استخراج الحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بروؤس أمو
ويجـــب علـــى البـــنوك أن تثبت للمراقبين أن طريقتها لتحديد المخاطر للفئات المخ
ملائمة ومتسقة على امتداد الزمن.

185) لمناقشـــة وبحـــث معاملـــة أسلوب التصنيف الداخلي لتعرُضات التوريق،
الجزء رابعا – مخاطر الائتمان/إطار التوريق.

1) تعريف تعرض الشركات Definition of Corporate Exposures

186) بصفة عامة، يعرف تعرض الشركة بأنه التزام بدين على الشركة المسا
شركة التضامن أو على المالك. ويسمح للبنوك بالتمييز بين التعرُضات بالفص
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME) حسب التعريف الوارد في الفقرة 242

187) في داخل فئة أصول الشركات تم تعريف خمس فئات فرعية للإ
المتخصص (SL). وهذا النوع من الإقراض به كافة الخصائص التالية، سواء
الشكل القانوني أو المضمون الاقتصادي:

التعرض هو تعرض المنشأة (غالبا ما تكون منشأة لغرض خاص) (SPE) تم
وما بالتحديد لتمويل و/أو تشغيل أصول مادية.

المنشـــأة المقترضة لديها قليل من/أو ليس لديها الأصول المادية أو نواحي نشاط
رى، ومـــن ثم فان لديها قليل/أو ليس لديها الطاقة المستقلة لسداد الالتزام، بخلاف
ل الذي تحصل عليه من الأصول التي يتم تمويلها.

شروط الائتمان تعطي المقرض درجة كبيرة من السيطرة على الأصول وعلى
المتولد عنها.

نتيجة للعوامل المتقدمة أعلاه، فان المصدر الأساسي الأوًل لسداد الالتزام هو
الذي تولده الأصول، وليس الطاقة المستقلة للمنشأة التجارية الأكبر.

ئات الخمس الفرعية للإقراض المتخصص هي تمويل المشروعات، وتمويل
لعقارات المنتجة للدخل، والعقارات التجارية شديدة التذبذب. ويرد فيما بعد
فئة من تلك الفئات الفرعية.

شروع Project Finance

ل المشروعات هو طريقة للتمويل، بموجبها ينظر المقرض إلى الإيرادات
مشروع واحد، سواء باعتبارها مصدرا للسداد أو كضمان للتعرض وعادة
النوع من التمويل للمنشآت الضخمة والمعقدة وباهظة التكلفة التي قد
سبيل المثال محطات القوى، ومصانع الكيماويات، والمناجم، والبنية
والبيئة، والبنية الأساسية للاتصالات. وقد يتخذ تمويل المشروعات شكل
سسة رأسمالية جديدة أو إعادة تمويل منشأة قائمة، مع أو بدون تحسينات.

ـثل هذه العمليات، عادة ما يتم السداد إلى المقرض فقط أو بشكل يكاد
الأموال المتولدة عن العقود الناشئة عن ناتج المنشأة. مثل الكهرباء التي
القوى. وعادة ما يكون المقرض منشأة ذات غرض محدد لا يسمح لها
م بأي مهمة بخلاف تنمية وحيازة وتشغيل المؤسسة. والنتيجة هي أن
توقفا بشكل أساسي على التدفق النقدي للمشروع وعلى قيمة الضمان

الذي تمثله أصول المشروع. وعلى النقيض من ذلك، فانه إذا كان سداد التعرض يعتمد بصفة أساسية على وجود مستخدم نهائي ملتزم تعاقديا، راسخ القدم، يتمتع بالتنوع وأهل للائتمان، فانه يعتبر في هذه الحالة التزاما مضمونا بالمستخدم النهائي.

تمويل الأصول المادية Object Finance

191) يشير مصطلح تمويل الأصول المادية (OF) Object Finance إلى طريقة لتمويل الأصول المادية (مثل السفن، والطائرات، والأقمار الصناعية، وعربات السكك الحديدية والأساطيل) حيث يتوقف سداد التعرض على التدفق النقدي الناشئ عن أصول معينة قام المقرض بتمويلها مع رهنها أو التنازل عنها له. والمصدر الأساسي لهذه التدفقات النقدية قد يكون بسبب التأجير أو عن عقود الإيجار الطويل الأجل lease contracts مع طرف ثالث أو عدة أطراف ثالثة. وعلى النقيض، فانه إذا كان التعرض لمقترض تمكنه أحواله وظروفه المالية وقدرته على خدمة الدين على سداد الدين دون الاعتماد بشكل كبير على الأصول المرهونة، فانه تنبغي معاملة التعرض على أساس أنه تعرض شركات مضمون بأداة ضمان.

تمويل السلع Commodities Finance

192) يشير مصطلح تمويل السلع (CF) إلى إقراض قصير الأجل ذي هيكل ... بتمويل الإحتياطيات أو المخزون أو الديون الناشئة عن السلع المتبادلة في التجارة ... البترول الخام، المعادن، أو المحاصيل) حيث يتم سداد التعرض من حصيلة ... السلع/ولا تكون لدى المقترض طاقة أو قدرة مستقلة على سداد التعرض. هذه هي ... إذا لم تكن لدى المقترض أية نواحي نشاط أخرى أو أية أصول أخرى في ميز... والطبيعة الهيكلية للتمويل مصممة للتعويض عن ضعف النوعية الائتمانية للمقتر... يعكس تصنيف التعرض طبيعة التصفية الذاتية له ومهارة المقرض في هيكلة ... أكثر مما يعكس النوعية الائتمانية للمقترض.

193) وتعتقد اللجنة أن مثل هذا الإقراض يمكن تمييزه عن تمويل ... الإحتياطيات والمخزون السلعي، أو المدينين من الشركات المتنوعة المقترضة ... لديها القدرة على تصنيف النوعية الائتمانية لهذا النوع الأخير من المقترض...

... عملياتها الواسعة والمستمرة. وفي مثل هذه الحالات، فان قيمة السلعة تقوم بعمل ... المخاطر أكثر منها كمصدر أساسي للسداد.

العقارات المنتجة للدخل Income Producing Real-Estate

194) يشير مصطلح العقارات المنتجة للدخل (IPRE) إلى طريقة لتوفير التمويل ... العقارات (مثل مباني المكاتب المعدة للإيجار، المساحات المجزأة، المباني السكنية لعدة ... الوحدات، المساحات المعدة للصناعة أو المخازن، والفنادق) حيث تتوقف احتمالات ... واسترداد مبلغ التعرض بصفة أساسية على التدفقات النقدية المتولدة عن الأصل. ... ما يكون المصدر الأساسي لهذا التدفق النقدي هو المبالغ المدفوعة مقابل التأجير ... أو مقابل الإيجارات أو بيع الأصل. وقد يكون المقترض، وان لم يكن ذلك ... إحدى وحدات القطاع العام، أو شركة عاملة يتركز نشاطها في بناء العقارات، ... أو شركة تعمل بمصادر إيراد غير ناشئة من العقارات. والخصائص ... للعقارات المنتجة للدخل IPRE في مقابل تعرُضات الشركات الأخرى ... بالعقارات هي الارتباط الإيجابي القوي بين احتمالات سداد التعرض ... استرداده في حالة التعثر، لأن كليهما يعتمد بصفة أساسية على التدفق النقدي ... العقار.

... التجارية شديدة التذبذب High Volatility Commercial Real Estate

... الإقراض للعقارات التجارية شديدة التذبذب (HVCRE) هو تمويل العقارات ... التي تتميز بالتذبذب الشديد في معدلات الخسائر (أي ارتباط أعلى بالأصول) ... الأنواع الأخرى من الإقراض المتخصص (SL) ويتضمن الإقراض للعقارات ... شديدة التذبذب ما يلي:

... قروض للعقارات التجارية المضمونة بممتلكات من الأنواع التي يصنفها ... على أساس أنها تتقاسم أعلى تذبذب في معدلات التعثر في المحافظ.

... القروض التي تمول أي مرحلة من مراحل حيازة الأراضي وتنميتها والإنشاء ... لأية ممتلكات من تلك الأنواع في مناطق الاختصاص.

• القــروض التي تمول حيازة وتنمية والقيام بالإنشاءات (ADC) لأية ممتلكات، عندما يكون مصدر السداد في وقت نشأة التعرض هو إما البيع غير المؤكد في المستقبل للعقار أو التدفقات النقدية التي تكون مصدرا لسداد غير يقيني إلى حد كبير (ومثال ذلك أن العقــار لم يكن قد تم تأجيره لمدة طويلة وفقا لمعدل الأشغال السائد في ذلك السوق الجغرافــي لهــذا النوع من العقارات التجارية)، ما لم يكن لدى المقترض ملكية كبيرة معرضــة للمخاطــر. وقــروض الحيازة والتنمية والإنشاء المعفاة من معاملة قروض العقــارات التجارية شديدة التذبذب على أساس أنها مؤكدة السداد من ملكية المقترض تكون على أية حال غير صالحة للتخفيضات الإضافية لتعرُضات الإقراض المتخصص (SL) المذكورة في الفقرة 246 .

196) عندما يقوم المراقبون بتصنيف أنواع معينة من تعرُضات العقارات التجارية ... العقــارات التجارية شديدة التذبذب في مناطق اختصاصهم، يكون مطلوبا منهم الإعلان عــن مــثل هذه القرارات. ويحتاج بعض المراقبين الأخرين إلى تأكيد أن هذه المعاملة ســيتم تطبــيقها بطريقة متساوية على البنوك الواقعة تحت إشرافهم عندما تقدم قروض للعقارات التجارية شديدة التذبذب في منطقة الاختصاص هذه.

2) تعريف التعرض السيادي Definition of Sovereign Exposure

197) تغطي هذه الفئة من الأصول كافة التعرُضات التي تعامل معاملة الدول في الأســلوب النمطي. ويتضمن ذلك الدول (وبنوكها المركزية)، وبعض الوحدات ... مــن منشــآت القطــاع العام PSEs التي تعامل معاملة المطالبات على البنوك في الأسلوب النمطي، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف MDBs التي تستوفي معايير ... مخاطر يبلغ صفر في المائة في ظل الأسلوب النمطي، والمنشآت المشار إليها في ... 30.

3) تعريف تعرُضات البنوك Definition of Bank Exposure

198) هذه الفئة من الأصول تغطي تعرُضات البنوك ومنشآت الأوراق المالية ... فــي الفقرة 39. وتتضمن تعرُضات البنوك أيضا المطالبات على منشآت القطاع ...

...طية التــي تعامل معاملة المطالبات على البنوك في ظل الأسلوب النمطي، وبنوك ...تنمية متعددة الأطراف MDBs المستوفية لمعايير وزن مخاطر يعادل صفرا في المائة ...وجب الأسلوب النمطي.

...) تعريف تعرُضات التجزئة Definition of Retail Exposures

19...) يصنف التعرض باعتباره تعرض تجزئة إذا ما استوفى كافة المعايير التالية:

... طبيعة المقترض أو انخفاض قيمة التعرض الفردي

... التعرُضات للأفراد: مثل التسهيلات الائتمانية المتجددة وخطوط الائتمان (بطاقات ...ئتمان، السحب على المكشوف، تسهيلات التجزئة المضمونة بأدوات مالية) وكذلك ...روض الشخصــية لأجــل والتأجير التمويلي (مثل القروض على أقساط، وقروض ...، والإيجار طويل الأجل وقروض التعليم والدراسة، والتمويل الشخصي، وغير ...ن التعرُضات ذات الخصائص المماثلة) – والتي تكون عادة صالحة لمعاملتها ...التجــزئة بغــض النظر عن حجم التعرض، على الرغم من أن المراقبين قد ...فــي إنشــاء حدود لبداية التعرض كي يميزوا بين تعرض التجزئة وتعرض ...

...روض المســاكن المرهونة Residential Mortgage Loans بما في ذلك ...ن والحقوق التالية في الرهن، والقروض لأجل، وخطوط الائتمان المتجددة ... المسكن تعتبر صالحة لمعاملة التجزئة بغض النظر عن حجم التعرض ما ... مقدما إلى الفرد المالك والمقيم في العقار (والمفهوم أن المراقبين سيبدون ...رونة فيما يتعلق بالمباني التي لا تضم سوى عدد محدود من الوحدات المعدة ...، وإلا فإنها ستعامل معاملة الشركة). كما أن القروض المضمونة بواحدة أو ... الملكيات المشتركة Condominium أو بوحدات مساكن تعاونية في مبنى ...ع سكني ستقع أيضا في نطاق تصنيف قروض المساكن المرهونة. وقد ... الوطنيون بوضع حدود للعدد الأقصى من وحدات الإسكان بالنسبة لكل

• القـروض المقدمة إلى وحدات الأعمال الصغيرة والتي تدار باعتبارها تعرض تجـزئة تعتبـر صـالحة لمعاملـة التجزئة بشرط أن يكون إجمالي تعرض المجموع المصـرفية لمقترض من وحدات الأعمال الصغيرة (على أساس مجمع إذا تطلب الأمر ذلك) يقل عن مليون يورو. والقروض المقدمة لوحدات الأعمال الصغيرة عن طريق أ بضمان أحد الأفراد تخضع لنفس نقطة البداية للتعرض.

• مـن المـتوقع أن يوفر المراقبون قدرا من المرونة عند التطبيق العملي لحد البداية تلك، حتى لا تضطر البنوك إلى تطوير كثير من نظم المعلومات الجديدة لمج إظهـار الالتـزام الـتام. ومع ذلك، فإن من المهم بالنسبة للمراقبين ضمان عدم إس اسـتخدام تلك المرونة (والقبول ضمنا بمبالغ تعرض تتعدى الحدود المبدئية لن تج معاملتها باعتبارها انتهاكات).

ب. ضخامة عدد التعرُضات

200) يجـب أن يكون التعرض واحدا من بين مجموعة ضخمة من التعرُضات، تـتم إدارتهـا من جانب البنك على أساس مجمع. وقد يتخير المراقبون أن يضعو أدنـى لعـدد مـن التعرُضات في داخل مجمع للتعرُضات كي تجري معاملتها م تجزئة.

• تعرُضـات منشـآت الأعمـال الصغيرة التي تقل عن 1 مليون يورو قد معاملتها باعتبارها تعرُضات تجزئة إذا كان البنك يعامل تلك التعرُضات في نظم الداخلـية للمخاطـر باستمرار وعلى الدوام وبنفس الطريقة باعتبارها تعرُضات أخـرى. ويتطلب هذا أن ينشأ هذا التعرض بطريقة مماثلة لتعرُضات التجزئة الأ وفضلا عن هذا، فإنه لا يجب أن يدار على حدة بطريقة تماثل تعرض الشركات بـدلا من ذلك يجب أن يدار كجزء من محفظة أو مجمع من التعرُضات ذات خ المخاطـر المتشابهة وذلك لأغراض تصنيف المخاطر والتحديد الكمي. ومع ذل هـذا لا يمنع تعرُضات التجزئة من أن تعامل على حدة في بعض مراحل عمل المخاطـر. والواقـع هـو أن التعرض الذي يتم تقييمه على حدة لا ينكر في الصلاحية كتعرض تجزئة.

201) فـي نطاق فئة أصول التجزئة، يطلب إلى البنوك أن تقوم بشكل منفصل بتحديد ثـلاث فئات فرعية من التعرُضات (أ) تعرُضات مكفولة بممتلكات سكنية مثل ما سبق تعـريفه أعلاه (ب) تعرُضات التجزئة المتجددة المستوفية للشروط والتي سيتم تحديدها في الفقرة التالية و (ج) كافة تعرُضات التجزئة الأخرى.

5) تحديـد تعرُضـات التجزئة المتجددة المستوفاة للشروط Definition of Qualifying Revolving Retail Exposures

202) يجـب اسـتيفاء كافة المعايير التالية بالنسبة للمحافظ الفرعية حتى تتم معاملتها [...]بارها مستوفاة ومؤهلة كتعرض تجزئة متجدد. وهذه المعايير يجب أن تطبق على [...]وى المحفظة الفرعية الذي يتسق مع تقسيم البنك لنشاطه في التجزئة بصفة عامة. [...]يم علـى المستوى الوطني أو على مستوى الدولة (أو أقل) ينبغي أن يكون هو [...] العامة.

[...] أن تكون التعرُضات متجددة، غير مضمونة، وغير ملتزم بها (سواء تعاقديا أو [...] وفي هذا الصدد، فإن التعرُضات المتجددة يجري تعريفها بأنها تلك التعرُضات [...]سمح فيها لأرصدة العملاء القائمة بأن تتذبذب على أساس قراراتهم بالاقتراض [...] حتى حد معين يقرره البنك.

[...]عرُضات لأفراد.

[...] الأقصى للتعرض لفرد واحد في المحفظة الفرعية هو 100000 يورو أو

[...] للبنك أن يوضح أن المحفظة الفرعية تظهر نسبة عالية من هامش الدخل [...]ل بالنسبة للخسارة المتوقعة. وبصفة عامة فإن استحقاقات الدخل المستقبلي [...]غطـي مجمـوعة مبالغ الخسائر المتوقعة وانحرافين معياريين عن معدل [...]لمحفظة الفرعية على أساس سنوي. وليس من المتوقع أن يجري استخدام [...]عتباره حدا صعبا يؤدي إلى عدم الصلاحية في حالة الانحرافات الصغيرة [...]وقـد يقـوم بعض المراقبين بتطبيق هذا المعيار عن طريق عدم السماح

بشريحة من الاعتراف بهوامش الدخل المستقبلية (أي زيادة مكون الخسارة المتوقعة في
متطلبات رأس المال) تتناسب مع القصور في الوفاء بهذا الشرط .

هـ) وينبغي في البيانات المستخدمة لدعم هذا المعيار أن تستوفي المعايير المقررة
للتجزئة في أسلوب التصنيف الداخلي IRB بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك فإن
المراقبين ينبغي أن يسعوا إلى التأكد من عدم تشويه البيانات على سبيل المثال، بسبب
اختيار الأصول التي يتم توريقها بالنسبة إلى تلك التي يتم استيفاؤها في الميزانية .

و) يجب استيفاء البيانات الخاصة بمعدلات الخسائر والدخل الهامشي الخاص
بالمحفظة الفرعية حتى يمكن تحليل درجة تذبذب معدلات الخسائر .

ز) يجب على المراقب أن يوافق على أن معاملة التعرض باعتباره مؤهلا كتعرض
تجزئة متجدد تتفق مع الخصائص الأساسية للمخاطر الفرعية.

203) من أجل هذا الغرض، تم تعريف هامش الدخل المستقبلي (FMI) بأنه م
الدخل المتوقع تولده من التعرُضات المعينة في خلال الإثني عشر شهرا التالية، و
يفترض بدرجة معقولة أن يكون متاحا لتغطية الخسائر الائتمانية المحتملة للتعرُ
(أي بعد تغطية المصروفات العادية للعمل). ويجب ألا يتضمن هامش الدخل المست
أي دخل متوقع من الحسابات الجديدة. ويجب أن تكون التوقعات الخاصة بالتغيرا
المستويات المتوقعة لأرصدة (ومن ثم للدخل) الحسابات القائمة متمشية مع ا
والتجارب التاريخية، على أن تؤخذ في الاعتبار أيضا الآثار المحتملة لظروف الأ
المتوقعة .

6) تعريف تعرُضات حقوق الملكية (الأسهم) nition of Equity Exposures

204) يجري، بوجه عام تعريف تعرُضات حقوق الملكية (الأسهم) على أسا
الاقتصادية للأداة، ويتضمن ذلك كلا من مصالح الملكية المباشرة وغير المبا
في أصول ودخل المنشأة التجارية أو المؤسسة المالية غير المجمعة أو المخصص

[51] المصالح غير المباشرة لحقوق الملكية (الأسهم) تتضمن حيازة أدوات المشتقات المرتبطة بمصالح الملك
في الشركات المساهمة، وشركات التضامن، وذات المسؤولية المحدودة، وأنواع أخرى من الشركات التي
لحقوق الملكية وتعمل أساسا في أعمال الاستثمار في حقوق الملكية (الأسهم).

نطاق تطبيق الاتفاق الجديد[52]، سواء أكانت الأسهم ذات حقوق تصويت أم لم تكن.
وتعتبر الأداة ممثلة لتعرض ملكية (أسهم) إذا ما استوفت كافة المتطلبات التالية:

- إذا لم يكن من الممكن استرداد قيمتها بمعنى أن استرداد المبالغ المستثمرة لا يتحقق إلا عن طريق بيع الاستثمار أو بيع حقوق الاستثمار أو بتصفية المصدر .
- لا تمثل التزاما على المصدر .
- تمثل مطلبا تاليا على الأصول أو على الدخل للمصدر.

20) هـذا بالإضافة إلى وجوب تصنيف أي من الأدوات التالية باعتبارها تعرضا
الملكية :

أداة ذات هيكل مماثل لتلك الأدوات المسموح بها تحت الشريحة الأولى من رأس
المنشآت المصرفية.

أداة تمثل التزاما على جانب المصدر وتستوفي أيا من الشروط التالية :

احتمال تأجيل سداد الالتزام إلى ما لا نهاية.

يتطلب الالتزام (أو يسمح وفقا لما يراه المصدر) إجراء السداد مقابل إصدار
من أسهم حقوق الملكية للمصدر.

يتطلب الالتزام (أو يسمح وفقا لما يراه المصدر) إجراء سداد مقابل إصدار
من أسهم حقوق الملكية للمصدر و (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها)
تغيير في قيمة الالتزام، يعزى إلى، ويمكن مقارنته بـ، وفي نفس الاتجاه
قيمة عدد ثابت من أسهم ملكية المصدر[53] أو

مجموعة العشر (G-10) التي تحتفظ بمعاملتها الحالية كاستثناء لأسلوب الخصم ، فإن
الأسهم التي تقوم بها البنوك التي تتبع أسلوب التصنيف الداخلي IRB تعتبر صالحة لضمها إلى
لأسلوب التقييم الداخلي لتلك البنوك.

المعينة التي تتطلب أو تسمح بالسداد عن طريق إصدار عدد متغير من أسهم المصدر، يكون
للالتزام مساويا للتغير في القيمة العادلة لعدد ثابت من أسهم الملكية مضروبا في معامل معين .
مستوفية لشروط البند الثالث إذا ما كان كل من المعامل والعدد المرجعي للأسهم ثابتا وعلى سبيل
أحد المصدرين أن يسدد التزاما عن طريق إصدار أسهم ذات قيمة تعادل ثلاث مرات قيمة
لعدد 1000 سهم من حقوق الملكية . وهذا الالتزام يعتبر أنه هو ذات الالتزام الذي يتطلب
أسهم تعادل قيمة الارتفاع في القيمة العادلة لعدد 3000 سهم من أسهم حقوق الملكية.

4) أن يكــون للحائــز الخــيار فــي طلب سداد الالتزام بأسهم ملكية إلا في إحدى الحالتين: (أ) في حالة الأدوات المتداولة ويكون المراقب على اقتناع بأن البنك قد أوضح أن الأداة يتم تداولها كدين على المصدر أكثر من تداولها كحق ملكية (سهم) أو (ب) في حالة الأدوات غير المتداولة، ويكون المراقب مقتنعا بأن البنك قد أوضح أن الأداة ينبغي أن تعامــل باعتــبارها مركــزا مدينا. وقد يقوم البنك في الحالتين (أ) و (ب) بتفكيك المخاطر لأغراض قانونية، بموافقة المراقب.

206) الالتزام بالدين، والسندات الأخرى، وشركات التضامن، والمشتقات أو غيرها من الأدوات التــي يــتم إنشاؤها بغرض إظهار القوة الاقتصادية لحيازة حق الملكية تعتبر بمــثابة حيازة لحقوق الملكية[54] ويتضمن هذا الالتزامات التي يرتبط العائد منها بال من حقوق الملكية[55]. وبالعكس، فإن استثمارات حقوق الملكية التي يتم إنشاؤها بغرض إظهار القوة الاقتصادية لحيازة الديون أو تعرُّضات التوريق لن تعتبر بمثابة حيازة الملكية .

207) يكــون للمــراقب الوطنــي الحــق في إعادة وضع خصائص لحيازات باعتبارها حقوق ملكية وذلك للأغراض القانونية والتأكد من المعاملة السليمة في ظل المحور رقم 2 .

7) تعــريف أوراق القــبض المشــتراة الصالحة **ition of Eligible Purchased Receivables**

208) تنقســم أوراق القــبض المشــتراة الصالحة إلى أوراق قبض تجزئة (Receivables وأوراق قبض شركات (Corporate Receivablea) وفقا الوارد فيما يلي:

[54] حقوق الملكية التي تسجل باعتبارها قرضا والتي تنشأ عن مبادلة دين/حق ملكية تم إجراؤها كجزء من لإعادة هيكلة الدين تدخل ضمن تعريف حيازات حقوق الملكية. ومع ذلك فإن هذه الأدوات قد لا تقلح في رأسمالية أقل مما كان يمكن أن يطبق لو ظلت الحيازات في محفظة الديون .

[55] قد يقرر المراقبون عدم طلب إدخال تلك الالتزامات المغطاة مباشرة بحيازات لحقوق ملكية، حتى لا الصافي أية مخاطر مادية .

20) تعتبــر أوراق قــبض التجزئة المشتراة صالحة للأسلوب " من القمة إلى أسفل (top-dow "المســموح به في نطاق المعايير القائمة لتعرُّضات التجزئة، بشرط أن البنك المشتري بقواعد أسلوب التصنيف الداخلي IRB لتعرُّضات التجزئة. ويجب البنك أيضا أن يطبق الحدود الدنيا من متطلبات التشغيل المذكورة في الإجراءات (ح) .

أوراق قبض الشركات

ـفة عامــة بالنسبة لأوراق قبض الشركات، يتوقع من البنوك أن تعمل على خطار التعثر للملتزمين كل على حدة، وفقا للمذكور في الجزء (ج) الجزء 1 الفقرة 240) بما يتفق مع معاملة التعرُّضات الأخرى للشركات ومع ذلك فقد تخدام أسلوب " من القمة إلى أسفل " بشرط أن يكون برنامج البنك المشتري الشركات ملتزما بكل من المعايير الخاصة بأوراق القبض الصالحة والحد متطلبات التشغيل لهذا الأسلوب .

افق المراقبون على استخدام أسلوب "من القمة إلى أسفل" بالنسبة لأوراق ركات المشــتراة، ويــتوقف ذلــك على التزام البنك بالمستويات الدنيا من طــي الأخــص فإنه لكي تكون أوراق قبض الشركات المشتراة صالحة أسلوب المقترح "من القمة إلى أسفل"، يجب أن تستوفي الشروط التالية:

ن الأوراق مشــتراة من أطراف أو طرف ثالث بائع، ومن ثم لا يكون الديون سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الأوراق أو أوراق القــبض قــد تولدت على مسافة قريبة بين البائع ثــم، فإن الحسابات المدينة بين الشركات والمدينين وفقا للحسابات التي تشتري وتبيع لبعضها بعضا تعتبر غير صالحة)[56].

قيام عميل بالشراء من والبيع إلى نفس المنشأة والمخاطر هي أن الديون قد تتم تسويتها ن النقود ، كما أن الفواتير بين الشركات قد تؤدي إلى المناقصة فيما بينها دون الحاجة إلى تؤدي إلى فساد حق الضمان إذا ما أثير الأمر أمام القضاء .

• أن يكــون للبنك المشتري مطالبة على كافة الحصيلة من مجمع المدينين أو أن تكون له مصلحة نسبية في الحصيلة[57].

• أن تكون فترة الاستحقاق الباقية لأوراق القبض أقل من سنة واحدة. إلا إذا كانت مضـــمونة بالكامــل بأداة ضمان يمكن الاعتراف به في ظل أسلوب التصنيف الداخلي IRB الذي يستخدم لتعرُضات الشركات الأخرى للبنك.

• يجـب أن يقــوم المــراقبون الوطنيون بوضع حدود للتركز ، يجب فيما فوقها حســاب تكالــيف رأس المال باستخدام المتطلبات الدنيا لأسلوب " من أسفل إلى أعلى (bottom-top) "الخاص بتعرُضات الشركات. وقد تشير حدود التركز هذه إلى واحد أو مجمــوعة مــن الإجراءات التالية: حجم تعرض فردي بالنسبة إلى إجمالي المجمع، حجــم مجمـــع أوراق القبض كنسبة مئوية من رأس المال القانوني، أو الحجم الأقصى لحجم تعرض فردي في المجمع.

212) إن وجــود حق كلي أو جزئي للرجوع على البائع لا يؤدي تلقائيا إلى عدم أ... البنــك لاتــباع أسلوب "من القمة إلى أسفل"، ما دامت التدفقات النقدية من أوراق ... الشــركات هي الحماية الأساسية ضد مخاطر التعثر وفقا لما تقرره القواعد الوارد... الفقــرات مـــن 334 إلـــى 337 بالنسبة لأوراق القبض المشتراة، وعلى البنوك ... بمعايير الصلاحية والتشغيل.

2. أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم ...ndation and Advanced Approaches

213) بالنســبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف ... (IRB)، توجد ثلاثة عناصر رئيسية:

• مكــونات المخاطــر – تقديــرات لعوامل المخاطر توفرها البنوك وبعض... تقديرات المراقبين .

[57] المطالبات على شرائح من الحصيلة (المركز الأول في الخسارة ، والمركز الثاني في الخسارة الخ ... معاملة التوريق.

• دوال أوزان المخاطر – وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، ومن ثم إلى متطلبات لرأس المال .

• المتطلــبات الدنيا: وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للبنك أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول.

214) بالنسبة لكثير من فئات الأصول، أتاحت اللجنة أسلوبين عريضين أسلوب أساس، وأسلوبا متقدما. وفي ظل أسلوب الأساس، وكقاعدة عامة، تقوم البنوك بتوفير تصنيفاتها الخاصـــة لاحــتمالات التعثــر (PD) وتعتمد على التقديرات الرقابية بالنسبة لمكونات المخاطر الأخرى ، وبموجب الأسلوب المتقدم Advanced تقدم البنوك قدرا أكبر من ...تصنيفاتها لاحــتمال التعثر (PD) الخسارة بافتراض التعثر (LDG) والتعرض عند ...حدوث التعثر (EAD) والاستحقاق الفعلي بشرط استيفائها للحد الأدنى من المعايير. ...في كلــتا الحالتين، فإن البنوك يجب دائما أن تستخدم دوال أوزان المخاطر المقدمة ...لاستخراج متطلبات رأس المال. وفيما يلي نرى كافة الأساليب .

...تعرُضات الشركات والتعرُضات السيادية والمصرفية Corporate, Sovereign, and Bank Exp...

...في ظل أسلوب الأساس ، يجب على البنوك أن توفر تصنيفاتها الذاتية لاحتمال ... (PD) المصـــاحب لكــل درجة من درجات المُقترضين منها، ولكنها يجب أن ...التقديــرات الــرقابية لمكونات المخاطر المعينة الأخرى. والمكونات الأخرى ...هي الخـــسارة بافــتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) ...الفعلي (M)[58].

...في ظل الأساليب المتقدمة Advanced Approaches فإن البنوك قد توفر ...الخاصة لاحتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) والتعرض ...(EAD)، كما يجب أن تقدم تصنيفاتها الخاصة بالاستحقاق الفعلي (M)[59].

...الفقرة 288، فإن بعض المراقبين قد يطلبون إلى البنوك استخدام أسلوب الأساس لتوفير تقديراتهم ...الفعلي باستخدام التعريف الوارد في الفقرات من 290 إلى 294 .
...المراقب الوطني، فإن بعض التعرضات المحلية قد تعطي من هذا. (انظر الفقرة 291).

217) هناك استثناء يرد على هذه القاعدة العامة بالنسبة للفئات الفرعية الخمس التي تم تحديدها باعتبارها إقراضا متخصصا SL.

أقسام الإقراض المتخصص (SL): تمويل المشروعات (PF)، تمويل الأصول المادية وتمـويل السـلع (CF) والعقارات المنتجة للدخل (IPRE)، والعقارات التجارية شديدة التذبذب (HVCRE).

218) يطلـب من البنوك التي لا تستوفي المتطلبات الخاصة بتقدير التعثر المحتمل في ظل أسلوب الأساس للشركات بالنسبة للأصول في إقراضها المتخصص (SL) أن تقوم بوضـع خـريطة لـدرجات المخاطر الداخلية لها مقسمة على الأقسام الرقابية الخمسة ويكـون كـل منها مصحوبا بوزن مخاطر محدد . ويطلق على هذه الصيغة مصطلح "الأسلوب الإشرافي لتحديد المعايير" Supervisory Slotting Criteria Approach.

219) سـتتمكن البنـوك الـتي استوفت متطلبات تصنيف احتمالات التعثر (PD) من اسـتخدام أسلوب الأساس Foundation Approach لتعرض الشركات كي تستخرج أوزان المخاطر لتعرُضات كافة فئات الإقراض المتخصص فيما عدا العقارات التجارية شـديدة التذبذب HVCRE ووفقا للاختيار الوطني، فإن البنوك التي تستوفي متطلبات تعرض العقارات التجارية شديدة التذبذب HVCRE ستتمكن من استخدام أسلوب Foundation Approach يماثـل فـي كـل النواحي أسلوب الشركات باستثناء دالة منفصلة لوزن المخاطر وفقا للوصف الوارد في الفقرة 252 .

220) ستتمكن البنوك التي استوفت متطلبات تصنيف احتمالات التعثر (PD) والخسارة بافتـراض التعثـر عـن الدفـع (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) من استخدام الأسـلوب المـتقدم لتعرُضات الشركات كي تستخرج أوزان المخاطر لكافة تعرُضات الإقـراض المتخصص (SL) فيما عدا العقارات التجارية شديدة التذبذب HVCRE ووفقـا للاختيارات الوطنية، فإن البنوك التي تفي بمتطلبات التعرض الخاص بالعقارات الـتجارية شـديدة الـتذبذب HVCRE سيمكنها استخدام أسلوب متقدم يماثل في كل النواحي أسلوب الشركات باستثناء دالة منفصلة لوزن المخاطر وفقا للوصف الوارد في الفقرة 252.

تعرُضات التجزئة Retail Exposures

221) بالنسبة لتعرُضات التجزئة، يجب على البنوك أن توفر تقديراتها الخاصة بها عن احتمالات التعثـر (PD) والخســارة بافتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD). ولـيس هـناك أي فرق بين أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم لتلك الفئة من الأصول.

تعرُضات حقوق الملكية Equity Exposures

222) هـناك أسـلوبان عريضان لحساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالنسبة لتعرُضات حقوق الملكية غير المذكورة في سجلات التداول : أسلوب يقوم على أساس السوق والآخر أسلوب احتمال التعثر (PD)/الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، وتورد الفقرات من 311 إلى 330 وصفا كاملا لذلك .

223) في ظل أسلوب احتمال التعثر PD/الخسارة بافتـراض التعثر (LGD) لتعرُضات حقوق الملكية، متاحا لاستخدام البنوك التي تتبع الأسلوب المتقدم للأنواع الأخرى من التعرُضات .

أوراق القبض المشتراة الصالحة Eligible Purchased Receivables

224) تؤدي المعاملـة إلى احتمال تباعد فئتين من الأصول. بالنسبة لأوراق القبض الصالحة للشركات، يتاح استخدام كلا الأسلوبين: أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم، رهنا بشرط الوفاء بمتطلبات التشغيل. وبالنسبة لأوراق القبض الصالحة والتي تشترك في خصائص أصول التجزئة ليس هناك فرق بين أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم.

3. اتباع أسلوب التصنيف الداخلي على جميع فئات الأصول Adoption of the IRB Approach Across Asset Classes

225) عندما يتبع أحد البنوك أسلوب التصنيف الداخلي IRB لجزء من حيازته فإن من المتوقع أن يشمل هذا الأسلوب على كافة المجموعة المصرفية. وعلى أية حال، فإن اللجنة تدرك أنه، بالنسبة لكثير من البنوك، قد لا يكون عمليا لأسباب متنوعة تنفيذ أسلوب التصنيف الداخلي على كافة فئات الأصول المادية ووحدات الأعمال في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى هذا، فإنه عند اتباع أسلوب التصنيف الداخلي، فإن محددات البيانات قد تعني أن البنوك يمكنها الوفاء بالمعايير اللازمة لاستخدام تقديراتها الخاصة للخسائر بافتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) لبعض ولكن ليس لكل فئات الأصول/وحدات الأعمال في الوقت نفسه.

226) وهكذا، فإن المراقبين قد يسمحون للبنوك باتباع طريقة لتقديم أسلوب التصنيف الداخلي IRB على مراحل في جميع أنحاء المجموعة المصرفية. ويتضمن التقدم المرحلي (أ) اتباع أسلوب التصنيف الداخلي IRB على فئات الأصول في نطاق نفس وحدة الأعمال (أو في حالة تعرُضات التجزئة على كل فئة من الفئات الفرعية). (ب) اتباع أسلوب التصنيف الداخلي IRB على وحدات الأعمال في نفس المجموعة المصرفية. (ج) التحرك من أسلوب الأساس إلى الأسلوب المتقدم لمكونات مخاطر معينة. ومع ذلك، فإنه عندما يتبع أحد البنوك أسلوب التصنيف الداخلي لفئة من الأصول في نطاق وحدة أعمال بعينها (أو في حالة تعرُضات التجزئة لفئة فرعية واحدة) ويجب أن يقوم بتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي على كافة التعرُضات في نطاق هذه الفئة (الفئة الفرعية) من الأصول في تلك الوحدة .

227) يجب على البنك أن يعد خطة للتنفيذ، تحدد إلى أي مدى ومتى يعتزم تصعيد أساليب التصنيف الداخلي على الفئات الهامة من الأصول (أو الفئات الفرعية في التجزئة) ووحدات الأعمال على امتداد الوقت.

وينبغي أن تكون الخطة مضبوطة، ولكن بشكل واقعي، ويجب أن يتم الاتفاق بشأنها مع المراقب. وينبغي ان يكون دافعها هو الواقعية العملية وجدوى الانتقال

أساليب الأكثر تقدما، ولا تحركها رغبة لاتباع أسلوب المحور الأول الذي يقلل مصروفاته الرأسمالية إلى أدنى حد ممكن وفي خلال فترة التقييم، يعمل المراقبون على ضمان عدم منح أي تيسير أو إنقاذ رأسمالي للعمليات فيما بين المجموعة التي يتم تصميمها لتخفيض إجمالي التكلفة الرأسمالية للمجموعة المصرفية عن طريق تحويل مخاطر الائتمانية بين المنشآت على الأسلوب النمطي، وأسلوب الأساس وأساليب التصنيف الداخلي IRB المتقدمة. ويتضمن هذا، ولكنه لا يقتصر على، مبيعات الأصول و الضمانات المتقابلة.

228) بعض التعرُضات في وحدات الأعمال غير ذات الأهمية وكذلك فئات الأصول (أو الفئات الفرعية في حالة التجزئة) التي لا تعتبر ذات أهمية من ناحية الحجم وحجم المخاطر المتوقع يمكن أن تغطى من المتطلبات الواردة في الفقرتين السابقتين، بشرط الموافقة الرقابية على ذلك. ويتم تقرير المتطلبات الرأسمالية لتلك العمليات طبقا للأسلوب النمطي، مع تقرير المراقب الوطني لما إذا كان ينبغي على البنك أن يضع في حيازته قدرا أكبر من رأس المال بموجب المحور الثاني لمثل هذه الأوضاع.

229) بغض النظر عما ورد أعلاه. فإنه عندما يتبع أحد البنوك أسلوب التصنيف الداخلي لكل أو جزء من الشركة أو البنك أو الدولة أو فئات أصول التجزئة، يصبح مطلوبا منه اتباع أسلوب التصنيف الداخلي لكافة تعرُضات حقوق الملكية به في نفس الوقت، تبعا للحجم المادي. وقد يطلب المراقبون من البنك أن يستخدم واحدة أو أكثر من أساليب التصنيف الداخلي لحقوق الملكية إذا ما كانت تعرُضات حقوق الملكية به تمثل جزءا هاما من أعمال البنك حتى لو كان البنك قد لا يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي في خطوط الأعمال الأخرى. وفضلا عن هذا، فإنه بمجرد اتباع بنك لأسلوب عام للتصنيف الداخلي لتعرُضات الشركات، يطلب منه اتباع أسلوب التصنيف الداخلي للفئات الفرعية للإقراض المتخصص في نطاق فئة قرض الشركة.

230) يتوقع من البنوك التي تتبع أسلوب التصنيف الداخلي أن تستمر في استخدامه. ولا يسمح بالعودة الاختيارية إلى الأسلوب النمطي أو أسلوب الأساس إلا لظروف

استثنائية، مثل التخلي عن استثمار جزء كبير من الأعمال الائتمانية للبنك، ولا يجب أن يوافق المراقب على ذلك..

231) نظـــرا لمحدودية البيانات المصاحبة لتعرُضات الإقراض المتخصص، فإن البنك قد يستمر في الأسلوب الإشرافي لتحديد المعايير Supervisory Slotting Criteria Approach لــواحدة أو أكثر من الفئات الفرعية لتمويل المشروعات (PF) أو تمويل الأصول المادية (OF) أو تمــويل الســلع أو العــقــارات المنتــجة للدخل (IPRE) أو العقـــارات الـــتجارية شـــديدة التذبذب (HVCRE)، وينتقل إلى أسلوب الأساس الأسلوب المتقدم بالنسبة للفئات الفرعية الأخرى في نطاق فئة أصول الشركة ومع ذلك فإن البنك لا ينبغي أن ينقل إلى الأسلوب المتقدم بالنسبة للفئة الفرعية للعقارات التجارية شـديدة الـتذبذب (HVCRE) بـدون أن يقوم بنفس الشيء بالنسبة للتعرُضات العقارات المنتجة للدخل (IPRE) في نفس الوقت .

4. ترتيبات إنتقالية Transition Arrangements

1) حساب مواز للبنوك التي تتبع الأسلوب المتقدم allel Calculation for Banks Adopting the Advanced Approach

232) يطلب إلى البنوك التي تتبع أسلوب الأساس أو الأسلوب المتقدم حساب مت رأس المـــال لها باستخدام هذه الأساليب، وإلى جانب الاتفاق الحالي، لمدة سنة قبل الاتفاق الجديد في نهاية عام 2006 .

2) تعرُضات الشركات والدول والبنوك والتجزئة orate, Sovereign, Bank and Retail Exposures

233) تبدأ الفترة الإنتقالية في تاريخ تنفيذ الاتفاق الجديد وتستمر لمدة ثلاث سنو ذلك التاريخ. وفي خلال الفترة الإنتقالية، يتم تخفيف المتطلبات الدنيا التالية، حس ويختاره المراقب الوطني.

وبالنسبة لتعرض الشركات والدول والبنوك في ظل أسلوب الأساس الفقرة 425، مطلب هو بغض النظر عن مصدر البيانات، انه يجب على البنوك أن تستخدم بيانات خمس سنوات على الأقل لتقدير احتمال التعثر (PD) و

بالنسبة لتعرُضات التجزئة، الفقرة 428، فإن المطلوب هو أنه بغض النظر عن صدر البيانات، يجب على البنوك أن تستخدم بيانات لخمس سنوات على الأقل لتقدير نقص الخسائر التعرض عند التعثر EAD وإما الخسارة المتوقعة (EL) أو احتمال تعثر (PD) والخسائر بافتراض التعثر (LGD).

بالنسبة لتعرُضات الشركات والدول والبنوك والتجزئة، فقرة 407، فإن المطلوب أن البـنك يجـب أن يظهر أنه كان يستخدم نظاما للتصنيف يتفق بشكل كبير مع ات الدنيا المبينة في هذه الوثيقة، لمدة ثلاث سنوات على الأقل قبل تأهيله.

تطـبق التـرتيبات الإنتقالـية السابق ذكرها والقابلة للتطبيق أيضا على أسلوب التعثر/الخسائر بافتراض التعثر على حقوق الملكية وليست هناك ترتيبات إنتقالية القائم على السوق بالنسبة لحقوق الملكية.

في ظل هذه الترتيبات الإنتقالية يطلب إلى البنوك أن يكون لديها حد أدنى من لمدة سنتين عن تنفيذ الاتفاق الجديد. ويزداد هذا المطلب بمدة سنة واحدة لكل ات في الفترة الإنتقالية.

ـــرا لوجود احتمال بدورات طويلة الأجل جدا في أسعار المساكن التي قد لا البـيانات قصيرة الأجل بشكل كاف ، خلال هذه الفترة الإنتقالية فإن الخسارة التعثر لتعرُضات التجزئة المضمونة بالعقارات السكنية لا يمكن أن تكون أقل 10% لأي شـــركة من التعرُضات التي تطبق عليها المعادلة المبينة في الفقرة وفـــي خـــلال الفترة الإنتقالية ستقوم اللجنة بمراجعة لاحتمالات الحاجة إلى الحد الأدنى .

الأدنى 10% للخسائر بافتراض التعثر LGD مع ذلك على الشريحة الفرعية التي يمكن أن تستفيد الية. وفضلا عن هذا، فإن وجود هذا الحد الأدنى لا يتضمن أي إلغاء لمتطلبات الخسائر بافتراض تم النص عليها في المتطلبات الدنيا ابتداء من الفقرة 430.

3) تعرُضات حقوق الملكية Equity Exposures

236) قـد يقـوم المـراقبون بإعفاء لمدة عشر سنوات على الأكثر لأنواع معينة من الاستثمار في حقوق الملكية تكون قد تمت حيازتها في وقت نشر الاتفاق الجديد[61]، من المعامـل وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB ويتم قياس المركز المغطى على أساس عـدد الأسهم في ذلك التاريخ وأية إضافات تنشأ مباشرة كنتيجة لملكية هذه الحيازات طالما أنها لا تزيد من الحصة النسبية في الملكية في محفظة الشركة .

237) إذا ما كانت الحيازة تؤدي إلى زيادة حصة الملكية في حيازة معينة (على سبيل المثال بسبب تغيير الملكية الناشئ عن شركة استثمار تالية على نشر الاتفاق الجديد) و[illegible] يخضـع الجزء الزائد من الحيازة للإعفاء . كما لا ينطبق الإعفاء على الحيازات الت[illegible] كانت أصلا تخضع للإعفاء، ولكن كان قد تم بيعها ثم أعيد شراؤها .

238) تخضـع حيازات حقوق الملكية التي تغطيها هذه النصوص الإنتقالية لمتطلبـ[illegible] رأس المال في الأسلوب النمطي.

ج) قواعد لتعرُضات الشركات والبنوك والتعرُضات السيادية [illegible]ules for Corporate, Sovereign and Bank Exposures

239) يعـرض الجـزء (ج) طريقة حساب متطلبات رأس المال لتعرُضات الشر[illegible] والبـنوك والتعرُضات السيادية. وكما تم بحثه في القسم (1) من الجزء (ج) فإن [illegible] دالـة واحـدة لـوزن المخاطر تستخدم لتحديد متطلبات رأس المال لكل فئات الأ[illegible] الثلاث باستثناء واحد كما يورد القسم (1) الأوزان الرقابية للمخاطر لكل فئة من [illegible] الفـرعية للإقراض المتخصص للشركات وكذلك دالة منفصلة لوزن المخاطر للعقـ[illegible] التجارية شديدة التذبذب HVCRE. ويبحث القسم (2) مكونات المخاطر.

---

[61] لا ينطبق هذا الإعفاء على الاستثمار في المنشآت التي تحتفظ فيها بعض الدول بالمعاملة الحالية لوزن الم[illegible] وفقا لما تمت الإشارة إليه في القسم الخاص بنطاق التطبيق من الاتفاق الجديد. انظر الملاحظة الهامشية رقم [illegible]

[illegible]. الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتعرُضات الشركات والبنوك والتعرُضات السيادية Risk Weighted Assets for Corporate, Sovereign and Bank Exposur[illegible]

[illegible]) معادلة (صيغة) لاستخراج الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها Formula for Derivation of Risk Weighted Ass[illegible]

24[illegible]) يعتمد انحراف الأصول المرجحة بالمخاطر على تقديرات احتمال التعثر (PD) [illegible]ـائر بافتـراض التعثـر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD) وفـي بعض [illegible]لات عـلى الاستحقاق الفعلي (M) لتعرض معين، وتبحث الفقرات من 288 إلى [illegible] الظروف التي يطبق فيها تعديل الاستحقاق .

[illegible] على امتداد هذا القسم يتم قياس احتمال التعثر (PD) والخسائر بافتراض التعثر [illegible] باعتـبارها كسـورا عشرية، ويتم قياس التعرض عند التعثر (EAD) بالنقود [illegible] مـثلا) إلا إذا ذكر صراحة خلاف ذلك. والمعادلة الخاصة بحساب الأصول [illegible] بالمخاطر هي كما يلي[62] و[63]:

[illegible]ط (R) = 0.12 x (1- EX P (-50 x PD)) / (1- EXP (-50)) +
0.24 x [1- (1- EXP (-50 x PD))/1- EX P (-50))]

[illegible]حقاق (b) (0.08451 – 0.05898 X log (PD)) ^ 2

[illegible] رأس المال (K) LGDx N [(1-R)^-0.5xG (PD)+(R/1-R))^0.5xG (0.999)]x(1-1.5xb(PD))^-1x(1+M–2.5)xb(PD))

[illegible]ـرجحة بالمخاطـر K x 12.50 x EAD

---

[62] [illegible] تدل على اللوغاريتم الطبيعي.

[63] [illegible] على دالة التوزيع التراكمي لمتغير نمطي عادي عشوائي (أي الاحتمال بأن المتغير العادي العشوائي [illegible] ومعدل تباين = I أقل من أو يساوي (X) و G (Z) تدل على دالة التوزيع التراكمي العكسي [illegible] عشوائي (أي أن قيمة X تكون بحيث أن ~ Z = (N (X)). هذا وتوجد دالة التوزيع التراكمي [illegible] التوزيع التراكمي العادي، متاحة، مثلا، في برنامج EXCEL تحت الدول NORMSDIST و

2) تعديل حجم المنشأة بالنسبة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم Firm-Size Adjustment for Small-and Medium-Sized Entities, SMEs

242) فـي ظـل أسلوب التصنيف الداخلي بالنسبة لائتمان الشركات يسمح للبنوك أن تميـز بشكل منفصل بين التعرُضات للمقترض من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (والتـي تعرف بأنها تعرُضات للشركات حينما تكون المبيعات للمجموعة الموحدة التي تكـون المنشـأة جـزء منها أقل من 50 مليون يورو) وبين المقترضين من المنشآت الضخمة. ويجري عمل تعديل لحجم المنشأة (أي 145 (S- 5) -1 X 0.04) في معادلة وزن مخاطـر الشـركة بالنسبة لتعرُضات المقترض من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجـم. وتعبر S عن إجمالي المبيعات السنوية بملايين اليورو، مع هبوط قيمة S في نطاق مساو أو أقل من 50 مليون يورو أو أكثر من أو مساو لمبلغ 5 مليون يورو. أما المبـيعات التـي تقل عن 5 مليون يورو فتتم معاملاتها كما لو كانت مساوية لمبلغ 5 مليـون يـورو لأغراض تعديل حجم المنشأة بالنسبة للمقترض من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الارتباط (R) = 12 x (1- EXP (-50 x PD)) / (1- EXP (-50)) +

24 x [1- (1- EXP (-50 x PD))/1- EXP (-50))] - 0.04 x (1-(S-5)/45)

243) ووفقـا لمـا يستقر عليه الاختيار الوطني، فقد يسمح المراقبون للبنوك، كإجراء وقائـي، باستبدال إجمالي أصول المجموعة الموحدة بإجمالي المبيعات عند حساب الحد المبدئـي للمنشـآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وعند تعديل حجم المنشأة. ومع ذلك فإن إجمالـي الأصول ينبغي أن يستخدم فقط عند ما لا يكون إجمالي المبيعات مؤشرا له بذي مغزى على حجم المنشأة.

3) أوزان المخاطر للإقراض المتخصص Risk Weights for Specialized Lending

أوزان المخاطـر لـتمويل المشروعات (PF) وتمويل الأصول المادية (OF) وتمويل السلع (CF) والعقارات المنتجة للدخل (IPRE)

244) سـيطلب مـن البنوك التي لم تستوف المتطلبات اللازمة لتقدير احتمال التعثر (PD) بموجب أسلوب التصنيف الداخلي للشركات أن تضع خريطة بالدرجات الداخلية لخمسـة أقسـام إشرافية كل منها مرتبط بوزن محدد للمخاطر، ومعايير تحديد الخانات التـي يجـب أن تتم على أساسها عملية وضع الخريطة (مبينة في الملحق 4). وأوزان المخاطر المرتبطة بكل قسم إشرافي هي كما يلي:

الأقسام الرقابية وأوزان المخاطر لتعرُضات الإقراض المتخصص الأخرى:

قوي	جيد	مقبول	ضعيف	متعثر
%75	%100	%150	%350	%625

245) على الرغم من أنه يتوقع من البنوك أن تقوم بوضع خريطة تصنيفاتها الداخلية طبقا للأقسـام الرقابية الخاصة بالإقراض المتخصص باستخدام معايير تحديد الخانات الواردة فـي الملحـق 4، فـإن كـل قسم إشرافي يتفق بشكل عريض مع نطاق من التصنيفات الخارجية للائتمان كما هو مبين فيما يلي:

قوي	جيد	مقبول	ضعيف	متعثر
BBB- أو أفضل	BB+ أو BB	BB- أو B+	من B إلى C-	لا ينطبق

وفقـا للاختـيار الوطني، قد يسمح المراقبون للبنوك أن يحددوا أوزانا تفضيلية تـبلغ 50% للتعرُضات القوية، و 75% للتعرُضات الجيدة بشرط أن تكون الباقـية لاستحقاقها أقل من 2.5 سنة، أو أن يقرر المراقب أن تعهدات البنوك،

وخصـــائص المخاطـــر الأخـــرى أقوى كثيرا مما هو محدد في معايير تحديد الخانات بالنسبة لقسم المخاطر الإشرافي المعني.

247) ســـتتمكن البنوك التي تستوفي متطلبات تقدير احتمال التعثر (PD) من استخدا[م] أسـلوب الأساس العام لفئة أصول الشركات لاستخراج أوزان المخاطر للفئات الفرعية للإقراض المتخصص.

248) ســـتتمكن البـنوك التي تستوفي متطلبات تقدير احتمال التعثر (PD) والخسار[ة] بافتــراض التعثـــر (LGD) و/أو التعرض عند التعثر (EAD) من استخدام الأسلوب العام المتقدم لفئة أصول الشركات لاستخراج أوزان المخاطر للفئات الفرعية للإقراض المتخصص .

أوزان المخاطر للعقارات التجارية شديدة التذبذب (HVCRE)

249) يجـــب على البنوك التي لم تستوف متطلبات تقدير احتمال التعثر (PD) أو ... اخـــتار المـــراقب علـــيها عدم تنفيذ أسلوب الأساس أو الأسلوب المتقدم على العقار[ات] التجارية شديدة التذبذب (HVCRE) أن تقوم بوضع خريطة بدرجاتها الداخلية لخمس[ة] أقســـام إشـــرافية، كل منها مرتبط بوزن مخاطر محدد. ويجب أن تكون معايير ... الخانـــات التـــي يقوم على أساس عملية وضع الخريطة هي ذاتها المتبعة مع العقار[ات] المنتجة للدخل (IPRE)، وفقا لما تم النص عليه في الملحق 4 . وتكون أوزان المخا[طر] المرتبطة بكل قسم كما يلي:

الأقسام الرقابية وأوزان المخاطر للعقارات التجارية شديدة التذبذب (HVCRE)

قوي	جيد	مقبول	ضعيف	متعثر
%100	%125	%175	%350	%625

250) وفقـــا لمـــا تم بيانه في الفقرة 245، فان كل قسم إشرافي يقابله بشكل ع[ام] نطاق من التصنيفات الخارجية للائتمان .

251) وفقا لما يستقر عليه الاختيار الوطني ، قد يسمح المراقبون للبنوك بتحديد أوزان تفضـيلية للمخاطـر تبلغ 75% للتعرُضات القوية، ونسبة 100% للتعرُضات الجيدة، بشرط أن تكون المدد الباقية على استحقاقها أقل من 2.5 سنة، أو أن يقرر المراقب أن تعهدات البنوك وخصائص المخاطر الأخرى أقوى كثيرا مما هو محدد في معايير تحديد الخانات بالنسبة لقسم المخاطر الإشرافي المعني.

252) وتقـــوم البنوك التي تستوفي متطلبات تقدير احتمال الأساس أو الأسلوب المتقدم لتعرُضـــات العقـــارات الـــتجارية شديدة التذبذب (HVCRE) باستخدام نفس المعادلة لاستخراج أوزان المخاطـــر والتـــي ســـبق اســـتخدامها بالنسبة لتعرُضات الإقراض المتخصص الأخرى، فيما عدا أنها ستقوم بتطبيق معادلة لرتباط الأصل التالية:

$$\text{الارتباط } (R) = 0.12 \times (1 - EXP(-50 \times PD)) / (1 - EXP(-50)) + 0.30 \times [1 - (1 - EXP(-50 \times PD)) / (1 - EXP(-50))]$$

253) البـــنوك التـــي لا تســـتوفي متطلبات تقدير الخسارة بافتراض التعثر (LGD) [و]التعـــرض عـــند التعثر (EAD) بالنسبة لتعرُضات العقارات التجارية شديدة التذبذب (HVCRE) يجـــب أن تســـتخدم المعايير الرقابية للخسارة بافتراض التعثر (LGD) [والتع]رض عند التعثر (EAD) لتعرُضات الشركات.

مكونات المخاطر Risk Components

1) احتمال التعثر Probability of Default, PD

2) بالنســـبة لتعرُضـــات الشركات والبنوك، يكون لحتمال التعثر (PD) هو الرقم ... من بين احتمال التعثر (PD) لسنة واحدة مصحوبا بالدرجة الداخلية للمقترض ... حـــدد لها هذا التعرض أو 0.03%. وبالنسبة للتعرُضات السيادية، يكون احتمال (PD) هو الاحتمال (PD) لمدة سنة مصحوبا بالدرجة الداخلية للمقترض التي ... هذا التعرض. أما احتمال التعثر للمقترضين الذين حددت لهم درجة أو درجات ... تتفق مع التعريف المرجعي للتعثر فتكون 100%. وتبين الفقرات من 423 إلى

425 الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لاستخراج تقديرات احتمال التعثر (PD) مصحوبة بالدرجة الداخلية لكل مقترض .

2) الخسارة بافتراض التعثر Loss Given Default, LGD

255) يجب على البنك أن يوفر تقديرا للخسارة بافتراض التعثر عن تعرض كل شركة وبنك. وهناك أسلوبان لاستخراج هذا التقدير هما أسلوب الأساس والأسلوب المتقدم .

الخسارة بافتراض التعثر بموجب أسلوب الأساس

معاملة المطالبات غير المكفولة بضمان وبأدوات ضمان غير معترف بها

256) في ظل أسلوب الأساس، يعطى تقدير للخسارة بافتراض التعثر (LGD) بنسبة 45% للمطالبات على الشركات، والهيئات السيادية والبنوك غير المكفولة بضمان [...] معترف به.

257) يتم تحديد نسبة 75% لكافة المطالبات التابعة (الثانوية) Subordinated على الشركات والجهات السيادية، والبنوك كتقدير للخسارة بافتراض التعثر (LGD) [...] القرض التابع هو تسهيل ائتماني تابع صراحة لتسهيل آخر. ووفقا لما يستقر عليه [...] الاختيار الوطني، قد يختار المراقبون استخدام تعريف أوسع للتبعية. وقد يتضمن [...] التبعية الاقتصادية، مثل الحالات التي لا يكون فيها التسهيل مضمونا، وتستخدم [...] الكبرى من أصول المقترض لضمان تعرُّضات أخرى.

أدوات الضمان في ظل أسلوب الأساس

258) بالإضافة إلى أدوات الضمان المالية الصالحة المعترف بها في الأسلوب النمطي [...] فإن هناك أشكالا أخرى من الضمان معترف بها في ظل أسلوب التصنيف الداخلي (IRB) معروف باسم أدوات الضمان الصالحة وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB). وتتضمن هذه الأدوات الأرصدة المدينة، والعقارات التجارية والسكنية (CRE/RRE) وأدوات الضمان الأخرى التي تستوفي المتطلبات الدنيا المبينة في الفقرات من [...] إلى 487[64]. وبالنسبة لأدوات الضمان المالية الصالحة فإن المتطلبات تماثل تماما معايير التشغيل المبينة في القسم ب ابتداء من الفقرة 81 .

طريقة الاعتراف بأدوات الضمان المالية وفقا لأسلوب الأساس

259) تتبع طريقة الاعتراف بأدوات الضمان المالية الصالحة بدقة ذلك الأسلوب الشامل لأدوات الضمان المبين في الأسلوب النمطي في الفقرات من 118 إلى 152. ولن يتاح للبنوك التي تطبق أسلوب التصنيف الداخلي (IRB) استخدام الأسلوب البسيط لأدوات الضمان الذي تم تقديمه في الأسلوب النمطي.

260) باتباع الأسلوب الشامل ، فإن الخسارة الفعلية بافتراض التعثر (LGD) التي تطبق على عملية مكفولة بأدوات ضمان يمكن أن يعبر عنها كما يلي :

حيث:

- الخسارة بافتراض التعثر (LGD) هي تلك الناشئة عن التعرض غير المضمون قبل الاعتراف بأداة الضمان.
- E هي القيمة الحالية للتعرض (أي النقود التي تم إقراضها أو التوريقات التي تم [...]ضها أو إرسالها).
- E* قيمة التعرض بعد تخفيف المخاطر وفقا لما تم إقراره في الفقرات من 118 [...] 121 عن الأسلوب النمطي. وتستخدم هذه الفكرة فقط لحساب الخسارة الفعلية [...]راض التعثر (LGD*) ويجب على البنوك أن تستمر في حساب التعرض عند [...]ثر (EAD) دون أن تأخذ في الحسبان وجود أي ضمان، إلا إذا تم النص على [...] ذلك.

[...]ية حال فإن اللجنة تدرك أنه في الظروف الاستثنائية بالنسبة للأسواق المتقدمة والراسخة لفترة طويلة، قد [...] ذلك احتمال بأن تحصل الرهون على مباني المكاتب ومتعددة الأغراض والمباني التجارية و/أو متعددة الملاك [...] على اعتراف بديل كأداة ضمان في محافظ الشركات. يرجى الرجوع إلى الملاحظة الهامشية رقم 21 للفقرة [...] معايير الصلاحية التي تطبق. سيكون المعدل المطبق للخسارة بافتراض التعثر (LGD) هو 45% على [...] المضمونة من ذلك التعرض، ووفقا للحدود الواردة في الفقرات من 90 إلى 152 الخاصة بالأسلوب النمطي [...] الخسارة بافتراض التعثر (LGD) المطبقة على باقي أجزاء التعرض بنسبة 45%. وحتى يمكن التأكد من [...] التكاليف الرأسمالية في الأسلوب النمطي (مع توفير حافز رأسمالي صغير في أسلوب التصنيف الداخلي [...] الأسلوب النمطي) فقد يقوم المراقبون بتطبيق حد أعلى على التكلفة الرأسمالية المصاحبة لمثل هذه التعرضات [...] معاملة متماثلة في كلا الأسلوبين.

$$LGD^* = Max \{0, LGD \times P[(E^* / E)]\}$$

261) يمكن للبنوك المؤهلة لأسلوب الأساس للتصنيف الداخلي IRB أن تقوم بحساب
*E قيمة التعرض بعد تخفيف المخاطر باستخدام أي من الطرق المبينة تحت الأسلوب
الشامل للعمليات المكفولة بالضمان في ظل الأسلوب النمطي .

262) عندما تكون العمليات بنظام إعادة الشراء خاضعة لاتفاق تصفية رئيسي (master netting)، فإن البنك قد يختار عدم الاعتراف بآثار التصفية عند حساب رأس المال. أما البنوك التي ترغب في الاعتراف بآثار الاتفاقات الرئيسية للتصفية على تلك العمليات لأغراض رأس المال، فإنها يجب أن تستوفي المعايير المنصوص عليها في الفقرتين 144، 145 من الأسلوب النمطي. ويجب على البنك حساب *E قيمة التعرض بعد تخفيف المخاطر وفقا للفقرتين 147، 148 أو الفقرات من 149 إلى 152، و يحمل على تناسب هذا مع التعرض عند التعثر (EAD). وقد لا ينعكس أثر الضمان على هذه العمليات من خلال تعديل الخسارة بافتراض التعثر (LGD).

استثناء من الأسلوب الشامل

263) كما هو الحال في الأسلوب النمطي ، بالنسبة للعمليات التي تستوفي فيها الشروط الواردة في الفقرة 141، وفضلا عن هذا كان الطرف الآخر أحد المشاركين الرئيسيين في السوق وفقا لما ذكر في الفقرة 142، فإن المراقبين قد يختارون عدم تطبيق الشعر المحدد. بموجب الأسلوب الشامل، ويطبقون بدلا من ذلك قص شعر بنسبة صفر في المائة.

منهجية الاعتراف بضمان صالح وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB)

264) طريقة تحديد الخسارة الفعلية بموجب أسلوب الأساس للحالات التي تكون البنوك قد حصلت على أداة ضمان صالحة وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي بضمان تعرض شركة هي كما يلي:

- إن التعرُضات التي تستوفي الحدود الدنيا لمتطلبات الصلاحية، ولكن نسبة الحالية لأداة الضمان التي تم استلامها (C) إلى القيمة الحالية للتعرض (E)

المستوى المبدئي لـ (*C) (أي الحد الأدنى المطلوب لمستوى كفالة الضمان للتعرض) تحصل على التقدير الملائم للخسارة بافتراض التعثر لتلك التعرُضات غير المضمونة أو المضمونة بأداة ضمان مالي أو كأداة ضمان وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB.

- إن التعرُضات التي تتعدى فيها نسبة القيمة الحالية لأداة الضمان C إلى القيمة الحالية للتعرض E حدا مبدئيا ثانيا أعلى للقيمة الحالية لأداة الضمان ***C (أي المستوى المطلوب للإفراط في كفالة الضمان لكامل الاعتراف بالخسارة بافتراض التعثر LGD) سيحصل على تقدير للخسارة بافتراض التعثر LGD طبقا للجدول التالي .

يعرض الجدول التالي الخسارة بافتراض التعثر (LGD) القابلة للتطبيق ومستويات الإفراط في كفالة الضمان المطلوبة للأجزاء المضمونة من التعرُضات

الحد الأدنى للخسارة بافتراض التعثر للجزء المضمون من التعرُضات الممتازة

	الحد الأدنى للخسارة بافتراض التعثر	الحد الأدنى المطلوب من مستويات كفالة الضمان للتعرض (*C)	المستوى المطلوب للإفراط في كفالة الضمان الكامل الاعتراف بالخسارة بافتراض التعثر (**C)
...مالي	صفر%	صفر%	غير متاح
...الشراء	%35	صفر%	%125
...التجارية / السكنية CRE	%35	%30	%125
...أخرى	%40	%30	%140

تقسيم التعرُضات الممتازة إلى مضمونة بالكامل ، وأجزاء غير مضمونة.

...الأخرى لا تتضمن الأصول المادية التي يحوزها البنك نتيجة للتوقف عن سداد قرض .

• يحصــل الجــزء الــذي يعتبــر مغطى بالضمان الكامل ، C / C* على تق...
الخسارة بافتراض التعثر مصحوبا بنوع أداة الضمان .

• يعتبــر الجــزء الباقي من التعرض غير مضمون ويحصل على تقدير خس...
بافتراض التعثر بنسبة 45% .

منهجية لمعاملة مجمعات أدوات الضمان Pools of Collateral

265) تســير الطريقة الخاصة بتحديد الخسارة الفعلية بافتراض التعثر لعملية في... أسـلوب الأســاس حيث تكون البنوك قد حصلت على ضمانات مالية وضمانات ل... صالحة وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB وفقا للمعاملة الواردة في الأسلوب الـ... وتقوم على أساس الإرشادات التالية:

• في حالة ما إذا حصل أحد البنوك على عدة أشكال من مخففات مخاطر الا... CRM، يطلــب منــه أن يقوم بتقسيم القيمة المعدلة للتعرض (بعد إجراء قص... لأدوات الضــمان الماليــة الصالحة) إلى شرائح يغطي كل منها نوع واحد من م... مخاطر الائتمان CRM أي أن البنك يجب أن يقسم التعرض إلى الجزء المغطى... ضــمان ماليــة صــالحة، والجزء المغطى بأرصدة المدينين، والجزء المغطى... بعقــارات تجاريــة/عقــارات سكنية (CRE/RRE)، والجزء المغطى بأدوات... أخرى، والجزء غير المضمون حسب ما يقتضيه الحال.

• حــين تكــون نســبة مجمــوع قــيم العقارات التجارية/السكنية RRE... والضــمانات الأخرى إلى التعرض المخفف (بعد الاعتراف بأثر أدوات الضما... الصــالحة وضمان الأرصدة المدينة) أقل من المستوى المبدئي المرتبط به (أ... الدنــيا من كفالة الضمان للتعرض) يحصل التعرض للقيمة المناسبة للخسارة... التعثر وهي 45%.

الخسارة بافتراض التعثر في ظل الأسلوب المتقدم

266) بــناء علــى بعــض المتطلبات الإضافية التي يرد تحديدها فيما يلي... المــراقبون للبــنوك باســتخدام تقديراتها الداخلية الخاصة بها للخسارة بافترا...

...ية لتعرُضات الشركات والبنوك والتعرُضات السيادية، ويجب أن يتم قياس الخسارة ...تراض التعثــر LGD باعتبارها الخسارة بافتراض حدوث التعثر كنسبة مئوية من ...ض عند التعثر. ويجب على البنوك المؤهلة لأسلوب التصنيف الداخلي IRB والتي ...يمكن من الوفاء بهذه المتطلبات الدنيا الإضافية أن تستخدم معاملة الخسارة بافتراض ...أسلوب الأساس والتي ورد ذكرها أعلاه.

...وتــورد الفقرات من 430 إلى 435 وصفا للمتطلبات الدنيا اللازمة لاستخراج ...الخسارة بافتراض التعثر LGD .

...بعض عمليات نظام إعادة الشراء

...يجب على البنوك التي ترغب في الاعتراف بآثار الاتفاق/للتصفية على العمليات ...إعـادة الشراء للأغراض الرأسمالية، يجب أن تطبق الطريقة المبنية في الفقرة ...لتحديد *E قيمة التعرض بعد تخفيض المخاطر لاستخدامها كأنها التعرض عند ...(EAD). وبالنسـبة للبـنوك التـي تستخدم الأسلوب المتقدم، يمكن السماح ...الخاصة للخسارة بافتراض التعثر LGD للمبلغ المعادل غير المغطى (*E) ...ض بعد تخفيف المخاطر.

...نات والمشتقات الائتمانية

...أسلوبان للاعتراف بمخففات المخاطر الائتمانية CRM في شكل ضمانات ...ئتمانية في أسلوب التصنيف الداخلي IRB أسلوب أساس للبنوك التي تستخدم ...الخسارة بافتراض التعثر LGD، وأسلوب متقدم لتلك البنوك التي تستخدم ...المقدرة الداخلية للخسارة بافتراض التعثر LGD .

...لأي مــن الأســلوبين، فإن مخففات المخاطر الائتمانية CRM في شكل ...مشتقات ائتمانية يجب ألا تعكس أثر التعثر المزدوج (انظر فقرة 444). ...طبقا للمدى الذي يعترف به البنك بمخففات مخاطر الائتمان CRM، فإن ...المعدل لن يكون أقل من وزن تعرض مباشر مقارن إلى القائم بتوفير

الحمايـــة. وفقا للأسلوب النمطي، فإن البنك قد يختار عدم الاعتراف بالحماية الائتمانية إذا ما كان ذلك سيؤدي إلى متطلبات أعلى من رأس المال.

الاعتراف بالضمانات في ظل أسلوب الأساس

271) بالنسبة للبنوك التي تستخدم أسلوب الأساس لتقدير الخسائر بافتراض التعثر (LGD)، فإن الأسلوب بالنسبة للضمانات والمشتقات الائتمانية يتبع تماما المعاملة و للأسلوب النمطي كما هو مبين في الفقرات من 160 إلى 171. كما أن نطاق صلاحية الضامنين هو ذاته وفقا للأسلوب النمطي باستثناء أن تلك الشركات غير المصنفة و يتم تصنيفها داخليا وترتبط بتقدير احتمال تعثر يعادل -A أو أفضل قد يمكن الاعتراف بها وفقا لأسلوب الأساس ولكي يتم الاعتراف بها، يجب الوفاء بالمتطلبات المبينة في الفقرات من 160 إلى 163.

272) يتم الاعتراف بالضمانات الصالحة من الضامنين الصالحين كما يلي:

- بالنسبة للأجزاء المغطاة من التعرض، يتم استخراج وزن مخاطر بأخذ:
  - – دالة وزن المخاطر المناسبة لنوع الضامن، و
  - – تقدير احتمال التعثر (PD) المناسب لدرجة ضامن المقترض أو درجة الملتزم الأصلي ودرجة ضامن المقترض إذا ما رأى أن معاملة الاستبدال غير ضرورية.
- قد يقبل البنك استبدال تقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD بتقدير بافتراض التعثر LGD المطبق على الضمانة آخذ في الحسبان درجة الامتياز و بالتزام مضمون.

273) يحدد الجزء غير المغطى من التعرض، وزن مخاطر مرتبط بالملتزم الأ

274) حيثما توجد تغطية جزئية، أو حيث يكون هناك عدم توافق في العملة الالتزام الأساسي، والحماية الائتمانية، فإن من الضروري تقسيم التعرض مغطى ومبلغ غير مغطى. وتتبع المعاملة وفقا لأسلوب الأساس ذلك النسق

الأسلوب النمطي في الفقرات من 168 إلى 170، وتتوقف على ما إذا كان الغطاء نسبيا أو مقسما إلى شرائح.

الاعتراف بالضمانات وفقا للأسلوب المتقدم

275) بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب المتقدم لتقدير الخسائر بافتراض التعثر LGD، فقد ينعكس أثر تخفيض مخاطر الضمانات والمشتقات الائتمانية من خلال تعديل احتمال التعثر PD أو تقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD، فإنها يجب أن بطريقة متسقة بالنسبة لكل نوع من الضمانات أو المشتقات الائتمانية. وعند عمل يجب على البنوك ألا تدخل في تلك التعديلات الأثر المزدوج للتعثر. ويجب ألا وزن المخاطر المعدل أقل من الوزن المعطى لتعرض مباشر مقارن للقائم بتوفير

يعطى الخيار للبنك الذي يعتمد على تقديراته الذاتية للخسارة بافتراض التعثر في اتباع المعاملة المبينة أعلاه للبنوك وفقا لأسلوب الأساس للتصنيف الداخلي من فقرة 271 إلى 274) أو أن يقوم بعمل تعديل في تقديراته الخاصة بالخسائر التعثر LGD للتعرضات بحيث تعكس وجود الضمانة أو المشتقات الائتمانية هذا الخيار، لا تكون هناك حدود لنطاق الضامنين الصالحين على الرغم من استيفاء مجموعة المتطلبات الدنيا الواردة في الفقرتين 445 و 446 بشأن نوع وبالنسبة للمشتقات الائتمانية، فإنه يجب استيفاء المتطلبات الواردة في الفقرتين 451.

التعرض عند التعثر Exposure at Default, EAD

تطبق الأقسام التالية على كل من المراكز في وخارج الميزانية ويتم قياس كافة على أساس المبالغ المستحقة قانونا للبنك أي إجمالي المخصصات المحددة أو الجزئية. وتنطبق هذه القاعدة أيضا على الأصول المشتراة بسعر يختلف عن مستحقة قانونا. وبالنسبة للأصول المشتراة، فإن الفرق بين التعرض وصافي

القيمة المسجل في ميزانية البنك يعتبر خصما إذا كان التعرض هو الأكبر، ويعتبر علاوة إذا كان التعرض هو الأصغر.

قياس التعرض للبنود الواردة في الميزانية

278) يتم الاعتراف بتصفية القروض والودائع الواردة في الميزانية بنفس الشروط المطبقة وفقا للأسلوب النمطي (انظر الفقرة (159)). وحيثما يوجد عدم توافق بين العملات أو الاستحقاقات في صافي بنود الميزانية، فإن المعاملة تتبع الأسلوب النمطي، كما هو مبين في الفقرات 170 ومن 172 إلى 174.

قياس التعرض للبنود خارج الميزانية (باستثناء النقد الأجنبي وسعر الفائدة، وحقوق الملكية، والمشتقات المرتبطة بالسلع)

279) بالنسبة للبنود الواردة خارج الميزانية ، يتم حساب التعرض باعتباره المبـ[illegible] الملتزم به وغير المسموح مضروبا في معامل تحويل الائتمان CCF . وهناك أسلو[illegible] لتقدير معاملات تحويل الائتمان : أسلوب أساس وأسلوب متقدم .

التعرض عند التعثر EAD بموجب أسلوب الأساس

280) أنواع الأدوات ومعاملات تحويل الائتمان المطبقة عليها كما هي في الأسـ[illegible] النمطي، وفقا لما هو مبين في الفقرات من 55 إلى 57 باستثناء الالتزامات، تسهيـ[illegible] إصدار الأوراق Note Issuance Facilities (NIFs) وتسهيلات التعهدات المتـ[illegible] أو المتحركة Revolving Underwriting Facilities (RUFs) وخطابـ[illegible] الاعتمادات التجارية قصيرة الأجل.

281) يطبق معامل تحويل ائتماني بنسبة 75% على الالتزامات وتسهيلات الإ[illegible] (NIFs)، وتسهيلات التعهدات المتجددة (RUFs) بغض النظر عن استحقاق [illegible] الأساسي. ولا ينطبق هذا على تلك التسهيلات غير الملتزم بها. والقابلة للإلغا[illegible] شروط، أو التي توفر فعلا الإلغاء تلقائيا، (والتي تعزى، على سبيل المثال، إلى [illegible] الأهلية الائتمانية للمقترض) في أي وقت من جانب البنك بدون إخطار سابق [illegible] معامل تحويل ائتمان CCF بنسبة صفر% على تلك التسهيلات.

282) أن يكون المبلغ الذي يطبق عليه معامل تحويل الائتمان CCF أقل من القيمة غير المستخدمة من خط الائتمان الملتزم به، ومن القيمة التي تعكس أي قيود محتملة على إتاحة التسهيل، مثل وجود حد أعلى على مبلغ الإقراض المحتمل الذي يرتبط بالتدفقات النقدية للمقترض وإذا كان التسهيل مقيدا بهذه الطريقة، فإن البنك يجب أن تكون لديه رقابة كافية على العمل وعلى الإجراءات الإدارية لدعم هذا الزعم.

283) حتى يمكن تطبيق معامل تحويل ائتمان بنسبة صفر % على السحب على المكشوف للشركات غير المشروط والقابل للإلغاء الفوري وغيره من التسهيلات، فإن البنوك يجب أن تبين أنها تقوم برقابة نشطة للظروف المالية للمقترض. وأن نظم الرقابة الداخلية لديها تسمح لها بإلغاء التسهيل عند وجود دليل على تدهور في النوعية الائتمانية للمقترض.

284) بالنسبة لخطابات الاعتمادات التجارية قصيرة الأجل الناشئة عن حركة السلع (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات) يطبق معامل تحويل ائتمان بنسبة 20% على كل من البنك المصدر والبنك المعزز.

285) إذا ما تم الحصول على التزام بشأن تعرض آخر خارج الميزانية، فإنه يجب على البنوك التي تعمل وفقا لأسلوب الأساس أن تطبق معامل تحويل الائتمان الأقل من معاملات تحويل الائتمان CCFs .

[illegible]ض عند التعثر وفقا للأسلوب المتقدم

28[illegible]) يسمح للبنوك التي تستوفي متطلبات استخدام تقديراتها الخاصة للتعرض (انظر [illegible]ات من 436 إلى 440) باستخدام تقديراتها الخاصة لمعاملات تحويل الائتمان C[illegible] بالنسبة لمختلف أنواع المنتجات بشرط ألا يكون التعرض يخضع لمعامل تحويل بنسبة 100% في أسلوب الأساس .

287) يتم حساب التعرض لهذه الأدوات في ظل أسلوب التصنيف الداخلي IRB على أساس تكلفة الإحلال زائدا إضافات التعرض المستقبلي المحتمل بالنسبة لمختلف أنوا[ع] المنتجات ونطاقات الاستحقاق .

4. الاستحقاق الفعلي Effective Maturity, M

288) بالنسبة للبنوك التي تستخدم أسلوب الأساس لتعرُضات الشركات فإن الاستحقا[ق] الفعلي (M) سيكون 2.5 سنة فيما عدا ما يتعلق بالعمليات بنظام إعادة الشراء حي[ث] يكون الاستحقاق الفعلي 6 شهور. وقد يختار المراقبون الوطنيون أن يطلبوا إلى البنو[ك] الواقعة في دوائر اختصاصهم (تلك التي تستخدم أسلوب الأساس والأسلوب المت[قدم] لقياس الاستحقاق الفعلي (M) لكل تسهيلات يستخدم التعريف المبين أدناه .

289) بالنسبة للبنوك التي تستخدم أي عنصر من عناصر أسلوب التصنيف الدا[خلي] IRB يطلب منها قياس الاستحقاق الفعلي لكل تسهيل كما هو مبين أدناه. ومع ذلك المراقبين الوطنيين قد يقومون بإعفاء التسهيلات المقدمة إلى بعض صغار المقتر[ضين] المحليين من الشركات من التعديل الصريح للاستحقاق إذا ما كانت المبيعات المعلن[ة] (رقم التداول) وكذلك إجمالي الأصول للمجموعة الموحدة، والتي تكون المنشأ[ة] منها، أقل من 500 مليون يورو. ويجب أن تكون المجموعة الموحدة شركة مقرها في الدولة التي يطبق فيها الإعفاء، وإذا ما تم اتباع ذلك، فإن المراقبين الو[طنيين] يجب أن يطبقوا مثل هذا الإعفاء على كافة البنوك التي تتبع أسلوب التصنيف ال[داخلي] IRB المتقدم في هذه الدولة، بدلا من تطبيقه على أساس كل بنك على حدة. وإ[ذا تم] تطبيق الإعفاء، فإن كافة التعرُضات للمنشآت الأصغر المؤهلة سيفترض أن[ها ذات] استحقاق فعلي متوسط يبلغ 2.5 سنة، تماما كما هو الأمر في ظل أسلوب الأس[اس] التصنيف الداخلي IRB.

290) فيما ذكر في الفقرة 291، فإن الاستحقاق M يعرف بأنه الأكبر بين فترة سنة [و]بين الفترة الباقية على الاستحقاق الفعلي كما تم تعريفه أدناه. وفي كافة الحالات لن [يكون] الاستحقاق M أكثر من 5 سنوات .

بالنسبة للأداة التي تخضع لجدول محدد للتدفقات النقدية فإن الاستحقاق الفعلي [M] يعرف بأنه:

$$\text{الاستحقاق الفعلي (M)} = \sum_t t * CF_t \Big/ \sum_t CF_t$$

إذا لم يكن أحد البنوك في مركز يسمح له بحساب الاستحقاق الفعلي للمدفوعات [المتفق] عليها كما سبق بيانه، يسمح له باستخدام مقياس أكثر تحفظا للاستحقاق الفعلي [مثل] أن يساوي الحد الأقصى للوقت الباقي (بالسنوات) الذي يسمح به للمقترض كي [يفي] بالتزامه التعاقدي (الأصل والفوائد والعمولات) وفقا لشروط اتفاق القرض.

[بالن]سبة للمشتقات التي تخضع لاتفاق تصفية رئيسي، ينبغي استخدام المتوسط [المرجح ل]استحقاق العمليات عند تطبيق التعديل الصريح للاستحقاق . فضلا عن أنه [يجب استخ]دام القيمة الرمزية لكل عملية لترجيح الاستحقاق .

[لا] ينطبق الحد الأدنى الذي يبلغ سنة واحدة على بعض التعرُضات قصيرة [الأجل ك]ما يحدده كل مراقب على أساس وطني. وفي مثل هذه الحالات يتم حساب [...]على أساس أكثر من يوم والاستحقاق الفعلي (M) وهو يتوافق مع التعريف [...] وتستهدف هذه المعاملة، العمليات التي لا تكون جزء من التمويل الجاري [...]من هذه العمليات عمليات السوق المالية، والتعرُضات قصيرة الأجل لمرة [...]ة نحو العمليات، هذا بالإضافة إلى أن التعرض يجب أن يكون له استحقاق [...] ثلاثة شهور حتى يكون صالحا للمعاملة الاستثمارية .

[...] المستوى الوطني، يتوقع من المراقبين أن يعملوا على التعرُضات قصيرة [...] في المعايير الواردة في الفقرة السابقة . والأمثلة المحتملة تتضمن:

[...] بنطاق إعادة الشراء والقروض والودائع قصيرة الأجل.

- التعرُضات الناشئة عن عمليات إقراض الأوراق المالية.
- العمليات التجارية قصيرة الأجل وذاتية التصفية، وخطابات الاعتمادات للواردات والصادرات والعمليات المشابهة يمكن حسابها على أساس المدة الفعلية الباقية للاستحقاق
- التعرُضات الناشئة عن تسوية عمليات شراء وبيع الأوراق المالية وهذه يمكن أن تتضمن أيضا عمليات السحب على المكشوف والناشئة عن العمليات الفاشلة لتسوية الأوراق المالية بشرط ألا يستمر السحب على المكشوف لأكثر من عدد قليل محدد من أيام العمل .
- التعرُضات الناشئة عن تسويات نقدية عن طريق التحويلات التلغرافية بما في ذلك السحب على المكشوف الناشئة عن التحويلات الفاشلة بشرط ألا يستمر السحب على المكشوف لأكثر من عدد قليل محدد من أيام العمل.
- التعرُضات للبنوك الناشئة من تسويات بالعملة الأجنبية.

293) بالنسبة للعمليات بنظام إعادة الشراء الخاضعة لاتفاق تصفية رئيسي، فإن المتوسط المرجح لاستحقاق العمليات ينبغي أن يستخدم عند تطبيق التعديل الصريح للاستحقاق. ويطبق الحد الأدنى 5 أيام عمل على المتوسط هذا بالإضافة إلى أن القيمة الرمزية لكل عملية ينبغي أن تستخدم لترجيح الاستحقاق.

294) عندما لا يكون هناك تعديل صريح للاستحقاق، يحدد الاستحقاق الفعلي (M) لكل التعرُضات بمدة 2.5 سنة إلا إذا كان هناك تحديد آخر في الفقرة 288 .

معاملة عدم التوافق في الاستحقاق

295) تتماثل معاملة عدم التوافق في الاستحقاق في ظل أسلوب التصنيف الداخلي (IRB) مع المعاملة في ظل الأسلوب النمطي – انظر الفقرات من 172 إلى 174

د. قواعد لتعرُضات التجزئة Rules for Retail Exposures

296) يتناول الجزء (د) تفصيلا طريقة حساب متطلبات رأس المال لتعرُضات التجزئة. ويقدم القسم (1) من الجزء (د) ثلاث دوال لأوزان المخاطر

تعرُضات العقارات السكنية المرهونة، والثانية لتعرُضات التجزئة المتجددة المؤهلة، والثالثة لتعرُضات التجزئة الأخرى. ويقدم القسم (2) مكونات المخاطر التي تستخدم كمدخلات لدوال وزن المخاطر.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتعرُضات التجزئة Risk Weighted Assets for Retail Exposures

(297) هناك ثلاث دوال منفصلة لأوزان مخاطر تعرُضات التجزئة وفقا للتعريف في الفقرات من 298 إلى 301. وتقدم أوزان مخاطر تعرُضات التجزئة على تصنيفات منفصلة لاحتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) كمدخلات لدوال أوزان المخاطر. وتنبغي أيضا ملاحظة أن هذه المعادلات تلقائيا حدا أقصى لمتطلبات رأس المال يساوي قيمة الخسارة بافتراض التعثر كما يلاحظ أيضا أنه أي دالة من الدوال الثلاث لا تحتوي على تعديل للاستحقاق. وفي هذا القسم بأكمله يجري قياس احتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) ككسور عشرية، ويتم قياس التعرض عند التعثر بوحدات العملة.

تعرُضات العقارات السكنية المرهونة Residential Mortgage Exposures

بالنسبة للتعرُضات المضمونة أو المضمونة جزئيا[66] للمساكن المرهونة وفقا للتعريف الوارد في الفقرة 199 ، يتم تحميل أوزان المخاطر على أساس المعادلة

(R) 0.15 =

متطلبات رأس المال (K) = LGD x N [(1- R) ^- 0.5 x G (PD) + (R /(1- R)) ^ 0.5 x G (0.999)]

---

[66] أوزان المخاطر للعقارات السكنية المرهونة ينطبق أيضا على الجزء غير المضمون من هذه المساكن

الأصول مرجحة بالمخاطر = K x 12.5 x EAD

2) تعرُضات التجزئة المتجددة المؤهلة Qualifying Revolving Retail Exposures

299) بالنسبة لتعرُضات التجزئة المتجددة المؤهلة وفقا للتعريف في الفقرتين 202 و 203 وسيتم تحديدا أوزان المخاطر على أساس المعادلة التالية التي تسمح بمدخل الارتباط بالتباين مع احتمال التعثر (PD).

الارتباط (R) = 0.02 x (1- E X P (-50 x PD)) / (1- E X P (-50)) +
0.11 x [1- (1- E X P (-50 x PD)) / (1- E X P (-50))]

متطلبات رأس المال (K) = LGD x N [(1- R) ^ - 0.5 x G (PD) + (R/(1-R)) ^ -0.5 x G (0.909)] - 0.75 PD x LGD

الأصول مرجحة بالمخاطر = K X 12.5 x EAD

300) وهــذه الدالة تسمح بتغطية نسبة 75% من الخسائر المتوقعة بواسطة الدخل الهامشي المستقبلي (FMI)، وكما لوحظ في الفقرتين 202 و 203 فإن معايير تعرُضات التجزئة المتجددة يقصد منها بصفة عامة ضمان أن يكون الدخل الهامشي المستقبلي (FMI) أكبر من الخسائر المتوقعة بالإضافة إلى انحرافين معياريين لمعدل الخسائر على أساس سنوي. وقد يقوم المراقبون بتطبيق هذا المعيار عن طريق السماح بالاعتـــراف بجزء من الدخل الهامشي المستقبلي FM1 (أي زيادة في الخســـائر المـــتوقعة EL لمتطلبـات رأس المــال) بما يساير العجز في الوفاء بالشرط[67].

[67] في هذه الحالات و يصبح السطر الثاني من المعادلة (0.75 x PD x LGD, fm 1-2 x sigma) min يتم تعريف Sign بأنها الانحراف المعياري لمعدل الخسارة على أساس سنوي في المحفظة و FM بأنها هامش الدخل المستقبل Future Margin Income في المحفظة ، وفقا للتعريف في الفقرتين 202 و 203.

3) تعرُضات التجزئة الأخرى Other Retail Exposures

301) بالنسبة لكافة تعرُضات التجزئة الأخرى يتم تحديدا أوزان المخاطر على أساس المعادلة التالية، التي تسمح أيضا للارتباط بالتباين مع احتمال التعثر (PD).

الارتباط (R) = 0.02 x (1- E X P (-35 x PD)) / (1- E X P (-35)) +
0.17 x [1- (1-E X P (-35 x PD)) / (1- E X P (-35))]

متطلبات رأس المال (K) = LGD x N [(1- R) ^ - 0.5 x G (PD) + (R / (1- R) ^ 0.5 x G (0.999)]

الأصول مرجحة بالمخاطر = K x 12.50 x EAD

مكونات المخاطر Risk Components

احتمال التعثر والخسارة بافتراض التعثر Probability of Default (PD) and Loss Given Default (LGD)

302) بالنســبة لكــل تجمع محدد من تعرُضات التجزئة، يتوقع من البنوك أن تضــع تقديرات لاحتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) المرتبطين بالتجمع، شريطة استيفاء المتطلبات الدنيا كما هو مبيــن في القسم (ح). هذا بالإضافة إلى أن احتمال التعثر (PD) لتعرُضات التجزئة هو الأكبر من بين احتمالات التعثر لسنة واحدة المرتبطة داخليا بالدرجــة الداخلــية التي حددت للمقترض في تجمع تعرُضات التجزئة أو

الاعتراف بالضمانات والمشتقات الائتمانية Recognition of Guarantees and Credit Derivatives

303) بالنســبة للبــنوك التي تستخدم الأسلوب المتقدم للتصنيف الداخلي IRB فإنها قد تعكس آثار تخفيض المخاطر للضمانات والمشتقات الائتمانية، سواء لمساندة التزام فردي أو تجمع مخاطر، من خلال تعديل تقدير احتمال التعثر (PD) أو تقدير الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، وفقا للمتطلبات الدنيا الواردة في الفقرات من 422 إلى 451

وســواء كانــت الــتعديلات تجــري من خلال احتمال التعثر (PD) أو تقدير الخسارة بافتراض التعثر (LGD) ،فإنها يجب أن تتم بطريقة تتوافق مع نوع الضمان المعين أو المشتقات الائتمانية.

3) التعرض عند التعثر Exposure at Default, EAD

304) وفقــا للمتطلــبات المبينة أعلاه بالنسبة لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبــنوك، يجــب علــى البنوك ألا تدخل الأثر الناشئ عن التعثر المزدوج ضمن تلك التعديلات. ويجب ألا يكون وزن المخاطر لتعرض مباشر مقارن للقائم بتوفير الحماية وفقا للأسلوب النمطي، فقد تختار البنوك ألا تلجأ إلى الحماية الائتمانية إذا ما كان ذلك سيؤدي إلى زيادة المتطلبات الرأسمالية.

305) يتم قياس تعرُضات التجزئة لكل من البنود الواردة في الميزانية أو خارجها على أســاس المــبالغ المستحقة قانونا للبنك، بما في ذلك المخصصات المحددة أو الإلغاء الجزئية. وبالنسبة للأصول المشتراة، فإن الفرق بين التعرض والقيمة الصافية المسـ فــي ميزانية البنك يعتبر خصما إذا كان التعرض هو الأكبر، ولا تعتبر علاوة إذا التعرض هو الأصغر.

306) كمــا هــو الحال مع تعرض الشركات ، يجري قياس تعرض التجزئة باعـ الرصــيد الأســمى القــائم لبنود الميزانية. ويسمح بتصفية (صافي) القروض والو الخاصــة بأحــد البــنوك والموجودة بالميزانية لأحد أو من أحد عملاء التجزئة بـ الشــروط الــواردة في ظل الأسلوب النمطي. أما بالنسبة لبنود التجزئة خارج المي فإنــه يجب على البنوك أن تستخدم تقديراتها الخاصة لمعاملات تحويل الائتمان s بشرط استيفاء المتطلبات الدنيا الواردة في الفقرات من 436 إلى 439 وفقرة 441

307) بالنســبة لتعرُضــات التجــزئة التي لا يكون السحب المستقبلي منها مؤكـ بطاقــات الائــتمان، فإن البنوك يجب أن تأخذ تاريخ تلك التعرُضات في الحسبا توقعات المسحوبات الإضافية قبل التعثر في قياسها الشامل لتقديرات الخسارة. و إذا لم يكن البنك يعكس معاملات تحويل الائتمان CCFs بالنسبة لخطوط الائتمـ

المســحوبة في تقديراته للتعرض عند التعثر EAD، فإنه يجب أن يعكس في تقديراته الخســارة بافتراض التعثر (LGD) احتمالات المسحوبات الإضافية قبل حدوث التعثر. وبــالعكس، إذا مــا كــان البــنك لا يدرج احتمالات المسحوبات الإضافية في تقديراته الخســارة بافتراض التعثر (LGD)، فإنه يجب أن يقوم بذلك في تقديراته للتعرض عند التعثر (EAD).

308) عندما تكون الأرصدة المسحوبة من تسهيلات التجزئة هي فقط التي تم توريقها (ضــمانها بســندات)، فإن البنك يجب أن يتأكد من استمرار حيازتها لرأس مال مقابل أجــزاء الخطــوط الائتمانية التي لم يتم سحبها. ويعني هذا أنه بالنسبة لهذه التسهيلات يجب على البنوك أن تعكس أثر معاملات تحويل الائتمان CCFs في تقديراتها للتعرض عند التعثر (EAD) بدلا منه في تقديراتها للخسارة بافتراض التعثر (LGD) .

309) تــبعا للمــدى الذي توجد فيه التزامات بالنقد الأجنبي وأسعار الفائدة في محفظة التجزئة للبــنك لأغراض التصنيف الداخلي IRB، لن يسمح للبنوك بأن تقدم تقديراتها الكلية لمبالغ الائتمان المعادلة. وبدلا من ذلك يستمر تطبيق قواعد الأسلوب النمطي.

قواعد تعرُضات حقوق الملكية Rules for Equity Exposures

يقدم الجزء (هــ) طريقة حساب متطلبات رأس المال لتعرُضات حقوق الملكية. القسم (1) من الجزء (هــ) بحث (أ) الأسلوب القائم على أساس السوق (والذي فرعيا من ذلك إلى طريقة بسيطة لوزن المخاطر وطريقة النماذج الداخلية) و (ب) احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر (PD/LGD) ويورد القسم (2) مكونات

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتعرُضات حقوق الملكية Risk Weighted Assets for Equity Exp

تخضــع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتعرُضات حقوق الملكية في سجل قواعد السوق لمخاطر رأس المال.

312) هـناك أسـلوبان لحسـاب الأصول مرجحة بأوزان المخاطر لتعرُّضات حقوق
الملكـية غير المسجلة في سجل التداول هما: أسلوب يقوم على أساس السوق وأسلوب
احتمال التعثر (PD)/الخسارة بافتراض التعثر (LGD). ويقرر المراقبون الأسلوب أو
الأساليب التي تستخدمها البنوك، والظروف والأحوال التي تستخدمها فيها . ويتم إستبعاد
بعض حيازات حقوق الملكية وفقا لما هو مبين في الفقرات من 326 إلى 328 ويخضع
للتكاليف الرأسمالية المطلوبة وفقا للأسلوب النمطي.

313) عندما يسمح المراقبون باستخدام كلا الطريقتين، يجب أن تقوم البنوك باختيار
متناسقة، وخاصة تلك التي لا تفرزها اعتبارات قانونية أو تنظيمية للمراجحة.

1) الأسلوب القائم على أساس السوق Market-Based Approach

314) وفقـا للأسـلوب القـائم على أساس السوق، يسمح للمؤسسات أن تقوم بحـ
المتطلـبات الدنيا لرأس المال بالنسبة لحيازتها من حقوق الملكية المسجلة في دفاتر
باسـتخدام إحـدى طـريقتين منفصـلتين ومتمايزتين أو كلاهما: طريقة بسيطة لـ
المخاطـر أو طريقة النماذج الداخلية وينبغي أن تكون الطريقة المستخدمة متوافقة
مـبلغ ودرجـة تعقـد حيازات المؤسسة من حقوق الملكية ومتناسبة مع الحجم الـ
ودرجـة تقـدم المؤسسة. وقد يطلب المراقبون استخدام أي من الطريقتين على
الظروف الخاصة بكل مؤسسة.

طريقة وزن المخاطر البسيطة Simple Risk Weight Method

315) وفقـا لطريقة وزن المخاطر البسيطة، يطبق وزن مخاطر بنسبة 300%
الحـيازات من حقوق الملكية المتداولة تداولا عاما، وبنسبة 400% على كافة
حقـوق الملكـية الأخرى. وتعرف الحيازات المتداولة تداولا عاما بأنها أي ور
لحق ملكية (سهم) يتم تداولها في إحدى بورصات الأوراق المالية المعترف بها.

316) يسمح للمراكز النقدية القصيرة وأدوات المشتقات الموجودة في سجلات
تعـوض عن المراكز الطويلة لنفس الأوراق المالية كل على حدة بشرط أن تـ
الأدوات قـد تم تخصيصها صراحة كغطاء للإحتياط لحيازات محددة من حقو

(الأسـهم) وأن تكـون الفترات الباقية لاستحقاقها سنة واحدة على الأقل . وتتم معاملة
المراكـز القصيرة الأخرى كمراكز طويلة مع تطبيق وزن المخاطر الخاص بها على
القـيمة المطلقـة لكـل مركز . وفيما يتعلق بعدم توافق الاستحقاق في المراكز ، فان
الطريقة هي ذاتها المستخدمة مع تعرُّضات الشركات .

طريقة النماذج الداخلية Internal Models Method

317) يمكن للبنوك التي تتبع أسلوب التصنيف الداخلي IRB أن تستخدم، أو قد يطلب
المراقب، عليها أن تستخدم النماذج الداخلية لقياس المخاطر لحساب متطلبات رأس المال
على أسـاس المخاطر. وبموجب هذا البديل، يجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال
ـاو للخسـارة المحـتملة في حيازة المؤسسة من حقوق الملكية كما يتم استخراجها
ستخدام الـنماذج الداخلـية للقيم المعرضة للمخاطر بفترة ثقة 99% من الفرق بين
فترة ربع السنوية ومعدل أمن مناسب تم حسابه خلال فترة عينة طويلة الأجل. ويتم
ـ التكلفة الرأسمالية ضمن نسبة رأس مال المؤسسة القائمة على أساس المخاطر من
حساب الأصول المعادلة المرجحة بالمخاطر.

ـ) يتم حساب وزن المخاطر المستخدم لتحويل الحيازات إلى أصول معادلة مرجحة
ـطـر بضـرب التكلفة الرأسمالية المستخرجة في 12.5 (أي عكس الحد الأدنى
8% لمتطلب رأس المال على أساس المخاطر). وقد لا تكون التكاليف الرأسمالية
ـة وفقا لطريقة النماذج أقل من التكاليف الرأسمالية المحسوبة وفقا لطريقة وزن
البسيطة باستخدام وزن مخاطر بنسبة 200% لحيازات حقوق الملكية المتداولة
ـلما ووزن بنسبة 300% لكافة حيازات حقوق الملكية الأخرى. ويتم حساب هذه
الدنـيا للتكاليف الرأسمالية بشكل منفصل باستخدام الطريقة المتبعة في حساب
وزن المخاطر البسيطة. فضلا عن أن هذه الحدود الدنيا لأوزان المخاطر تنطبق
ـ كل تعرض على حدة أكثر منها على مستوى المحفظة.

ـ يسمح للبنك من جانب المراقب عليه بأن يستخدم أساليب قائمة على أساس
ـ المحافظ المختلفة بناء على اعتبارات سليمة وحيث يكون البنك ذاته يستخدم
ـلفة داخليا .

320) يسمح للبنوك بالاعتراف بالضمانات، ولكن ليس بأدوات الضمان التي يتـ... الحصول عليها على أساس مركز حقوق الملكية حيث تتقرر متطلبات راس المال مـ... خلال استخدام الأسلوب القائم على أساس السوق.

2) أسلوب احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر PD/LGD Approach

321) ان المتطلبات الدنيا وطريقة أسلوب احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعـ... (PD/LGD) [بما في ذلك حقوق ملكية (اسهم) الشركات التي تدخل ضمن فئة أصـ... التجزئة] هي ذاتها التي في أسلوب الأساس للتصنيف الداخلي IRB لتعرُّضـ... الشركات مع اشتراط المواصفات التالية[68].

- يجب أن يكون تقدير البنك لاحتمال التعثر (PD) للشركة التي يحوز فيها مـ... لحقوق الملكية، مستوفيا لنفس المتطلبات مثل تقدير البنك لاحتمال التعثر في... عليها دين للبنك[69] وإذا لم يكن للبنك دين على الشركة التي قام باستثمار في أسـ... وليس لديه معلومات كافية عن مركز تلك الشركة حتى يمكنه استخدام التعريف... ينطبق على التعثر من الناحية العملية ولكنه كان يستوفي المعايير الأخرى... تطبيق معامل زيادة 1.5 على أوزان المخاطر المستخرجة من منحنى الشركة، يـ... أن احتمال التعثر (PD) قد وضع بمعرفة البنك. ومع ذلك، فانه إذا ما كانت... الأسهم لدى البنك تمثل قدرا كبيرا ملموسا، وإذا ما كان من المسموح استخدا... احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر PD/LGD لأغراض تنظيمية قانونية... يكن البنك قد استوفى المعايير اللازمة لذلك، ففي هذه الحالة تطبق طريقة وزن... البسيطة وفقا للأسلوب القائم على أساس السوق.
- يفترض أن تقدير الخسارة بافتراض التعثر 90% عند استخراج وزن... لتعرُضات حقوق الملكية (الأسهم).

[68] ليس هناك أسلوب متقدم لتعرضات حقوق الملكية ، مع افتراض تقدير الخسارة بافتراض التعثر 90...

[69] من الناحية العملية ، إذا كان هناك تعرض لحقوق الملكية وتعرض ائتماني، وفقا لأسلوب التصنيف... للطرف الأخر، فان التعثر في التعرض الائتماني سيؤدي في نفس الوقت إلى توقف مماثل للأغراض... تعرض حقوق الملكية.

...لهذه الأغراض، يخضع وزن المخاطر لتعديل الاستحقاق لفترة خمس سنوات ...سواء كان البنك يستخدم الأسلوب الصريح بالنسبة للاستحقاق أم لا في محفظته وفقا ...لأسلوب التصنيف الداخلي IRB .

(32...) يطبق وزن مخاطر بحد أدنى 100% على الأنواع التالية من الأسهم (حقوق ...) طالما كانت المحفظة تجرى إدارتها بالطريقة المبينة فيما يلي :

...أسهم (حقوق ملكية) عامة يكون الاستثمار فيها جزء من علاقة طويلة الأجل ...، ولا يتوقع أية مكاسب رأسمالية في الأجل القصير، وليست هناك أية توقعات ...رأسمالية (تزيد عن الاتجاه العادي) ومن المتوقع، في كل الحالات تقريبا، أن ...لدى المؤسسة علاقات إقراض و/أو علاقات مصرفية مع إحدى شركات إدارة ...حيث يمكن معرفة تقديرات احتمالات التعثر على الفور. ونظرا للطبيعة طويلة ...فان تحديد فترة حيازة مناسبة لتلك الاستثمارات تستحق العناية في التقدير. ...عامة فان المتوقع هو أن يقوم البنك بحيازة الأسهم في الأجل الطويل (على ...خمس سنوات). الأسهم (حقوق الملكية) الخاصة التي تحدد عوائد الاستثمار ...أساس تدفقات نقدية منتظمة ودورية لا تنتج عن الأرباح الرأسمالية وليس ...توقع بأرباح رأسمالية مستقبلية (تزيد عن الاتجاه العام) أو بتحقيق أية أرباح

...لكافة مراكز حقوق الملكية الأخرى ، بما في ذلك صافي المراكز ...للتعريف الوارد في الفقرة 316) فان التكاليف الرأسمالية المحسوبة وفقا ...احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر PD/LGD قد لا تكون اقل من ...الية التي يتم حسابها وفقا للطريقة البسيطة لوزن المخاطر باستخدام وزن ...200% للحيازات التي يتم تداولها تداولا عاما و 300% كوزن مخاطر ...الأخرى من حقوق الملكية .

...وزن للمخاطر وفقا لأسلوب احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر ...%1250 .

325) تخضـــع التغطـــية لتغطيات حقوق الملكية وفقا لأسلوب احتمال التعثر/الخسارة بافتـــراض التعثـــر PD/LGD، مـــثل تعرُضات الشركات لنسبة 90% من التعرض بالنسبة للقائم بتوفير التغطية. ولهذه الأغراض، تتم معاملة مراكز حقوق الملكية باعتبار أن فترة الاستحقاق خمس سنوات .

3) استبعادات من الأسلوب القائم على أساس السوق، ومن أسلوب احتمال التعثر/الخسارة بافتراض التعثر Exclusions to the Market-Based and PD/LGD Approaches

326) يمكـــن استبعاد حيازات حقوق الملكية في المنشآت التي تكون التزامات الديو الخاصــــة بهـــا مـــؤهلة لوزن مخاطر يعادل صفرا بموجب الأسلوب النمطي للمخاط الائتمانية من أساليب التصنيف الداخلي IRB لحقوق الملكية (بما في ذلك تلك المنش الخاضعة للملكية العامة والتي يمكن تطبيق وزن المخاطر صفر عليها)، وذلك وفقا يراه المراقب الوطني. وإذا ما قام المراقب الوطني بإجراء هذا الاستبعاد، فانه لا ب يتاح لكافة البنوك.

327) من أجل تشجيع قطاعات معينة من الاقتصاد، فقد يستبعد المراقبون من التك الرأسمالية، وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB، حيازات حقوق الملكية التي تمت ظل برامج قانونية شرعية توفر قدرا كبيرا من دعم الاستثمار للبنك، وتتضمن شك مـــن أشكال الإشراف الحكومي والقيود على الاستثمارات في حقوق الملكية (الأ ومـــثال تلـــك القيود قد يكون فرض حدود على حجم وأنواع منشآت الأعمال الت البـــنك بالاســـتثمار فـــيها، أو على المبالغ المسموح بها لحقوق الملكية أو على الجغرافـــي وغيـــر ذلـــك من العوامل التي تحد من مخاطر الاستثمار للبنك. و اســـتبعاد حيازات الأسهم التي يتم القيام بها في ظل برامج قانونية وشرعية من التصنيف الداخلي IRB إلا في حدود نسبة لا تتجاوز 10% من الشريحة 1 مض الشريحة 2 من رأس المال .

- 328) قـــد يقوم المراقبون أيضا باستبعاد تعرُضات البنك من حقوق الملكية م أسلوب التصنيف الداخلي IRB على أساس مدى أهمية حجمها وتعتبر تعرُضا

لكية لبـــنك مـــا هامـــة إذا كانت قيمتها الإجمالية، بما في ذلك الحيازات الخاضعة ستبعاد والمخصصـــات الإنتقالية، تتعدى في المتوسط عن السنة السابقة، 10% من حة 1 مضافا إليها الشريحة 2 لرأس المال. ويتم تخفيض هذا الحد المبدئي للأهمية 5% مـــن الشريحة 1 مضافا إليها الشريحة لرأس المال إذا كانت محفظة حقوق تضم أقل من 10 حيازات. ويمكن للمراقبين الوطنيين أن يستخدموا حدودا مبدئية نخفاضا للأهمية.

مكونات المخاطر Risk Components

صفة عامـــة، فـــان مقياس تعرض حقوق الملكية الذي يتم على أساس تحديد رأس المـــال هـــو القيمة الواردة في القوائم المالية، والتي بناء على معايير الوطنية والممارسة التنظيمية والقانونية قد تتضمن مكاسب ناشئة عن إعادة وهكذا فان مقاييس تعرض حقوق الملكية تكون مثلا كما يلي:

بية للاستثمارات التي تمت حيازتها بقيمة عادلة مع تدفق التغيرات في القيمة خلال الدخل وإلى راس المال القانوني، يكون التعرض مساويا للقيمة العادلة الميزانية .

ية للاستثمارات التي تمت حيازتها بقيمة عادلة مع عدم تدفق التغيرات في خـــلال الـــدخل ولكن في مكونات منفصلة من حقوق الملكية معدلة وفقا ن التعرض مساويا للقيمة العادلة المبينة في الميزانية .

للاستثمارات التي تمت حيازتها بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما اقل، يكون يا لسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل، والمبين في الميزانية.[70]

ة للحـــيازات في الصناديق التي تتضمن كلا من الاستثمارات في حقوق زها مـــن أنواع الاستثمارات في غير حقوق الملكية فيمكن معاملتها إما باعتبارها استثمارا واحدا على أساس أغلبية حيازات الصندوق، أو إذا

لاوة الموجودة بنسبة 45% للأرباح غير المحققة للشريحة (2) لرأس المال في الاتفاق الحالي .

مـــا كان ذلك ممكنا، كاستثمارات منفصلة ومتمايزة في المكون الخاص بالصندوق على أساس أسلوب النظرة المتعمقة Approach through-look.

و. قواعد خاصة بأوراق القبض المشتراة Rules for Purchased Receivables

331) يعرض القسم (و) طريقة حساب متطلبات راس المال لأوراق القبض المشتراة وبالنســبة لهــذه الأصول، فان هناك تكاليف رأسمالية وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB) لكــل مــن مخاطر التعثر ومخاطر التلاشي والتخفيف. ويتناول القسم (1) من الجــزء (و) بالــبحث حساب الأصول المرجحة بالمخاطر للتعثر . أما حساب الأصول مرجحة بالمخاطر للتلاشي والتخفيف فيرد في القسم (2) .

1. الأصول مرجحة بأوزان مخاطر التعثر Risk-Weighted Assets for Default Risk

I) أرصدة التجزئة مقابل أوراق قبض مشتراة Purchased Retail Receivables

332) بالنســبة لأرصــدة التجــزئة مقابل أوراق قبض مشتراة، يجب على البنك يستوفي معايير التأهل لتعرُضات التجزئة. ويجب أن يتم حساب تقديرات احتمال (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) أو الخسارة المتوقعة (EL) بالنسبة لأ هــذه الأوراق علــى أســاس كل حالة على حدة basis Stand-alone أي بدون افتــراض للــرجوع علــى البائع أو الحصول على ضمان منه أو من أطراف وبالنسبة للأوراق التي تنتمي بشكل غامض لفئة واحدة من الأصول، فان وزن وفقـــا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB يوضع على أساس دالة وزن المخاطر علـــى هـــذا النوع الخاص من المخاطر، طالما كان البنك مستوفيا لكافة معايير لهذه الدالة الخاصة لوزن المخاطر. وعلى سبيل المثال، إذا لم تتمكن البنوك من بكافة المعايير اللازمة لتأهيل تعرُضات التجزئة المتجددة (المبين تعريفها في

(202)) فإنهـــا ينبغـــي أن تستخدم دالة وزن المخاطر للأنواع الأخرى من تعرُضات التجزئة .

333) بالنسبة للمجمعات التي تحتوي على أنواع مختلطة من التعرُضات، إذا لم يتمكن البنك المشـــتري من فصل التعرُضات طبقا لنوع كل منها، يتم تطبيق الدالة الخاصة وزن المخاطر التي تنتج أعلى متطلبات رأسمالية لتلك التعرُضات .

2) أرصدة الشركات مقابل أوراق قبض مشتراة Purchased Corporate Receivables

334) بالنسبة لأوراق القبض الخاصة بالشركات التي يتم شراؤها، فانه يتوقع من البنك المشتري أن يطبق المعايير الحالية لتحديد كمية المخاطر طبقا للتصنيف الداخلي (IRB) الخاصـــة بأســـلوب مـــن القاع إلى القمة Bottom up Approach. ومع ذلك، فانه بالنسبة لهـــذه الأوراق، وبشرط الحصول على تصريح من المراقب، يمكن للبنك أن يستخدم الإجراءات التالية من أعلى إلى أسفل top-down لحساب أوزان المخاطر طبقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB) لمخاطر التعثر.

يقـــوم البـــنك المشتري بتقدير الخسارة المتوقعة (EL) للمجمع في سنة واحدة لمخاطر التعثـــر، معبرا عنها بنسبة مئوية من القيمة الاسمية لهذه الأوراق (أي القيمة الاسمية المستحقة قانونا للبنك من جانب كافة الملتزمين في مجمع أوراق القبض)[71] ويجب أن يتم حساب الخسارة المتوقعة (EL) المقدرة لأوراق القبض على أساس كل حالة على حدة basis Stand-alone، أي بدون اعتبار لأي افتراض بالرجوع على الضمانات مـــن البائع أو من أطراف أخرى. ويتم بحث معاملة الرجوع أو الضمانات لتغطي مخاطر التعثر (و/أو مخاطر التلاشي والتخفيف) على حدة فيما يلي أدناه.

---

(71) على سبيل المثال، إذا كانت القيمة الاسمية 100 يورو وكانت الخسارة المتوقعة 5 يورو، فان الخسارة المتوقعة تكون 5% بصرف النظر عن سعر الشراء. وفي ظل هذه المعاملة، فان أي خصم علي الشراء ينعكس في حساب التكلفة الرأسمالية للخسارة المتوقعة، بدلا ن تقدير الخسارة المتوقعة ذاتها. وتجدر ملاحظة أن المعاملة المذكورة أعلاه هي بالنسبة لخصم علي الشراء لا يمكن رده للبائع. وعندما يتعهد المشتري بأن يدفع للبائع أي مبلغ يمكن الحصول عليه من الملتزم زيادة علي المبلغ المدفوع للبائع في وقت الشراء، فان المبلغ القابل للرد يمكن أن يعتبر كضمان نقدي مقدم من البائع لحماية المشتري ضد مخاطر الذوبان والتخفيف. ولذا فان خصم الشراء القابل للرد يتضمن تقديرا يعادل صفر للخسارة بافتراض التعثر، ومن ثم فان التعرض الذي تم تغطيته بهذا الضمان ستكون تكلفته الرأسمالية صفرا (نظرا لأن أوزان المخاطر وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB) دالة خطية من الخسارة بافتراض التعثر (LGD) .

• نظــرا لأن تقدير الخسارة المتوقعة (EL) الخاص بخسائر المجمع عن التعثر، فان وزن مخاطر التعثر يتم تقديره بواسطة دالة وزن المخاطر لتعرُضات الشركات.[72] وكما يتم بيانه فيما بعد، فان الحساب الدقيق لأوزان المخاطر بشأن مخاطر التعثر يعتمد علـى قدرة البنك على تفكيك الخسارة المتوقعة (EL) إلى مكوناتها من احتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ومع ذلك، فان الأسـلوب المـتقدم لـن يكـون متاحا للبنوك التي تستخدم أسلوب الأساس لتعرُضات الشركات .

معاملة الأساس بأسلوب التصنيف الداخلي IRB

335) إذا لـم يكـن البـنك المشـتري قادرا على تفكيك الخسارة المتوقعة (EL) إلى مكوناتها بطريقة يعتمد عليها، فان وزن مخاطر أوراق القبض المشتراة يتم تقريره من دالة أوزان مخاطر الشركات باستخدام المواصفات التالية: احتمال التعثر (PD) يكون هـو تقديرات البنك للخسارة المتوقعة (EL)، والخسارة بافتراض التعثر (LGD) تكون 100% والتعـرض عند التعثر (EAD) يكون القيمة الاسمية القائمة. ويكون التعرض عـند التعثـر (EAD) لتسـهيلات الشراء المتجددة هو إجمالي القيمة الاسمية الحالية لأوراق القبض المشتراة و 75% من أي التزامات بالشراء غير مسحوبة .

المعاملة بالأسلوب المتقدم للتصنيف الداخلي Advanced IRB

336) إذا كان يمكن للبنك المشتري أن يقدر المتوسط المرجح للخسارة بافتراض التعثر (LGD) لتعـرض المجمع أو متوسط احتمال التعثر (PD) فان وزن المخاطر لأوراق القـبض المشـتراة سـيتقرر باستخدام تقديرات البنك المتوسط المرجح لاحتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) باعتبارهما مدخلات في دالة وزن المخاطر للشـركات. وعلـى غرار معاملة الأساس بأسلوب التصنيف IRB، فان التعرض عند التعثـر EAD سـيكون هو القيمة الاسمية القائمة. ويكون التعرض عند التعثر EAD لتسـهيل الشراء المتجدد هو مجموع القيمة الاسمية الحالية لأوراق القبض المشتراة

[72] يكون تعديل حجم المنشأة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وفقا للتعريف المبين في الفقرة 242، هو المتوسط المرجح بالتعرض الفردي لمجمع الأرصدة المدينة للشركات المشتراة. وإذا لم تكن لدى البنك المعلومات اللازمة لحساب متوسط حجم المجمع، لا يطبق تعديل حجم المنشأة.

و 75% مـن أي التـزامات شـراء غير مسحوبة (وهكذا ، فان البنوك التي تستخدم الأسلوب المتقدم للتصنيف الداخلي Advanced IRB لن يسمح لها باستخدام تقديراتها الداخلية للتعرض عند التعثر EAD بالنسبة لالتزامات الشراء غير المسحوبة).

337) بالنسـبة للمبالغ المسحوبة فان الاستحقاق (M) يكون مساويا للاستحقاق الفعلي لمتوسط التعرض المرجح للمجمع (وفقا للتعريف في الفقرات من 290 إلى 293) ونفس قيمة الاستحقاق (M) يتم استخدامها أيضا للمبالغ غير المسحوبة من تسهيل شراء ملتزم به بشرط أن يكون التسهيل يحتوي على شروط فعلية، أو على دوافع للاستهلاك المبكر، أو علـى ملامـح أخـرى تحمي البنك المشتري ضد التدهور الكبير في نوعية أوراق القبض المستقبلية التي يطلب إليه شراؤها في خلال مدة التسهيل. وفي حالة عدم وجود مثل هـذه الحماية الفعالة ، يتم حساب استحقاق (M) المبالغ غير المسحوبة باعتباره مجموع (أ) أطول استحقاق محتمل لدين في اتفاق الشراء و (ب) الفترة الباقية لاستحقاق تسهيل الشراء .

2. الأصول المرجحة بأوزان مخاطر التلاشي والتخفيف Risk-Weighted Assets for Dilution Risk

338) يشير مصطلح التخفيف Dilution إلى إمكان تخفيض قيمة الرصيد المدين من خلال ائتمانات نقدية أو غير نقدية تقدم إلى الملتزم بالدين[73] وبالنسبة لكل من أوراق القبض للشركات وأوراق القبض للتجزئة، فانه ما لم يمكن للبنك أن يظهر للمراقب عليه أن مخاطـر التخفيف أو التلاشي ليست بذات أهمية للبنك المشتري، فان معاملة مخاطر التخفيف أو التلاشي يجب أن تكون كما يلي: على مستوى أي من المجمع ككل (أسلوب القمة إلى أسفل Top-down) أو على مستوى الأرصدة المدينة الفردية التي يتكون منها المجمع (أسلوب من القاع إلى القمة Bottom-up) يقوم البنك المشتري بتقدير الخسارة المتوقعة (EL) لسنة واحدة بالنسبة لمخاطر التلاشي والتخفيف، والتي يعبر عنها أيضا بنسبة مـئوية مـن القيمة الاسمية لأوراق القبض. وكما هو الحال بالنسبة لمعاملات

[73] تتضمن الأمثلة ، التعويضات أو المسموحات الناشئة عن مردودات السلع المباعة، المنازعات بشأن نوعية المنتج، احتمال وجود ديون علي المقترض للملتزم بالأرصدة المدينة، وأي مدفوعات ترويج أو خصم ترويجي يقدمه المقترض (مثل منح ائتمان للدفع النقدي في خلال 30 يوما).

مخاطـر التعثر، فإن هذا التقدير يجب حسابه على أساس منفرد Stand-alone أي في ظـل افتراض عدم الرجوع على البائع أو الحصول على دعم من البائع أو من طرف ثالث ضامن. ولغرض حساب أوزان المخاطر في حالة مخاطر التلاشي أو التخفيف، يتم استخدام دالة أوزان مخاطر الشركات مع المحددات التالية: يتم تحديد احتمال التعثر PD باعتـباره مساويا لتقدير الخسارة المتوقعة (EL) ويكون تحديد تقدير الخسارة بافتراض التعثـر 100% ويـتم تطبيق معاملة استحقاق ملائمة عند تحديد المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التلاشي والتخفيف .

339) تنطـبق هـذه المعاملة بغض النظر عما إذا كانت أوراق القبض الأساسية تمثل تعرُضــات لشركات أو تعرُضات تجزئة، وبغض النظر عما إذا كانت أوزان المخاطر الخاصــة بأخطــار التعثر قد تم حسابها باستخدام المعاملات النمطية لأسلوب التصنيف الداخلــي IRB، أو فيما يخص أوراق القبض للشركات باستخدام المعاملة من القمة إلى أسفل Top-down المبينة أعلاه .

1) معاملة الخصم المشتري Treatment of Purchased Discounts

340) يعامــل الخصم المشتري بنفس طريقة معاملة القروض المشتراة. وبموجب الأســلوب يــتم الاعتــراف بأي خصم مشتري من خلال التعديلات في الجزء الخاص بالخســارة المــتوقعة (EL) للمصــروفات الرأســمالية مقابل التعثر ومخاطر التلاشي والتخفيف.

2) الاعتراف بالضمانات Recognition of Guarantees

341) يــتم الاعتــراف بمخففات مخاطر الائتمان CRM باستخدام نفس الإطار المبيــن في الفقرات من 269 إلى 276. [74] وبصفة خاصة، تتم معاملة الضمان الذي يقدمه البائع أو طرف ثالث باستخدام قواعد أسلوب التصنيف الداخلي، بغض النظر عما إذا كان الضمان يغطي مخاطر التعثر أو مخاطر التلاشي والتخفيف أو كليهما .

[74] وفقا لما يراه ويختاره المراقب الوطني، فإن البنوك قد تلجأ إلى الضامنين الذين يتم تصنيفهم داخليا، على أن يكون ذلك مصاحبا لاحتمال للتوقف (PD) يعادل أو يقل عن A- بموجب أسلوب الأساس للتصنيف الداخلي لأغراض تحديد متطلبات رأس المال لمخاطر الذوبان أو التخفيف .

- إذا كــان الضــمان يغطــي كلا من مخاطر التعثر ومخاطر التلاشي والتخفيف المجمــع، فإن البنك يقوم بإحلال وزن المخاطر لتعرض الضامن محل وزن المخاطر الإجمالي للمجمع الخاص بمخاطر التعثر ومخاطر التلاشي.
- إذا كــان الضمان يغطي فقط مخاطر التعثر أو مخاطر التلاشي والتخفيف ولكن ليس كليهما، فإن البنك يقوم بإحلال وزن مخاطر تعرض الضامن محل وزن مخاطر المجمع لمكون المخاطر محل البحث (التعثر أو التلاشي والتخفيف). ويضاف إلى ذلك متطلب راس المال الخاص بالمكون الأخر.
- إذا كــان الضمان يغطي فقط جزءا من مخاطر التعثر و/أو التلاشي والتخفيف، فإن الجــزء غير المغطي لمخاطر التعثر و/أو التلاشي والتخفيف تجري معاملته وفقا للقواعد الحالية لمخففات مخاطر الائتمان للغطاء النسبي أو ذي الشرائح. (أي أن أوزان المخاطر لمكــونات المخاطر غير المغطاة تتم إضافتها إلى أوزان المخاطر للأجزاء المغطاة من المخاطر).

الاعتراف بالمخصصات Recognition of Provisions

يتــناول القســم (ز) بحث الطريقة التي قد يعترف بها البنك بالمخصصات (أي المخصصــات المحددة، المخصصات العامة المحددة للمحافظ، مثل مخصصات مخاطر الدولة أو المخصصات العامة) في تعويض الخسارة المتوقعة (EL) للأصول المرجحة بالمخاطر وباستثناء تعرُضات التجزئة المتجددة المؤهلة، فإن تعرُضات حقوق الملكية وتعرُضات الإقراض الخاص (SL) الخاضعة للأقسام الرقابية، وجزء الخسارة المتوقعة (EL) من الأصول المرجحة بالمخــاطر يحدد بمقدار 12.5 × احتمال التعثر × الخسارة بافتراض التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر (EAD).

بالنســبة لتعرُضــات التجزئة المتجددة : يكون تعريف جزء الخسارة المتوقعة من الأصــول المرجحة بالمخاطر (أ) 12.5 × احتمال التعثر PD × الخسارة بافتراض التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر ناقصا (ب) 12.5 × الدخل الهامشي المستقبلي (FMI) المعترف به كتعويض للتكلفة الرأسمالية المبينة في الفقرتين 99،

300. وبالنسبة لكافة تعرُّضات حقوق الملكية ، يحدد جزء الخسارة المتوقعة (EL) من الأصـــول المـــرجحة بالمخاطـــر بقـــيمة تعادل صفرا وبالنسبة لتعرُّضات الإقراض المتخصــص (SL) الخاضعة للأقسام الرقابية والتي ليست في حالة تعثر ، يحدد جزء الخسارة المتوقعة (EL) للأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 15.625%[75] من الأصول المرجحة بالمخاطر. وبالنسبة لتعرُّضات الإقراض المتخصص (SL) الخاضعة للأقسام الــرقابية والمحـــددة خاناتهـــا في قسم التعثر، يكون جزء الخسارة المتوقعة للأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 100% .

344) يمكـــن اســـتخدام القيمة المعادلة لحاصل ضرب 12.5 × مجموع المخصصات المحـــددة والإلغاءات الجزئية لكل فئة من الأصول لتخفيض أو تعويض جزء الخسارة المـــتوقعة (EL) للأصـــول المرجحة بالمخاطر من الأصول المتعثرة في هذه الفئة من الأصول. ويمكن معاملة أي خصم على الأصول المشتراة بنفس الطريقة باعتباره إلغا جـــزئيا. ويجب ضرب أي علاوة على الأصول المشتراة في 12.5 وإضافتها إلى جز الخسارة المتوقعة (EL) للأصول المرجحة بالمخاطر.

345) بالنســـبة للأصــــول المتعثرة، يمكن استخدام أي مبلغ من الاحتياطيات المحد والإلغـــاءات الجـــزئية يتعدى التكلفة الرأسمالية للخسارة المتوقعة (EL)، وذلك لتغط الـــتكلفة الرأســـمالية للخســـارة المتوقعة (EL) للأصول المتعثرة الأخرى في نفس الأصول. ويجب تحقيق ذلك من خلال تخفيض إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر القيمة الناتجة عن ضرب 12.5 × الفائض ولا يمكن استخدام هذه الفائض لتخفيض تكلفـــة رأسمالية أخرى. وفي حالة تعرُّضات التجزئة، تنطبق هذه القاعدة على كل فرعية.

---

[75] هذا يعادل قسمة مبلغ المخصصات العامة التي قد يعترف بها في الشريحة 2 لرأس المال (1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر ، على إجمالي المتطلب لرأس المال (8%).

346) بالنســـبة للأصول (غير المتعثرة)، لا يمكن استخدام أي مبلغ من المخصصات المحـــددة والإلغـــاءات الجزئية التي تتعدى التكلفة الرأسمالية للخسارة المتوقعة (EL) للتعرُّضات الأساسية لتغطية أي تكاليف رأسمالية أخرى .[76]

347) يمكن استخدام القيمة المعادلة لحاصل الضرب 12.5 × قيمة المخصصات العامة المحددة للمحفظة (مثل مخصصات مخاطر الدولة والمخصصات العامة المأخوذة مقابل المخاطـــر الائتمانـــية في قطاعات معينة) لمواجهة جزء الخسارة المتوقعة (EL) من الأصـــول المرجحة بالمخاطر لمجمع التعرُّضات التي أخذت هذه المخصصات مقابلها. يمكـــن اســـتخدام أي مـــبلغ من المخصصات العامة المحددة للمحفظة يتعدى تكلفة ـــارة المـــتوقعة (EL) لهذا المجمع لتخفيض أي جزء آخر من الأصول المرجحة خاطر.

3) المخصصات العامة لخسائر القروض التي تتعدى القيم التي تتضمنها الشريحة 2 المال [انظر اتفاق 1988 (والذي تم تحديثه حتى أبريل 1998) الفقرات من 18 21 والفقـــرة 14] يمكن استخدامها لتعويض التكلفة الرأسمالية للخسارة المتوقعة إلى الحد الذي تتعدى فيه التكلفة الرأسمالية للخسارة المتوقعة (EL)، بعد استبعاد صـــات المحـــددة، والمخصصـــات العامـــة المحددة للمحفظة، والقيمة القصوى صـــات العامة لخسائر القروض الصالحة لضمها ضمن الشريحة 2. وينبغي أن ـــرب المخصصـــات العامة التي تستوفي هذه الشروط في 12.5 وخصمها من ل المرجحة بأوزان المخاطر.

المتطلـــبات الدنـــيا لأســـلوب التصـــنيف الداخلـــي Minimum Requirement for IRB App

ـدم الجزء (ح) المتطلبات الدنيا لإدخال واستمرار استخدام أسلوب التصنيف IRB. وقد تم تحديد المتطلبات الدنيا في 11 قسما منفصلا تتعلق بما يلي:

يف المرجعي للتوقف (التعثر) فان المخصصات المحددة والالغاءات الجزئية تؤدي في معظم الحالات التعثر. ولا يمكن الاعتماد عليها لمواجهة تكلفة الخسارة المتوقعة (EL) للأصول غير المتعثرة إلا إذا لم في بدء حالات التعثر (ومثال ذلك ، إذا ما كان قد تم تكوينها لمواجهة الخسائر غير المادية للائتمان ، صات للمخاطر العامة للدولة أو الحالات المشابهة .

أ. تكوين المتطلبات الدنيا.

ب. الالتزام بالمتطلبات الدنيا.

ج. تصميم نظام التصنيف.

د. عمليات نظام تصنيف المخاطر.

هـ. الحوكمة والإشراف عليها.

و. استخدام التصنيفات الداخلية.

ز. تحديد حجم الخسائر.

ح. اعتماد صحة التصنيفات الداخلية.التقديرات الرقابية للخسارة بافتراض التعث (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD).

ط. حساب التكلفة الرأسمالية لتعرُّضات حقوق الملكية.

ك. متطلبات الإفصاح.

وقد يكون من المفيد ملاحظة أن المتطلبات الدنيا تتناول جميع فئات الأصول. ثم فإنه قد يمكن بحث أكثر من فئة واحدة في نطاق واحد من المتطلبات الدنيا.

1. تكوين المتطلبات الدنيا Composition of Minimum Requirements

350) يجب على البنك كي يكون مؤهلا للأسلوب القائم على أساس التصنيف الد IRB أن يثبت للمراقب عليه أنه يستوفي متطلبات دنيا معينة منذ البداية وعلى مستمر. وكثير من هذه المتطلبات يكون في صورة أهداف يجب على نظ لتصنيف المخاطر أن تفي بها. ويكون التركيز على قدرات البنوك في تصنيف وتحديد حجم المخاطر بطريقة متناسقة، يعتمد عليها وسليمة.

351) والمبدأ الماثل خلف تلك المتطلبات هو أن نظم التصنيف وتصنيف ال وعملياتها تعمل على وضع تصنيف مفيد للمقترض وخصائص العملية، وتمييز

المخاطر، وتقديرات سليمة بدرجة معقولة ومتناسقة لحجم المخاطر. وفضلا عن هذا فإن النظم والعمليات يجب أن تتوافق مع الاستخدام الداخلي لها. وتدرك اللجنة وجود اختلافات في الأسواق، وطرق التصنيف والمنتجات المصرفية، والممارسات التي تتطلب من البنوك والمراقبين أن يضعوا على أساسها إجراءات التشغيل والعمل. وليس في نية اللجنة أن تملي شكلا أو تفصيلا لعمليات البنك وسياساته أو ممارساته لإدارة المخاطر وسيقوم كل مراقب بوضع إجراءات تفصيلية للمراجعة لضمان كفاية نظم وضوابط البنوك كأساس لأسلوب التصنيف الداخلي IRB.

352) تنطبق المتطلبات الدنيا الواردة في هذه الوثيقة على كافة فئات الأصول ما لم يذكر خلاف ذلك. كما تنطبق أيضا المعايير المتعلقة بعملية تحديد درجة تعرض المقترض أو التسهيل (وما يتعلق بها من إشراف وتصديق الخ...) على عملية تحديد تعرضات التجزئة للمجمعات ذات التعرُّضات المتجانسة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

353) تنطبق المتطلبات الدنيا الواردة في هذه الوثيقة على كل من أسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم ما لم يذكر خلاف ذلك. وبصفة عامة، فإن كافة البنوك التي تستخدم أسلوب التصنيف الداخلي IRB يجب أن تقوم بوضع تقديراتها الخاصة لاحتمال التعثر PD [77] ويجب أن تلتزم بالمتطلبات العامة لتصميم نظام التصنيف والعمليات، والضوابط والرقابة، والحوكمة، وكذلك المتطلبات الأساسية لتقدير والتصديق على صحة إجراءات احتمال التعثر PD. ويجب على البنوك التي ترغب في استخدام تقديراتها الخاصة للخسارة بافتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر ضرورة استيفاء متطلبات الدنيا الإضافية لمعاملات المخاطر التي تتضمنها الفقرات من 430 إلى 451.

2. الالتزام بالمتطلبات الدنيا Compliance with Minimum Requirements

يجب على البنك لكي يكون مؤهلا للأسلوب القائم على التصنيف الداخلي IRB يثبت للمراقب عليه أنه قد استوفى متطلبات أسلوب التصنيف الداخلي الواردة في هذه

[77] يطلب من البنوك أن تقوم بوضع تصنيفاتها الخاصة باحتمال التعثر PD لبعض التعرضات المعينة لحقوق الملكية وبعض التعرضات المعينة التي تدخل في نطاق الفئة الفرعية للإقراض المتخصص.

الوثيقة، في البداية وعلى أساس متواصل ومستمر. ويجب أيضا أن تكون الممارسة العامة لإدارة مخاطر الائتمان متوافقة مع إرشادات الممارسة السليمة المتطورة التي تصدرها اللجنة والمراقبون الوطنيون.

355) قد تكون هناك ظروف قد لا يفي فيها البنك وفاء كاملا بكافة المتطلبات الدنيا. في هذه الحالة، يجب على البنك أن يضع خطة بأوقات محددة للعودة إلى الالتزام، ويسعى للحصول على موافقة المراقب عليه، أو يجب على البنك أن يظهر أن أثر عدم الالتزام ليس ذا أهمية من ناحية المخاطر التي يفرضها على المؤسسة. ويؤدي الإخفاق في وضع خطة مقبولة أو تنفيذ الخطة بطريقة مرضية أو إظهار عدم أهمية الالتزام إلى قيام المراقبين بإعادة النظر في صلاحية البنك لاتباع أسلوب التصنيف الداخلي. وفضلا عن هذا، فانه بالنسبة لفترة استمرار أي عدم التزام، يقوم المراقبون بالنظر في ضرورة حيازة البنك لرأس مال إضافي بموجب المحور رقم 2، أو يقومون باتخاذ إجراء إشرافي ملائم آخر.

3. تصميم نظام التصنيف Rating System Design

356) يضم مصطلح "نظام التصنيف" Rating System كافة الطرق والعمليات والضوابط، وجمع البيانات، ونظم تكنولوجيا المعلومات التي تدعم تقدير المخاطر الائتمانية، وتحديد التصنيفات الداخلية للمخاطر، وتحديد حجم التعثر والخسارة.

357) يمكن للبنك، أن يستخدم عدة طرق أو نظم للتصنيف في نطاق كل فئة من الأصول. وعلى سبيل المثال، قد تكون لدى البنك نظم معدة خصيصا لصناعات معينة أو لقطاعات معينة من السوق (مثل السوق المتوسط والشركات الضخمة). وإذا ما اختار البنك أن يستخدم نظما متعددة، فإن المبرر لوضع المقترض تحت نظام تصنيف يجب أن يكون موثقا وأن يطبق بطريقة تعكس بأفضل درجة، مستوى مخاطر المقترض. ويجب على البنوك ألا تخصص المقترضين فيما بين نظم التصنيف بطريقة غير مناسبة لمجرد تقليل المتطلبات القانونية لرأس المال (أي عن طريق الانتقاء باختيار نظام التصنيف). ويجب على البنوك أن تظهر أن كل نظام يتم استخدامه

لأغراض التصنيف الداخلي IRB يفي بالمتطلبات الدنيا منذ بدايته وعلى أساس مستمر متواصل.

(أ) أبعاد التصنيف Rating Dimensions

معايير لتعرضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

358) يجب أن يكون بأي نظام مقبول للتصنيف وفق أسلوب التصنيف الداخلي IRB بعدان منفصلان ومتمايزان عن بعضهما: (أ) مخاطر تعثر المقترض و (ب) العوامل المحددة للعملية.

359) يجب أن يوجه البعد الأول إلى مخاطر تعثر المقترض. ويجب أن تحدد التعرضات المنفصلة لنفس المقترض نفس درجة المقترض، بغض النظر عن أي اختلاف في طبيعة كل عملية بذاتها. وهناك استثناءان يردان على هذا. أولا: في حالة مخاطر البلد، حيث قد يقوم البنك بتحديد درجات مختلفة للمقترض. وعلى أساس إذا كان التسهيل مقوما بالعملة المحلية أم الأجنبية. ثانيا: عندما قد تنعكس معاملة الضمانات المصاحبة للتسهيل في شكل تعديل لدرجة المقترض. وفي أي من الحالتين، فإن التعرضات المنفصلة قد تنشأ عنها عدة درجات لنفس المقترض. ويجب على البنك أن يحدد بوضوح في سياسته الائتمانية العلاقة بين درجات المقترض من ناحية مستوى المخاطر الذي تتضمنه كل درجة. ويجب أن تزداد الخسائر المتوقعة كلما انخفضت جودة الائتمان من درجة إلى أخرى. ويجب أن تبين السياسة الائتمانية بوضوح مخاطر كل درجة من ناحية كل من وصف مخاطر احتمالات التعثر التقليدية للمقترضين الذين يصنفون لهذه الدرجة ومن ناحية المعايير المستخدمة لتميز ذلك المستوى من المخاطر

يجب أن يعكس البعد الثاني العوامل المحددة للعملية، مثل أداة الضمان، الامتياز، المنتج.. الخ. وبالنسبة للبنوك التي تتبع أسلوب الأساس للتصنيف الداخلي، يمكن تحقيق هذا المطلب عن طريق وجود البعد الخاص بالتسهيل الذي يعكس كلا من العوامل الخاصة بالمقترض والعملية. وعلى سبيل المثال، فإن بعد التصنيف الذي يعكس الخسارة المتوقعة (EL) عن طريق الجمع بين اعتبارات كل من قوة المقترض (PD)

ومــدى قسوة الخسارة (LGD) يكفي لهذا الغرض. وبالمثل، فإن نظام التصنيف الذي يعكــس بشكل مطلق تقدير الخسارة بافتراض التعثر (LGD) يكفي، وإذا ما كان البعد الخــاص بالتصنيف يعكس الخسارة المتوقعة (EL) ولا يعمل على تقدير حجم الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، فيجب استخدام التقديرات الرقابية للخسارة بافتراض التعثر (LGD).

361) بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب المتقدم، يجب أن تعكس تصنيفات التسهيل بشــكل مطلق الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، ويمكن لهذه التصنيفات أن تعكس أ وكــل العوامل التي يمكن أن تؤثر في الخسارة بافتراض التعثر (LGD) بما في ذلك وإن كانــت لا تقتصـــر على، نوع أداة الضمان، والمنتج، والصناعة والغرض. ويمـ إدخــال خصائص المقترض ضمن معايير تصنيف الخسارة بافتراض التعثر (LGD) إلى الحد الذي يمكن أن تساعد به في التنبؤ بالخسارة بافتراض التعثر LGD. وقد تـ البـنوك بتغيير العوامل التي تؤثر في درجات التسهيل في قطاعات المحفظة طالما تستوفي ما يراه المراقب على البنوك، من أنها تعمل على تحسين دقة التقديرات و بالموضوع.

362) تعفـــى البنوك التي تستخدم المعايير الرقابية لتحديد الخانات للفئات الفرعي الإقـــراض المتخصــص (SL) مــن هذا المطلب ذي البعدين لتلك التعرُّضات. و للاعتماد المتبادل بين المقترض/خصائص العملية في الاقتراض المتخصص (SL البنوك قد تستوفي هذا المطلب الوارد تحت هذا العنوان عن طريق بعد منفرد الت يعكس الخسارة المتوقعة (EL) عن طريق دمج اعتبارات كل من قوة المقترض ومدى قسوة الخسارة (LGD). ولا ينطبق هذا الإعفاء على البنوك التي تستخد الأساس العام للشركات أو الأسلوب المتقدم للفئة الفرعية من الإقراض المتخصص

معايير لتعرُضات التجزئة

363) يجب أن توجه نظم التصنيف لتعرُضات التجزئة إلى كل من مخاطر والعملـية، ويجب أن تدخل في الحسْبان كافة الخصائص المتصلة بالمقترض ويجــب على البنوك أن تحدد كل تعرض يقع في نطاق تعريف التجزئة وفقا

ـلوب التصنيف الداخلي للدخول إلى مجمع خاص. ويجب على البنوك أن تظهر أن ـذه العملـية توفـر أساسا له مغزاه للتفرقة والتمييز بين المخاطر، كما توفر تجميعا ـرُضـات المتجانسة بدرجة معقولة، وتسمح بعمل تقدير صحيح ومتناسق لخصائص ـارة ومستوى المجمع.

36) بالنسـبة لكــل مجمع، يجب على البنوك أن تضع تقديرا لاحتمال التعثر (PD) ـارة بافتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD)، ومن الممكن أن عدة مجمعات تقديرات متماثلة لاحتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر والتعــرض عــند التعثر (EAD). وعلى الأقل، فإن البنوك ينبغي أن تدخل في ـا دوافع المخاطر التالية عند تحديد التعرض المجمع:

خصـــائص مخاطـــر المقتـــرض (مـــثل نوع المقترض، خصائص بشرية مثل الوظيفة).

خصـــائص مخاطـــر العملـــية بما في ذلك نوع المنتج و/أو أداة الضمان (مثل القــرض إلى القيمة، الإضافات، الضمانات، ودرجة الإمتياز (أول مقابل حق ويجــب على البنوك أن تتناول بوضوح نصوص الضمان المتبادل إذا ما كانت

ـحـراف التعــرض: يتوقع من البنوك أن تحدد بشكل منفصل تلك التعرُضات وتلك التي ليس بها انحراف.

ـكل التصنيف Rating Structure

ـرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

ـجب أن يكــون لــدى البــنك توزيع مفيد للتعرُضات فيما بين الدرجات دون ـكثفة، على كل من تصنيفاته للمقترض أو على درجات تصنيف تسهيلاته.

ـاء بهذا الهدف، يجب أن يكون لدى البنك على الأقل سبع درجات للمقترض ـرضين غير المتعثرين ودرجة واحدة لأولئك المتعثرين. ويمكن للبنوك ذات ـض المركز على قطاع معين من السوق أن تفي بهذا المطلب بأدنى عدد من

الــدرجات، وقــد يطلــب المراقبون من البنوك التي تقدم قروضا إلى مقترضين ذوي نوعيات ائتمانية مختلفة، أن يكون لديها عدد أكبر من درجات المقترضين.

367) تعــرف درجة المقترض بأنها تصنيف لمخاطر المقترض على أساس مجموعة محــددة ومتمايــزة من معايير التصنيف، يتم منها استخراج تقديرات احتمالات التعثر (PD). ويجب أن يتضمن تعريف الدرجة كلا من وصف درجة مخاطر التعثر التقليدية للمقترضين المحددة لهم الدرجة والمعايير المستخدمة لتمييز مستوى المخاطر الائتمانية وفضــلا عــن هذا، فإن (+) أو (−) التي تدخل لتعديل الحروف أو الدرجات الرقمية يمكــن النظر إليها كدرجات مستقلة متميزة إذا كان البنك قد قام بوضع أوصاف كاملة للتصــنيفات والمعاييــر الخاصــة بــتحديد كل منها، وقام بشكل منفصل بتحديد كل احتمالات التعثر (PDs) لتلك الدرجات المعدلة.

368) بالنســبة للبــنوك ذات المحافظ المركزة في قطاع معين من السوق ونطاق مخاطــر التعثــر، يجــب أن يكــون لديها درجات كافية في داخل هذا النطاق لت... التركزات غير المبررة للمقترضين في درجات معينة. ويجب أن تكون هناك أدلة مقنعة للتركزات الكبيرة في درجة أو درجات معينة، تفيد بأن تلك الدرجة أو الدر... تغطــي نطاقــا ضيقا بشكل معقول من احتمالات التعثر PD وأن مخاطر التعثر يفرضها كل المقترضين في درجة واحدة تقع في نطاقها.

369) لــيس هــناك حــد أدنــى لعدد درجات التسهيلات بالنسبة للبنوك التي ت... الأســلوب المتقدم لتقدير الخسارة بافتراض التعثر (LGD) ويجب أن يكون لدي... عــدد كاف من درجات التسهيلات لتجنب تجميع التسهيلات المتبادلة بدرجة كبي... ناحــية تقديــرات الخســارة بافتراض التعثر (LGDs) درجة واحدة. ويجب أ... المعايير المستخدمة لتحديد درجات التسهيلات موضوعة على أسس ودلائل عملي...

370) يجــب علــى البــنوك التــي تســتخدم المعايير الرقابية لتحديد شرائ... Supervisory لفــئات الأصــول في الإقراض المتخصص (SL) أن يكون لد... الأقــل أربع درجات للمقترضين غير المتعثرين، ودرجة واحدة للمقترضين ال...

والمتطلبات الخاصة بتعرُضات الإقراض المتخصص SL التي تؤهل لأساليب الأساس والأساليب المتقدمة للشركات هي ذاتها بالنسبة للتعرُضات العامة للشركات.

معايير لتعرُضات التجزئة

37...) بالنســبة لكــل حجــم يتم تحديده، يجب أن تكون لدى البنك القدرة على وضع مقايــيس كمــية لخصــائص الخسارة احتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGD) والتعــرض عــند التعثر (EAD) في ذلك المجمع. ويجب أن يضمن مستوى ...مايــز لأغراض أسلوب التصنيف الداخلي أن يكون عدد التعرُضات في مجمع معين ...ـيا بحيث يسمح بتحديد سليم لحجم وخصائص الخسائر على مستوى المجمع. ويجب يكــون توزيع المقترضين والتعرُضات توزيعا ذا مغزى فيما بين المجمعات. ويجب يتضمن مجمع واحد تركزا لا مبرر له من بين إجمالي تعرُضات التجزئة.

معايير التصنيف Rating Criteria

3...) يجــب أن تكــون لدى البنك تعاريف محددة للتصنيف، وعمليات ومعايير تحديد ...ضات بالنسبة للدرجات في داخل نظام التصنيف. ويجب أن تكون تعاريف ومعايير ...ـيف مقبولة وبديهية كما يجب أن تؤدي إلى التفرقة الجيدة بين المخاطر.

... يجب أن تكون أوصاف ومعايير الدرجات مفصلة بشكل كاف يسمح للمسؤولين تحديــد التصــنيفات أن يقوموا بطريقة متناسقة بتحديد نفس الدرجة للمقترض أو ...يلات التي تفرض مخاطر مماثلة. وينبغي أن يوجد هذا التناسق فيما بين خطوط ...ال، والإدارات والمواقع الجغرافية. وإذا ما اختلفت معايير وإجراءات التصنيف ...ة لمختلف أنواع المقترضين، فإنه يجب على البنك أن يقوم بمراقبة احتمال عدم ... ويجب أن يقوم بتغيير معايير التصنيف لتحسين التناسق إذا لزم الأمر.

يجــب أن تكون تعريفات التصنيف واضحة ومفصلة بشكل كاف يسمح للطرف ...فهــم تحديدات التصنيف مثل أفراد المراجعة الداخلية، أو مثلهم ممن يقومون مستقلة والمراقبون. وذلك لتكرار مهام التصنيف، والقيام بتصنيف مدى ملاءمة ...رجة/المجمع.

- يجـب أن تكـون المعاييـر أيضا متوافقة مع معايير البنك للاقتراض الداخلي ولسياساته الخاصة بالتعامل مع المقترضين المتعثرين والتسهيلات المتعثرة.

373) يجب على البنوك أن تأخذ في الحسبان كافة المعلومات المتاحة ذات الصلة عند تحديد التصنيفات للمقترضين والتسهيلات. ويجب أن تكون المعلومات حديثة. وكلما قلت المعلومات لدى البنك، كلما كان يجب أن يتحفظ أكثر في تحديداته لتعرُضات المقترض ولـدرجات التسـهيلات أو المجمعات. ويمكن أن يكون التصنيف الخارجي هو العامل الرئيسـي لتحديد التصنيف الداخلي، ومع ذلك فإن البنك يجب أن يتأكد من أن يأخذ في الاعتبار المعلومات الأخرى ذات الصلة.

خطوط منتجات الإقراض المتخصص في داخل فئة أصول الشركات:

374) يجـب علـى البنوك التي تستخدم الأسلوب الإشرافي لتحديد الخانات لتعرُضات الإقـراض المتخصـص SL أن تحدد التعرُضات طبقا لدرجات التصنيف الحالي على أسـاس معاييـرها ونظمها وعملياتها الخاضعة لشرط الالتزام بالحد الأدنى اللازم من المتطلبات. ويجب على البنوك حينئذ أن تضع خريطة لدرجات تلك التصنيفات الداخلية مقسـمة إلى خمسة أقسام تصنيف إشرافية. وتقدم الجداول من 1 إلى 4 في الملحق عـوامل التصنيف العامة، والخصائص التي تظهرها التعرُضات التي تقع تحت كل قسم مـن الأقسـام الرقابية وذلك لكل فئة فرعية من تعرُضات الإقراض المتخصص. ولكل نشاط إقراضي له جدوله الخاص المنفرد الذي يصف عوامل التصنيف وخصائصه.

375) تدرك اللجنة أن المعايير التي تستخدمها البنوك لتحديد التعرُضات طبقا للدرجات الداخلـية لن تتوافق تماما مع المعايير التي تحدد الأقسام الرقابية. ومع ذلك، فإن البنوك يجـب أن تظهـر أن عملـية وضع الخرائط الخاصة بها قد أدت إلى تحقيق توافق الـدرجات يتمشـى مـع الخصائص السائدة في القسم الإشرافي المعني. وينبغي على البـنوك أن تبذل عناية خاصة لضمان ألا يؤدي أي تعد من معاييرها الداخلية إلى تقويض فعالية عملية وضع الخرائط.

4) آفاق التقييم Assessment Horizon

376) على الرغم من الفترة الزمنية المستخدمة في تقدير احتمال التعثر تبلغ سنة واحدة وفقـا للمبين في الفقرة 400)، فإن البنوك يجب أن تستخدم أفقا زمنيا أطول في تحديد التصنيفات. وتصنيف المقترض يجب أن يمثل تصنيف البنك لمقدرة المقترض ورغبته في الوفاء تبعا لقدراته على الرغم من الظروف الاقتصادية المعاكسة أو وقوع أحداث غير متوقعة.

377) يمكـن للبـنك الـوفاء بهـذا المطلـب بوضع أو تحديد تصنيفاته على أساس سيناريوهات محددة ومناسبة للمجهود. وكحل بديل، فإن البنك يمكن أن يفي بهذا المطلب بأن يأخـذ فـي الاعتـبار، بطريقة مناسبة، خصائص المقترض التي تعكس قابليته للتعرض للظـروف الاقتصادية المعاكسة، أو الأحداث غير المتوقعة، بدون أن يحدد صراحة أي سيناريو للمجهود أو للتحمل Stress Scenario. ويجب أن يكون نطاق الظروف الاقتصـادية التي تدخل في الاعتبار عند عمل التصنيف متوافقا مع الأحوال الحالية، وتلـك التـي يحـتمل أن تحـدث فـي خـلال دورة الأعمـال في داخل الصناعة/المنطقة الجغرافية المعنية.

378) نظـرا للصـعوبات فـي التنـبؤ بأحداث المستقبل والتأثير الذي قد تحدثه على الظروف المالية لمقترض بعينه، فإن البنك يجب أن يتخذ موقفا متحفظا من المعلومات المعروضـة. هذا بالإضافة إلى أنه حيث تكون المعلومات المتاحة محدودة، فإن البنك يجب أن يتبع جانب التحفظ في تحليله.

5) استخدام النماذج Use of Models

379) تطـبق المتطلـبات الواردة في هذا القسم على النماذج الإحصائية وغيرها من الطرق الآلية المستخدمة في تحديد تصنيف المقترض أو التسهيلات في تقدير احتمالات التعثر PDs، أو الخسائر بافتراض التعثر LGDs أو التعرُضات عند التعثر EADs. وقد تستخدم نماذج الدرجات الائتمانية والإجراءات الآلية لتصنيف مجموعة فرعية من المعلومات المتاحة. وعلى الرغم من أن إجراءات التصنيف الآلية قد تتجنب بعض الأخطاء الحساسة التي ترتكب نظم التصنيف التي يلعب فيها التقدير البشري دورا

كبيراء فإن الاستخدام الآلي للمعلومات المحدودة أيضا يعتبر مصدرا لأخطاء التصنيف. ومن المسموح استخدام نماذج الدرجات الائتمانية وغيرها من الإجراءات الآلية باعتبارها الأساس الأولي أو الجزئي لتحديد التصنيفات، وقد تلعب دورا في تقدير خصائص الخسائر. وكفاية التقدير البشري والإشراف البشري ضروريان لضمان استخدام كافة المعلومات ذات الصلة بما في ذلك تلك المعلومات التي تخرج عن نطاق النموذج وللتأكد أنها قد أخذت في الاعتبار وأن النموذج يستخدم بشكل مناسب.

- يقع العبء على البنك لإقناع المراقب عليه أن النموذج أو الإجراء يتمتع بقوة تنبؤ جيد وأنه لن يجري أي تشويه لمتطلبات رأس المال القانوني نتيجة لاستخدامه. وأن المتغيرات التي تعتبر مدخلات للنموذج يجب أن تشكل مجموعة معقولة للتنبؤ. ويجب أن يتسم النموذج بالدقة في المتوسط فيما بين نطاق المقترضين أو نطاق التسهيلات التي يتعرض لها البنك، ويجب ألا تكون هناك أية تحيزات مادية كبيرة معروفة.

- يجب أن تكون لدى البنك عملية للتدقيق في مدخلات البيانات إلى النموذج الإحصائي الخاص بالتعثر أو التنبؤ بالخسائر تتضمن تصنيفا لمدى الدقة، واكتمال البيانات ومدى ملاءمة البيانات بصفة خاصة لتحديد تصنيف معتمد.

- يجب على البنك أن يثبت أن البيانات المستخدمة في بناء النموذج ممثلة للـ... الفعلي للمقترضين أو التسهيلات.

- عند ضم نتائج النموذج إلى التقدير البشري، يجب أن يأخذ التقدير في الاعتبار كافة المعلومات ذات الصلة والتي لم تدخل في اعتبار النموذج. ويجب أن تكون لدى البنك إرشادات مكتوبة تصف كيفية ضم التقدير البشري ونتائج النموذج معا.

- يجب أن تكون لدى البنك إجراءات للمراجعة البشرية لتحديد التقديرات القائمة على أساس النموذج. وينبغي أن تركز هذه الإجراءات على العثور على، والحد من الأخطاء المصاحبة لنقاط الضعف المعروفة في النموذج كما يجب أيضا أن تتضمن جهودا صادقة مستمرة لتحسين أداء النموذج.

- يجب أن تكون لدى البنك دورة منتظمة لتدقيق وتصحيح النموذج تتضمن رقابة أداء النموذج وثباته، ومراجعة العلاقات في النموذج واختبار مخرجات النموذج مقابل النتائج.

6) توثيق تصميم نظام التصنيف Documentation of Rating System Design

380) يجب على البنوك أن توثق كتابة تصميم نظمها الخاصة بالتصنيف إلى جانب تفاصيل العمليات والتشغيل. ويجب أن يدل التوثيق على التزام البنوك بالحد الأدنى من المعايير، ويجب أن يتناول موضوعات مثل تمايز وتنوع المحفظة، ومعايير التصنيف، مسؤوليات الأطراف القائم بتصنيف المقترضين والتسهيلات، وتعريف لما يكون استثناء من التصنيف، والأطراف الذين لهم سلطة الموافقة على الاستثناء، تكرار عمليات مراجعة التصنيف، وإشراف الإدارة على عملية التصنيف. ويجب على البنك أن يوثق المبررات لاختياره معايير التصنيف الداخلي ويجب أن يكون قادرا على القيام بتحليل والذي يثبت أن معايير التصنيف وإجراءاتها يحتمل أن يؤدي إلى تصنيفات تميز بطريقة مفيدة إلى تمييز المخاطر. ويجب أن تجري مراجعة معايير التصنيف وإجراءاته لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يستمر تطبيقها بالكامل على المحفظة الحالية وفي الظروف الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يجب أن يوثق تاريخيا التغيرات الرئيسية في عملية تصنيف المخاطر، ويجب أن يدعم هذا التوثيق تحديد التغيرات التي تمت في عملية تصنيف المخاطر التي تلت آخر مراجعة إشرافية. كما يجب أيضا توثيق التنظيم الخاص بتحديد التصنيف، بما في ذلك هيكل الرقابة الداخلية.

381) يجب على البنوك توثيق التعاريف المحددة للتعثر والخسارة المستخدمة داخليا ويثبت توافقها مع التعاريف المرجعية المبينة في الفقرات من 414 إلى 422.

382) إذا استخدم البنك نماذج إحصائية في عملية التصنيف، فإن البنك يجب أن يقوم بتوثيق منهجيتها. ويجب في مواد التوثيق أن:

- تقدم موجزا مفصلا عن النظرية، والافتراضات و/أو الأسس الرياضية والعملية لتحديد التقديرات بالنسبة للدرجات، والملتزمين الأصليين، والتعرُضات، أو المجمعات ومصادر البيانات المستخدمة في تقديرات النموذج.
- تنشئ عملية إحصائية منتظمة (بما في ذلك اختبارات أداء خارج الوقت وخارج العينة) للوثوق من النموذج.
- تبين أية ظروف لا يمكن فيها النموذج أن يعمل بشكل فعال.

383) استخدام نموذج تم الحصول عليه من طرف ثالث بائع، يدعي ملكية لتكنولوجيا معينة، لا يعتبر مبررا للإعفاء من التوثيق أو من أي من المتطلبات الأخرى لنظم التصنيف الداخلي. ويقع العبء على بائع النموذج والبنك في إقناع المراقبين.

4. عمليات نظام تصنيف المخاطر Risk Rating System Operations

1) تغطية التصنيفات Coverage of Ratings

384) بالنسبة لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك فإن كل مقترض وك... ضامن معترف به يجب أن يحدد له تصنيف (تصنيف) كما أن كل تعرض يجب ... يكون مصحوبا بتصنيف للتسهيل باعتبار ذلك جزء من عملية الموافقة على القرض... وبالمثل بالنسبة للتجزئة، إذ يجب أن يحدد لكل تعرض مجمع كجزء من عملية الموا... على القرض.

385) كل شخصية قانونية منفصلة يتعرض لها البنك يجب أن يتم تصنيفها على... وبشكل منفصل. ويجب أن تكون لدى البنك سياسات مقبولة من قبل المراقب عليه... يختص بمعاملة المنشآت الفردية الداخلة في مجموعات متصلة بما في ذلك الظر... التي قد يحدد أو لا يحدد فيها نفس التصنيف لبعض أو كل المنشآت المعنية.

2) نزاهة عملية التصنيف Integrity of Rating Process

معايير لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

386) يجب إتمام تحديد التصنيفات ومراجعة التصنيف الدورية أو الموافقة عليها بواسطة طرف لا يحتمل أن يستفيد مباشرة من منح الائتمان. ويمكن تحقيق استقلال عملية تحديد التصنيف عن طريق مجموعة من الممارسات تتم مراجعتها بعناية بواسطة المراقبين. ويجب أن يتم توثيق هذه العمليات بعناية في إجراءات البنك، وأن تدخل ضمن سياسات البنك. ويجب أن تؤدي السياسات الائتمانية وإجراءات التعهدات إلى تعزيز وتقوية استقلال عملية التصنيف.

387) يجب أن يتم تحديث تصنيفات المقترضين والتسهيلات مرة واحدة سنويا على الأقل. وبعض الائتمانات وخاصة المقترضين ذوي المخاطر المرتفعة أو التعرُضات ...ت المشاكل يجب أن تخضع لمراجعات أكثر. هذا بالإضافة إلى أن البنوك يجب أن ... في عمل تصنيف جديد إذا ما ظهرت معلومات هامة عن المقترض أو التسهيل.

38...) يجب أن تكون لدى البنك عملية فعالة للحصول على المعلومات ذات الصلة ...ترض وظروفه المالية وتحديثها، وكذلك عن خصائص التسهيل التي تؤثر في ...ت الخسائر بافتراض التعثر (LGDs) والتعرُضات عند التعثر (EADs) (مثل ...وف الخاصة بأداة الضمان). وعند تلقي تلك المعلومات، فمن الضروري أن يكون البنك إجراء لتحديث تصنيف المقترض بطريقة ملائمة .

...لتعرُضات التجزئة

...) يجب على البنك مراجعة خصائص الخسائر وموقف الانحراف في كل مجمع للخسائر مرة واحدة كل سنة على الأقل. ويجب أيضا أن يراجع حالة المقترضين ...ى حدة في داخل كل مجمع كوسيلة للتأكد من أن التعرُضات ما زالت في المجمع ... المحدد لها. ويمكن استيفاء هذا المطلب بعمل مراجعة لعينة ممثلة للتعرُضات ...ة في المجمع.

3) التخطيات Overrides

390) بالنسبة لتحديد التصنيفات الذي يقوم على أساس حكم خبير، يجب على البنوك أن تحدد بوضوح المواقف التي يمكن فيها لموظفي البنك أن يتخطوا نتائج عملية التصنيف، بما في ذلك كيفية ومدى استعمال هذه التخطيات ومن الذي يقوم باستخدامها. وبالنسبة للتصنيفات الموضوعية على أساس نماذج، يجب على البنك وضع إرشادات وعمليات لمراقبة الحالات التي يكون فيها التقدير البشري قد تخطى تصنيف النموذج والمتغيرات التي تم استبعادها أو المدخلات التي تم تغييرها. ويجب أن تتضمن هذه الإرشادات تحديد الأفراد المسؤولين عن الموافقة على هذه التخطيات. ويجب على البنوك أن تحدد التخطيات وأن تراجع آثارها على الأداء بشكل منفصل.

4) الاحتفاظ بالبيانات Data Maintenance

391) يجب على البنك أن يجمع وأن يعمل على تخزين البيانات عن المقترضين الرئيسيين وعن خصائص التسهيلات لكي يوفر دعما فعالا لعملياته الداخلية الخاصة بقياس وإدارة المخاطر الائتمانية، ولتمكين البنك من الوفاء بالمتطلبات الأخرى الوا... في هذه الوثيقة، ولاستخدامها كأساس لعمل التقارير الرقابية. وينبغي أن تكون ... البيانات مفصلة بدرجة تسمح بإعادة تخصيص الملتزمين والتسهيلات حسب الدرج... بأثر رجعي، على سبيل المثال إذا ما تطلبت زيادة تعقد نظام التصنيف القيام بع... فصل أكثر دقة في وفيما بين المحافظ. هذا فضلا عن أن البنوك يجب أن تجمع البيا... وتحتفظ بها فيما يتعلق بنواحي تصنيفاتها الداخلية وفقا لما هو مطلوب بموجب الم... رقم 3 من الاتفاق الجديد.

بالنسبة لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

392) يجب على البنوك أن تحتفظ بتاريخ التصنيف عن المقترضين والضا... المعترف بهم، بما في ذلك التصنيف منذ تحديد الدرجة الداخلية للمقترض/ا... وتواريخ تحديد التصنيف، والمنهجية وأهم البيانات التي استخدمت لاستخراج التـ... والشخص/النموذج المسؤول عنه. ويجب الاحتفاظ بهوية المتعثرين من المقـ... والتسهيلات التي تتعثر، وزمن وظروف تلك التعثرات. كما يجب على البنوك ...

بيانات عن احتمالات التعثر PDs وعن معدلات التعثر المحققة مصحوبة بدرجات التصنيف وتغيرات التصنيف من درجة إلى أخرى حتى يمكن اقتفاء أثر قوة التنبؤ والتقدير لنظام تصنيف المقترضين.

393) يجب على البنوك التي تستخدم أسلوب التصنيف الداخلي IRB أن تقوم بجمع وتخزين تاريخ كامل للبيانات الخاصة بتقدير الخسائر بافتراض التعثر LGD والتعرُضات عند التعثر EAD المصاحبة لكل تسهيل، وكذلك البيانات الرئيسية التي استخدمت لاستخراج التقدير والشخص/النموذج المسؤول. ويجب على البنوك أيضا أن ... بجمع بيانات عن تقديرات وتحقق الخسائر بافتراض التعثر LGDs والتعرُضات ... التعثر EADs المصاحبة لكل تسهيل متعثر. ويجب على البنوك التي تعكس آثار ... المخاطر الائتمانية للضمانات/المشتقات الائتمانية من خلال تقدير الخسائر ... ض التعثر LGD، ان تحتفظ بالبيانات عن تقديرات الخسارة بافتراض التعثر ... قبل وبعد تصنيف آثار الضمان/المشتقات الائتمانية. كما يجب الاحتفاظ ... مات عن مكونات الخسارة أو استرداد القيمة لكل تعرض متعثر، مثل المبالغ التي ... ها، ومصدر الاسترداد (مثل أداة الضمان، أو حصيلة تصفية وضمانات) والزمن ... للاسترداد، والتكاليف الإدارية.

... ينبغي تشجيع البنوك العاملة وفقا لأسلوب الأساس والتي تستخدم التقديرات ... على الاحتفاظ بالبيانات ذات الصلة (مثل البيانات عن الخسائر وممارسات ... بالنسبة لتعرُضات الشركات في ظل أسلوب الأساس، والبيانات عن خسائر ... محققة باستخدام المعايير الرقابية لتحديد الشرائح للإقراض المتخصص).

التعرُضات التجزئة

... على البنوك ان تحتفظ بالبيانات المستخدمة في عملية تخصيص التعرُضات ... في ذلك البيانات عن المقترض وخصائص مخاطر العملية التي استخدمت ... أو عن طريق نموذج، وكذلك البيانات عن الانحراف. ويجب على البنوك ... تحتفظ بتقديرات احتمالات التعثر PDs وتقديرات الخسائر بافتراض التعثر ... تعرُضات عند التعثر EADs مصاحبة لمجمعات التعرُضات. وبالنسبة

للتعرُّضات المتعثرة، يجب على البنوك أن تحتفظ بالبيانات عن المجمعات التي كانت قد حددت للتعرُّضات في أثناء السنة السابقة على التعثر، والنتائج المحققة لتقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD وتقدير التعرض عند التعثر EAD.

5) اختبارات التحمل المستخدمة في تقدير مدى كفاية رأس المال Stress Tests Used in Assessment of Capital Adequacy

396) يجب أن يكون لدى البنك الذي يعمل وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB عمليات سليمة جاهزة لاختبار التحمل، لاستخدامها في تصنيف كفاية رأس المال. ويجب أن يتضمن اختبار التحمل تحديد الأحداث المحتملة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية التي قد تكون لها آثار غير طيبة على التعرُّضات الائتمانية للبنك، إلى جانب تصنيف مقدرة البنك على الصمود في مواجهة تلك التغيرات. وأمثلة السيناريوهات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في الاختبار ما يلي:

1) الانحدار الاقتصادي أو الصناعي.

2) أحداث مخاطر السوق.

3) أحوال السيولة .

397) بالإضافة إلى الاختبارات العامة المذكورة أعلاه، يجب على البنك أن يقو[م] باختبار للتحمل على المخاطر الائتمانية لتصنيف أثر ظروف محددة معينة عل[ى] متطلبات رأس المال القانوني وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB. ويكون الاختب[ار] المستخدم من اختيار البنك، ويخضع للمراجعة الرقابية. ويجب أن يكون الاختب[ار] المستخدم ذا مغزى مفيد ومتحفظا بدرجة معقولة. ويمكن لكل بنك أن يضع أسلو[با] مختلفا للقيام بما يتطلبه اختبار التحمل، وفقا لظروف كل بنك. ولهذا الغرض، [...] الهدف ليس هو طلب قيام البنوك بالنظر في السيناريو الخاص بأسوأ الظروف، [...] ذلك فإن اختبار التحمل الذي يقوم به البنك في هذا الصدد، ينبغي أن يأخذ في الاع[تبار] سيناريو لأثر الركود المتوسط. وفي هذه الحالة، فإن أحد الأمثلة قد يكون استخدام [...] سنة متعاقبين بمعدل نمو صفر % لتقدير الأثر على تقديرات البنك لاحتمالات [...]

PDs، وتقديرات الخسائر بافتراض التعثر LGDs وتقديرات التعرض عند التعثر EADs، على أن يؤخذ في الاعتبار وعلى أساس متحفظ التنوع الدولي في البنك.

398) مهما كانت الطريقة المستخدمة، فإن البنك يجب أن يأخذ في الحسبان المصادر الآتية للمعلومات. أولا: ينبغي أن تسمح بيانات البنك الخاصة بتقدير تغيرات التصنيف في بعض تعرضاته على الأقل. وثانيا: أن البنوك ينبغي أن تنظر في البيانات الخاصة بأثر التدهور القليل في البيئة الائتمانية على تصنيفات البنك، مع إعطاء بعض المعلومات عن الأثر المحتمل لظروف تحمل أكبر. وثالثا: ينبغي على البنوك تصنيف الدليل على تغير التصنيفات الخاصة بالتصنيف الخارجي. وقد يتضمن هذا قيام البنك بإحداث توافق عريض في شرائح وأقسام التصنيف لديه.

399) قد يرغب المراقبون الوطنيون في إصدار توجيهات للبنوك التي يشرفون عليها بكيفية تصميم الاختبارات التي ستستخدم في هذا الغرض، آخذين في الاعتبار الظروف السائدة في مناطق اختصاصهم، وقد تظهر نتائج اختبارات التحمل عدم وجود اختلاف في رأس المال الذي تم حسابه وفقا لقواعد أسلوب التصنيف الداخلي المذكور في هذا القسم من الاتفاق الجديد، إذا ما كان البنك يستخدم فعلا هذا الأسلوب لأغراض تصنيفاته الداخلية. وإذا ما كان البنك يعمل في عدة أسواق، فانه لا يحتاج إلى اختبار تلك الظروف في جميع تلك الأسواق، ولكن البنك ينبغي أن يضغط المحافظ التي تضم الأغلبية الكبرى من إجمالي تعرضاته.

[6]) الحوكمة والإشراف عليها Corporate Governance and Oversight

[i]) الحوكمة Corporate Governance

400) يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى لجانه المختصة [وكذ]لك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير[78] ويجب

[78] [...] هذا المعيار إلى الهيكل الإداري المكون من مجلس إدارة وإدارة عليا. وتدرك اللجنة أن هناك اختلافات كبيرة [...] التشريعية والتنظيمية فيما بين الدول فيما يتعلق بوظائف مجلس الإدارة والإدارة العليا. وفي بعض البلاد، [...] مجلس الإدارة الوظيفة الرئيسية، ان لم تكن المطلقة، في الإشراف على الجهاز التنفيذي (الإدارة العليا، الإدارة [...]) لضمان قيام الأخيرة بتنفيذ مهامها. ولهذا السبب، فانه في بعض الحالات، يعرف باسم المجلس الإشرافي، ويعني

أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة. ويجب على الإدارات العليا أن تقدم إخطارا لمجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أي تغيرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالبنك.

401) يجب أن يكون لدى الإدارة العليا أيضا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف وكيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة والممارسة الفعلية. ويجب على الإدارة أيضا أن تتأكد، على أساس مستمر، من سلامة عمل النظام. ويجب على الإدارة والموظفين العاملين في وظائف رقابة الائتمان أن يجتمعوا بصفة دورية منتظمة لبحث أداء عملية التصنيف، والنواحي التي تتطلب التحسين، وموقف الجهود لتحسين نواحي القصور التي سبق تحديدها.

402) يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف. ويجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة، والتغير فيما بين درجات التعرض، وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة، ومقارنة معدلات التعثر (والخسائر بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر بالنسبة للبنوك التي تتبع الأساليب المتقدمة) في مقابل التوقعات. وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات ومستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.

2) رقابة المخاطر الائتمانية Credit Risk Control

403) يجب أن تكون لدى البنوك وحدات مستقلة لرقابة المخاطر تكون مسؤولة عن تصميم أو اختيار وتنفيذ وأداء نظم التصنيف الداخلي بها. ويجب أن تكون الوحدات مستقلة وظيفيا عن وظائف الأفراد والإدارة المسؤولة عن إنشاء التعرُّضات. ويجب أن تتضمن نواحي مسؤولياتها ما يلي:

- اختيار ورقابة الدرجات الداخلية.

هذا أن المجلس ليس له وظائف تنفيذية. وفي دول أخرى، على العكس، تكون للمجلس سلطات أوسع في وضع ال... العام لإدارة البنك . ونظرا لهذه الاختلافات، فإن الإشارات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا لا تستخدم في هذه ... لتعريف الهيكلة القانونية ولكن لبيان الوظيفتين الخاصتين باتخاذ القرارات في البنك.

- عمل وتحليل تقارير ملخصة عن نظام التصنيف بالبنك، وتضمينه بيانات تاريخية عن التعثر مفصلة حسب التصنيف ووقت التعثر وسنة قبل التعثر، وتحليلات التغير في الدرجات، ورقابة الاتجاهات في معايير التصنيف الرئيسية.
- تنفيذ إجراءات للتحقق من أن تعريفات التصنيف يجري تطبيقها بشكل متسق فيما بين الإدارات والمناطق الجغرافية.
- مراجعة وتوثيق أية تغيرات في عملية التصنيف ، بما في ذلك أسباب التغيرات.
- مراجعة معايير التصنيف، لمعرفة وتقدير إذا ما كانت ما تزال صالحة للتنبؤ بالمخاطر. ويجب توثيق التغيرات في عملية التصنيف، والمعايير العامة ومعايير التصنيف الفردي، مع الاحتفاظ بها لمراجعتها من جانب المراقبين.

404) يجب أن تشارك وحدة رقابة المخاطر الائتمانية بشكل نشط في تنمية واختيار وتنفيذ والتصديق على نماذج التصنيف. كما يجب أن تتولى مسؤولية الملاحظة والإشراف على أية نماذج يجري استخدامها في عملية التصنيف وكذلك المسؤولية النهائية عن المراجعة المستمرة والتغيرات في نماذج التصنيف.

3) المراجعة الداخلية والخارجية Internal and External Audit

405) يجب أن تقوم المراجعة الداخلية أو أي وظيفة تعادلها في الاستقلال بمراجعة نظام وعمليات البنك الخاصة بالتصنيف مرة واحدة على الأقل سنويا، بما في ذلك عمليات الائتمان وتقديرات احتمال التعثر PDs وتقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGDs وتقديرات التعرُّضات عند التعثر EADs. وتتضمن نواحي المراجعة الالتزام بكافة المتطلبات الدنيا المطبقة . ويجب على المراجعة الداخلية أن تقوم بتوثيق النتائج التي تتوصل إليها . وقد يطلب بعض المراقبين الوطنيين مراجعة خارجية أيضا لعملية تحديد تصنيفات البنك وتقديراته لخصائص الخسارة .

6. استخدام التصنيفات الداخلية Use of Internal Ratings

406) يجب أن تلعب التصنيفات الداخلية وتقديرات التعثر والخسائر دورا أساسيا في موافقات الائتمان، وإدارة المخاطر، والتخصيصات الداخلية لرأس المال، ووظائف الحوكمة للبنوك التي تستخدم أسلوب التصنيف الداخلي. ونظم التصنيفات والتقديرات التي تصمم وتنفذ بشكل مطلق بغرض تأهل أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستخدم فقط لتوفير مدخلات لأسلوب التصنيف الداخلي ليست مقبولة. ومن المعروف أن البنوك لن تستخدم بالضرورة نفس التقديرات لكل من التصنيف الداخلي والأغراض الداخلية ومثال ذلك، نماذج التسعير التي يحتمل ان تستخدم تقدير احتمالات التعثر PDs وتقديرات الخسائر بافتراض التعثر ذات الصلة بحياة الأصل. وعندما تكون هناك هذه الاختلافات، فان البنك يجب أن يقوم بتوثيقها وأن يثبت معقوليتها للمراقب.

407) يجب أن يكون لدى البنك سجل معتمد للمعلومات الخاصة باستخدام التصنيف الداخلية. وهكذا، يجب على البنك أن يثبت أنه كان يستخدم نظام التصنيف الذي يتفق بشكل عريض مع المتطلبات الدنيا المبينة بوضوح في هذه الوثيقة لمدة الس الثلاث السابقة على تأهله. ويجب على البنك الذي يستخدم الأسلوب المتقدم للت الداخلي IRB أن يثبت أنه كان يقوم بتقدير واستخدام تقديرات الخسارة بافتراض LGDs وتقديرات التعرض عند التعثر EADs، بطريقة تتفق بشكل عريض المتطلبات الدنيا لاستخدام تقديراته للخسائر بافتراض التعثر LGDs والتعرض التعثر EADs لمدة السنوات الثلاث السابقة على تأهله. ولن تؤدي التحسينات البنك للتصنيف إلى استيفاء البنك لمعايير التصنيف الداخلي إذا لم يكن ملتزما السنوات الثلاث.

7. تحديد حجم المخاطر Risk Quantification

(1) المتطلبات العامة للتقدير Overall Requirements for Estimation

الهيكل والمقصد

408) يتناول هذا القسم المعايير العريضة للتقديرات الذاتية لكل من احتمال التعثر PD الخسارة بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD. ويجب، بصفة عامة، كل البنوك التي تستخدم أساليب التصنيف الداخلي IRB أن تقوم بتقدير احتمال PD [79] لكل درجة داخلية لمقترض بالنسبة لتعرُضات الشركات والجهات والبنوك أو لكل مجمع في حالة تعرضات التجزئة.

يجب أن تكون تقديرات احتمال التعثر عبارة عن متوسط طويل الأجل لسنة من معدلات التعثر المحقق للمقترضين في الدرجة، باستثناء تعرضات التجزئة فيما يلي أدناه). وتقدم الفقرات من 423 إلى 429 المتطلبات الخاصة لتقدير التعثر. ويجب على البنوك التي تتبع الأسلوب المتقدم أن تقوم أيضا بتقدير ملائم مرجح بالتعثر الأجل الطويل لتقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD (وفقا المبين في الفقرة 430) لكل من تسهيلاته (أو مجمعات التجزئة). وتبين 430 إلى 435 المتطلبات الخاصة بتقدير للخسارة بافتراض التعثر LGD. البنوك التي تتبع الأسلوب المتقدم أن تقوم بتقدير متوسط ملائم مرجح طويل وذلك لتقدير التعرض عند التعثر EAD لكل تسهيل من تسهيلاته مبين في الفقرتين 436، 437 وتورد الفقرات من 436 إلى 441 المتطلبات ير التعرض عند التعثر EAD. وبالنسبة لتعرُضات الشركات والجهات بنوك، فان البنوك التي لا تستوفي المتطلبات الخاصة باستخدام تقديراتها ض عند التعثر EAD والخسائر بافتراض التعثر LGDs المبينة أعلاه دم التقديرات الرقابية لتلك المعايير. وتبين الفقرات من 469 إلى 487 ستخدم لتلك التقديرات.

---

(79) بنوك أن تقوم بوضع تقديراتها الخاصة باحتمال التعثر PD لبعض تعرضات حقوق الملكية المعينة التي تقع في نطاق الفئة الفرعية للإقراض المتخصص (SL).

410) يجب أن تضم التقديرات الداخلية لاحتمال التعثر PD والخسائر بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر كافة البيانات المتاحة وذات الصلة والمعلومات والطرق. وقد يستخدم البنك بيانات داخلية وبيانات من مصادر خارجية (بما في ذلك بيانات مجمعة). وإذا ما تم استخدام بيانات داخلية أو خارجية، فان البنك يجب أن يثبت أن تقديراته ممثلة للممارسة طويلة الأجل.

411) يجب أن تكون التقديرات موضوعة على أساس ممارسة تاريخية ودلائل عملية وألا توضع فقط على أساس اعتبارات شخصية أو تقديرية. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار أية تغييرات في ممارسات الإقراض أو في عملية متابعة الاسترداد في خلال فترة الملاحظة. ويجب أن تعكس تقديرات البنك على الفور آثار التقدم الفني والبيانات الجديدة والمعلومات الأخرى بمجرد إتاحتها. ويجب على البنوك أن تقوم بمراجعة تقديراتها على أساس سنوي أو على أساس أكثر تكرارا.

412) ينبغي أن يكون عدد التعرُضات الممثلة في البيانات المستخدمة للتقدير، ومعايير الإقراض المستخدمة عند الحصول على البيانات، وغير ذلك من الخصائص المتصلة متوافقة بشكل وثيق مع، أو على الأقل يمكن مقارنتها، بتلك الخاصة بتعرضات ومعايير البنك. ويجب على البنك أيضا أن يثبت أن الأحوال الاقتصادية أو ظروف السوق التي تم الحصول على البيانات على أساسها ذات صلة بالظروف الحالية والمنتظرة. وفي حالة تذبذب التقديرات الخاصة بالخسائر بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD، فان البنوك يجب أن تأخذ في الحسبان الفقرتين 430 و 437 بالترتيب. ويجب أن تكون أعداد التعرُضات في العينة وفترة البيانات المستخدمة لتحديد الحجم كافية كي توفر للبنك الثقة في صحة وقوة تقديراته. ويجب أن يعمل أسلوب التصنيف بشكل جيد في الاختبارات خارج العينة.

413) من المحتمل بصفة عامة أن تكون هناك أخطاء لا يمكن التنبؤ بها ضمن تقديرات احتمالات التعثر PDs والخسائر بافتراض التعثر LGDs والتعرُضات عند التعثر EADs. ولتجنب الإفراط في التفاؤل، فان البنك يجب أن يضيف إلى تقديراته هامشا للتحفظ فيما يتعلق بالنطاق المحتمل للأخطاء. وحيث تكون البيانات أقل دقة

ويكون نطاق احتمال الأخطاء أكبر، يجب أن يكون هامش التحفظ أكبر. وقد يسمح المراقبون ببعض المرونة في تطبيق المعايير المطلوبة بالنسبة للبيانات التي تم جمعها قبل تاريخ تنفيذ الاتفاق الجديد. ومع ذلك، ففي مثل هذه الحالات يجب على البنك أن يثبت للمراقبين عليه قيامه بعمل التعديلات اللازمة لتحقيق تعادل عام للبيانات بدون تلك المرونة. أما البيانات التي يجري جمعها بعد تاريخ التنفيذ، فيجب أن تتوافق مع الحد الأدنى للمعايير ما لم ينص على خلاف ذلك.

(2) تعريف التعثر Definition of Default

414) يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بملتزم معين عندما يقع أحد أو كلا الحدثين التاليين:

- أن يعتبر البنك أن الملتزم لا يحتمل أن يقوم بدفع التزاماته الائتمانية إلى المجموعة المصرفية بالكامل، بدون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تصفية الضمان (أن وجد).
- أن يتأخر الملتزم لفترة تزيد على 90 يوما في سداد أي التزام ائتماني هام إلى المجموعة المصرفية [80] وتعتبر المبالغ المسحوبة على المكشوف، قد تأخر سدادها، بمجرد اختراق العميل للحد المقرر، وإذا ما كان قد تقرر له حد أقل من المبالغ الحالية القائمة.

(4) تتضمن العناصر التي تؤخذ كمؤشرات على عدم احتمال الدفع، ما يلي:

- قيام البنك بوضع الالتزام الائتماني في حالة عدم الاستحقاق.
- أن يقوم البنك بعمل Charge off أو مخصص محدد للحساب نتيجة للتدهور المتوقع في نوعية الائتمان تبعا لتحمل البنك عبء التعرض. [81]

---

(80) في حالة التزامات التجزئة والتزامات منشآت القطاع العام، بالنسبة لرقم 90 يوما، فقد يقوم المراقب باستبداله برقم 180 يوما بالنسبة للمنتجات المختلفة إذا ما رأى ملاءمة ذلك للظروف المحلية. وفي إحدى الدول الأعضاء، تجعل الظروف المحلية من المناسب استخدام رقم حتى 180 يوما. أيضا لإقراض بنوكها للشركات. وينطبق هذا علي فترة انتقالية مدتها خمس سنوات.

(81) في بعض مناطق الاختصاص، يصرف النظر عن بعض النصوص المحددة الخاصة بتعرضات حقوق الملكية بسبب مخاطر الأسعار، ولا يؤدي ذلك إلى بدء التعثر .

- قيام البنك ببيع الالتزام الائتماني بخسارة اقتصادية كبيرة نتيجة للائتمان.
- موافقة البنك على إعادة هيكلة مخفضة للالتزام الائتماني عندما يحتمل أن يؤدي ذلك إلى نقص في الالتزام المالي بسبب الإعفاء الكبير أو التأجيل للأصل والفوائد أو المصروفات (وفقا لكل حالة) [82] .
- قيام البنك برفع دعوى لإفلاس الملتزم أو باتخاذ إجراء مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للملتزم تجاه المجموعة المصرفية .
- أن يكون الملتزم قد سعى إلى، تقدم بطلب من أجل، إعلان الإفلاس أو حماية مماثلة، حيث قد يؤدي ذلك إلى تجنب، أو تأخير سداد الالتزام الائتماني للمجموعة المصرفية.

416) يقوم المراقبون الوطنيون بتقديم التوجيهات الملائمة للكيفية التي يجب بها تنفيذ ورقابة عمل هذه العناصر.

417) بالنسبة لتعرُضات التجزئة، يمكن تطبيق تعريف التعثر على مستوى التسهيل الخاص، بدلا من تطبيقه على مستوى الملتزم. وهكذا فإن تعثر المقترض في التزا واحد لا يتطلب من البنك أن يعامل كافة الالتزامات الأخرى للمجموعة المصرفية باعتبارها متعثرة.

418) يجب على البنك أن يسجل حالات التعثر الفعلي في فئات التعرض وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي باستخدام هذا التعريف المرجعي. ويجب على البنك أيضا أن يستخ التعريف المرجعي لتقديراته لاحتمالات التعثر (PDs) و (حيثما يتطلب الأمر) للخسا بافتراض التعثر (LGDs) والتعرُضات عند التعثر (EADs). وللوصول إلى التقديرات، قد يلجأ البنك إلى استخدام بيانات خارجية متاحة له إذا لم تكن هذه البيا غير متوافقة مع هذا التعريف، وفقا للمتطلبات الواردة في الفقرة 424. ومع ذلك مثل هذه الحالات يجب على البنوك أن تثبت للمراقبين عليها أنه قد تم إجراء التعدي المناسبة على هذه البيانات لتحقيق تعادل بشكل عريض مع التعريف المرجعي. و

[82] ويتضمن ذلك، في الأصول الخاصة بحيازة حقوق الملكية التي جري تصنيفها بموجب أسلوب التعثر/الخسائر بافتراض التعثر (PD/LGD) إجراء مثل هذه العملية لإعادة الهيكلة المخفضة لحقوق الملك

نفس هذا الشرط على أية بيانات داخلية يتم استخدامها لتنفيذ الاتفاق الجديد. كما أن البيانات الداخلية (بما في ذلك البيانات المجمعة بواسطة البنوك) والمستخدمة في تلك التقديرات بعد تاريخ تنفيذ الاتفاق الجديد يجب أن تكون متوافقة مع التعريف المرجعي

419) إذا كان البنك يعتبر أن سابقة وجود وضع لتعثر التعرض قد بلغ حدا لا ينطبق معه بدء استخدام التعريف المرجعي بعد ذلك، فإن البنك يجب أن يضع تصنيفات للمقترض وتقديرات للخسارة عند التعثر (LGD) بنفس الطريقة التي تستخدمها لتسهيل غير متعثر وإذا ما تطلب الأمر بعد ذلك إعادة تفعيل التعريف المرجعي، فإن ذلك يعني أن تعثرا ثانيا قد حدث.

3) تجديد التسهيلات Re-ageing

420) يجب أن يكون لدى البنك سياسات مكتوبة بوضوح وموثقة فيما يتعلق بحساب الأيام التي مضت بعد الاستحقاق. وخاصة فيما يتعلق بتجديد التسهيلات، ومنع الامتداد، والتأجيل، والتجديد، والتعهدات بالنسبة للحسابات القائمة. ويجب أن تتضمن سياسة التجديد ما يلي (أ) وجود سلطات للموافقة ومتطلبات إعداد التقارير (ب) الحد الأدنى لمدة (أجل) التسهيل قبل أن يصبح مؤهلا للتجديد (ج) مستويات انحراف التسهيلات المؤهلة للتجديد (د) الحد الأقصى لعدد التجديدات بالنسبة للتسهيل (هـ إعادة تصنيف قدرة المقترض على السداد. ويجب أن تطبق هذه السياسات بطريقة متسقة ومستمرة، كما يجب أن تدعم.

"اختبار الاستخدام" (use test)، (أي أنه إذا كان البنك يعامل التعرض المجدد بطريقة مماثلة لما تعامل به التعرُضات المنحرفة الأخرى أكثر من التي مضى موعد استحقاقها)، فإن هذا التعرض يجب تسجيله باعتباره متعثرا وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي (IRB). وقد يختار بعض المراقبين الوطنيين وضع متطلبات أكثر تحديدا على عمليات التجديد في البنوك التي تقع في دائرة اختصاصهم .

4) معاملة السحب على المكشوف Treatment of Overdrafts

421) يجب أن تخضع عمليات السحب على المكشوف التي يرخص بها لحد ائتماني يحدده البنك، ويخطر به العميل. ويجب مراقبة أي اختراق لهذا الحد، وإذا لم تتم إعادة الحساب إلى ما دون الحد بعد فترة تتراوح بين 90 و 180 يوما (وفقا للحد المطبق لبدء الإجراءات المضادة)، فإن التعرض يعتبر متعثرا. وتعتبر مبالغ السحب على المكشوف غير المرخص بها مصحوبة بحد يساوي صفرا لأغراض أسلوب التصنيف الداخلي IRB. وهكذا فإن عدد الأيام التي مضت منذ الاستحقاق يبدأ بمجرد منح الائتمان إلى عميل غير مرخص له، وما لم يتم سداد هذا الائتمان في خلال فترة من 90 إلى 180 يوماً، فإن التعرض يعتبر متعثرا. ويجب أن تكون لدى البنوك سياسات داخلية منضبطة لتصنيف أهلية ائتمان العملاء الذين تقدم لهم ترخيصات بالسحب على المكشوف على حساباتهم.

5) تعريف الخسارة – كافة فئات الأصول Definition of Loss-All Asset Classes

422) تعريف الخسارة المستخدمة في تقدير الخسائر بافتراض التعثر LGD هو الخسارة الاقتصادية. وعند قياس الخسارة الاقتصادية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة. ويجب أن يتضمن ذلك آثار الخصم الهامة والتكاليف المباشرة وغير المباشرة المصاحبة لعمليات التحصيل الخاصة بالتعرض. ويجب على البنوك ألا تقوم ببساطة بقياس الخسارة المسجلة في الدفاتر المحاسبية على الرغم من أنه يمكنها مقارنة الخسارة المحاسبية بالخسارة الاقتصادية إذ إن الإجراءات الخاصة بالبنك وخبرته في التحصيل تؤثر تأثيرا كبيرا على معدلات الاسترداد ويجب أن ينعكس ذلك في تقديرات البنك للخسارة بافتراض التعثر LGD، ولكن يجب أن تكون التعديلات التي تجري على التقديرات بسبب هذه الخبرة متحفظة حتى يكون لدى البنك دليل كاف على أثر هذه الخبرة.

6) متطلبات خاصة بتقدير احتمال التعثر Requirements Specific to PD Estimation

تعرضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

423) يمكن للبنوك استخدام واحد أو أكثر من الأساليب الفنية الثلاثة المبينة فيما بعد (الخبرة الداخلية عن التعثر، ووضع خرائط وفقا لبيانات خارجية، ونماذج إحصائية للتعثر)، إلى جانب معلومات وأساليب فنية أخرى، وفقا للحالة. وذلك لتقدير متوسط احتمال التعثر لكل درجة تصنيف.

424) قد يكون لدى البنك أسلوب فني مبدئي، ويقوم باستخدام أساليب أخرى كنقطة مقارنة واحتمالات التعديل. ولن يقتنع المراقبون بالتطبيق الآلي لأي أسلوب فني دون التحليلات التي تدعمه. ويجب على البنوك أن تدرك أهمية التقديرات الحكمية في نتائج الأساليب الفنية وعمل التعديلات الضرورية بسبب محدودية الأساليب الفنية والمعلومات.

يمكن للبنك استخدام البيانات الخاصة بخبرته الداخلية عن التعثر لحساب احتمال التعثر (PD). ويجب على البنك أن يثبت في تحليله أن التقديرات تعكس وضع معايير التعهدات وأي اختلاف في نظام التصنيف الذي أنتج البيانات والحالي للتصنيف. وإذا كانت البيانات المتاحة محدودة، أو إذا كان قد طرأ تغير في معايير التعهدات أو نظم التصنيف، فإن البنك يجب أن يضيف هامشا أكبر من التحفظ في تقديراته لاحتمال التعثر. كما يمكن أيضا الاعتراف بالبيانات المجمعة فيما بين المؤسسات. ويجب على البنك أن يثبت أن نظم التصنيف الداخلي ومعايير البنوك الداخلة في المجمع مماثلة أو يمكن مقارنتها بنظمه ومعاييره.

يمكن للبنوك أن تصحب أو تحدد شرائح درجاتها الداخلية بسلم الدرجات المستخدم من جانب مؤسسة للتصنيف الخارجي للائتمان أو ما يماثلها من مؤسسات، ونسبة المعدل الملاحظ للتعثر وفقا لدرجات المؤسسة الخارجية ومنسوبا لدرجات البنك. ويجب أن يتم وضع الخرائط على أساس المقارنة بين معايير التصنيف الداخلي والمعايير الخارجية لأي مقترضين عاديين. ويجب تجنب التحيزات أو عدم التناسق

في أسلوب وضع الخرائط أو في البيانات الأساسية. ويجب أن تواجه معايير المؤسسة الخارجية التي تقوم على أساسها البيانات المستخدمة في تحديد الأحجام إلى خسارة المقترض دون أن تعكس خصائص العملية. ويجب أن يتضمن تحليل البنك مقارنة لتعاريف التعثر المستخدمة، وفقا للمتطلبات الواردة في الفقرات من 414 إلى 417 . ويجب على البنك أن يقوم بتوثيق أسس عملية وضع الخرائط .

- يسمح للبنك باستخدام متوسط لتقديرات احتمال التعثر لكل مقترض على حدة في درجة معينة، إذا ما كان قد تم استخراج هذه التقديرات من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالتعثر، ومن أجل هذا الغرض، فإن استخدام البنك لنماذج احتمالات التعثر يجب أن يستوفي المعايير المبينة في الفقرة 379 .

425) بغض النظر، عما إذا كان البنك يستخدم مصادر خارجية أو داخلية أو مجمع للبيانات، أو مزيجا من المصادر الثلاثة، في تقديراته لاحتمال التعثر، فإن طول الفتر الزمنية المستخدمة في الملاحظة يجب ألا يقل عن خمس سنوات لمصدر واحد على الأقل. وإذا ما كان نطاق فترة الملاحظة المتاحة لفترة أطول بالنسبة لأي مصدر وكا البيانات ذات صلة، يجب استخدام الفترة الأكثر طولا.

تعرضات التجزئة

426) نظرا للأسس الخاصة بالبنك في تحديد التعرُضات للمجمعات، فإن البنوك ي أن تنظر إلى البيانات الداخلية باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة ب خصائص الخسائر. ويسمح للبنوك باستخدام بيانات خارجية أو نماذج إحصائية ب إثبات وجود علاقة قوية بين (أ) عملية البنك لتحديد التعرُضات لمجمع والعملية يستخدمها مصدر البيانات الخارجية و (ب) بين الشكل الداخلي لمخاطر البنك و البيانات الخارجية. وفي جميع الأحوال فإن البنوك يجب أن تستخدم كافة م البيانات ذات الصلة كنقاط للمقارنة.

427) وإحدى الطرق لاستخراج متوسط طويل الأجل لتقديرات احتمالات التع الدفع PD والخطائر بافتراض التعثر LGD لتعرُضات التجزئة قد تقوم على تقدير الخسائر الإجمالية، وتقدير مناسب لاحتمال التعثر عن الدفع (PD) أو

بافتراض التعثر LGD. ويمكن للبنك استخدام تقديرات احتمال التعثر عن الدفع PD لاستنتاج التقدير المناسب للخسائر بافتراض التعثر (LGD) أو أن يستخدم تقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD لاستنتاج تقدير مناسب لاحتمال التعثر (PD). ويجب أن تستوفي عملية الخسائر المعايير الدنيا لتقدير احتمال التعثر PD وتقدير الخسائر بافتراض التعثر LGD الواردة في هذا القسم، كما يجب أن تكون النتيجة متسقة مع فكرة تقدير الخسارة بافتراض التعثر LGD المرجح للتعثر.

428) بغض النظر عما إذا كانت البنوك تستخدم مصادر خارجية أو داخلية أو مجمعة للبيانات أو مزيجا من المصادر الثلاثة، في تقديراتها لخصائص الخسارة، فإن طول الفترة الزمنية للملاحظة يجب ألا يقل عن خمس سنوات وإذا ما كان نطاق فترات الملاحظة أطول من ذلك بالنسبة لأي مصدر وكانت البيانات ذات صلة، يجب استخدام الفترة الأكثر طولا وليس على البنك أن يعطي أهمية متساوية للبيانات التاريخية إذا ما أن يقنع المراقب عليه بأن البيانات الأكثر حداثة قد تعتبر أفضل في التنبؤ بمعدلات الخسائر.

429) تدرك اللجنة أن بعض الإضافات المحسنة (Seasoning) قد تكوّن لها أهمية لبعض تعرضات التجزئة طويلة الأجل المميزة بآثار تلك التحسينات المضافة تظهر بعد عدة سنوات من نشأة التعرض. وينبغي للبنوك أن تتوقع أداء النمو للتعرض وأن تتخذ خطوات لضمان صحة وسلامة أساليب تقديرها، وأن مستوى المال الحالي وتعثرات مكاسبها وتمويلها كافية لتغطية احتياجاتها الرأسمالية ولكي تتجنب البنوك التقلبات في مراكز رأس المال المطلوب والناشئة عن القصيرة الأجل لاحتمالات التعثر PD فلا بد أن يتم تشجيع البنوك أيضا على تقديراتها لاحتمال التعثر (PD) بالزيادة لمواجهة الآثار الناشئة عن الإضافات Seasoning، بشرط أن تطبق هذه التعديلات بطريقة متسقة طوال الوقت، وقد التعديلات الزامية في بعض مناطق الاختصاص، وفقا للاختيار الإشرافي .

7) متطلبات خاصة بتقديرات الخسارة الذاتية بافتراض التعثر

Requirements Specific to Own-LGD Estimates

معايير بالنسبة لجميع فئات الأصول

430) يجب على البنك أن يقوم بتقدير متوسط للخسارة بافتراض التعثر (LGD) في الأجل الطويل لكل تسهيل. ويجب أن يقوم هذا التقدير على أساس متوسط الخسارة الاقتصادية لكافة حالات التعثر محل الملاحظة في مصدر البيانات (والذي يشار إليه في كل موضع آخر من هذا القسم بمصطلح المتوسط المرجح للتعثر) Default Weighted Average ولا ينبغي على سبيل المثال أن يكون المتوسط لمتوسط معدلات الخسارة السنوية. ولما كان من المحتمل أن تتجمع التعثرات في أثناء أوقات الأزمات الاقتصادية، وقد تكون تقديرات الخسارة بافتراض التعثر (LGD) مرتبط بمعدلات التعثر، فإن المتوسط المرجح بالزمن قد يخفض بشكل مادي كبير من قسو الخسارة عند وقوع كل حدث. ومن ثم، فإن من المهم أن تستخدم البنوك المتوسطا المرجحة بالتعثر للتعريف المذكور أعلاه في حساب تقديرات قسوة الخسارة. وفض عن هذا فإنه بالنسبة للتعرُضات التي تتسم تقديرات الخسارة بافتراض التعثر (LGD) الخاصة بها بالتذبذب في أثناء الدورة الاقتصادية ، يجب على البنك الذي يكون تقدير متذبذبة أن يستخدم تقديرات للخسارة بافتراض التعثر LGD تتناسب مع الاتجاه النز للاقتصاد إذا ما كانت تلك التقديرات تتسم بالتحفظ بدرجة أكبر من متوسط الأ الطويل. وبالنسبة للبنوك التي تمكنت من تطوير ووضع نماذجها الذاتية للخ بافتراض التعثر (LGD)فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإدخال الطبيعة الدورية، إن ك موجودة، للعوامل الدافعة في تلك النماذج . وقد تكون لدى البنوك الأخرى بيانات لاختبار أثر حالات الركود السابقة. وعلى أية حال، فإن بعض البنوك قد لا يكون سوى اختيار الاستخدام المتحفظ للبيانات الخارجية.

431) يجب على البنك عند القيام بتحليله، أن يأخذ في الاعتبار مدى العلا مخاطر المقترض ومخاطر أداة الضمان أو مقدم أداة الضمان. وتجب معاملة ا التي توجد فيها درجة هامة من العلاقة بطريقة متحفظة كما يجب أيضا أن يؤ

الاعتبار أي عدم توافق في العملات بين الالتزام الأساسي وأداة الضمان وأن تتم معاملته بالتحفظ عند تقدير البنك للخسارة بافتراض التعثر LGD.

432) يجب أن تكون تقديرات الخسارة بافتراض التعثر قائمة على أساس معدلات الاسترداد التاريخية، وعندما يقتضي الأمر، يجب ألا توضع فقط على أساس القيمة السوقية المقدرة لأداة الضمان وحدها. وهذا المطلب يعترف بعدم القدرة المحتملة للبنوك للسيطرة السريعة على أدوات الضمان الخاصة بها وتصفيتها. وإلى الحد الذي تأخذ فيه تقديرات الخسارة بافتراض التعثر في الحسبان وجود أداة الضمان، فإن البنوك يجب أن تنشئ متطلبات داخلية لإدارة الضمان، وإجراءات تشغيل، والتيقن القانوني وإدارة المخاطر، التي تتوافق عادة مع تلك المطلوبة وفقا للأسلوب النمطي.

433) بالنسبة للحالة المحددة للتسهيلات المتوقعة فعلا، فإن البنك يجب أن يستخدم ضل تقديراته للخسارة المتوقعة بالنسبة لكل تسهيل، بافتراض الظروف الاقتصادية جارية ووضع التسهيل، ويمكن معاملة العمولات المحصلة من المقترضين المتوقعين، في ذلك عمولات تأخير السداد باعتبارها مبالغ مستردة لأغراض تقديرات البنك سارة بافتراض التعثر. كما أن العمولات المتأخرة غير المسددة يجب أن تضاف إلى البنك للخسارة أو التعرض، بقدر ما تم رسملته منها في قائمة الدخل الخاصة

ير إضافية لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

) يجب أن تقوم تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD على أساس حد أدنى من ت لفترة ملاحظة تغطي على الأقل دورة اقتصادية كاملة ولكنها يجب في جميع ت ألا تقل عن مدة سبع سنوات لمصدر واحد على الأقل. وإذا ما كان نطاق فترة ظة المتاحة لمدة أطول لأي مصدر وكانت البيانات ذات صلة ، يجب استخدام الأطول.

معايير إضافية لتعرُضات التجزئة

435) الحد الأدنى لفترة ملاحظة البيانات لتقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD بالنسبة لتعرُضات التجزئة هو خمس سنوات وكلما قلت البيانات لدى البنك، كلما كان يجب أن ترتفع درجة التحفظ في تقديراته وليس من الضروري للبنك أن يعطي أهمية متساوية للبيانات التاريخية إذا ما أمكنه أن يثبت للمراقب عليه أن البيانات الأحدث أفضل تنبؤا بمعدلات الخسائر .

8) متطلبات خاصة بتقديرات التعرُض الذاتي عند التعثر Requirements Specific to Own-EAD Estimates

معايير لكافة فئات الأصول

436) يعرف التعرض عند التعثر EAD لأي بند مدرج أو غير مدرج في الميزانية بأنه إجمالي التعرض المقدر للتسهيل عند حدوث تعثر الملتزم. وبالنسبة للبنود الوارد[illegible] في الميزانية، يجب على البنوك ألا تقدر التعرض عند التعثرEAD بأقل من القيم[illegible] الحالية المسحوبة، مع الاعتراف بأثر التصفية فيما بين بنود الميزانية وفقا لما هو مبي[illegible] في أسلوب الأساس. والحد الأدنى لمتطلبات الاعتراف بالتصفية هو ذاته وفقا لأسلو[illegible] الأساس، ومن ثم، فإن المتطلبات الدنيا الإضافية للتقدير الداخلي للتعرض عند التع[illegible] (EAD) بموجب الأسلوب المتقدم تركز على تقديرات التعرض عند التعثر (EAD[illegible] لكافة البنود المدرجة خارج الميزانية (مع استبعاد المشتقات). ويجب على البنوك ال[illegible] تتبع الأسلوب المتقدم أن تكون قد وضعت إجراءات لتقدير التعرض عند الت[illegible] (EAD) لكافة البنود غير المدرجة في الميزانية. وهذه الإجراءات يجب أن ت[illegible] تقديرات التعرض عند التعثر (EAD) التي يجب استخدامها مع كل نوع [illegible] التسهيلات. وينبغي في تقديرات البنوك للتعرض عند التعثر (EAD) أن تعكس احـ[illegible] المسحوبات الإضافية التي قد يقوم بها حتى تاريخ ونوع التعثر أو فيما بعده. و[illegible] اختلفت تقديرات التعرض عند التعثر EAD حسب نوع التسهيل، فإن تحديـ[illegible] التسهيلات يجب أن يكون واضحا وغير غامض.

437) يجب على البنوك التي تتبع الأسلوب المتقدم أن تحدد تقديرا للتعرض عند التعثر (EAD) لكل تسهيل. ويجب أن يكون تقدير متوسط التعرض عند التعثر (EAD) مرجحا بالتعثر في الأجل الطويل لتسهيلات مماثلة ومقترضين مماثلين في خلال فترة زمنية طويلة بدرجة كافية، ولكن مع هامش تحفظ يتناسب مع نطاق الخطأ المحتمل في التقدير. وإذا ما كان من الممكن بدرجة معقولة توقع وجود ارتباط موجب بين تكرار حدوث التعثر وحجم التعرض عند التعثر EAD، فإن تقدير التعرض عند التعثر EAD يجب أن يتضمن هامشا أكبر من التحفظ. وفضلا عن هذا، فإنه بالنسبة للتعرُضات التي تتسم تقديرات التعرض عند التعثر (EAD) لها بالتذبذب في خلال الدورة الاقتصادية، يجب على البنك أن يستخدم تقديرات التعرض المناسبة للهبوط الاقتصادي، إذا ما كانت أكثر تحفظا عن متوسط الأجل الطويل وبالنسبة للبنوك التي تمكنت من وضع نماذج خاصة بها للتعرض عند التعثر (EAD)، فإن ذلك يمكن تخفيفه عن طريق النظر في الطبيعة الدورية، إذا كانت موجودة للقوى الدافعة في تلك النماذج. وقد تكون لدى بنوك أخرى بيانات داخلية كافية لفحص أثر أحداث الركود السابقة. وعلى أية حال، فإن بعض البنوك قد لا يكون أمامها سوى خيار الاستخدام المتحفظ للبيانات الخارجية.

4[illegible]) يجب أن تكون المعايير التي يتم بموجبها استخراج تقديرات التعرض عند التعثر (EAD) مقبولة وحدسية وتمثل ما يعتقد البنك أنه الدوافع المادية للتعرض عند التعثر (EAD). ويجب أن تكون الاختيارات مدعومة بتحليلات داخلية يوثق بها من جانب [illegible]. ويجب أن يكون البنك قادرا على توفير تحليل لخبرته في التعرض عند التعثر EA[illegible] حسب العوامل التي يرى أنها تمثل التعرض عند التعثر، ويجب على البنك أن [illegible]م كافة المعلومات ذات الصلة في استخراج التعرض عند التعثر EAD. وفيما [illegible]واع التسهيلات، يجب على البنك أن يراجع تقديراته للتعرض عند التعثر (EAD) [illegible] تظهر تقديرات مادية جديدة وعلى أساس سنوي على الأقل.

[illegible]) يجب توجيه اهتمام كاف من جانب البنك إلى سياساته واستراتيجياته المحددة [illegible]ية بالنسبة لرقابة الحسابات وعمليات السداد. ويجب على البنك أيضا أن يهتم [illegible] ورغبته في منع مسحوبات أكثر في الحالات غير التعثر عن الدفع مثل انتهاك

الشروط أو حالات التعثر الفني الأخرى. ويجب أن تكون لدى البنوك أيضا نظم وإجراءات كافية قائمة لضبط مبالغ التسهيلات، والمبالغ القائمة الجارية في مقابل خطوط الائتمان والتغيرات في المبالغ القائمة بالنسبة لكل مقترض ولكل درجة. ويجب أن يكون البنك قادرا على مراقبة الأرصدة القائمة على أساس يومي.

معايير إضافية لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك

440) يجب أن تكون تقديرات التعرض عند التعثر EAD قائمة على أساس فترة زمنية تغطي دورة اقتصادية كاملة، ويجب ألا تقل بأي حال عن فترة سبع سنوات. إذا كانت فترة الملاحظة المتاحة لأي مصدر تغطي فترة أطول، وكانت البيانات ذات صلة يجب استخدام هذه الفترة الأطول. وعلى غرار تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD، يجب أن يتم حساب تقديرات التعرض عند التعثر EAD باستخدام متوسط مرجح بالتعثر وليس المتوسط المرجح بالزمن.

معايير إضافية لتعرُضات التجزئة

441) الحد الأدنى لفترة ملاحظة البيانات لتقديرات التعرض عند التعثر EAD بالنسبة لتعرُضات التجزئة هو خمس سنوات وكلما قلت البيانات لدى البنك، كلما كان يجب أن ترتفع درجة التحفظ في تقديراته. وليس من الضروري للبنك أن يعطي أهمية متساوية للبيانات التاريخية إذا ما أمكنه أن يثبت للمراقب عليه أن البيانات الأحدث أفضل تنبؤ للمسحوبات.

9) المتطلبات الدنيا لتقييم أثر الضمانات والمشتقات الائتمانية Minimum Requirements for Assessing Effect of Guarantees and Credit Derivatives

معايير لتعرُضات الشركات والجهات السيادية والبنوك عند استخدام التقديرات الذاتية للخسارة بافتراض التعثر ومعايير لتعرُضات التجزئة

الضمانات

442) عندما يستخدم البنك تقديراته الذاتية للخسارة بافتراض التعثر LGD فقد يعكس أثر الضمانات في تخفيف المخاطر من خلال التكيف مع تقديرات احتمال التعثر PD أو الخسارة بافتراض التعثر LGD واختيار التكيف مع تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD لا يكون متاحا إلا لتلك البنوك التي تمت الموافقة على قيامها باستخدام تقديراتها الداخلية للخسارة بافتراض التعثر LGD. وبالنسبة لتعرُضات التجزئة، وحيث توجد ضمانات، إما لدعم التزام فردي أو مجمع من التعرُضات، فان البنك قد يعكس اثر تخفيض المخاطر إما من خلال تقديراته لاحتمال التعثر PD أو تقديراته للخسارة بافتراض التعثر LGD بشرط أن يجري بطريقة متناسقة. وعند اتباع أسلوب أو آخر، يجب على البنك أن يتبع أسلوبا متناسقا سواء بالنسبة لأنواع الضمانات أم طوال الوقت.

443) في كافة الحالات يجب أن يحدد للمقترض ولكافة الضامنين المعتمدين تصنيف مخاطر عند البداية وعلى أساس مستمر. ويجب على البنك أن يتبع كافة الحدود الدنيا للمتطلبات لتحديد تصنيف المقترضين الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك الرقابة المستمرة لحالة ومقدرة ورغبة الضامن في الوفاء بالتزاماته. ووفقا للمتطلبات المبينة في الفقرة 393، فان البنك يجب أن يحتفظ بكافة المعلومات ذات الصلة بالمقترض بدون الضمان وبالضامن، وفي حالة ضمانات التجزئة تنطبق أيضا هذه المتطلبات على تحديد التعرض المجمع، وتقدير احتمال التعثر PD.

444) لا يمكن للبنك في أي حالة أن يحدد للتعرض المضمون أي تقدير معدل لاحتمال التعثر PD أو للخسارة بافتراض التعثر، حيث يكون الوزن المعدل للمخاطر أقل من الضامن المباشر مماثل للضمان ولا يسمح بأي معايير أو عمليات تصنيف للنظر في

الآثار الأفضل الممكنة للارتباط المتوقع وغير الكامل بين وقائع التعثر للمقترض والضامن لأغراض المتطلبات الدنيا لرأس المال القانوني وهكذا، فإن وزن المخاطر المعدل يجب ألا يعكس تخفيف المخاطر للتعثر المزدوج.

صلاحية الضامنين والضمانات

445) ليس هناك أي قيود على أنواع الضامنين المقبولين. ويجب مع ذلك أن تكون لدى البنك معايير محددة واضحة عن أنواع الضامنين سيعترف بهم لأغراض رأس المال القانوني.

446) يجب أن يكون الضمان مثبتا بالكتابة، وغير قابل للإلغاء من جانب الضامن ويظل نافذا حتى تاريخ سداد الدين بالكامل (ر المبلغ ونسبة الضمان)، وقابلا للتنفيذ قانونا ضد الضمان في منطقة الاختصاص التي يكون فيها أصول للضامن يطبق وينفذ الحكم. ومع ذلك، وعلى النقيض من أسلوب الأساس بالنسبة للشركات والجهات السيادية، فإن الضمانات التي تصف الأحوال التي قد لا يكون فيها الضامن ملزما بالأداء (ضمانات مشروطة) يمكن الاعتراف بها في ظل شروط وبالتحديد، يكون العبء على البنك لإثبات أن معايير التحديد تتناول بشكل كاف تخفيض محتمل في أثر تخفيف المخاطر.

معايير التعديل

447) يجب أن تكون لدى البنك معايير محددة بوضوح بشأن تعديل درجات المقترض أو تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD، (أو في حالة التجزئة الصالحة المشتراة، وعملية تخصيص التعرُضات للمجمعات) بما يعكس أثر لأغراض رأس المال القانوني. ويجب أن تكون هذه المعايير مفصلة مثل معايير التعرُضات للدرجات وفقا للمبين في الفقرتين 372 و 373، ويجب أن المتطلبات الدنيا لتحديد تصنيف المقترض أو التسهيل المبينة في هذه الوثيقة.

448) يجب أن تكون المعايير مقبولة وحدسية، ويجب أن تتناول مقدرة ورغبته في الأداء وفقا للضمان. ويجب أن تتناول المعايير أيضا الزمن مدفوعات والدرجة التي ترتبط فيها مقدرة الضامن على الأداء بموجب

مقدرة المقترض على السداد. ويجب أن تأخذ معايير البنك أيضا في الاعتبار والمدى الذي تظل فيه المخاطر الباقية بالتسوية للمقترض، مثل وجود عدم توافق في العملة بين الضمان والتعرض الأساسي.

449) عند تعديل درجات المقترض أو تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD (أو حالة التجزئة، أو الديون الصالحة المشتراة، أو عملية تخصيص التعرُضات مجمعات) فإن البنوك يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة المعلومات المتاحة ذات الصلة.

مشتقات الائتمانية

المتطلبات الدنيا للضمانات تنطبق أيضا على المشتقات الائتمانية للاسم الواحد. اعتبارات إضافية فيما يتعلق بعدم توافق الأصول. كما أن المعايير المستخدمة الدرجات المعدلة للمقترض أو تقديرات الخسارة بافتراض التعثر LGD (أو) بالنسبة للتعرُضات المغطاة بمشتقات ائتمانية يجب أن تتطلب ألا يكون الذي تقوم على أساسه الحماية (الأصل المرجعي) مختلفا عن الأصل الأساسي، توقيت الشروط المبنية في أسلوب الأساس.

الإضافة إلى هذا، فإن المعايير يجب أن تتناول هيكل المدفوعات للمشتقات وأن تقيم بتحفظ الأثر الذي يحدثه هذا على مستوى وتوقيت الاستردادات. على البنك أن يدخل في اعتباره المدى الذي ستبقى فيه الأشكال الأخرى المتبقية.

نوك التي تستخدم أسلوب الأساس في تقديرات الخسائر بافتراض التعثر

لبات الدنيا المبينة في الفقرات من 442 إلى 451 هي ذاتها فيما عدا التالية:

رة البنك على استخدام خيار "تعديل الخسارة بافتراض التعثر".

الضمانات المقبولة محدود بتلك الضمانات المبينة في الفقرة 271.

(3) متطلبات خاصة بتقدير احتمال التعثر (PD) أو الخسارة بافتراض التعثر (LGD)/الخسارة المتوقعة (EL).

453) بالإضافة إلى معايير التأهل الخاصة بالخسائر الجارية، تطبق المتطلبات الدنيا التالية لتأهيل المخاطر لأوراق القبض الصالحة.

10) المتطلبات الدنيا لتقدير احتمال التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر LGD (أو الخسارة المتوقعة EL) Minimum Requirements for Estimating PD and LGD (or EL).

454) يجب استيفاء المتطلبات الدنيا التالية لتقدير حجم المخاطر لأي أوراق قبض مشتراة (سواء أكانت أوراق شركات أو تجزئة) مع استخدام المعاملة (من القمة إلى أسفل) لمخاطر التعثر و/أو (من القمة إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى) بالنسبة لمعاملات التصنيف الداخلي IRB لمخاطر التلاشي والتخفيف.

455) يطلب من البنك المشتري أن يقوم بتجميع الديون في عدد كاف من المجمعات المتجانسة حتى يمكن إجراء تقديرات صحيحة ومتناسقة لاحتمال التعثر PD والخسارة بافتراض التعثر LGD أو الخسارة المتوقعة EL لخسائر التعثر وتقديرات الخسائر المتوقعة نتيجة للتلاشي أو التخفيف. وبصفة عامة، فإن مخاطر عملية التجميع Bucketing ستعكس ممارسات المتعهدات لدى البائع ومدى عدم التجانس والاختلاف في عملائه. هذا بالإضافة إلى أن الطرق والبيانات اللازمة لتقدير احتمال التعثر والخسارة بافتراض التعثر LGD و الخسائر المتوقعة (EL) يجب أن تلتزم بالمعايير القائمة لتقدير حجم المخاطر بالنسبة لتعرُّضات التجزئة، وخاصة أن تحديد الحجم يجب أن يعكس كافة المعلومات المتاحة للبنك المشتري فيما يختص بنوعية الديون الأساسية بما في ذلك البيانات عن المجمعات المماثلة والتي يوفرها البائع، والبنك المشتري أو مصادر خارجية. ويجب على البنك المشتري أن يتحقق من صحة أي بيانات يقدمها البائع إذا كان سيتم الاعتماد عليها من جانب البنك المشتري.

456) يجب على البنك المشتري لأوراق القبض أن يبرر الثقة في أن المبالغ المقدمة الحالية والمقيدة سيمكن سدادها من تصفية (أو من التحصيلات في مقابل) مجمع أوراق القبض. وللتأهل لمعاملة مخاطر التعثر (من أعلى إلى اسفل)، فإن مجمع الديون وعلاقات الإقراض الشاملة ينبغي أن تجري مراقبتها وضبطها. وبصفة محددة فإن على البنك أن يثبت ما يلي:

التيقن القانوني

457) يجب أن يضمن هيكل التسهيل – أنه في ظل كافة الظروف المحتملة تكون للبنك ملكية فعلية ورقابة على التحصيلات النقدية من أوراق القبض بما في ذلك حالات أزمة إفلاس البائع أو القائم بالخدمة. عندما يقوم الملتزم بالدفع مباشرة إلى البائع أو القائم بالخدمة فإن البنك يجب أن يقوم بصفة منتظمة بالتحقق من أن كافة المدفوعات المقدمة بالكامل وفي نطاق الشروط التعاقدية المتفق عليها. وكذلك، تنبغي حماية حقوق أوراق القبض والمتحصلات النقدية من الإفلاس Stays أو التحديات القانونية التي يمكن أن تؤدي ماديا إلى تاخير قدرة المقرض على تصفية/التخلي عن أوراق القبض أو الاحتفاظ بالسيطرة على المتحصلات النقدية.

نظم الرقابة

يجب أن تكون لدى البنك القدرة على رقابة كل من جودة أوراق القبض والحالة المالية للبائع أو القائم بالخدمة. وبخاصة:

يجب على البنك (أ) تقييم الارتباط بين نوعية أوراق القبض والظروف المالية للبائع والقائم بالخدمة. (ب) أن تكون لديه سياسات وإجراءات داخلية توفر ضمانات كافية للوقاية ضد أية طوارئ بما في ذلك تحديد تقييم داخلي للمخاطر لكل بائع والقائم بالخدمة.

يجب أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات واضحة وفعالة، لتحديد مدى أهلية البائع والقائم بالخدمة، ويجب على البنك أو وكيله أن يقوم بمراجعات

دورية للبائعين والقائمين بالخدمة حتى يتحقق من صحة التقارير الواردة من البائع و/أو القائم بالخدمة، وأن يتبين ويكتشف أي تزوير أو ضعف في العمليات، وان يتحقق من مدى جودة السياسات الائتمانية للبائع وسياسات وإجراءات التحصيل للقائم بالخدمة. ويجب أن يتم توثيق نتائج تلك المراجعات بطريقة جيدة.

- يجب أن تكون لدى البنك القدرة على تقييم خصائص مجمع أوراق القبض بما في ذلك (أ) الاعتماد المتبادل فيما بين أداء التعرضات كلا على حدة في المجمع. (ب) المقدمات الزائدة. (ج) تاريخ المتأخرات وأوراق القبض المقدمة ومخصصات أوراق القبض المقدمة للبائع. (د) شروط الدفع و (هـ) الحسابات المحتملة.

- يجب أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات فعالة للرقابة على أساس تجميعي على التركز لدى كل ملتزم على حدة سواء في نطاق مجمع أوراق القبض أو فيما بين المجمعات الأخرى. بما في ذلك استيفاء المطلب بوجوب مراجعة التعرضات الها على حدة.

- يجب أن يتلقى البنك تقارير مفصلة بشكل كاف، وفي الوقت المطلوب الديون من ناحية تقادمها، وتلاشيها وذلك (أ) لضمان الالتزام بمعايير البنك الخا بالصلاحية وبسياسات المقدمات التي تحكم أوراق القبض المشتراة و (ب) لتوفير و فعالة يمكن بها رقابة وتأكيد شروط البيع من البائع (مثل تقادم تاريخ الفاتورة) تلاشي ورقة القبض.

فعالية نظم الخروج من المشاكل

459) يطلب البرنامج الفعال وجود نظم وإجراءات ليس فقط لاكتشاف التدهو المقدرة المالية للبائع والتدهور في نوعية أوراق القبض في مرحلة مبكرة، ولكن لتناول المشاكل التي تبرز بشكل فعال وبخاصة:

- ينبغي أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات ونظم معلومات لرقابة الالت يلي: (أ) كافة الشروط التعاقدية للتسهيل (بما في ذلك الشروط القانونية، المقدمات، وحدود التركز ومبررات الاستهلاك المبكر للدين الخ...) وكذ

سياسات البنك الداخلية التي تحكم معدلات المقدم وصلاحية أوراق القبض. وينبغي لنظم البنك أن تتتبع انتهاكات الشروط القانونية والإعفاءات وكذلك الاستثناءات من السياسات والإجراءات الموضوعة.

- لتحديد المسحوبات غير المنضبطة، ينبغي أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات فعالة لتتبع والموافقة على وتصفية المقدمات الزائدة .

- ينبغي أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع البائعين أو القائمين بالخدمة الذين ضعفت أحوالهم المالية و/أو مع التدهور في نوعية مجمعات أوراق القبض. ويتضمن هذا، وان لم يكن قاصرا على، وجود شروط للإنهاء المبكر في التسهيلات المتجددة، وغير ذلك من الشروط القانونية الحماية، وجود أسلوب كامل منضبط للتعامل مع انتهاكات الشروط القانونية، وسياسات وإجراءات واضحة وفعالة ء الإجراءات القانونية والتعامل مع الديون ذات المشاكل.

الية نظم الرقابة على أدوات الضمان، وإتاحة الائتمان والنقدية

46) يجب أن تكون لدى البنك سياسات وإجراءات فعالة تحكم رقابة أوراق القبض، ائتمان والنقدية، وخاصة:

- وجود السياسات الداخلية المكتوبة التي يجب أن تحدد كافة العناصر المادية لبرنامج شراء أوراق القبض بما في ذلك، صلاحية أدوات الضمان، والوثائق ورية المطلوبة، وحدود التركز، وكيفية التعامل مع المتحصلات النقدية، وينبغي أن ذه العناصر في الحسبان بدرجة مناسبة كافة العوامل المادية والعوامل ذات الصلة ذلك الحالة المالية للبائع و/أو القائم بالخدمة وتركز المخاطر، والاتجاهات في أوراق القبض وقاعدة عملاء البائع.

- جب أن تضمن النظم الداخلية أن الأموال لا يتم تقديمها إلا في مقابل أداة مستندات تدعمها (مثل إقرار مقدم الخدمة، والفواتير، ووثائق الشحن... الخ).

الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك

461) نظرا للاعتماد على نظم الإشراف والرقابة للحد من المخاطر الائتمانية، فإنه ينبغي أن تكون لدى البنك عملية داخلية فعالة لتقييم مدى الالتزام بكافة السياسات والإجراءات الهامة بما في ذلك:

- القيام بمراجعات داخلية و/أو خارجية لكافة المراحل الحاسمة في برنامج شرا البنك للديون .
- التحقق من الفصل في الواجبات بين أولا: تقييم كل من البائع و/أو القائم بالخد وتقييم الملتزم. وثانيا: بين تقييم البائع أو القائم بالخدمة و/أو المراجعة الميدا للبائع/القائم بالخدمة.

462) ينبغي أيضا للعملية الداخلية الفعالة للبنك الخاصة بتقييم مدى الالتزام ب السياسات والإجراءات الهامة أن تتضمن تقييما لعمليات المكاتب الخلفية مع الت بصفة خاصة على المؤهلات والخبرة ومستويات الوظائف، والنظم المعاونة.

8. التصديق على صحة التقديرات الداخلية dation of Internal Estimates

463) يجب أن يكون لدى البنوك نظام قوي للتصديق على صحة وتناس وعمليات التقييم، وتقدير كافة مكونات المخاطر ذات الصلة ويجب على البنك أ المراقب عليه أن عملية التصديق الداخلي تمكنه من تقييم أداء نظم التصنيف وتقدير المخاطر بطريقة متناسقة ومفيدة.

464) يجب على البنوك بصفة منتظمة أن تقارن معدلات التعثر المحققة احتمالات التعثر PDs لكل درجة، وأن تكون لديها القدرة على إثبات أن معدلا المحققة كانت في نطاق تقديراتها للخسارة بافتراض التعثر (LGDs) و عند التعثر (EADs) ويجب عند عقد المقارنات الاستفادة من البيانات التاري مدة ممكنة. ويجب أن يقوم البنك بتوثيق الطرق والبيانات المستخدمة في المقارنات. كما يجب أن يتم تحديث هذا التحليل والتوثيق مرة واحدة سنويا ع

465) يجب على البنوك أيضا أن تستخدم أدوات تصديق كمية ومقارنات أخرى مع مصادر بيانات خارجية ذات صلة. ويجب أن يقوم التحليل على أساس بيانات مناسبة للمحفظة، ويتم تحديثها بشكل منظم، وتغطي فترة ملاحظة معينة. ويجب أن تكون تقييمات البنوك بشأن أداء نظم تقييمها الذاتية موضوعة على أساس بيانات تاريخية لأجل طويل وتغطي نطاقا من الظروف الاقتصادية، والوضع الأمثل هو ان تغطي دورة اقتصادية كاملة أو أكثر.

466) يجب على البنوك أن تثبت أن طرق الاختبار الكمية وغيرها من طرق التصديق تتباين بشكل منتظم مع الدورة الاقتصادية لهذا يجب أن يتم توثيق التغيرات في الطرق والبيانات (سواء مصادر البيانات أو الفترات المغطاة) بشكل واضح ومتقن.

46) يجب أن تكون لدى البنوك معايير داخلية مفصلة بشكل جيد للمواقف التي ف فيها احتمالات التعثر (PDs)، والخسائر بافتراض التعثر (LGDs)، أو ضات عند التعثر (EAD)، الفعلية المحققة عن التوقعات بدرجة كبيرة تستدعي ول عن مدى صحة تلك التقديرات. ويجب أن تأخذ هذه المعايير في الحسبان ت الاقتصادية وما يماثلها من التغيرات النظامية على وقائع التعثر. وإذا ما ت القيم المحققة مرتفعة عن القيم المتوقعة، يجب على البنوك إعادة النظر في ها بزيادتها إلى أعلى كي تعكس ممارسات التعثر والخسائر.

إذا كانت البنوك تعتمد على التقديرات الرقابية، بدلا من الداخلية لتقدير المخاطر، تشجيعها على مقارنة تقديرات الخسائر بافتراض التعثر LGDs وتقديرات عند التعثر EADs بالتقديرات التي وضعها المراقبون. وينبغي أن تشكل ت الخاصة بالمعدلات المحققة للخسائر بافتراض التعثر LGDs والتعرضات EADs جزءا من تقييمات البنك لرأس المال الاقتصادي.

9. التقديرات الرقابية للخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر Supervisory LGD and EAD Estimates

469) يجب على البنوك التي تستخدم أسلوب الأساس للتقييم الداخلي IRB، والتي لا تستوفي المتطلبات الخاصة بالتقدير الذاتي للخسارة بافتراض التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD)، أن تعمل على استيفاء المتطلبات الدنيا المبينة في الأسلوب النمطي، حتى يتم الاعتراف بها لأدوات الضمان الصالحة (المقبولة) كما هو مبين في القسم ثانيا. (ب): الأسلوب النمطي – تخفيف المخاطر الائتمانية كما يجب أن تستوفي المطالب الدنيا التالية حتى تتلقى اعترافا بأنواع إضافية من أدوات الضمان.

1) تعريف صلاحية العقارات التجارية والعقارات السكنية كأدوات ضمان عيني Definition of Eligibility of CRE and RRE as Collateral

470) تعرف أدوات الضمان من العقارات التجارية والعقارات السكنية بالنسبة لتعرضات للشركات والجهات السيادية والبنوك كما يلي:

- أداة الضمان التي لا تعتمد فيها مخاطر المقترض بشكل مادي على أداء الأصل الأساسي المملوك أو المشروع، بل على القدرة الأساسية للمقترض على سداد الدين من مصادر أخرى. وهكذا، فإن سداد التسهيل لا يتوقف بشكل مادي على أي تدفق نقدي متولد عن استخدام العقارات التجارية/العقارات السكنية CRE/RRE كأداة ضمان[83]
- بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة أداة الضمان المرهونة لا يجب أن تتوقف بشكل مادي على أداء المقترض. ولا يقصد من هذا المطلب استبعاد الأوضاع التي تؤثر فيها عوامل الاقتصاد الكلي الصرفة في كل من قيمة أداة الضمان وأداء المقترض.

[83] تدرك اللجنة أنه في بعض الدول حيث تشكل منازل العائلات المتعددة نسبة هامة من سوق المساكن، حيث السياسة العامة هذا القطاع، بما في ذلك شركات القطاع العام المنشأة خصيصا لهذا الغرض باعتبار الموردين الرئيسيين، تكون خصائص مخاطر الإقراض المضمونة برهون على هذه العقارات السكنية المخاطر التقليدية للشركات. وقد يعترف المراقب الوطني في ظل هذه الظروف بالرهن على العقارات المملوكة لعائلات متعددة باعتبارها أداة ضمان صالحة لتعرضات للشركات .

471) في ضوء الوصف العام الوارد أعلاه وتعريف تعرض الشركات ، فإن العقارات المنتجة للدخل التي تقع في فئة أصول الإقراض المتخصص (SL) تستبعد بالتحديد من الاعتراف بها كأداة ضمان لتعرضات الشركات [84].

2) متطلبات التشغيل بالنسبة للعقارات التجارية والعقارات السكنية كأدوات ضمان Operational Requirements for Eligible CRE/RRE

472) وفقا لاستيفاء التعريف الموضح أعلاه ،لا تصبح العقارات التجارية والسكنية صالحة للاعتراف بها كأدوات ضمان لمطالبات الشركات إلا إذا تم استيفاء متطلبات [العم]ل التالية:

- قابلية التنفيذ قانونا: يجب أن تكون أي أداة ضمان، يتم أخذها، قابلة للتنفيذ [قانو]نا في ظل القوانين والتشريعات المطبقة، ويجب أن ترفع المطالبات الخاصة بأدوات [الض]مان وفقا للإجراءات اللازمة وفي المواعيد المضبوطة ويجب أن تعكس المصلحة [في] أداة الضمان رهنا حيازيا كاملا (أي استيفاء كافة المتطلبات اللازمة لإقامة [الدعو]ى).

  وفضلا عن هذا، فإن الاتفاق الخاص بأداة الضمان، والعمليات القانونية الأساسية [التي ت]قوم عليها يجب أن توفر للبنك الحصول على قيمة أداة الضمان في نطاق إطار [زمني] معقول.

- القيمة السوقية الموضوعية لأداة الضمان: يجب أن يتم تقييم أداة الضمان [بما ي]عادل أو يقل عن القيمة الحالية العادلة التي يمكن أن يباع بها العقار بموجب عقد [خاص ب]ين بائع راغب في البيع ومشتر بعيد في تاريخ التصنيف.

- تكرار إعادة التصنيف: يتوقع من البنك أن يقوم بمراقبة قيمة أداة الضمان على [أساس م]تكرر، وعلى الأقل مرة واحدة سنويا، ويقترح الإشراف المتكرر عندما تكون [ظروف ال]سوق معرضة لتغيرات هامة. ومن الممكن استخدام الطرق الإحصائية للتقييم

[84] [يلا]حظ في الهامش ملحوظة (608)، في الحالات الاستثنائية للأسواق المتقدمة الجيدة والراسخة، فإن الرهون [على ال]مكاتب/أو العقار التجارية متعددة الأغراض و/أو العقار التجارية متعددة الملكية قد يكون أمامها احتمال [الاعتر]اف بها كأداة ضمان في محفظة الشركات. نرجو الرجوع إلى الملاحظ الهامشية (21) للفقرة 47 للإطلاع [على ال]بحث الخاص بمعايير الصلاحية التي تنطبق على الحالة.

(مثل الرجوع إلى مؤشرات أسعار المساكن، وعمل العينات) لتحديث التقديرات أو لتحديد قيمة أداة الضمان التي ربما تكون قد هبطت قيمتها والتي قد تحتاج إلى إعادة تقييم. ويجب أن يتم تقييم العقار بواسطة خبير مهني محترف إذا كانت المعلومات تشير إلى أن قيمة الضمان ربما تكون قد هبطت بشكل كبير بالنسبة للأسعار العامة في السوق أو عندما يقع حدث ائتماني مثل التعثر عن الدفع.

- **الرهونات الصغرى:** في بعض الدول الأعضاء، يكون استخدام أدوات الضمان الصالحة مقصورا على الأحوال التي يكون فيها للمقترض حق الرهن الأول على العقار[85]. ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار حقوق الرهن الأصغر عندما لا يكون هناك شك في أن المطالبة الخاصة بأداة الضمان قابلة للتنفيذ قانونا وتكون أداة تخفيف فعالة لمخاطر الائتمان. وعند الاعتراف بالرهون الصغرى تتم معاملتها باستخدام C*/C** كنقطة بداية، وهي التي تستخدم للرهون الممتازة. وفي مثل هذه الحالات يتم حساب C*/C** بأخذ مجموع الرهون الصغرى وكافة الرهون الأكثر امتيازا.

473) وفيما يلي المتطلبات الإضافية لإدارة أداة الضمان:

- يجب أن يتم بوضوح توثيق أنواع أدوات الضمان من العقارات التجارية والسكنية CRE/RRE المقبولة من البنك وكذلك سياسات الإقراض (المعدلات المقدمة) عندما يؤخذ هذا النوع من أدوات الضمان.
- يجب على البنك أن يقوم باتخاذ خطوات التأكد من أن العقار المأخوذ كضمان مؤمن عليه تأمينا كافيا ضد الأضرار أو التدهور.
- يجب على البنك أن يراقب باستمرار مدى وجود مطالبات ذات حقوق أ... امتيازا (مثل الضرائب) على العقارات.
- يجب على البنك أن يراقب بشكل سليم مخاطر الالتزامات البيئية التي قد ... بالنسبة لأداة الضمان مثل وجود مواد سامة على العقار.

[85] في بعض تلك المناطق، يكون حق الرهن الأول خاضعا للحق المسبق للدائنين الممتازين، مثل مطالبات ... القائمة، وحقوق العاملين.

3) متطلبات للاعتراف بالمقبوضات المالية أو أوراق القبض المالية

Requirements for the Recognition of Financial Receivables

تعريف المقبوضات الصالحة

474) المقبوضات المالية الصالحة هي مطالبات ذات فترة استحقاق أصلية تعادل أو تقل عن سنة واحدة ويتم سدادها من خلال التدفقات التجارية أو المالية المتعلقة بالأصول الأساسية للمقترض. وهي تتضمن الديون التي تصفي ذاتيا والناشئة عن بيع السلع أو الخدمات المتصلة بعملية تجارية والمبالغ العامة المستحقة على المشترين أو الموردين أو المؤجرين أو السلطات الحكومية الوطنية أو المحلية أو أطراف أخرى غير مرتبطة ...ت بذات صلة ببيع السلع أو الخدمات المرتبطة بعملية تجارية. ولا تتضمن ...ضات الصالحة تلك المقبوضات المصاحبة لعمليات التوريق، أو المشاركات من ...ن، أو المشتقات الائتمانية.

...بات العمليات

...) التيقن القانوني: يجب أن تكون الآلية القانونية المعطاة لأداة الضمان متسمة ... وتضمن أن للمقترض حقوقا واضحة على الحصيلة الناتجة من أداة الضمان.

- يجب على البنوك اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للوفاء بالمتطلبات المحلية ... بالقابلية القانونية لتنفيذ المصلحة في الضمان مثل تسجيل المصلحة في الضمان ...وثق. وينبغي أن يكون هناك إطار يسمح للمقترض المحتمل أن يحصل على حق ...ول على أداة الضمان.
- يجب على البنوك أن تحصل على آراء قانونية تؤكد إمكان تنفيذ الترتيبات ... بأداة الضمان في كافة مناطق الاختصاص المعنية.
- يجب توثيق الترتيبات المتعلقة بأداة الضمان بطريقة سليمة، وفقا لإجراءات ... وقوية لتحصيل متحصلات أداة الضمان في الوقت السليم. وينبغي أن تضمن ... المصرفية مراعاة أي شروط قانونية مطلوبة لإعلان تعثر العميل وتحصيل ...ان في الوقت السليم. وفي حالة العسر المالي للمقترض أو تعثره ينبغي أن

تكون للبنك السلطة القانونية في بيع أو التخلي عن أوراق القبض إلى أطراف أخرى بدون اشتراط موافقة الملتزمين بأوراق القبض.

إدارة المخاطر

479) يجب أن تكون لدى البنك عملية سليمة لتحديد المخاطر الائتمانية في أوراق القبض. وينبغي أن تتضمن هذه العملية، من بين أشياء أخرى، تحليل عمل وصناعة المقترض (مثل آثار دورة الأعمال) وأنواع العملاء الذين يعمل المقترض معهم، وإذا ما كان البنك يعتمد على المقترض في التأكد من المخاطر الائتمانية لعملائه، فان البنك يجب عليه مراجعة السياسة الائتمانية للمقترض للتأكد من سلامتها وإمكان الثقة بها.

480) يجب أن يعكس الهامش بين مبلغ التعرض وقيمة أوراق القبض كافة العوامل المناسبة بما في ذلك تكلفة التحصيل، والتركز لمقترض واحد في نطاق مجمع أوراق القبض المرهونة ومخاطر التركز المحتملة في نطاق إجمالي تعرضات البنك.

481) يجب على البنك أن يحافظ على استمرار عملية المراقبة الملائمة لتعرض محددة (سواء أكانت فورية أم عارضة) والتي ترتبط بأداة الضمان التي ست لتخفيف المخاطر. وقد تتضمن هذه العملية، وفقا لما يتطلبه الحال وما يتصل بها: عن تقادم المديونية، ورقابة المستندات التجارية، وشهادات بفائدة الاقتراض، مراجعة أدوات الضمان، والمصادقة على الحسابات، ورقابة كافة المتحصلات الحسابات المسددة، وتحليل التلاشي والتخفيف (الائتمان الذي يقدمه المقترض المصدرين) والتحليل المالي المنتظم لكل من المقترض ومصدري أوراق وخاصة في الحالة التي يكون فيها عدد صغير من أوراق القبض كبيرة الحج الحصول عليه كضمان. وينبغي مراقبة مدى مراعاة حدود التركز الشامل في بالإضافة إلى الالتزام بالشروط القانونية للقرض والقيود البيئية والمتطلبات الأخرى التي ينبغي مراجعتها بشكل منتظم.

482) ينبغي أن تكون أوراق القبض التي يتعهد بها المقترض متنوعة مرتبطة بشكل غير مبرر بالمقترض. وعندما يكون الارتباط مرتفعا مثلا بعض مصدري أوراق القبض على المقترض لإثبات قدراتهم، أو عندما ينتمي

ومصدري أوراق القبض لنفس الصناعة، فان المخاطر الماثلة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند وضع الهوامش الخاصة بمجمع أدوات الضمان ككل. ولا يتم الاعتراف بأوراق القبض من التابعين للمقترض (بما في ذلك المنشآت التابعة والفرعية والعاملين) باعتبارها مخففات للمخاطر.

483) ينبغي أن تكون لدى البنك عملية موثقة لتحصيل المبالغ المسددة عن أوراق القبض في حالات الإعسار. وينبغي أن تكون تسهيلات التحصيل موجودة، حتى عندما البنك بشكل عادي إلى المقترض من أجل التحصيل.

...ات للاعتراف بأدوات ضمان أخرى

يمكن للمراقبين أن يسمحوا بالاعتراف بأثر تخفيف المخاطر الائتمانية لبعض الضمان المادية الأخرى. ولكل مراقب أن يقرر أي أنواع أدوات الضمان في اختصاصه، إن وجد، يستوفي المعيارين التاليين:

وجود أسواق ذات سيولة للتخلص من أداة الضمان بطريقة سريعة واقتصادية .

وجود أسعار سوقية متاحة عامة راسخة لأدوات الضمان وسيسعى المراقبون أن المبلغ الذي يتلقاه البنك عند تصفية أداة الضمان لا ينحرف بشكل كبير عن تلك الأسواق .

يمكن لأي بنك الحصول على اعتراف بالضمانات العينية الإضافية فانه توفي كافة المعايير المبينة في الفقرتين 472، 473 مع التعديلات الآتية :

امتياز أول: مع الاستثناء الوحيد للمطالبات المسبقة المسموح بها والمبينة الهامشية (89)، ويسمح بحق الرهن الأول على أداة الضمان أو بالدعاوى هكذا، يجب أن تكون للبنك أولوية على كافة المقرضين الآخرين من ناحية الحصيلة المحققة من أداة الضمان.

أن يتضمن اتفاق القرض وصفا تفصيليا لأداة الضمان بالإضافة إلى بطريقة إعادة التصنيف.

- يجب أن يتم بوضوح توثيق أنواع أدوات الضمان العيني المقبولة من جانب البنك، والسياسات والممارسات المتعلقة بالمبالغ الملائمة لكل نوع من الضمانات بالنسبة لمبلغ التعرض، وذلك في السياسات والإجراءات الداخلية للائتمان وأن تكون خاضعة للفحص و/أو المراجعة من جانب المراجعين.

- يجب أن تتناول السياسات الائتمانية للبنك المتعلقة بهيكل العملية المتطلبات المناسبة لأدوات الضمان بالنسبة لمبلغ التعرض، والمقررة على تصفية أداة الضمان فوراً، والقدرة على تحديد السعر أو القيمة السوقية بطريقة موضوعية، وعدد المرات التي يمكن فيها الحصول على تلك القيمة بسرعة (بما في ذلك عمل تقييم أو تقدير مهني) ودرجة تذبذب قيمة أداة الضمان. ويجب في إعادة التصنيف الدوري توجي اهتمام خاص نحو أدوات الضمان "الحساسة للموضة" Fashion-sensitive للتأكد من أن التصنيفات يتم تعديلها إلى أقل من قيمة سنة الموديل، مع أخذ عوامل التقادم، والتق المادي أو التدهور في الاعتبار .

- في حالة السلع المخزونة (مثل المواد الخام، والمنتجات في مرحلة التصني والسلع تامة الصنع، والسيارات الموجودة لدى الوكلاء) والمعدات، يجب أن تتض التصنيفات الدورية عمليات التفتيش الفعلي على السلع المخزونة.

10. متطلبات للاعتراف بالتأجير التمويلي quirements for Recognition of Leasing

486) عمليات التأجير التمويلي، بخلاف تلك العمليات التي يتعرض فيها البنك لم القيمة المتبقية Residual Value Risk (انظر فقرة 487)، تعامل نفس م التعرضات المضمونة بأداة ضمان من نفس النوع. ويجب استيفاء المتطلبات الدنيا أداة الضمان (عقارات تجارية أو سكنية أو أي أداة ضمان أخرى) هذا بالإضافة، البنك يجب أيضا أن يستوفي المعايير الآتية:

- إدارة قوية للمخاطر من جانب المؤجر بالنسبة لموقع وجود الأصل، والا الذي خصص له، وعمره، وفترة التقادم المخطط.

- إطار قانوني قوي ينشئ ملكية قانونية للمؤجر على الأصل ولقدرته على ممارسة حقوقه باعتباره مالكا بطريقة تراعي التوقيتات السليمة .

- الفرق بين معدل الإهلاك للأصل المادي ومعدل استهلاك المدفوعات عن عملية الإيجار التمويلي يجب ألا يكون كثيرا بحيث يضخم قيمة مخففات المخاطر الائتمانية المتعلقة بالأصول المؤجرة .

487) عمليات التأجير التمويلي التي تؤدي إلى تعرض البنك إلى مخاطر القيمة المتبقية، تتم معاملتها وفقا للطريقة التالية. قيمة المخاطر المتبقية هي تعرض البنك للخسارة المحتملة بسبب القيمة العادلة لهبوط قيمة المعدات إلى أقل من تقييم المتبقي عند عملية التأجير.

تتلقى سلسلة المدفوعات المخصومة عن التأجير، وزنا للمخاطر يتناسب مع القوة المستأجر (PD) والتقدير الرقابي أو التقدير الذاتي لمخاطر الخسارة بافتراض (LGD)، أيهما أفضل .

يعطي وزن مخاطر بنسبة 100% للقيمة المتبقية.

حساب التكلفة الرأسمالية لتعرضات حقوق الملكية (الأسهم) Calculation of Capital Charges for Equity Expo

أسلوب النماذج الداخلية القائمة على أساس السوق The Internal Models-Based Ap

يكون البنك مؤهلا لأسلوب النماذج الداخلية القائمة على أساس السوق، يجب أن يثبت للمراقب عليه أنه مستوف لمتطلبات دنيا كمية ونوعية معينة عند الاستمرار. ويجب على البنك الذي يخفق في إثبات التزامه المستمر بالمتطلبات وضع خطة لسرعة العودة إلى الالتزام، وأن يحصل على موافقة المراقب على تنفيذ هذه الخطة بطريقة زمنية منضبطة. وفي أثناء ذلك، يتوقع من البنوك أن التكاليف الرأسمالية باستخدام الأسلوب البسيط لوزن المخاطر.

489) تدرك اللجنة أن الاختلافات في الأسواق، وطرق القياس، والاستثمارات في الأسهم وحقوق الملكية وممارسات الإدارة تتطلب من البنوك والمراقبين أن يقوموا بتفصيل إجراءات العمل وفقا للحالات. وليس في قصد اللجنة أن تملي شكلا أو تفصيلات لعمليات وسياسات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر وممارسات القياس بالنسبة لحيازاتها من الأسهم المسجلة لديها. وعلى أية حال، فإن بعض المتطلبات الدنيا تعتبر محددة، وعلى كل مراقب أن يقوم بوضع إجراءات للفحص التفصيلي لتأكد من أن نظم البنوك لإدارة المخاطر وضوابط الإدارة كافية لتكون أساسا لأسلوب النماذج الداخلية.

2) التكلفة الرأسمالية وتحديد حجم المخاطر **[Ca]pital Charge and Risk Quantification**

490) تطبق المعايير الدنيا الكمية الآتية لأغراض حساب التكاليف الرأسمالية الدنيا لأسلوب النماذج الداخلية:

أ. تعادل التكلفة الرأسمالية الخسارة المحتملة في محفظة المؤسسة من ا[...] (حقوق الملكية)، الناشئة عن صدمة مفاجئة مفترضة لفترة ثقة بنسبة 99% من [...] بين العوائد ربع السنوية والمعدل الملائم بدون مخاطر المحسوب للعينة في خلا[ل] الأجل الطويل.

ب. ينبغي أن تكون الخسائر المقدرة مناسبة كي يمكنها مواجهة التحركات [...] للسوق من ناحية شكل المخاطر في حيازات المؤسسة في الأجل الطويل. و[...] تعكس البيانات المستخدمة لتمثيل توزيعات العائد أطول فترة للعينة تكون بيانات[...] ومفيدة من ناحية تمثيل شكل المخاطر بالنسبة للحيازات المحددة من الأسهم لدى [...]

كما ينبغي أن تكون البيانات كافية لتوفير تقديرات للخسارة متحفظة ويمكن [...] عليها إحصائيا، ودقيقة وليست قائمة على أساس شخصي أو على اعتبار[ات] صرفة. ويجب على المؤسسات أن تثبت للمراقبين عليها أن الصدمة المس[...] توفر تقديرا متحفظا للخسائر المحتملة في السوق المعني في الأجل الطويل [...] الدورة الاقتصادية. والنماذج المقدرة التي تستخدم بيانات لا تعكس النطاقا[ت] لممارسات الأجل الطويل، بما فيها فترة الهبوط حاد في القيم السوقية للأس[هم]

بحيازات البنك، يفترض أنها ستؤدي إلى نتائج متفائلة إلا إذا كان هناك دليل موثوق به لوجود آليات ضمنية في النموذج لإجراء التعديلات المناسبة. وفي حالة عدم وجود تلك التعديلات ضمن النموذج، فإن البنك يجب أن يرفق تحليلا عمليا للبيانات المتاحة مع تعديلات القائمة على أساس عوامل مختلفة متنوعة حتى يعطي لنتائج النموذج ما يجعلها تحقق القدر المناسب من الواقعية والتحفظ. وعند عمل النماذج الخاصة بالقيم المعرضة للمخاطر (VaR) لتقدير الخسائر المحتملة لربع السنة، يمكن للمؤسسات استخدام بيانات ربع سنوية أو تحويل البيانات عن الفترات الأقصر إلى ما يعادلها في ربع السنة باستخدام طريقة تحليلية مناسبة تدعمها البراهين العملية. ويجب أن يتم تطبيق هذه التعديلات من خلال عملية موضوعة بعناية، يكون قد تم التفكير فيها بعمق، وجيدة التوثيق والتحليل. وبصفة عامة يجب تطبيق التعديلات بشكل متحفظ وبطريقة متناسقة على مدار طوال الوقت. وفضلا عن هذا، وعندما تكون البيانات المتاحة محدودة، أو عندما تكون هناك حدود فنية تؤدي إلى أن تكون التقديرات الناتجة عن أي طريقة ذات نوعية غير يقينية ، فإن البنوك يجب أن تضيف هوامش مناسبة للتحفظ كي تتجنب الإفراط في التفاؤل.

ليس هناك نوع معين يمكن وصفه من نماذج القيم المعرضة للمخاطر (VaR) [...]التباين – والتباين المصاحب، والمحاكاة التاريخية، أو مونت كارلو). وعلى أية [حال] فإن النموذج المستخدم يجب أن يكون قادرا على أن يتضمن قدرا كافيا من جميع المخاطر المادية المتمثلة في عوائد الأسهم بما في ذلك كلا من المخاطر العامة للسوق والمخاطر المحدد لمخاطر محفظة الأسهم بالمؤسسة، ويجب أن تقدم النماذج الداخلية [تفسيرا] كافيا للتباين التاريخي في الأسعار، وأن يتضمن ذلك كلا من الحجم والتغيرات في التركزات المحتملة، وأن تكون قوية بدرجة كبيرة في مواجهة البيئات السوقية [...] ويجب أن يكون تعداد التعرضات للمخاطر في البيانات المستخدمة للتقدير [...] على الأقل قابلا للمقارنة بما في هو موجود في تعرضات الأسهم لدى [...]

[...] للبنوك أيضا استخدام أساليب وضع النماذج مثل سيناريو التحليل التاريخي [...]بات الدنيا من رأس المال بالنسبة لحيازات الأسهم المسجلة بالدفاتر.

ويشترط لاستخدام تلك النماذج قيام المؤسسة بالإثبات أمام المراقب عليها بأن الطريقة المستخدمة ونتائجها يمكن تحديد مجمعها في شكل النسبة المئوية للخسائر المبينة في (أ).

هـ- يجب على المؤسسات أن تستخدم نموذجا داخليا يتناسب مع شكل المخاطر ودرجة تعقد محفظة الأسهم بها ويجب على المؤسسات ذات الحيازات المادية الكبيرة وذات القيم المرتفعة بحكم طبيعتها عن المعتاد (مثل مشتقات الأسهم والأدوات القابلة للتحويل) أن تستخدم نموذجا داخليا مصمما بحيث يتضمن – بشكل ملائم – المخاطر المصاحبة لتلك الأدوات.

و. وفقا لما تقرره المراجعة الرقابية، يمكن توحيد ارتباطات الأسهم في المحفظة شكل مقاييس للمخاطر الداخلية للبنك. ويجب أن يتم توثيق استخدام الارتباط الواضحة (مثل استخدام نموذج التباين/التباين المصاحب للقيم المعرضة للمخاطر) ت كاملا وأن يدعم باستخدام التحليل العملي. ويتم تقييم الافتراضات عن مدى ملا الارتباط الضمني من جانب المراقبين في أثناء مراجعتهم لوثائق النموذج وأس التقدير.

ز. ينبغي أن تكون عملية وضع الخرائط للمراكز الفردية، ومؤشرات وعوامل المخاطر، سليمة من ناحية الأفكار وأن تكون مقبولة وحدسية. كما ينبغ يتم توثيق أساليب وعمليات وضع الخرائط توثيقا كاملا، وأن يجري إثباتها بأدلة وعملية ملائمة للحيازات المحددة الموجودة. وعندما يكون التقدير المهني م بالأساليب الكمية في تقدير درجة تذبذب لعائد إحدى الحيازات، فإن التقدير ي يأخذ في الحسبان المعلومات ذات الصلة والتي لم تؤخذ في الاعتبار من جانب ا الأخرى المستخدمة.

ح. يمكن استخدام نماذج العوامل، سواء نماذج العامل الواحد أو النماذ العوامل، وفقا لطبيعة حيازات المؤسسة ويتوقع من البنوك أن تتأكد من أ كافية لتناول كافة المخاطر التي تتضمنها محفظة الأسهم. وينبغي أن تكو المخاطر متمشية مع الخصائص المناسبة لسوق الأسهم (مثلا، العام، الخا

السوق، القطاعات الفرعية للصناعة، وخصائص التشغيل) التي يكون البنك حائز فيها على مراكز هامة. وبينما سيكون أمام البنوك فرصة اختبار هذه العوامل، فإنها يجب أن تثبت عن طريق التحليل العملي ملاءمة تلك العوامل بما في ذلك قدرتها على تغطية كلا من المخاطر العامة والمحددة.

ط. يجب أن تضم التقديرات الخاصة لتذبذبات عائد الاستثمار في الأسهم الطرق البيانات المتاحة ذات الصلة. ويمكن للبنك أن يستخدم بيانات داخلية تكون قد تمت مراجعتها بشكل مستقل، أو بيانات من مصادر خارجية (بما في ذلك البيانات المجمعة). يجب أن يكون عدد التعرضات للمخاطر في العينة وفترات البيانات المستخدمة لتحديد حجم، كافيا ليوفر للبنك الثقة في صحة وقوة تقديراته. وينبغي على المؤسسات أن تتخذ اءات مناسبة للحد من احتمال كل من تحيز العينة واستمرار التحيز في تقدير يات العائد.

يجب أن يكون هناك برنامج شامل ودقيق لاختبارات التحمل والجهد Stress-testi. ويتوقع من البنوك أن تقوم بإخضاع نماذجها الداخلية وإجراءات التقدير، بما حسابات التذبذب، لسيناريوهات افتراضية أو تاريخية تعكس أسوأ حالات الخسائر ض المراكز الأساسية في كل من الأسهم العامة والخاصة. وعلى الأقل، فإن ات التحمل والجهد، ينبغي استخدامها لتوفير معلومات عن آثار الأحداث اللاحقة ستوى الثقة المفترض في أسلوب النماذج الداخلية.

عملية وضوابط إدارة المخاطر Risk Management Process and Con

من المتوقع أن تكون الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك استثمارات الأسهم المسجلة في دفاترها، متمشية ومتوافقة مع الإرشادات ة للممارسات السليمة التي أصدرتها اللجنة والمراقبون الوطنيون. ونظرا لتطور النماذج الداخلية لأغراض رأس المال، فمن الواجب أن تكون المؤسسات قد سياسات وإجراءات وضوابط لضمان نزاهة النموذج وعملية وضع النماذج

المستخدمة لاستخراج مستويات رأس المال القانوني. وينبغي أن تضم هذه السياسات والإجراءات والضوابط ما يلي:

أ. التكامل التام للنموذج الداخلي في النظم الشاملة للمعلومات الإدارية للمؤسسة وفي إدارة محفظة الأسهم المسجلة في دفاتر البنك. وينبغي أن تتكامل النماذج الداخلية في البنية الأساسية لإدارة المخاطر بما في ذلك استخدامها في:

1. وضع معدلات لعقبات الاستثمار وتقييم الاستثمارات البديلة.

2. قياس وتقييم أداء محفظة الأسهم (بما في ذلك الأداء المعدل بالمخاطر).

3. تخصيص رأس المال الاقتصادي لحيازات الأسهم وتقييم مدى كفاية رأس المال الكلي وفقا للمطلوب في المحور الثاني وينبغي على المؤسسات أن تكون قادرة على الإثبات، عن طريق محاضر لجنة الاستثمار مثلا، أن ناتج النموذج الداخلي يلعب دور أساسيا في عملية إدارة الاستثمار .

ب. وجود نظم إدارية راسخة، وإجراءات ومهام رقابية لضمان المراجعة الدورية المستقلة لكافة عناصر عملية وضع النماذج الداخلية بما في ذلك الموافقة على تعديلات النموذج، والتأكد من صحة المدخلات إلى النموذج، ومراجعة نتائج النموذج، مثل التحقق المباشر من صحة حسابات المخاطر. كما يجب توجيه اهتمام خاص نحو فحص أساليب الوكالة ووضع الخرائط وغير ذلك من المكونات الرئيسية والهامة في النموذج وينبغي أن تعمل هذه المراجعات على تقييم صحة، وكمال، ومناسبة مدخلات النموذج ونتائجه والتركيز على كل من محاولة العثور على، والحد من، الأخطاء المحتملة وجودها مصاحبة لبعض نواحي الضعف المعروفة وتحديد نواحي الضعف غير المعروفة في النموذج. ويمكن القيام بهذه المراجعات كجزء من برامج المراجعة الداخلية أو الخارجية، بواسطة وحدة مستقلة لرقابة المخاطر، أو بواسطة طرف ثالث خارجي.

ج. نظم وإجراءات كافية لرقابة الحدود الاستثمارية والتعرضات للمخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأسهم.

د. يجب في الوحدات المسؤولة عن رسم وتقييم وتطبيق النموذج أن تكون مستقلة وظيفيا عن الوحدات المسؤولة عن إدارة الاستثمارات الفردية .

هـ. يجب أن تكون جميع الأطراف المسؤولة عن أي ناحية من عملية وضع النماذج، مؤهلة بدرجة كافية، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد ذات مهارة وكفاءة لعملية تشغيل النماذج .

4) التصديق بالصلاحية والمستندات Validation and Documentation

492) يتوقع من المؤسسات التي تستخدم النماذج الداخلية لأغراض رأس المال القانوني أن يكون لديها نظام قوي للتصديق بصحة وتناسق النموذج ومدخلاته. ويجب أيضا أن تقوم بتوثيق كامل لكافة العناصر المادية لنماذجها الداخلية وطرق عمل النماذج. والمعتاد هو أن عملية وضع النماذج ذاتها، إلى جانب النظم هي التي تقوم بالتصديق على صحة النماذج الداخلية بما في ذلك كافة الوثائق التي تدعمها، وتخضع نتائج التصديق وكذلك نتائج المراجعات الداخلية والخارجية للإشراف والمراجعة من جانب المراقب على البنك.

التصديق بالصلاحية Validation

493) يجب أن يكون لدى البنوك نظام قوي للتصديق بصحة وتوافق نماذجها الداخلية وعمليات وضع النماذج. ويجب على البنوك أن تثبت للمراقب عليها أن العملية الداخلية للتصديق بالصلاحية تمكنها من تقييم أداء نماذجها الداخلية والعمليات بطريقة متناسقة ومفيدة.

494) يجب على البنوك أن تقوم بانتظام بمقارنة عائد الأداء الفعلي (الذي يتم حسابه باستخدام المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة) مع تقديرات النموذج وأن تكون قادرة على إثبات أن هذه العوائد في النطاق المتوقع للمحفظة والحيازات الفردية. وتجب في هذه المقارنات الاستفادة من البيانات التاريخية التي تغطي أطول فترة ممكنة، ويجب أن يقوم البنك بتوثيق الطرق والبيانات المستخدمة في هذه المقارنات بطريقة واضحة. وينبغي أن يتم تحديث هذا التحليل والتوثيق مرة واحدة سنويا على الأقل.

495) ينبغي على البنوك الاستفادة من أدوات التصديق الكمي والمقارنات مع مصادر البيانات الخارجية. ويجب أن يقوم التحليل على أساس البيانات الملائمة للمحفظة، والتي يتم تحديثها بانتظام، ويغطي فترة ملاحظة مناسبة. ويجب أن تكون التصنيفات الداخلية للبنوك لأداء نماذجها الخاصة بها قائمة على أسس من البيانات التاريخية الطويلة، والتي تغطي نطاقا من الظروف الاقتصادية، على أن تغطي مثاليا دورة أعمال كاملة أو أكثر.

496) يجب على البنوك أن تثبت أن طرق التصديق الكمي والبيانات متوافقة طوال الوقت. ويجب أن يتم بوضوح وإتقان توثيق التغيرات في طرق التقدير والبيانات (سوا مصادر البيانات أو الفترات المغطاة).

497) نظرا لأن تقييم الأداء الفعلي للأداء المتوقع يوفر للبنوك أساسا لتدقيق وتعد النماذج الداخلية على أساس مستمر فإنه يتوقع أن تكون البنوك المستخدمة لنظام النما الداخلية قد وضعت معايير واضحة ودقيقة للمراجعة. وهذه المعايير لها أهمية خا في المواقف التي تنحرف فيها النتائج بشكل كبير عن التوقعات وحيث تصبح صلا النموذج الداخلي موضع تساؤل ويجب أن تأخذ تلك المعايير في الحسبان دو الأعمال وما يماثلها من التباينات النظامية في عوائد الأسهم. ويجب توثيق التعديلات التي تجري على النماذج الداخلية استجابة لمراجعة النماذج وأن يكون متوافقا مع معايير البنك لمراجعة النموذج.

498) لتسهيل التصديق على صلاحية النموذج عن طريق اختبار الأحداث ال على أساس مستمر، يجب على المؤسسات التي تستخدم أسلوب النموذج الداخ تنشئ وأن تحتفظ بقواعد بيانات عن الأداء الفعلي ربع السنوي لاستثماراتها في ال وكذلك عن التقديرات المستخدمة باستخدام نماذجها الداخلية. وينبغي على الم أيضا أن تقوم باختبار على ما مضى من تقديرات التذبذبات المستخدمة في نماذجها الداخلية ومدى ملاءمة التوكيلات المستخدمة في النموذج. وقد يطلب ال من البنوك أن تقوم بترتيب تنبؤاتها ربع السنوية ترتيبا مختلفا، وخاصة تبع أقصر زمنيا، وتخزين بيانات الأداء عن هذه الفترات الزمنية وعن اختبار الماضي على هذا الأساس.

التوثيق

499) يقع العبء على البنك لإقناع المراقب عليه بأن النموذج به قدرة تنبؤ جيدة، وأن متطلبات رأس المال القانوني لن يلحق بها أي تشوه نتيجة لاستخدامه. وبالتالي، فإن كافة العناصر الهامة للنموذج الداخلي وعملية وضع النماذج ينبغي توثيقها بالكامل وبشكل كاف. ويجب على البنوك أن تقوم بتوثيق تصميم وتفاصيل تشغيل نموذجها الداخلي كتابة. وينبغي في التوثيق أن يثبت التزام البنوك بالمعايير الكمية والنوعية ياء، كما ينبغي أن يتناول موضوعات مثل تطبيق النموذج على قطاعات مختلفة من حفظة، وطرق التقدير، ومسؤوليات الأطراف الداخلة في عملية وضع النموذج، وافقة على النموذج، وعمليات مراجعة النموذج. وينبغي بصفة خاصة في التوثيق تناول النقاط التالية:

يجب على البنك أن يوثق المبرر لاختياره طريقة وضع النماذج الداخلية، كما أن يكون قادرا على توفير التحليلات التي تثبت أن النموذج وإجراءات عمل ج يحتمل أن تنتج تقديرات مضادة في تحديد المخاطر في حيازات البنك من ويجب إجراء مراجعات دورية على النماذج والإجراءات الداخلية لتحديد إذا ما زالت منطبقة تماما على المحفظة الحالية وعلى الظروف الخارجية، هذا إلى أن البنك يجب أن يقوم بتوثيق تاريخي لأهم التغيرات في النموذج بمرور التغيرات التي أجريت على عملية وضع النماذج بعد آخر مراجعة إشرافية. وإذا التغيرات قد تمت استجابة لمعايير المراجعة الداخلية للبنك، فإن البنك يجب أن ق هذه التغيرات وبيان توافقها مع معايير مراجعة النموذج الداخلي.

بغي على البنوك عند توثيق نماذجها الداخلية أن:

ر بيانا مفصلا عن النظرية، والافتراضات و/أو الأسس الرياضية والعملية المتغيرات ومصدر أو مصادر البيانات المستخدمة في تقييم النموذج.

ع عملية إحصائية منتظمة ودقيقة (بما في ذلك اختبارات الأداء خارج الوقت ية) لإثبات صحة اختيار المتغيرات التوضيحية (التفسيرية).

- تبين الظروف التي لا يقوم النموذج في ظلها بالعمل بشكل فعال .

ج. عند استخدام التوكيلات ووضع الخرائط، يجب على المؤسسات أن تكون قد قامت بعمل وتوثيق تحليل دقيق منتظم لإثبات أن كافة التوكيلات المختارة وعمليات وضع الخرائط تمثل بدرجة كافية مخاطر حيازات الأسهم المتعلقة بها. وينبغي أن يبين التوثيق، مثلا العوامل ذات الصلة (مثل خطوط الأعمال، وخصائص الميزانية، والموقع الجغرافي، عمر الشركة، والقطاع الصناعي والقطاع الفرعي، وخصائص التشغيل) المستخدمة في وضع الخرائط للاستثمارات الفردية في توكيلات. وباختصار، فإن المؤسسات يجب أن تثبت أن الخرائط والتوكيلات المستخدمة:

- يمكن مقارنتها بدرجة كافية بالحيازة الأساسية، أو المحفظة.
- تم استخراجها باستخدام الظروف الاقتصادية والتاريخية وظروف السـ المتصلة بالحيازات الأساسية أو حيث لا يوجد ذلك، يتم إجراءات تعديل مناسب.
- تمثل تقديرات جيدة قوية للمخاطر المحتملة للحيازات الأساسية.

12. متطلبات الإفصاح Disclosure Requirements

500) حتى تكون البنوك مؤهلة لاستخدام الأسلوب القائم على التصنيف الداخلي B يجب أن تستوفي متطلبات الإفصاح المبينة في المحور الثالث. وهذه هي المتـ الدنيا لاستخدام التصنيف الداخلي IRB: ويؤدي إخفاق البنوك في استيفاء هذه المتـ إلى ألا تصبح صالحة لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي ذي الصلة .

رابعاً – المخاطر الائتمانية: إطار التوريق Credit Risk- Securitisation Framework

أ. مجال وتعاريف العمليات التي يغطيها إطار التوريق Scope and Definitions of Transactions Covered Under the Securitization Framework

501) يجب أن تقوم البنوك بتطبيق إطار التوريق لتحديد متطلبات رأس المال القانوني ـق التعرضات الناشئة من عمليات التوريق التقليدية والمركبة أو الهياكل المماثلة التي ـوي على خصائص مشتركة لكليهما. ولما كانت عمليات التوريق يمكن أن تنظم ـق كثيرة مختلفة، فإن المعاملة الرأسمالية لتعرض التوريق يجب أن يتم تحديدها أساس مادتها الاقتصادية بدرجة أكبر من شكلها القانوني. وبالمثل، فإن المراقبين ـزون إلى الجوهر الاقتصادي للعملية لتقدير ما إذا كان ينبغي خضوعها لإطار ـق لأغراض تحديد رأس المال القانوني. ويتم تشجيع البنوك على التشاور مع ـين الوطنيين عندما يكون هناك عدم تيقن عما إذا كانت عملية معينة ينبغي ـها عملية توريق. ومثال ذلك، أن العمليات التي تتضمن تدفقات نقدية من ـت (مثل الإيجارات) قد تعتبر من تعرضات الإقراض المتخصص، إذا لزم الأمر.

التوريق التقليدي هو هيكل يتم بمقتضاه استخدام التدفقات النقدية من مجمع من التعرضات لخدمة مركزين مختلفين للمخاطر على الأقل ذوي فئات أو ـعكس الدرجات المختلفة للمخاطر الائتمانية. وتعتمد المدفوعات إلى المستثمرين ـى التعرضات الأساسية المحددة، بالمقارنة باعتماد ذلك على التزام الجهة المنشئة ـلتزامات. وتختلف الهياكل ذات الفئات/الشرائح التي تميز التوريق عن أدوات ـممتازة Senior debts الثانوية Subordinated نظرا لأن الشرائح الصغرى ـق يمكنها أن تستوعب الخسائر دون إيقاف المدفوعات إلى الشرائح الأكثر ـينما أن الثانوية Subordination في حالة هيكل الديون الممتازة Senior

debts و الثانوية Subordinated، يعتبر أمرا يتعلق بأولوية ترتيب الحقوق على حصيلة التصفية.

503) التوريق المركب (المخلق) Synthetic Securitization هو هيكل يضم على الأقل مركزين مختلفين للمخاطر ذوي فئات أو شرائح تعكس درجات مختلفة للمخاطر الائتمانية لمجمع أساس من التعرضات محول، كليا أو جزئيا، من خلال استخدام مشتقات ائتمانية أو ضمانات ممولة (مثل الأوراق المالية المرتبطة بائتمان) أو غير ممولة (مثل حالات مبادلات التعثر الائتماني) Credit Default Swaps التي تعمل على تغطية المخاطر الائتمانية للمحفظة. وبالتالي فإن الخسارة المحتملة تتوقف على أداء المجمع الأساسي .

504) يشار إلى تعرض البنوك لعمليات التوريق، هنا فيما يعرف بعد بمصطلح تعرضات التوريق (Securitisation Exposures) والذي يمكن أن يتضمن، إلا أنه لن يكون قاصرا على، السندات المضمونة بالأصول، السندات المضمونة برهون، ومعززات الائتمان، وتسهيلات السيولة، وعمليات مبادلة العملة أو الفوائد، والمشتقات الائتمانية، والغطاء ذو الشرائح وفقا لما هو مبين في الفقرة 169. كما أن حسابات الاحتياطي مثل حسابات الضمان النقدي، والمسجلة باعتبارها أصلا لدى البنك المنشئ لها تعامل أيضا باعتبارها تعرضات توريق .

505) الأدوات الأساسية في المجمع والتي يتم توريقها يمكن أن تتضمن وليست قاصرة على ما يلي: القروض، والالتزامات، والسندات المضمونة بالأصول، والمضمونة بالرهون، وسندات الشركات والأوراق المالية لحقوق الملكية ، والاستثمارات في حقوق الملكية الخاصة. وقد يتضمن المجمع الأساسي تعرضا واحدا أو أكثر.

ب. تعاريف **Definitions**

1. الأدوار المختلفة التي تلعبها البنوك **Different Roles Played by Banks**

1) البنك المستثمر **Investing Bank**

506) البنك المستثمر هو مؤسسة، بخلاف المؤسسة الأصلية المنشئة، تقوم بدور الكفيل أو القائم بالخدمة وفقا لما هو مبين في الفقرة 507، ويتحمل المخاطر الاقتصادية لتعرض التوريق.

2) البنك المنشئ **Originating Bank**

507) بالنسبة لأغراض رأس المال القائم على المخاطر Risk-Based Capital يعتبر أي بنك منشئا بالنسبة لعملية توريق معينة إذا ما استوفى أحد الشرطين التاليين:

أ. أن يقوم البنك بشكل مباشر أو غير مباشر بإنشاء تعرضات تدخل في عملية التوريق.

ب. أن يقوم البنك بالعمل كراع أو كفيل لورقة تجارية معززة بأصول (ABCP) Asset-backed Commercial Paper أو أي برنامج مماثل يحصل على تعرضات من أطراف ثالثة. وفي نطاق مثل هذه البرامج، يمكن اعتبار البنك كفيلا Sponsor، وبالتالي، منشئا إذا ما قام بالفعل، أو بشكل مادي، بإدارة أو وضع البرنامج أو تقديم المشورة و/أو معززات الائتمان.

2. المصطلحات العامة **General Terminology**

1) الاستدعاء التام **Clean-Up Call**

50[illegible]) الاستدعاء التام هو خيار يسمح للبنك المنشئ أو البنك القائم بالخدمة ، باستدعاء [illegible]ضات عملية التوريق (مثل السندات المدعومة بأصول) قبل سداد كافة التعرضات [illegible]اسية. وفي حالة عمليات التوريق التقليدية، فإن ذلك يتم بصفة عامة عن طريق [illegible] شراء التعرضات الباقية من التوريق عندما يهبط توازن المجمع أو السندات

القائمة تحت بعض المستويات المحددة. وفي حالة العمليات المركبة Synthetic، فإن عملية الاستدعاء التام قد تتخذ شكل شرط يلغي الحماية الائتمانية.

2) معززات الائتمان Credit Enhancements

509) معزز الائتمان هو ترتيب تعاقدي يحتفظ البنك أو يتحمل فيه البنك، بتعرض التوريق، ومن الناحية المادية يقدم درجة من الحماية الائتمانية إلى الأطراف الأخرى في العملية. وقد تتخذ المعززات الائتمانية أشكالا مختلفة، يرد بعضها كأمثلة في القوائم الإرشادية التي يعدها المراقبون بشأن عمليات التوريق.

3) الاستهلاك المبكر Early Amortization

510) النصوص الخاصة بالاستهلاك المبكر هي آليات تسمح عند العمل بها للمستثمرين بالحصول على قيمة السندات قبل الموعد المحدد أصلا لاستحقاق السندات المصدرة. وبالنسبة لأغراض رأس المال القائم على أساس المخاطر، فإن النص الخاص بالاستهلاك المبكر قد يعتبر مقيدا أو غير مقيد. والاستهلاك المبكر المقيد يجب أن يستوفي الشروط التالية:

أ. يجب أن تكون لدى البنك خطة لرأس المال/السيولة تضمن أن لدى البنك المال الكافي وسيولة متاحة في حالة الاستهلاك المبكر.

ب. أن تكون هناك، طول مدة العملية، بما في ذلك فترة الاستهلاك، عملية بالنسبة والتناسب Pro-rata للفوائد والأصل، والمصروفات، والخسائر، والاسترد تقوم على أساس أرصدة المدينين القائمة في أول كل شهر.

ج. يجب أن يقوم البنك بوضع فترة كافية لاستهلاك 90% من إجمالي الدين في بداية فترة الاستهلاك المبكر، يتم خلالها السداد أو الاعتراف به كتعثر.

د. ينبغي ألا يكون السداد بخطى أسرع مما يسمح به الاستهلاك المباشر الفترة المحددة في المعيار (ج).

511) أي نص للاستهلاك المبكر لا يكون مستوفيا للشروط الخاصة بالاستهلاك المقيد يعامل على أنه مخصص لاستهلاك مبكر غير مقيد .

4) الفرق (الهامش) الزائد Excess Spread

512) يعرف الفرق الزائد بأنه إجمالي التكاليف المالية المحصلة والدخول الأخرى التي تتلقاها شركة ائتمانية أو شركة ذات غرض مخصوص Special Purpose Entity (SPE) المبينة في الفقرة 514، مطروحا منها الفائدة على الشهادات، ومصروفات الخدمة، ومصروفات الإنهاء، وغير ذلك من مصروفات الشركة ذات الغرض المخصوص SPE والشركة الائتمانية الممتازة Senior Trust.

5) الدعم الضمني Implicit Support

513) ينشأ الدعم الضمني عندما تقدم مؤسسة ما دعما لعملية التوريق يتعدى ما هو محدد مسبقا في الالتزام التعاقدي.

6) الشركة المخصصة لغرض معين Special Purpose Entity (SPE)

514) الشركة ذات الغرض المخصوص Special Purpose Entity (SPE) هي شركة أو مؤسسة ائتمانية Trust أو أية جهة أخرى منظمة ومنشأة لغرض محدد، تكون نواحي نشاطها محدودة بتلك النواحي التي تناسب تحقيق الغرض لتلك المنشأة المخصصة (SPE) ويهدف هيكلها إلى عزل المنشأة المخصصة SPE عن المخاطر الائتمانية للجهة المنشئة أو البائعة للتعرضات. وعادة ما تستخدم المنشآت المخصصة SPEs كوسائل تمويل تباع بموجبها التعرضات إلى مؤسسة ائتمانية أو جهة مماثلة مقابل النقود وغيرها من الأصول التي يمولها دين تصدره المؤسسة الائتمانية.

متطلبات التشغيل للاعتراف بتحويل المخاطر Operational Requirements for the Recognition of Risk Transfer

515) تطبق متطلبات التشغيل التالية على كل من الأسلوب النمطي، وأسلوب التصنيف IRB لإطار التوريق.

1. متطلبات التشغيل لعمليات التوريق التقليدية Operational Requirements for Traditional Securitizations

516) لا يمكن للبنك المنشئ استبعاد التعرضات التي تم توريقها من حساب الأصول المرجحة بالمخاطر إلا إذا تم استيفاء الشروط التالية ويجب على البنوك التي تستوفي هذه الشروط أن تحتفظ برأس المال القانوني مقابل أية تعرضات توريق تكون ما زالت في حوزتها.

أ. إتمام تحويل المخاطر الائتمانية الكبيرة المصاحبة للتعرضات التي تم توريقها إلى الأطراف الثالثة.

ب. أن القائم بالتحويل لا يحتفظ بأي سيطرة فعلية أو غير مباشرة على التعرضات التي تم تحويلها. وأن الأصول معزولة قانونا عن القائم بالتحويل (المحول) بطريقة تجعل تلك الأصول بعيدة عن متناول القائم بالتحويل ودائنيه (عن طريق بيع الأصول، وعن طريق المشاركة من الباطن مثلا)، حتى في حالة الإفلاس أو الحراسة القضائية. ويجب أن يتم دعم هذه الإجراءات برأي قانوني صادر من مستشار قانوني مؤهل لذلك.

ج. ألا تكون السندات الصادرة تمثل التزاما على عاتق القائم بالتحويل. وبهذا فإن المستثمرين عند شرائهم لهذه السندات تكون مطالباتهم منصبة على المجمع الأساسي للتعرضات فقط.

د. أن يكون المحول إليه شركة مخصصة SPE وأن يكون الحائزون لصالح الانتفاع في هذه الجهة (الشركة) لأصحاب حق في رهن أو استبدال تلك المصالح دون أية قيود .

هـ. يعتبر القائم بالتحويل (المحول) محتفظا بالسيطرة الفعلية على تعرضات المخاطر الائتمانية المحولة إذا ما (1) كان في إمكانه إعادة شرائها ممن سبق تحويلها إليه حتى يستولي على مزاياها أو (2) إذا ما كان ملتزما بالاحتفاظ بمخاطر التعرضات المحولة . كما أن احتفاظ القائم بالتحويل بحقوق خدمة التعرضات – لا يشكل بالضرورة سيطرة غير مباشرة على التعرضات .

و. يجب في الاستدعاءات التامة Clean-Up Calls استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 518 .

ز. ألا تتضمن عملية التوريق شروطا:

1) تتطلب من البنك المنشئ أن يقوم بانتظام بتغيير التعرضات الأساسية بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين نوعية المتوسط المرجح للائتمان في المجمع، إلا إذا كان ذلك يتحقق عن طريق بيع الأصول إلى أطراف ثالثة مستقلة وغير تابعة أو مرتبطة بأسعار السوق.

2) تسمح بالزيادة في مركز الخسارة الأول، أو معززات الائتمان من جانب البنك المنشئ بعد بداية العملية.

3) تؤدي إلى زيادة الحصيلة المدفوعة إلى أطراف أخرى خلاف البنك المنشئ، مثل المستثمرين والأطراف الثالثة التي تقدم معززات الائتمان، استجابة للتدهور في نوعية الائتمان في المجمع الأساسي.

2. متطلبات التشغيل لعمليات التوريق المركبة Operational Requirements for Synthetic Securitisations

517) بالنسبة لعمليات التوريق المركبة، يمكن الاعتراف باستخدام أساليب مخففات المخاطر الائتمانية CRM (أي أدوات الضمان، والضمانات الشخصية والمشتقات الائتمانية) لتغطية التعرضات الأساسية بالنسبة لإغراض رأس المال القائم على المخاطر، فقط بعد استيفاء الشروط المبنية أدناه:

أ. يجب أن تلتزم مخففات المخاطر الائتمانية CRM بالشروط المبنية في القسم ثانيا (ب).

ب. تكون أدوات الضمان محدودة بتلك المبينة والمحددة في الفقرتين 116، 117 .

ج.   يتحدد الضامنون المقبولون بالمشاركين الرئيسيين في السوق وفقا للتعريف الوارد في الفقرة 142. ويمكن للبنوك ألا تعترف بالجهات أو المنشآت المخصصة SPEs باعتبارها ضامنة في إطار التوريق .

د.   يجب على البنوك ان تحول جزءا كبيرا من المخاطر الائتمانية المصاحبة بالتعرض الأساسي إلى أطراف ثالثة.

هـ.   يمكن ألا تتضمن الأدوات المستخدمة لتحويل المخاطر الائتمانية أي شروط أو نصوص تحد من قيمة المخاطر الائتمانية المحولة، مثل الواردة فيما يلي :

- الشروط التي تحد بشكل مادي من الحماية الائتمانية أو تحويل المخاطر الائتمانية (مثل حدود مبدئية تقل ماديا عما يمكن أن يستلزمه البدء في إجراءات الحماية الائتمانية حتى عند وقوع حدث ائتماني أو عند تلك الحدود التي تسمح بإنهاء الحماية بسبب تدهور نوعية الائتمان في التعرضات الأساسية).
- الشروط التي تتطلب من البنك المنشئ أن يقوم بتغيير التعرضات الأساسية بحيث ينتج عن ذلك تحسن في نوعية المتوسط المرجح للائتمان في المجمع .
- الشروط التي تعمل على زيادة تكلفة الحماية الائتمانية على البنوك استجابة لتدهور نوعية المجمع .
- الشروط التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة المدفوعة إلى أطراف أخرى خلاف البنوك المنشئة، مثل المستثمرين والأطراف الثالثة التي تقدم معززات الائتمان، استجابة للتدهور في نوعية الائتمان في المجمع الأساسي.
- الشروط التي تعمل على زيادة في مركز الخسائر الأول أو معززات الائتمان التي قدمها البنك المنشئ بعد بداية العملية.

و.   يجب الحصول على رأي قانوني من مستشار قانوني مؤهل لذلك يؤكد قابلية تنفيذ العقود في كافة مناطق الاختصاص المعنية .

ز.   يجب أن تكون الاستدعاءات التامة مستوفية لكافة الشروط الواردة في الفقرة 518.

3.   متطلبات التشغيل ومعاملة الاستدعاءات التامة Operational Requirements and Treatment of Clean-Up Calls

518) إن وجود استدعاء تام Clean-Up Call لا يستوفي كافة الشروط التالية فيما بعد، يؤدي إلى المعاملة المبنية في الفقرة 520 بالنسبة لأغراض رأس المال القانوني. ولا يتطلب الأمر رأس مال إذا ما تم استيفاء الشروط التالية:

1)   ألا تكون ممارسته، ملزمة قانونا، سواء من الناحية المادية أم الشكلية، ولكن تكون وفقا لاختيار البنك المنشئ.

2)   يجب ألا يكون موضوعا بشكل يتجنب تخصيص الخسائر التي يجب أن تستوعبها معززات الائتمان أو المراكز التي يحتفظ بها المستثمرون أو التي قد يتم تشكيلها لتوفر معززات ائتمانية.

3)   يجب أن تتم ممارسته فقط عندما تتبقى نسبة 10 % أو أقل من المحفظة الأصلية الأساسية أو قيمة المحفظة المرجعية.

519) إذا ما وجد، عند ممارسة استدعاء تام، أنه يعمل كمعزز ائتماني، فإن الإجراءات تؤدي إلى اعتباره أحد أشكال الدعم الضمني الذي يقدمه البنك، وتجري معاملته طبقا للإرشادات الرقابية الخاصة بعملية التوريق.

520) يؤدي وجود عملية استدعاء تام غير مستوفية لكافة المعايير المبينة في الفقرة 518 إلى متطلب رأسمالي. وفي حالة التوريق التقليدي فإن التعرضات الأساسية تجري معاملتها كما لو لم تكن مورقة وفي حالة التوريق المركب Synthetic، يجب على البنك أن تحتفظ برأس مال مقابل إجمالي قيمة التعرضات التي تم توريقها، كما لو كانت لا تستفيد من أية حماية ائتمانية.

د. معاملة تعرضات التوريق Treatment of Securitization Exposures

1. المتطلبات الدنيا لرأس المال Minimum Capital Requirements

521) يطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال قانوني في مقابل كافة تعرضات التوريق، بما في ذلك تلك الناشئة عن توفير مخففات المخاطر الائتمانية إلى عملية التوريق، والاستثمارات في سندات معززة بأصول، والاحتفاظ بشريحة ثانوية، وتقديم تسهيلات سيولة أو معززات ائتمانية، كما هو مبين في الأقسام التالية وتجري معاملة تعرضات التوريق المعاد شراؤها باعتبارها تعرضات توريق محتفظ بها.

1) الخصم Deduction

522) إذا ما طلب من بنك ما أن يقوم بخصم تعرضات التوريق من رأس المال القانوني، يتم الخصم بنسبة 50 % من الشريحة (1) أو بنسبة 50% من الشريحة (2) باستثناء واحد.

523) يطلب من البنوك أن تخصم من رأس مال الشريحة 1 أي دخل هامشي متوقع في المستقبل (Future Margin Income FMI) مثل (متحصلات الفوائد فقط) تكون قد تمت رسملته وتم اعتباره كأصل في الميزانية، وتم الاعتراف به ضمن رأس المال القانوني. ويشار إلى التعرضات من هذا النوع باعتبارها "أصول تمت رسملتها "Capitalised Assets" لأغراض إطار التوريق.

2) الدعم الضمني Implicit Support

524) عندما تقوم إحدى المؤسسات المصرفية بتقديم دعم ضمني لعملية توريق، يطلب منها، كحد أدنى، الاحتفاظ برأس مال مقابل كافة التعرضات المصاحبة للتوريق كما لو لم يكن قد تم توريقها. وبالإضافة إلى هذا ، يطلب من البنك أن يقوم بالإفصاح عن (أ) قام بتقديم دعم غير تعاقدي، (ب) الأثر على رأس المال الناشئ من هذا العمل.

2. متطلبات التشغيل لاستخدام تقييمات الائتمان الخارجية Operational Requirements for Use of External Credit Assessments

525) تطبق متطلبات التشغيل التالية والخاصة باستخدام التصنيفات الخارجية للائتمان في كلا الأسلوبين النمطي، والتصنيف الداخلي IRB لإطار التوريق:

أ. لكي يكون التصنيف الخاص للائتمان صالحا لأغراض وزن المخاطر، فإنه يجب أن يأخذ في الاعتبار، وأن يعكس كامل قيمة التعرض للمخاطر الائتمانية للبنك بالنسبة لكافة المدفوعات المستحقة له، وعلى سبيل المثال، فإذا كان البنك دائنا بالأصل والفوائد، فإن التصنيف يجب أن يأخذ ذلك في الحسبان، وأن يعكس المخاطر الائتمانية المصاحبة لسداد كل من الأصل والفوائد في مواعيدها.

ب. يجب أن تكون التصنيفات الخارجية للائتمان صادرة عن مؤسسة للتقييم الخارجي للائتمان (ECAI) معترف بها من المراقب الوطني على البنك طبقا للفقرات من 60 إلى 78 مع الاستثناء التالي: على النقيض من الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة 61 فإن التصنيف الخارجي للائتمان يجب أن يكون متاحا للكافة عموما ومعلنا. وهو ما يعني أن التصنيف والتصنيف النوعي يكون منشورا في شكل يمكن الوصول إليه، وتتضمنه المصفوفة الانتقالية Transition matrix لمؤسسة التصنيف الخارجي للائتمان ECAI. وبالتالي، فإن التصنيفات الصالحة لعمليات التوريق لا تتضمن تلك التي لا تتاح إلا للمؤسسات المحلية والأجنبية ذات المصالح المشروعة وبشروط مماثلة. وبالإضافة إلى هذا، فإن "التصنيف أو التصنيف الخاص" لا يستوفي هذا الشرط حتى إذا ما كان متاحا لكافة أطراف العملية.

ج. يجب على مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان الصالحة أن تكون قد قامت بإثبات خبرتها في عمليات التوريق، والتي يمكن إثباتها بقوة قبوليا في الأسواق.

د. يتوقع من البنك أن يقوم بتطبيق التصنيفات الخارجية للائتمان بواسطة مؤسسات صالحة للتقييم الخارجي للائتمان ECAIs بشكل متناسق لعدد معين من تعرضات التوريق. وفضلا عن هذا، فإن البنك لا يمكنه استخدام مؤسسة واحدة ECAI لتقييم

الائتمان لشريحة واحدة أو أكثر، ويقوم باستخدام مؤسسة أخرى ECAIs لتقييم الائتمان لمراكز واحدة أو أكثر (سواء أكانت محتفظا بها أم مشتراة) في نطاق نفس عملية التوريق التي قد تقوم أو لا تقوم بتقييمات مؤسسة تقييم الائتمان الأولى ECAI .

هـ- في الحالات التي يمكن فيها استخدام اثنتين أو أكثر من مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان ECAI ويمكنها أن تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية لنفس تعرضات التوريق بشكل مختلف تطبق الفقرات من 66 الى 68 .

و- إذا ما تم تقديم مخففات المخاطر الائتمانية (CRM) بشكل مباشر إلى منشأة مخصصة SPE، ذات ديكل مصنف -A أو أفضل، وانعكس ذلك في التصنيف الخارجي للائتمان المحدد لتعرضات التوريق فإنه ينبغي استخدام وزن المخاطر الملائم لهذا التصنيف والمحدد للتعرضات. وحتى يمكن تجنب أي حساب مزدوج ، لن يكون هناك أي اعتراف إضافي بأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية وإذا ما تم تصنيف مقدم مخففات المخاطر الائتمانية CRM بدرجة أقل من -A، فإن تعرضات التوريق المغطاة ينبغي أن تعامل كما لو كانت غير مصنفة.

ز- في الحالة التي لا يمكن فيها للمنشأة المخصصة SPE الحصول على مخفف للمخاطر الائتمانية CRM، وبدلا من ذلك تم تطبيقه على تعرض توريق محدد في نطاق عملية توريق (مثل شريحة ABS) يقوم البنك بمعاملة التعرض كما لو كان غير مصنف وعندئذ يستخدم معاملة تخفيف المخاطر الائتمانية وفقا لما هو مبين في القسم ثانيا (ب) أو ثالثا للاعتراف بالغطاء.

3. الأسلوب النمطي لتعرضات التوريق Standardized Approach for Securitization Exposures

1) النطاق أو مجال التطبيق Scope

526) يجب على البنوك التي تطبق الأسلوب النمطي لمخاطر الائتمان لنوع التعرض الأساسي الذي تم توريقه، أن تستخدم الأسلوب النمطي في ظل إطار التوريق.

2) أوزان المخاطر Risk Weights

527) يتم حساب قيمة تعرضات التوريق المرجحة بالمخاطر بضرب قيمة المركز في وزن المخاطر المناسب المحدد طبقا للجداول المبينة فيما بعد. وبالنسبة لتعرضات البنود خارج الميزانية، يجب على البنك أن تطبق معامل تحويل الائتمان CCF ثم تحدد وزن المخاطر لقيمة المعادلة للائتمان الناتجة. وبالنسبة للمراكز ذات التصنيفات طويلة الأجل B+ وما تحتها، وتلك التي لم يتم تصنيفها، يتطلب الخصم من رأس المال وفقا لما تم تحديده في الفقرة 522. كما يتطلب الخصم أيضا بالنسبة للمراكز ذات التصنيفات قصيرة الأجل بخلاف A-1/P-1 و A-2/P-2 و A-3/P-3 وتلك المراكز التي لم يتم تصنيفها أو تقييمها.

528) يتم تحديد المعاملة الرأسمالية للمراكز التي تحتفظ بها البنوك المنشئة وتسهيلات السيولة، والاعتراف بمخفضات المخاطر الائتمانية، وتوريق التعرضات المتجددة، كل على حدة. وقد وردت معاملة الاستدعاءات التامة في الفقرات من 518 إلى 520.

أقسام التصنيف طويل الأجل[86]:

التصنيف الخارجي للائتمان	من AAA إلى -AA	من +A إلى -A	من +BBB إلى -BBB	من +BB إلى -BB	+B فأقل أو غير مصنف
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%350	خصم

أقسام التصنيف قصير الأجل:

التصنيف الخارجي للائتمان	A-1/P-1	A-2/P-2	A-3/P-3	كافة التصنيفات الأخرى أو غير المصنف
وزن المخاطر	%20	%50	%100	خصم

(86) تحديد درجات التصنيف المستخدم في الأشكال التالية هو لأغراض التصوير والشرح فقط ولا يدل على تفضيل أو تأييد لأي نظام بعينه للتقييم الخارجي.

المستثمرون قد يعترفون بتقييمات أقل من درجة تعرض الاستثمار

529) إن المستثمرين كطرف ثالث هم فقط، في مواجهة البنوك باعتبارها من الناحية المادية هي الجهة المنشئة، الذين قد يعترفون بالتصنيفات الخارجية للائتمان التي تعادل BB+ وحتى -BB لأغراض وزن مخاطر تعرضات التوريق.

البنوك المنشئة يجب أن تخصم التعرضات التي تقل عن درجة الاستثمار.

530) يجب على البنوك المنشئة وفقا للتعريف الوارد في الفقرة 507 أن تقوم بخصم كافة تعرضات التوريق المحتفظ بها والتي يتم تصنيفها (تقييمها) بأقل من درجة الاستثمار (أي -BBB).

3) استثناءات على المعاملة العامة لتعرضات التوريق غير المصنفة Exceptions to general Treatment of Unrated Securitization Exposures

531) كما لوحظ في الجداول السابقة، فإن تعرضات التصنيف غير المصنفة يجري عادة خصمها. والاستثناءات على هذه القاعدة تطبق على:

أ. معظم تعرضات التوريق الممتازة.

ب. التعرضات التي تقع في المركز الثاني للخسارة أو في مركز أفضل في برنامج الأوراق التجارية المدعمة بأصول (ABCP) والمستوفية للمتطلبات المبينة في الفقرة 534.

(أ) معاملة تعرضات التوريق الأكثر امتيازا وغير المصنفة

532) إذا كانت التعرضات الأكثر امتيازا للتوريق التقليدي أو المركب غير مصنفة فإن البنك الحائز أو الضامن لمثل هذا التعرض قد يطبق معاملة "النظر إلى الداخل" بشرط أن يكون تكوين المجمع الأساسي معروفا طوال الوقت. ولا يطلب من البنوك تدخل في اعتبارها سعر الفائدة أو مبادلات العملات Currency Swaps عند تحديد إذا كان المركز ممتازا جدا لأغراض أسلوب "النظر إلى الداخل" Look-through

533) في معاملة النظر إلى الداخل Look-through، تتلقى التعرضات الأكثر امتيازا غير المصنفة متوسط وزن المخاطر للتعرضات الأساسية وفقا لما يراه المراقبون. وإذا لم يكن البنك قادرا على تحديد أوزان المخاطر المحددة للتعرضات الأساسية للمخاطر الائتمانية، يجب خصم مركز التعرض غير المصنف.

(ب) معاملة التعرضات الواقعة في مركز الخسارة الثاني أو أفضل في برنامج الأوراق التجارية المدعومة بأصول ABCP

534) الخصم غير مطلوب بالنسبة لتعرضات التوريق غير المصنفة التي تقدمها البنوك لبرامج الأوراق التجارية المدعومة بأصول ABCP والتي تستوفي المتطلبات التالية:

أ. أن يكون التعرض من الناحية الاقتصادية في مركز الخسارة الثاني أو أفضل، كما يجب أن يوفر مركز الخسارة الأول حماية ائتمانية كافية لمركز الخسارة الثاني.

ب. يجب أن تكون المخاطر الائتمانية المصاحبة معادلة لدرجة الاستثمار أو أفضل.

ج. يجب على المؤسسة الحائزة لتعرض التوريق غير المصنف ألا تحتفظ أو تقوم بتقديم المركز الأول للخسارة.

535) عندما يتم استيفاء الشروط السابقة، تقوم البنوك بتطبيق وزن للمخاطر هو الأكبر من بين (1) 100 % أو (2) أعلى وزن للمخاطر محدد لأي من التعرضات الفردية الأساسية التي يغطيها التسهيل.

(ج) أوزان المخاطر لتسهيلات السيولة الصالحة

536) بالنسبة لتسهيلات السيولة الصالحة وفقا للتعريف في الفقرة 538 فإن وزن المخاطر المطبق على تعرض مبلغ الائتمان المعادل يساوي أعلى وزن للمخاطر تم تحديده لأي من التعرضات الفردية الأساسية التي يغطيها التسهيل.

4) معاملات تحويل الائتمان للتعرضات خارج الميزانية Credit Conversion Factors for Off-Balance Sheet Exposures

537) بالنسبة لأغراض رأس المال القائم على المخاطر، يجب على البنوك أن تحدد، وفقا للمعايير المبينة أدناه، ما إذا كان تعرض التوريق خارج الميزانية مؤهلا باعتباره تسهيل سيولة صالح، أم أنه تسهيل مقدم نقدي للقائم بالخدمة. وبالنسبة لأغراض رأس المال القائم على المخاطر، تتلقى كافة تعرضات التوريق الأخرى خارج الميزانية معاملة تحويل ائتمان بنسبة 100%.

(أ) تسهيلات السيولة الصالحة

538) يسمح للبنوك بمعاملة تعرضات التوريق خارج الميزانية باعتبارها تسهيلات سيولة صالحة بعد استيفاء المتطلبات الدنيا التالية:

أ. يجب أن تحدد الأوراق والوثائق الخاصة بالتسهيل بوضوح الظروف التي يمكن سحبه فيها. وبصفة خاصة، يجب عدم استخدام التسهيل لتقديم دعم ائتماني في الوقت الذي قد يتم فيه سحبه عن طريق تغطية خسائر موجودة فعلا (مثل حيازة أصول بقيمة تفوق قيمتها العادلة) أو أن تتم هيكلته بحيث يكون سحبه مؤكدا (كما تشير إلى ذلك عمليات السحب المنتظمة أو المستمرة).

ب. يجب أن يخضع التسهيل لاختبار نوعية الأصول الذي يستبعد سحبه لتغطية تعرضات مخاطر ائتمانية في حالة تعثر وفقا لما هو مبين في الفقرات من 414 إلى 419 .

ج. لا يمكن سحب التسهيل بعد استيفاء كافة المعززات الائتمانية المطبقة التي يستفيد منها تسهيل السيولة .

د. السحب من التسهيل (أي حيازة أصول بموجب اتفاق شراء أو الحصول على قروض بموجب اتفاق إقراض) لا يجب أن يكون مدعوما أو خاضعا للتأمين الاستثناء.

هـ. يجب أن ينشأ عن التسهيل تخفيض في القيمة التي يمكن سحبها أو الإنهاء المبكر للتسهيل في حالة التعثر، وفقا لما هو مبين في أسلوب التصنيف الداخلي IRB، إذا ما كان المجمع الأساسي أو نوعية المجمع الأساسي أقل من درجة الاستثمار .

539) إذا ما تم استيفاء الشروط السابقة، يمكن للبنك تطبيق معامل تحويل ائتمان بنسبة 20% على قيمة تسهيلات السيولة الصالحة لمدة استحقاق أصلية سنة أو أقل، أو بنسبة 50% لمعامل تحويل الائتمان إذا ما كانت مدة الاستحقاق الأصلية للتسهيل تزيد على سنة واحدة .

(ب) تسهيلات سيولة صالحة وتتاح فقط في حالة اضطراب السوق

540) يمكن للبنوك أن تطبق معامل تحويل ائتمان CCF بنسبة صفر % على تسهيلات السيولة الصالحة التي لا تتاح إلا في حالة الاضطراب العام في السوق (أي عندما لا يمكن إصدار أية أداة رأسمالية سوقية بأي سعر). وحتى يمكن أن تكون هذه المعاملة معتمدة، فإنه يجب استيفاء الشروط المبينة في الفقرة 538. وبالإضافة إلى هذا، فإن المبالغ المدفوعة مقدما من جانب البنك كي تدفع إلى حائزي أدوات السوق المالية (أي الأوراق التجارية) عندما يكون هناك اضطراب عام في السوق، يجب ان يتم ضمانها بالأصول الأساسية كما يجب أن تكون درجة ترتيبها مساوية لمطالبات حائزي أدوات السوق المالية.

(ج) تسهيلات المقدمات النقدية الصالحة للقائم بالخدمة

541) وفقا لما يستقر عليه الاختيار الوطني، وإذا ما تم النص في العقد، يمكن للقائمين بالخدمة تقديم مقدمات نقدية لضمان التدفق المنتظم للمدفوعات إلى المستثمرين طالما كان للقائم بالخدمة الحق في الحصول على السداد بالكامل، وكان هذا الحق يتمتع بامتياز على المطالبات الأخرى بالنسبة للتدفقات النقدية الناشئة من المجمع الأساسي للقروض. ووفقا للاختيار الوطني، فإن المقدمات النقدية للقائم بالخدمة والقابلة للإلغاء بلا شروط وبدون إخطار مسبق قد تكون مؤهلة لمعامل تحويل ائتمان بنسبة %

4) معاملات تحويل الائتمان للتعرضات خارج الميزانية Credit Conversion Factors for Off-Balance Sheet Exposures

537) بالنسبة لأغراض رأس المال القائم على المخاطر، يجب على البنوك أن تحدد، وفقا للمعايير المبينة أدناه، ما إذا كان تعرض التوريق خارج الميزانية مؤهلا باعتباره تسهيل سيولة صالح، أم أنه تسهيل مقدم نقدي للقائم بالخدمة. وبالنسبة لأغراض رأس المال القائم على المخاطر، تتلقى كافة تعرضات التوريق الأخرى خارج الميزانية معاملة تحويل ائتمان بنسبة 100%.

(أ) تسهيلات السيولة الصالحة

538) يسمح للبنوك بمعاملة تعرضات التوريق خارج الميزانية باعتبارها تسهيلات سيولة صالحة بعد استيفاء المتطلبات الدنيا التالية:

أ. يجب أن تحدد الأوراق والوثائق الخاصة بالتسهيل بوضوح الظروف التي يمكن سحبه فيها. وبصفة خاصة، يجب عدم استخدام التسهيل لتقديم دعم ائتماني في الوقت الذي قد يتم فيه سحبه عن طريق تغطية خسائر موجودة فعلا (مثل حيازة أصول بقيمة تفوق قيمتها العادلة) أو أن تتم هيكلته بحيث يكون سحبه مؤكدا (كما تشير إلى ذلك عمليات السحب المنتظمة أو المستمرة).

ب. يجب أن يخضع التسهيل لاختبار نوعية الأصول الذي يستبعد سحبه لتغطية تعرضات مخاطر ائتمانية في حالة تعثر وفقا لما هو مبين في الفقرات من 414 إلى 419.

ج. لا يمكن سحب التسهيل بعد استيفاء كافة المعززات الائتمانية المطبقة التي يستفيد منها تسهيل السيولة.

د. السحب من التسهيل (أي حيازة أصول بموجب اتفاق شراء أو الحصول على قروض بموجب اتفاق إقراض) لا يجب أن يكون مدعوما أو خاضعا للتأمين الاستثناء.

هـ. يجب أن ينشأ عن التسهيل تخفيض في القيمة التي يمكن سحبها أو الإنهاء المبكر للتسهيل في حالة التعثر، وفقا لما هو مبين في أسلوب التصنيف الداخلي IRB، إذا ما كان المجمع الأساسي أو نوعية المجمع الأساسي أقل من درجة الاستثمار.

539) إذا ما تم استيفاء الشروط السابقة، يمكن للبنك تطبيق معامل تحويل ائتمان بنسبة 20% على قيمة تسهيلات السيولة الصالحة لمدة استحقاق أصلية سنة أو أقل، أو بنسبة 50% لمعامل تحويل الائتمان إذا ما كانت مدة الاستحقاق الأصلية للتسهيل تزيد على سنة واحدة.

(ب) تسهيلات سيولة صالحة وتتاح فقط في حالة اضطراب السوق

540) يمكن للبنوك أن تطبق معامل تحويل ائتمان CCF بنسبة صفر % على تسهيلات السيولة الصالحة التي لا تتاح إلا في حالة الاضطراب العام في السوق (أي عندما لا يمكن إصدار أية أداة رأسمالية سوقية بأي سعر). وحتى يمكن أن تكون هذه المعاملة معتمدة، فإنه يجب استيفاء الشروط المبينة في الفقرة 538. وبالإضافة إلى هذا، فإن المبالغ المدفوعة مقدما من جانب البنك كي تدفع إلى حائزي أدوات السوق المالية (أي الأوراق التجارية) عندما يكون هناك اضطراب عام في السوق، يجب أن يتم ضمانها بالأصول الأساسية كما يجب أن تكون درجة ترتيبها مساوية لمطالبات حائزي أدوات السوق المالية.

(ج) تسهيلات المقدمات النقدية الصالحة للقائم بالخدمة

541) وفقا لما يستقر عليه الاختيار الوطني، وإذا ما تم النص في العقد، يمكن للقائمين بالخدمة تقديم مقدمات نقدية لضمان التدفق المنتظم للمدفوعات إلى المستثمرين طالما أن للقائم بالخدمة الحق في الحصول على السداد بالكامل، وكان هذا الحق يتمتع بامتياز على المطالبات الأخرى بالنسبة للتدفقات النقدية الناشئة من المجمع الأساسي للتعرضات. ووفقا للاختيار الوطني، فإن المقدمات النقدية للقائم بالخدمة والقابلة للإلغاء بلا شروط وبدون إخطار مسبق قد تكون مؤهلة لمعامل تحويل ائتمان بنسبة صفر %.

5) الاعتراف بمخففات المخاطر الائتمانية Recognition of Credit Risk Mitigants

542) تنطبق المعاملة الواردة أدناه على البنك الذي يحصل على مخفف للمخاطر الائتمانية على تعرض التوريق. وتتضمن مخففات المخاطر الائتمانية CRMs: الضمانات والمشتقات الائتمانية وأدوات الضمان، والصافي فيما بين بنود الميزانية، وتشير أداة الضمان في هذا الصدد، إلى الأداة التي تستخدم لتغطية المخاطر الائتمانية لتعرض التوريق أكثر منها بالنسبة إلى التعرضات الأساسية لعملية التوريق .

543) عندما يقوم أحد البنوك بخلاف البنك المنشئ بتوفير الحماية الائتمانية لتعرض التوريق، فانه يجب أن يقوم بحساب المتطلبات الرأسمالية على التعرض المغطى إذا ما كان مستثمرا. وإذا ما كان البنك يقدم حماية لأحد المعززات الائتمانية غير المصنفة فانه يجب أن يعامل الحماية الائتمانية المقدمة كما لو كان حائزا مباشرا لأحد المعززات الائتمانية غير المصنفة .

أ) أداة الضمان

544) تتحدد أدوات الضمان الصالحة بتلك الأدوات المعترف بها بموجب الأسلوب النمطي لمخففات مخاطر الائتمان (الفقرتان 117/116) ويمكن الاعتراف بأدوات الضمان المرهونة من جانب المنشآت المخصصة SPEs.

ب) الضمانات والمشتقات الائتمانية

545) يمكن الاعتراف بالحماية الائتمانية التي توفرها المنشآت المبينة في الفقرة 165 ولا يمكن الاعتراف بالمنشآت المخصصة SPEs باعتبارها جهات ضامنة مقبولة.

546) عندما تستوفي الضمانات أو المشتقات الائتمانية الشروط الدنيا للتشغيل المبين في الفقرات من 160 إلى 164، يمكن للبنوك أن تأخذ في الحسبان مثل الحماية الائتمانية عند حساب متطلبات رأس المال الخاصة بتعرضات التوريق.

547) يتم حساب المتطلبات الرأسمالية للجزء أو الأجزاء المضمونة طبقا لمخففات المخاطر الائتمانية في الأسلوب النمطي المبينة في الفقرات من 166 إلى 171.

ج) عدم توافق تواريخ الاستحقاق

548) لأغراض تحديد رأس المال القانوني لمواجهة عدم التوافق في الاستحقاق، يتم تحديد المطلوب من رأس المال وفقا للفقرات من 172 إلى 174. وعندما تكون التعرضات في المجمع الأساسي ذات تواريخ استحقاق مختلفة، يجب أخذ أطول فترة استحقاق باعتبارها هي فترة استحقاق المجمع.

549) قد ينشأ عدم التوافق في الاستحقاق في نطاق عمليات التوريق المركبة Synthetic مثلا عند استخدام أحد البنوك للمشتقات الائتمانية لتحويل المخاطر الائتمانية لمجمع معين من الأصول إلى أطراف ثالثة. وعندما يتم فك المشتقات الائتمانية، تنتهي العملية. ومن ثم، فان الاستحقاق الفعلي لشرائح عملية التوريق المركبة يختلف عن ذلك الخاص بالتعرضات الأساسية. ويجب على البنوك المنشئة لعمليات توريق مركبة أن تعامل عدم التوافق في الاستحقاقات بالطريقة التالية: يجب على البنك أن يخصم كافة المراكز المحتفظ بها وغير المصنفة أو المصنفة بأقل من درجة الاستثمار، وبالنسبة لكافة مراكز التوريق الأخرى. ويجب على البنك أن يطبق معاملة عدم التوافق في الاستحقاق الواردة في الفقرات من 172 إلى 174.

6) المتطلبات الرأسمالية الخاصة بالاستهلاك المبكر Capital Requirements for Early Amortization Provisions

النطاق أو مجال التطبيق

550) كما سيجري وصفه فيما بعد، يطلب من البنك المنشئ أن يحتفظ برأس مال مقابل لكافة، أو شريحة من، مصالح المستثمرين في عملية التوريق عندما:

- يقوم ببيع التعرضات في هيكل يتضمن خيارا للاستهلاك المبكر.
- تكون التعرضات المباعة ذات طبيعة متجددة. ويتضمن هذا التعرضات التي يسمح فيها للمقترض بالاختيار بين القيمة المسحوبة والمبالغ المسددة في خلال حد معين يتطلب خط الائتمان (مثل ديون بطاقات الائتمان والالتزامات الخاصة بقروض الشركات).

551) ينبغي أن تعكس المتطلبات الرأسمالية نوع الآلية التي يتم من خلالها بدء عملية الإستهلاك المبكر .

552) بالنسبة لهياكل التوريق التي تتضمن المجمعات الأساسية لها تعرضات متجددة وتعرضات لأجل، يجب على البنك أن يطلق المعاملة المناسبة للاستهلاك المبكر (والمبينة أدناه في الفقرات من 556 إلى 566) على شريحة المجمع الرئيسي التي تتضمن التعرضات المتجددة.

553) لا يطلب من البنوك أن تقوم بحساب المتطلبات الرأسمالية للاستهلاك المبكر في الحالات التالية:

ج. هياكل إعادة التمويل Replenishment Structures حيث لا تتجدد التعرضات الأساسية، ويؤدي الاستهلاك المبكر إلى إنهاء مقدرة البنك على إضافة تعرضات جديدة غير مغطاة في هذا القسم، ولن يتلقى أية تكلفة رأسمالية إضافية بموجب معاملة الاستهلاك المبكر.

د. عملية الأصول المتجددة Revolving Assets التي تتضمن خيارات للاستهلاك المبكر والتي تحاكي الهياكل الآجلة (أي حيث لا تعود مخاطر التسهيلات الأساسية على البنك المنشئ) يتم أيضا استبعادها من هذه المعاملة. وفضلا عن هذا، فان الهياكل التي تقوم فيها البنوك بتوريق خط ائتماني أو اكثر مع استمرار المستثمرين معرضين بالكامل لقيام المقترضين بالسحب في المستقبل حتى بعد حدوث الاستهلاك المبكر تكون مستثناة من معاملة الاستهلاك المبكر.

الحد الأقصى لمتطلبات رأس المال

554) بالنسبة للبنك الخاضع لعملية الاستهلاك المبكر، يخضع إجمالي المتطلبات الرأسمالية لكافة مراكزه إلى الحد الأقصى لتكلفة رأس المال الذي يساوي الأكبر من بين (1) المطلوب لتعرضات التوريق المحتفظ بها، أو (2) المطلب الرأسمالي الذي ينطبق لو لم يكن قد تم توريق التعرضات. ويتم معاملة خصم أية أصول تم ...

(أي الدخل الهامشي المستقبلي Future Margin income) ان وجد، خارج حدود الحد الأقصى.

الآليات (كيفية العمل) Mechanics

555) يتم تحديد التكلفة الرأسمالية للمنشئ عن مصالح المستثمرين على أساس أنها ناتج (أ) القيمة الاسمية لمصالح المستثمرين (ب) المعامل المناسب لتحويل الائتمان CCF (كما سيجري بحثه فيما بعد) و (ج) وزن المخاطر المناسب لنوع التعرض الأساسي، كما لو كان التعرض لم يتم توريقه. وكما سيتم وصفه فيما يلي، فان معاملات تحويل الائتمان CCFs تعتمد على ما إذا كان الاستهلاك المبكر سيسدد إلى المستثمرين من خلال آلية مقيدة أو غير مقيدة. كما أنها أيضا تختلف حسب ما إذا كانت التعرضات التي تم توريقها عبارة عن خطوط ائتمانية للتجزئة غير ملزمة (مثل ديون بطاقات الائتمان) أو غير ذلك من خطوط الائتمان (مثل التسهيلات المتجددة للشركات). ويجب أن تكون خطوط الائتمان غير الملزمة قابلة للإلغاء بدون شروط وبدون أي إخطار مسبق.

7) تحديد معاملات تحويل الائتمان بالنسبة للاستهلاك المبكر المقيد Determination of CCFs for Controlled Early Amortization Features

556) يعتبر خيار الاستهلاك المبكر مقيدا إذا ما استوفي التعريف المبين في الفقرة 510.

تعرضات التجزئة غير الملزمة

557) بالنسبة لخطوط ائتمان التجزئة غير الملزمة (مثل ديون بطاقات الائتمان) في عمليات التوريق ذات خيار التوريق المقيد، يجب على البنوك أن تقارن بين متوسط 3 أشهر للفرق (الهامش) الزائد Excess spread المبين في الفقرة 512 أعلاه في مقابل مستويين المرجعيين الواردين أدناه:

• النقطة التي يطلب فيها من البنك السيطرة على الفرق الزائد Excess spread كما يتطلبه هيكله اقتصاديا.

ب. مستوى الفرق الزائد الذي يبدأ عنده الاستهلاك المبكر.

558) في الحالات التي لا تتطلب فيها العملية السيطرة على الفرق الزائد، فان النقطة الأولى للسيطرة تعتبر أنها 4.5% أعلى من مستوى الفرق الزائد أو إيقافه عند بداية الاستهلاك المبكر.

559) يجب على البنك أن يقسم المسافة بين النقطتين المبينتين أعلاه إلى 4 أقسام متساوية. وعلى سبيل المثال إذا كانت نقطة السيطرة على الفرق الزائد هي 4.5% وكانت بداية الاستهلاك المبكر عند صفر%، عندئذ يتم تقسيم 4.5% إلى أربعة أقسام متساوية كل منها 112.5 نقطة أساس. وتطبق معاملات التحويل CCF الآتية على أساس الأقسام الموضحة.

خيارات الاستهلاك المبكر المقيد

	غير ملزمة	ملزمة
خطوط ائتمان التجزئة	متوسط 3 شهور الفرق الزائد معامل تحويل الائتمان CCF 450 نقطة أساس أو أكثر صفر % معامل تحويل ائتمان أقل من 450 نقطة أساس إلى 337.5 نقطة أساس 1% معامل تحويل ائتمان أقل من 337.5 نقطة أساس إلى 225 نقطة أساس 2% معامل تحويل ائتمان أقل من 225 نقطة أساس إلى 112.5 نقطة أساس 20% معامل تحويل ائتمان أقل من 112.5 نقطة أساس 40% معامل تحويل ائتمان	معامل تحويل ائتمان 90%
خطوط ائتمان بخلاف التجزئة	معامل تحويل ائتمان 90%	معامل تحويل ائتمان 90%

560) يطلب من البنوك أن تقوم بتطبيق معاملات تحويل الائتمان CCF المبينة أعلاه على الآليات المقيدة بالنسبة لمصالح المستثمرين (مثل ديون بطاقات الائتمان) المشار اليها في الفقرة 555 .

تعرضات أخرى

561) كافة التعرضات المتجددة الأخرى والتي تم توريقها (أي الملزمة وكافة التعرضات بخلاف التجزئة) والتي تتضمن خيارا للاستهلاك المبكر المقيد تخضع لتطبيق معامل تحويل ائتمان بنسبة 90% مقابل التعرضات خارج الميزانية .

8) تحديد معاملات تحويل الائتمان للاستهلاك المبكر غير المقيد
Determination of CCFs for Non-Controlled Early Amortization Features

562) خيارات الاستهلاك المبكر التي لا تستوفي التعريف الخاص بالاستهلاك المبكر المبينة في الفقرة 510 سيتم اعتبارها غير مقيدة وتجري معاملتها كما يلي:

تعرضات التجزئة غير الملزمة

563) بالنسبة لخطوط ائتمان التجزئة غير الملزمة (مثل ديون بطاقات الائتمان) في عمليات التوريق ذات خيار الاستهلاك المبكر غير المقيد، يجب على البنوك أن تقوم بمقارنة متوسط 3 شهور للمستويين المرجعيين التاليين للفرق الزائد:

- النقطة التي يطلب فيها إلى البنك أن يسيطر على الفرق الزائد وفقا للمتطلبات الاقتصادية للهيكل.
- مستوى الفرق الزائد الذي يبدأ عنده الاستهلاك المبكر.

564) في الحالات التي لا تتطلب فيها هذه العملية، السيطرة على الفرق الزائد أو إيقافه، فان النقطة الأولى للسيطرة تعتبر أنها 4.5% أعلى من مستوى الفرق الزائد الذي يبدأ عنده الاستهلاك المبكر.

565) يجب على البنك أن يقسم المسافة بين النقطتين الموضحتين أعلاه إلى أربعة أقسام متساوية. وعلى سبيل المثال إذا كانت نقطة السيطرة على الفرق الزائد هي 4.5% وكانت بداية الاستهلاك المبكر عند صفر%، عندئذ يتم تقسيم 4.5% إلى أربعة أقسام متساوية كل منها يساوي 112.5 نقطة أساس. وتطبق معاملات التحويل التالية على أساس الأقسام الموضحة .

خيارات الاستهلاك المبكر غير المقيد

	غير ملزم	ملزم
خطوط ائتمان التجزئة	متوسط 3 شهور للفرق الزائد معامل تحويل الائتمان CCF 450 نقطة أساس أو أكثر معامل تحويل ائتمان صفر% أقل من 450 وحتى 337.5 نقطة أساس معامل تحويل ائتمان 5% أقل من 337.5 و حتى 225 نقطة أساس معامل تحويل ائتمان 10% أقل من 225 و حتى 112.5 نقطة أساس معامل تحويل ائتمان 50% أقل من 112.5 نقطة أساس معامل تحويل ائتمان 100%	معامل تحويل ائتمان بنسبة 100 %
خطوط ائتمان بخلاف التجزئة	معامل تحويل ائتمان 100%	معامل تحويل ائتمان 100%

تعرضات أخرى

566) تخضع كافة التعرضات المتجددة الأخرى التي تم توريقها، (أي الملزمة وكافة التعرضات بخلاف التجزئة) والتي تضمن خيار استهلاك مبكر غير مقيد لمعامل تحويل ائتمان بنسبة 100% مقابل التعرضات خارج الميزانية.

4. أسلوب التصنيف الداخلي IRB لتعرضات التوريق Internal Ratings-Based Approach for Securitization Exposures

1) النطاق ومجال التطبيق Scope

567) يجب على البنوك التي حصلت على موافقة باستخدام أسلوب التصنيف الداخلي IRB لنوع التعرضات الأساسية التي تم توريقها (مثل محافظ الشركات، أو التجزئة أو محافظ الإقراض المتخصص)، أن تستخدم هذا الأسلوب للتصنيف الداخلي في عمليات التوريق. ووفقا لنظام التصنيف الداخلي IRB لعمليات التوريق توجد طرق منفصلة لحساب رأس المال تنطبق على المنشئين والمستثمرين. ويجب على المستثمرين، باستثناء أولئك الذين حصلوا على موافقة المراقبين الوطنيين باستخدام المعادلة الرقابية Supervisory Formula (SF) لتعرضات معينة، أن يستخدموا الأسلوب القائم على تصنيفات Rating Based Approach (RBA) أما البنوك المنشئة فان عليها إما أن تستخدم المعادلة الرقابية SF أو أسلوب التصنيفات RBA كما سيتم بيانه فيما بعد. وعلى العكس من ذلك، فان البنوك قد لا تستخدم المعادلة الرقابية أو أسلوب التصنيفات RBA، المبين في التسلسل الهرمي للأساليب في الفقرات من 575 إلى 578 أو الفقرة 580.

568) عندما لا تكون هناك معاملة محددة وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB لنوع الأصول الأساسية، يجب على البنوك التي حصلت على الموافقة لاستخدام نظام التصنيف الداخلي IRB أن تقوم بحساب التكلفة الرأسمالية على تعرضات التوريق الخاصة بها باستخدام الأسلوب النمطي في إطار التوريق، ويجب أن تقوم البنوك المستثمرة، والتي لديها موافقة باستخدام أسلوب التصنيف الداخلي، باستخدام أسلوب التصنيفات RBA .

569) باستثناء الحالات المحدة المبنية في الفقرة 603 وحالة المقدمات النقدية للقائم بالخدمة في الفقرة 604، يجب معاملة تعرضات التوريق باستخدام المعادلة الرقابية SF وأسلوب التصنيفات RBA.

2) تعريف نسبة Definition of KIRB

570) KIRB هي نسبة (أ) المطلوب من رأس المال وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB للتعرضات الأساسية في المجمع إلى (ب) القيمة الرمزية أو المعادلة للتعرض في تعرضات المجمع (مثلا مجموع المبالغ المسحوبة مضافا اليها الالتزامات غير المسحوبة). ويجب أن يتم حساب القيمة (أ) المشار إليها بأعلاه وفقا للمعايير الدنيا المطبقة تبعا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB (كما هو مبين في القسم ثالثا من هذه الوثيقة) كما لو كانت التعرضات في المجمع في حيازة البنك مباشرة. وينبغي أن تعكس الحسابات آثار أي مخفف للمخاطر الائتمانية CRM يتم تطبيقه على التعرضات الأساسية (سواء بشكل فردي أو على المجمع بأكمله)، وهذا سيفيد كافة تعرضات التوريق. ويتم التعبير عن نسبة KIRB في شكل كسر عشري (فمثلا التكلفة الرأسمالية تساوي 15 % من المجمع يعبر عنها كما يلي 0.15).

571) ينبغي أن تعكس KIRB التعرضات التي تم توريقها فقط. وعلى سبيل المثال ففي حالة بطاقات الائتمان ، ينبغي ألا تعكس KIRB التغيرات الرأسمالية وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB في مقابل مجموع الأجزاء غير المسحوبة من خطوط الائتمان التي لم يتم توريقها. وستنعكس الخسائر المحتملة المصاحبة للجزء غير المسحوب من خطوط الائتمان في المطلب الرأسمالي وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB على البنك المنشئ، كما تم بحثه في الفقرة 308 بغض النظر عن الكسر المسحوب من الأرصدة التي تم توريقها. ويجب على البنك المنشئ أن يعكس احتمال المسحوبات الإضافية في تقديراته للتعرض عند التعثر EAD .

572) بالنسبة للهياكل التي تضم منشآت مخصصة SPE، فإن كافة أصول المنشأة المخصصة SPE المتعلقة بعمليات التوريق، يجب معاملتها كتعرضات في المجمع، بما في ذلك الأصول التي قد تكون المنشأة المخصصة قد استثمرت فيها حسابا لاحتياطي مثل حساب الضمان النقدي.

573) في الحالات التي يقوم فيها البنك بتجنيب مخصص محدد أو يكون له خصم شراء على أحد التعرضات في المجمع، فإن الكمية (أ) المحددة أعلاه وكذلك الكمية (ب) المحددة أيضا أعلاه يجب أن يجري حسابهما باستخدام القيمة الإجمالية للتعرض بدون المخصص المحدد و/أو خصم الشراء. وفي هذه الحالة، يمكن معاملة قيمة المخصص المحدد أو خصم الشراء باعتبارهما من المعززات الائتمانية .

574) بالنسبة لتوريق الديون المشتراة التي تستوفي كافة الشروط الأخرى الواردة في الفقرة 211 باستثناء مطلب ألا تكون فترة الاستحقاق الباقية أكثر من سنة واحدة إلا إذا كانت مضمونة بالكامل، فقد يسمح المراقبون للبنوك بأن تقوم بحساب KIRB باستخدام طريقة من أعلى إلى أسفل Top-down المبينة في القسم ثالثا (و) بصفة استثنائية عندما تقوم هذه البنوك بدور المصفي. وقد تستخدم طريقة "من أعلى إلى أسفل" لحساب KIRB إذا ما قرر المراقب أنه في هذه الحالة موضع البحث بالذات ، يلقي معيار تحديد الحجم أو الكمية وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB "من أسفل إلى أعلى -Bottom Up" بأعباء لا مبرر لها. وستكون فترة الاستحقاق الباقية محدودة بالنسبة لتعرضات التوريق فقط. وينبغي على المراقبين أن يكونوا على حذر بصفة خاصة عند السماح بهذا الاستثناء إذا كان البنك قد أنشأ التعرضات الأساسية التي تم توريقها وتعهد بها. وفي هذه الحالة يطلب من البنوك بصفة عامة أن تطبق أسلوب من أسفل إلى أعلى Bottom- Up.

3) التسلسل الهرمي للأساليب Hierarchy of Approaches

البنوك المنشئة Originating Banks

575) فيما عدا الحالات المحددة المبينة في الفقرتين 603 و 604، يطلب من البنوك المنشئة حساب KIRB. ويجب خصم المراكز المحتفظ بها أو المعاد شراؤها بواسطة البنك المنشئ مع المعززات الائتمانية ومستويات الكثافة Thickness levels، أي إجمالي قيم مستوى تعزيز الائتمان (L) وكثافة التعرض (T) المبينة في الفقرات 593

و 594 و 595 التي تكون أقل من أو مساوية لنسبة KIRB من رأس المال القانوني.

وإذا لم يكن من الممكن حساب KIRB، يجب خصم المركز المحتفظ بالكامل.

576) إذا ما كان البنك المنشئ يحوز جزء يباعد بين حدود KIRB (أي KIRB ≥ L و T + L < KIRB) فإنه يجب أن يعامل التعرض باعتباره مركزين منفصلين - ويجب أن يتم خصم الشريحة التي تقل عن أو تكون مساوية لنسبة KIRB من رأس المال القانوني ويقوم البنك بتطبيق أسلوب التصنيفات RBA على الشريحة التي تزيد عن نسبة KIRB إذا ما كان هناك تصنيف خارجي أو كان هناك تصنيف يمكن استنتاجه - وإذا لم يكن ، يتم تطبيق المعادلة الرقابية (SF).

577) بالنسبة للمراكز التي تفوق نسبة KIRB. عندما يكون أي من التصنيف الخارجي أو التصنيف المستنتج متاحا، يطلب من البنك المنشئ أن يطبق أسلوب التصنيفات RBA لتحديد المتطلب الرأسمالي للتعرض. وعندما لا يكون التصنيف الخارجي أو التصنيف المستنتج متاحا يجب أن يتم تحديد المتطلب الرأسمالي باستخدام المعادلة الرقابية (SF).

578) تطبيق المعاملة الخاصة بالبنوك المنشئة على البنوك الأخرى بخلاف البنوك المنشئة والتي تحصل على موافقة من المراقب باستخدام المعادلة الرقابية SF لأي من تعرضات التوريق.

البنوك المستثمرة Investing Banks

579) يجب على البنوك غير المنشئة، وحيث لا تنطبق الفقرة 507، أن تقوم بـ[illegible] أسلوب التصنيفات RBA لتحديد المتطلبات الرأسمالية لتعرضات التوريق التي [illegible] تصنيف خارجي أو تصنيف مستنتج. وبخلاف ذلك يجب خصم المركز، أو بموافقة المراقب قيام البنك بحساب KIRB، ويستخدم بدوره المعادلة الرقابية [illegible] المتطلبات الرأسمالية .

4) مطلب الحد الأقصى لرأس المال Maximum Capital Requirement

580) يمكن للبنك الذي يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي IRB في عملية التوريق أن يطبق متطلب رأس المال وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB على التعرضات الأساسية، إذا ما كان المتطلب الرأسمالي الخاص به باستخدام المعادلة الرقابية SF و/أو أسلوب التصنيفات RBA أكبر مما لو لم يتم توريق التعرضات الأساسية. وبالإضافة إلى هذا، فإن البنوك يجب أن تخصم أية أصول تمت رسملتها وفقا لما هو مبين في الفقرة 523.

5) الأسلوب القائم على التصنيفات Rating Based Approach (RBA)

581) وفقا للأسلوب القائم على التصنيفات RBA، يتم تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر عن طريق ضرب قيمة التعرض في أوزان المخاطر ABS المناسبة، والمبينة في الجداول أدناه.

582) تعتمد أوزان المخاطر ABS على (1) درجة التصنيف الخارجي أو التصنيف المستنتج المتاح (2) ما إذا كان التصنيف الائتماني (الخارجي أو المستنتج) يمثل تصنيفا ائتمانيا طويل الأجل أم قصير الأجل (3) مدى التفتت Granulity في المجمع الأساسي و (4) المستوى المرتفع لامتياز المركز بالنسبة إلى حجم المجمع ويرمز له Q.

583) تعرف Q بأنها مجموع حجم المراكز التي يتم تصنيفها -AA على الأقل ، والتي تزيد امتيازها عن شريحة الفائدة ، التي يتم قياسها بالنسبة لحجم المجمع ، ومعبرا عنها ككسر عشري.

584) تطبق أوزان المخاطر ABS الواردة في الجدول الأول أدناه عندما يمثل التصنيف الخارجي تصنيفا ائتمانيا طويل الأجل. وكذلك يكون التصنيف المستنتج على [illegible] التصنيف طويل الأجل متاحا.

[illegible]) يمكن للبنوك أن تطبق وزن المخاطر على الشرائح الكثيفة ذات التصنيف [illegible] والمدعومة بمجمعات ذات تجمعات عالية (العمود 2 من الجدول الأول أدناه) إذا

ما كان العدد الفعلي من التعرضات الأساسية (N) (والوارد تعريفه في الفقرة 598) 100 أو أكثر ، وكان امتياز المركز بالنسبة لحجم المجمع (Q) أكبر من أو مساويا لـ: $0.1 + 25 / N$ (i.e. $Q \geq 0.1 + 25/N$). وعندما يكون العدد الفعلي للتعرضات الأساسية يضم أقل من 6 تعرضات يجب تطبيق أوزان المخاطر الواردة في العمود رقم 4 بالجدول الأول . وفي كافة الأحوال الأخرى تطبق أوزان المخاطر الواردة في العمود 3 بالجدول الأول أدناه.

أوزان المخاطر ABS عندما يمثل التصنيف الخارجي تصنيفا ائتمانيا طويل الأجل و/أو تصنيفا مستنتجا مستخرجا من التصنيف طويل الأجل

تصنيف خارجي (توضيحي)	أوزان المخاطر لشرائح كثيفة مدعومة بمجمعات عالية التجمع	أوزان المخاطر الأساسية	أوزان المخاطر للشرائح المدعومة بمجمعات بدون تجمع
AAA	%7	%12	%20
AA	%10	%15	%25
A	%20	%20	%35
BBB+	%50	%50	%50
BBB	%75	%75	%75
BBB-	%100	%100	%100
BB+	%250	%250	%250
BB	%425	%425	%425
BB-	%650	%650	%650
أقل من -BB وغير مصنف	خصم	خصم	خصم

586) تطبق أوزان المخاطر ABS الواردة في الجدول أدناه عندما يمثل التصنيف الخارجي تصنيفا ائتمانيا قصير الأجل، وكذلك عندما يكون التصنيف المستنتج قائما على أساس تصنيف للأجل القصير متاحا. كما تنطبق القواعد الخاصة بالتحديد في الفقرة 585 أيضا على تصنيفات الائتمان قصير الأجل .

أوزان المخاطر ABS عندما يمثل التصنيف الخارجي تصنيفا ائتمانيا قصير الأجل و/أو تصنيفا مستنتجا مستخرجا من تصنيف قصير الأجل

تصنيف خارجي (توضيحي)	أوزان المخاطر لشرائح كثيفة مدعومة بمجمعات عالية التجمع	أوزان المخاطر الأساسية	أوزان المخاطر للشرائح المدعومة بمجمعات بدون تجمع
A-1 / P-1	%7	%12	%20
A-2 / P-2	%20	%20	%35
A-3 / P-3	%75	%75	%75
جميع التصنيفات الأخرى/غير مصنف	خصم	خصم	خصم

استخدام التصنيفات المستنتجة Use of Inferred Ratings

587) عندما يتم استيفاء متطلبات التشغيل الدنيا يجب على البنك أن يحدد وزنا يتم استنتاجه للمراكز غير المصنفة. والغرض من تلك المتطلبات هو ضمان أن يكون المركز غير المصنف ممتازا من جميع النواحي على تعرض التوريق المصنف خارجيا والذي يطلق عليه التعرض المرجعي للتوريق Reference Securitisation Exposure.

متطلبات التشغيل للتصنيفات المستنتجة

588) يجب استيفاء المتطلبات الآتية حتى يتم الاعتراف بالتصنيفات المستنتجة .

يجب أن يكون التعرض المرجعي للتوريق (مثل ABS) تاليا في جميع النواحي لتعرض التوريق غير المصنف. ويجب أن تؤخذ في الحسبان معززات الائتمان، ان وجدت، عند تصنيف الديون الثانوية النسبية للتعرض غير المصنف وللتعرض المرجعي للتوريق. وعلى سبيل المثال، وإذا ما كان التعرض المرجعي للتوريق يستفيد من ضمانات أي طرف ثالث أو من معززات ائتمانية أخرى ليست متاحة للتعرض غير المصنف، ففي هذه الحالة لا يمكن تحديد تصنيف مستنتج لذلك الأخير على أساس تلك التعرض المرجعي للتوريق.

ب. يجب أن يكون استحقاق التعرض المرجعي للتوريق مساويا أو أطول من استحقاق التعرض غير المصنف.

ج. يجب أن يتم باستمرار وطوال الوقت تحديث التصنيف المستنتج كي يعكس أية تغيرات في التصنيف الخارجي للتعرض المرجعي للتوريق.

د. يجب في التصنيف الخارجي للتعرض المرجعي للتوريق أن يكون مستوفيا المتطلبات العامة اللازمة للاعتراف بالتصنيفات الخارجية وفقا لما هو مبين في الفقرة 525.

6) الصيغة (المعادلة) الرقابية (SF) Supervisory Formula

589) كما هو الحال في أساليب التصنيف الداخلي، يتم حساب الأصول المرجحة بالمخاطر المستخرجة باستخدام المعادلة الرقابية عن طريق ضرب التكلفة الرأسمالية في 12.5. ووفقا للمعادلة الرقابية، فإن التكلفة الرأسمالية لشريحة التوريق تتوقف على خمسة مدخلات يوفرها البنك: التكلفة الرأسمالية وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي IRB حيث لا يكون قد تم توريق التعرضات الأساسية (K_{IRB})، ومستوى التعزيزات الائتمانية للشريحة (L) وكثافتها (T) والعدد الفعلي للتعرضات (N) في المجمع، والمتوسط المرجح للخسائر بافتراض التعثر (LGD) للمجمع، ويرد فيما بعد تعريف المدخلات K_{IRB} و L و T و N. ويتم حساب التكلفة الرأسمالية وفقا لما يلي:

(I) التكلفة الرأسمالية (وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي) للشريحة:

= القيمة الرمزية للتعرضات التي تم توريقها × القيمة الأكبر

من (أ) $0.0056*T$ أو (ب) $(S[L+T] - S[L])$

حيث تكون الدالة S[.] (المسماة بالمعادلة الرقابية) ويرد تعريفها في [...] التالية. وعندما يكون البنك حائزا لمصلحة نسبية في الشريحة، فإن التكلفة الرأسمالية لهذا المركز تساوي الحصة النسبية للتكلفة الرأسمالية لكامل الشريحة.

590) يعبر عن المعادلة الرقابية كما يلي:

$$S[L] = \begin{cases} L & \text{when } L \le K_{IRB} \\ K_{IRB} + K[L] - K[K_{IRB}] + (d - K_{IRB}/w)(1 - e^{w(K_{IRB} - L)/K_{IRB}}) & \text{When } K_{IRB} < L \end{cases}$$

حيث:

$$H = (1 - K_{IRB}/LGD)^N$$

$$C = K_{IRB} / (1 - h)$$

$$V = \frac{(LGD - K_{IRB}) K_{IRB} + 0.25 (1 - LGD) K_{IRB}}{N}$$

$$f = \left[\frac{v + K_{IRB}^2}{1 - h} - C^2\right] + \frac{(1 - K_{IRB}) K_{IRB} - v}{(1 - h) t}$$

$$g = \frac{(1 - c) c}{f} - 1$$

$$a = g \cdot c$$

$$b = g \cdot (1 - c)$$

$$d = 1 - (1 - h) \cdot (1 - Beta[K_{IRB} ; a , b])$$

$$K[L] = (1 - h) \cdot ((1 - Beta[L ; a , b]) L + Beta[L ; a + 1 , b] c)$$

591) في هذه التعبيرات تشير Beta [L, a, b] إلى التوزيع التراكمي لـ Beta مع المقاييس a ، b مقومين عند L.[87]

592) المعايير المحددة رقابيا في التعبيرات المبنية أعلاه هي كما يلي:

$t = 1000$, and $w = 20$

[87] [...] دالة التوزيع التراكمي لـ Beta متاحة، على سبيل المثال في Excel.

مستوى التعزيز الائتماني (L) Credit Enhancement Level

593) يتم قياس (L) مستوى التعزيز الائتماني (ككسر عشري) باعتباره نسبة من (أ) القيمة الرمزية لكافة تعرضات التوريق المتعلقة بالشريحة موضع البحث إلى (ب) القيمة الرمزية لأي تعرضات في المجمع. ويطلب من البنوك أن تقوم بتحديد مستوى التعزيز الائتماني (L) قبل النظر في آثار أي تعزيز ائتماني لأي شريحة محددة. مثل ضمانات الطرف الثالث التي لا يستفيد منها سوى شريحة بينية منفردة. ولا يجب إدخال الأصول التي تمت رسملتها في قياس مستوى التعزيز الائتماني (L). ويمكن قياس حجم عمليات مبادلات العملة أو سعر الفائدة التي تكون أصغر من الشريحة موضع البحث، على أساس قيمها الحالية (بدون التعرضات المحتملة في المستقبل) عند حساب مستوى التعزيز. وإذا لم يكن ممكنا قياس القيمة الحالية . فانه ينبغي تجاهل الأداة في حساب مستوى التعزيز الائتماني (L). وفي الحالات التي يكون البنك قد قام فيها بتجنيب مخصص محدد أو كان لديه خصم شراء على أحد التعرضات في المجمع، يمكن معاملة قيمة المخصص المحدد أو خصم الشراء باعتباره تعزيزا ائتمانيا وإدخاله في حساب مستوى التعزيز الائتماني (L).

594) إذا كان هناك أي حساب لاحتياطي يتم تمويله من التدفقات النقدية المتراكمة من التعرضات الأساسية الأصغر من الشريحة موضع البحث، فإن هذا الحساب يمكن إدخاله في حساب مستوي التعزيز الائتماني (L). أما حسابات الاحتياطي غير الممولة فلا يمكن إدخالها إذا كان تمويلها يتم من المتحصلات المستقبلية من التعرضات الأساسية.

كثافة التعرض (T) Thickness of Exposure

595) يتم قياس كثافة التعرض (T) باعتبارها نسبة من (أ) الحجم الاسمي للشريحة المعنية إلى (ب) القيمة الرمزية للتعرضات في المجمع. وفي حالة التعرض الناشئ عن عملية مبادلة سعر الفائدة أو العملات، يجب على البنك أن يدخل التعرض المستقبلي المحتمل. وإذا كانت القيمة الحالية للأداة غير سالبة non-negative فان حجم التعرض ينبغي قياسه بواسطة القيمة الحالية مضافا إليه أية إضافات طبقا للاتفاق الحالي. وإذا كانت القيمة الحالية سالبة، ينبغي قياس التعرض باستخدام جزء التعرض المستقبلي المحتمل فقط.

العدد الفعلي للتعرضات (N)

596) يتم حساب العدد الفعلي للتعرضات كما يلي :

$$N = \frac{\left(\sum_i EAD_i\right)^2}{\sum_i EAD_i^2} \qquad (3)$$

حيث EAD_i تمثل التعرض عند التعثر مصاحبة للأداة رقم I في المجمع. ويجب توحيد التعرضات المتعددة لنفس الملتزم (أي معاملتها كأداة واحدة). وفي حالة إعادة التوريق (توريق تعرضات التوريق) تطبق المعادلة على عدد تعرضات التوريق الموجودة في المجمع وليس على عدد التعرضات الأساسية في المجمع الأصلي .

متوسط الخسارة بافتراض التعثر مرجحا بالتعرضات

597) يتم حساب متوسط الخسارة بافتراض التعثر المرجح بالتعرضات كما يلي :

$$LGD = \frac{\sum_i LGD_i \cdot EAD_i}{\sum_i EAD_i} \qquad (4)$$

حيث تمثل LGD_i متوسط الخسارة بافتراض التعثر المصاحبة لكافة التعرضات على الملتزم الاخير. وفي حالة إعادة التوريق، يجب أن يوضع تقدير الخسارة بافتراض التعثر بنسبة 100% للتعرضات الأساسية التي تم توريقها .

طريقة مبسطة لحساب عدد التعرضات (N) والخسارة بافتراض التعثر (LGD)

598) بالنسبة لعمليات التوريق التي تتضمن تعرضات تجزئة، وبشرط المراجعة الرقابية يمكن تنفيذ المعادلة الرقابية SF باستخدام التبسيط التالي: h = 0 ، N=0.

599) في ظل الشروط الواردة أدناه يمكن للبنوك استخدام طريقة محددة لحساب العدد الفعلي للتعرضات، ولمتوسط الخسارة بافتراض التعثر مرجحا بالتعرضات، ولتكن C_m، في الحساب المبسط، تدل على أكبر حصة من التعرضات في المجمع "m" (مثل حصة بنسبة 15% تعادل 0.15 من القيمة). ويجب على كل بنك تحديد مستوى m.

إذا كانت حصة المحفظة لأكبر تعرض وهي C_1 لا تتعدى 0.03 (أو 3% من المجمع الأساسي)، عندئذ، فان البنك لأغراض المعادلة الرقابية قد يقدر الخسارة بافتراض التعثر LGD = 0.50 ويكون العدد الفعلي للتعرضات (N) مساويا للقيمة التالية:

$$N = \left[C_1 C_m + \left(\frac{C_m - C_1}{m - 1} \right) \max\{1 - m C_1 , 0\} \right]^{-1} \qquad (5)$$

- وكصيغة بديلة، إذا كان المتاح هو C_1 فقط وكانت هذه القيمة لا تتعدى اكثر من 0.03 عندئذ يمكن للبنك ان يقدر الخسارة بافتراض التعثر LGD = 0.50 والعدد الفعلي للتعرضات في المجمع $(N) = 1/C_1$.

7) تسهيلات السيولة Liquidity Facilities

600) تجب معاملة تسهيلات السيولة المستوفاة للمتطلبات الواردة في الفقرة 538 مثل أي تعرض توريق آخر مع معامل تحويل ائتمان CCF بنسبة 100% وإذا ما كان التسهيل قد حصل على تصنيف خارجي، فان البنك قد يعتمد على التصنيف الخارجي في ظل الأسلوب القائم على أساس التصنيفات RBA. وإذا لم يكن التسهيل مقوما يجب على البنك تطبيق المعادلة الرقابية SF .

601) لا يمكن سحب تسهيل السيولة الصالح إلا في حالة حدوث اضطراب عام في السوق وفقا لما هو مبين في الفقرة 540 ويكون محددا له معامل تحويل ائتمان CCF بنسبة 20% بموجب المعادلة الرقابية SF. ويعني هذا، أن البنك المستخدم لأسلوب التصنيف الداخلي IRB يجب عليه الاعتراف بنسبة 20% من التكلفة الرأسمالية الم...

بموجب المعادلة الرقابية SF للتسهيل. وإذا كان التسهيل الصالح مقوما خارجيا، يمكن للبنك الاعتماد على التصنيف الخارجي في ظل أسلوب التصنيفات RBA بشرط تحديد معامل تحويل ائتمان بنسبة 100% بدلا من معامل تحويل الائتمان بنسبة 20% المحدد للتسهيل.

602) يمكن للبنك أن يقدم عدة أنواع من التسهيلات التي يمكن سحبها بموجب شروط مختلفة. ويمكن أن يقدم نفس البنك نوعين أو أكثر من تلك التسهيلات. وبافتراض وجود نقط بداية مختلفة في هذه التسهيلات، فقد تكون هناك حالة يقدم فيها هذا البنك تغطية مزدوجة للتعرضات الاساسية. وبمعني أخر، فان التسهيلات قد تتداخل كل منها في نطاق الأخرى نظرا لأن السحب من أحد التسهيلات قد يمنع (جزئيا) السحب من التسهيل الأخر. وفي هذه الحالة التي تتداخل التسهيلات نطاق بعضها Overlapping facilities والتي يقدمها نفس البنك (وسواء أكانت تسهيلات سيولة أم تعزيزات ائتمانية) وحيث تخضع التسهيلات المتداخلة لمعاملات تحويل مختلفة، فان البنك يجب أن يلحق الجزء المتداخل بالتسهيل ذي أعلى معامل تحويل. ومع ذلك، فان إذا كانت التسهيلات المتداخلة مقدمة من بنوك مختلفة، يجب على كل بنك أن يحتفظ برأس المال الحد الأقصى للتسهيل .

603) إذا لم يكن من العملي بالنسبة للبنك أن يستخدم سواء الأسلوب من اسفل إلى أعلى Bottom-up approach أم الأسلوب من القمة الى اسفل down-top Approach لحساب نسبة K_{IRB}، يسمح للبنك، على أساس استثنائي، وبشرط موافقة المراقب، أن يقوم بصفة مؤقتة بتطبيق الطريقة التالية: إذا كان تسهيل السيولة مستوفيا التعريف الوارد في الفقرة 538 أو 540، يمكن تطبيق أعلى وزن للمخاطر تم تحديده بموجب الأسلوب النمطي لأي من التعرضات الفردية الأساسية المغطاة بتسهيلات سيولة. وإذا كان تسهيل السيولة مستوفيا للتعريف الوارد في الفقرة 538، فان معامل تحويل الائتمان يجب أن يكون بنسبة 50% للتسهيل الذي لا تتجاوز مدة استحقاقه الأصلية سنة واحدة. وإذا ما كان تسهيل السيولة مستوفيا للتعريف الوارد في الفقرة

540، فإن معامل تحويل الائتمان يجب أن يكون 20%. وفي كافة الحالات الأخرى يكون من الضروري خصم القيمة الرمزية لتسهيل السيولة.

8) صلاحية تسهيلات المقدمات النقدية التي يقدمها القائم بالخدمة Eligible Services Cash Advance Facilities

604) وفقا لما يستقر عليه الاختيار الوطني، وإذا ما اشترط في العقود، أن القائمين بالخدمة يمكنهم تقديم مقدمات نقدية لضمان عدم حدوث تعثر في تدفق المدفوعات إلى المستثمرين، وطالما أن القائم بالخدمة له الحق في الحصول على السداد بالكامل وأن هذا الحق له امتياز أعلى من كافة المطالب الأخرى على التدفقات المالية من مجمع التعرضات الأصلية. ووفقا للاختيار الوطني فإن هذه المقدمات النقدية التي يقدمها القائم بالخدمة والقابلة للإلغاء بدون شروط وبدون إخطار مسبق تعتبر صالحة لمعامل تحويل ائتمان CCF بنسبة صفر %.

9) الاعتراف بمخففات المخاطر الائتمانية Recognition of Credit Risk Mitigants

605) عند استخدام أسلوب التصنيفات RBA، يطلب من البنوك أن تقوم بتطبيق أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية CRM وفقا لما هو مبين في الجزء 2 القسم ثانيا (ب). وتنطبق نفس الطريقة في ظل المعادلة الرقابية SF. ويمكن للبنك تخفيض التكلفة الرأسمالية بالنسبة والتناسب عندما يغطي أحد مخففات المخاطر الائتمانية خسائر الدرجة الأولى أو الخسائر على أساس نسبي. وفي جميع الحالات الأخرى يجب على البنوك أن تفترض أن مخفف المخاطر الائتمانية يغطي معظم الجزء الممتاز من تعرضات التوريق (أي أن معظم الجزء الأدنى درجة من تعرض التوريق غير مغطى). ويقدم الملحق رقم 5 أمثلة للاعتراف بأدوات الضمان والضمانات بموجب المعادلة الرقابية.

10) متطلبات رأس المال الخاصة بالاستهلاك المبكر Capital Requirement for Early Amortization Provisions

606) يجب على البنك المنشئ أن يستخدم الطريقة والمعاملة الموضحتين في الفقرات من 555 إلى 566 لتحديد ما إذا كان يجب حيازة رأس مال في مقابل مصلحة المستثمرين. وبالنسبة لأغراض أسلوب التصنيف الداخلي IRB، تتحدد التكلفة الرأسمالية المتعلقة بمصلحة المستثمرين باعتبارها ناتج (أ) القيمة الرمزية لمصلحة المستثمرين (ب) معامل تحويل الائتمان CCF المناسب و (ج) K_{IRB}. ويجب على البنوك أيضا أن تحتفظ برأس مال مقابل أي تعرضات تم الاحتفاظ بها، وتكون ناشئة عن عملية التوريق وتخص أصولا تتضمن مصالح للمستثمرين.

خامسا: مخاطر التشغيل Operational risk

(أ) تعريف مخاطر التشغيل Definition of Operational Risk

607) تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

(ب) منهجيات القياس The Measurement Methodologies

608) يقدم الإطار المبين فيما يلي ثلاث طرق مختلفة لحساب التكاليف الرأسمالية لمخاطر التشغيل مع ازدياد واستمرار التعقد والحساسية للمخاطر وهي:

1. أسلوب المؤشر الأساسي و
2. الأسلوب النمطي.
3. أساليب القياس المتقدمة (AMA).

609) على البنوك أن تتشجع للتحرك على كافة الأساليب المتاحة عند قيامها بوضع نظم وممارسات أكثر تقدما لقياس مخاطر التشغيل. وفيما يلي نورد معايير الأسلوب النمطي وأساليب القياس المتقدمة (AMA).

610) يتوقع من البنوك ذات النشاط الدولي، والبنوك التي لديها تعرضات مخاطر كبيرة في عملياتها (مثل البنوك المتخصصة في العمليات Specialized Processing Banks) أن تستخدم أسلوبا مناسبا لشكل المخاطر ودرجة تعقد أعمال المؤسسة[88] ويسمح للبنك باستخدام المؤشر الأساسي Basic Indicator أو الأسلوب النمطي Standardised Approach لبعض أجزاء من عملياته وتستخدم أساليب القياس المتقدمة AMA للبعض الأخر، بشرط استيفاء بعض المعايير الدنيا (انظر الفقرتين 640، 641).

611) لا يسمح للبنك باختيار الرجوع إلى أسلوب أكثر بساطة، إذا ما كان قد حص[ل] على موافقة باستخدام أسلوب أكثر تقدما بدون موافقة المراقب عليه. وبالإضافة [إلى] ذلك، فإذا ما قرر المراقب أن البنك الذي يستخدم الأسلوب الأكثر تقدما لم يعد مستو[فيا] للمعايير التي تؤهله لهذا الأسلوب، فقد يطلب إلى البنك العودة لاتباع أسلوب أ[كثر] بساطة لبعض أو كل عملياته، حتى يستوفي الشروط المحددة من قبل المراقب ل[لعودة] إلى استخدام الأسلوب الأكثر تقدما.

1. أسلوب المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach

612) يجب على البنوك التي تستخدم أسلوب المؤشر الأساسي أن تحتفظ في حد[ود] برأس مال لمخاطر التشغيل يساوي نسبة مئوية ثابتة (يرمز له alpha) من [متوسط] إجمالي الدخل في خلال السنوات الثلاث السابقة.

ويمكن التعبير عن التكلفة كما يلي: $K_{BIA} = GI \times a$

(88) يقوم المشرفون بمراجعة متطلبات رأس المال الناتجة عن استخدام البنك لأسلوب مخاطر العمليات [...] المؤشر الأساسي أم الأسلوب النمطي أم أساليب القياس المتقدمة (AMA) من ناحية الأهلية العامة [...] بالنسبة للمؤسسات النظيرة. وفي حالة نقص الأهلية للثقة، ينظر في القيام بالإجراء المناسب وفقا للعمود 2 [...]

حيث:

KBIA = التكلفة الرأسمالية بموجب أسلوب المؤشر الأساسي.

GI = متوسط إجمالي الدخل السنوي في خلال السنوات الثلاث السابقة.

= 15% وفقا لما قررته اللجنة، عن طريق نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة إلى مستوى المؤشر العام للصناعة.

613) يعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد[89]. والمقصود هو أن هذا المقياس (1) ينبغي أن يكون إجماليا متضمنا [أ]ي مخصصات (مثل الفوائد غير المدفوعة) (2) يستبعد أي أرباح محققة/خسائر محققة [م]ن بيع أوراق مالية في سجلات البنك[90]. (3) يستبعد أي بنود غير عادية أو شاذة [(]غير نظامية) وكذلك أي دخل ناتج من التأمين.

[6]14) كنقطة دخول لحساب رأس المال، لا توجد معايير محددة لاستخدام أسلوب [المؤ]شر الأساسي، في الاتفاق الجديد. وعلى أي حال، لا بد من تشجيع البنوك التي [تستخ]دم هذا الأسلوب على الالتزام بإرشادات اللجنة الخاصة بالممارسات السليمة لإدارة [مخا]طر التشغيل والإشراف عليها – فبراير 2003 Sound Practices For The Management and Suprevision of Operational Risk, Feb 2003.

[...]ف المشرف الوطني و/أو معايير المحاسبة الوطنية.

[...] الخسائر المحققة من الأوراق المالية المصنفة على أساس أنها "حيازة حتى الاستحقاق" و "متاحة للبيع"، [...] تقليديا بنودا في سجلات البنك (مثل ما تقضي به معايير المحاسبة للولايات المتحدة أو المعايير الدولية [...] IASB) يتم استبعادها أيضا من تعريف إجمالي الدخل.

2. الأسلوب النمطي[91] The Standardised Approach

615) في الأسلوب النمطي، تقسم نواحي نشاط البنوك إلى ثمانية خطوط هي: تمويل الشركات، والتجارة والمبيعات، وأعمال التجزئة المصرفية، والأعمال التجارية المصرفية، والسداد والتسويات، وخدمات الوكالة، وإدارة الأصول، وأعمال السمسرة بالتجزئة. ويورد الملحق 6 تعريفا مفصلا لخطوط الأعمال.

616) في نطاق كل خط أعمال، يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا يعمل كدليل على حجم عمليات المنشأة، ومن ثم على الحجم المحتمل لتعرض العمليات للمخاطر في نطاق كل من خطوط الأعمال. ويتم حساب التكلفة الرأسمالية لكل خط من خطوط الأعمال عن طريق ضرب إجمالي الدخل في معامل ومحدد لهذا الخط من الأعمال (يرمز له beta). وتعمل beta كدليل على العلاقة العريضة في الصناعة بين الخبرة بمخاطر

---

[91] الأسلوب النمطي البديل: (ASA) (The Alternative Standardized Approach) وفقا لما يقرره الإشراف الوطني، يمكن للمشرف أن يختار السماح لأحد البنوك باستخدام الأسلوب النمطي البديل (ASA) شرط أن يكون قادرا على إقناع المشرف عليه بأن الأسلوب النمطي البديل يوفر أساسا أفضل لتجنب الحساب المزدوج للمخاطر، وبموجب الأسلوب النمطي البديل ASA تكون التكلفة الرأسمالية لمخاطر العمليات/الطريقة، هي ذاتها وفقا للأسلوب النمطي فيما عدا ما يخص خطين من نشاط الأعمال هما، أعمال التجزئة المصرفية، والأعمال المصرفية التجارية، أنه بالنسبة لهذين الخطين - تحل القروض والمقدمات - مضروبة في معامل ثابت "m" - محل إجمالي الدخل باعتبارها مؤشرا على التعرض. ولا تتغير beta بالنسبة للأعمال التجزئة والاعمال التجارية عما هي عليه في الأسلوب النمطي. ووفقا للأسلوب النمطي البديل فإن التكلفة الرأسمالية لمخاطر العمليات بالنسبة لأعمال التجزئة المصرفية المعادلة الاساسية للاعمال المصرفية تجارية) يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$KRB = \beta RB \times m \times LARB$$

حيث:

KRB = تكلفة رأس المال لخط أعمال التجزئة المصرفية.

βRB = تمثل beta لخط أعمال التجزئة المصرفية.

LARB = مجموعة قروض التجزئة والمقدمات القائمة (غير مرجحة بالمخاطر ومتضمنة المخصصات)، متوسطها للسنوات الثلاث الماضية.

m = 0.35

لأغراض الأسلوب النمطي البديل ASA يتكون إجمالي القروض والمقدمات في خط أعمال المصرفية من إجمالي المبالغ المسحوبة في محافظ الائتمان التالية: التجزئة والمشروعات الصغيرة و SME والتي تعامل كتجزئة، وأوراق قبض التجزئة المشتراة، وبالنسبة للأعمال المصرفية التجارية: يتكون القروض والمقدمات من: المبالغ المسحوبة في محافظ الائتمان التالية: الشركات، الجهات السيادية، والإقراض المتخصص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعامل كشركات مساهمة، وأوراق قبض المشتراة. كما يتضمن أيضا القيمة الدفترية للأوراق المالية المسجلة في دفاتر البنك.

وبموجب الأسلوب النمطي البديل (ASA) يمكن للبنوك أن تجمع أعمال التجزئة المصرفية التجارية معا (إذا رغبت في ذلك) باستخدام Beta= 15%. وبالمثل، فإن تلك البنوك غير القادرة إجمالي الدخل إلى خطوط الأعمال الستة الأخرى يمكنها أن تجمع إجمالي الدخل لتلك الخطوط Beta = 18%.

وكما هو الحال في ظل الأسلوب النمطي، يتم حساب إجمالي التكلفة الرأسمالية باعتبارها لتكلفة رأس المال القانوني لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

خسائر العمليات بالنسبة لخط معين من الأعمال والمستوى المجمع لإجمالي الدخل لهذا الخط من الأعمال. وتنبغي ملاحظة أن إجمالي الدخل وفقا للأسلوب النمطي يتم قياسه بالنسبة لكل خط من الأعمال وليس للمؤسسة. أي أنه في تمويل الشركات يكون المؤشر هو إجمالي الدخل المتولد في خط أعمال تمويل الشركات.

617) يتم حساب إجمالي التكلفة الرأسمالية باعتبارها المجموع البسيط للتكلفة الرأسمالية لكل خط من خطوط الأعمال . ويمكن التعبير عن إجمالي التكلفة الرأسمالية بالمعادلة الآتية :

$$K_{TSA} = \Sigma (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})$$ ،

حيث :

KTSA	= التكلفة الرأسمالية وفقا للأسلوب النمطي
GI_{1-8}	= متوسط المستوى السنوي لإجمالي الدخل في السنوات الثلاث السابقة، وفقا للتعريف الوارد أعلاه في أسلوب المؤشر الأساسي، لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.
B_{1-8}	= نسبة مئوية ثابتة، تقررها اللجنة، تنسب مستوى رأس المال المطلوب إلى مستوى إجمالي الدخل لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية. وفيما يلي تفاصيل قيمة Beta.

خط الأعمال	معاملات Beta
تمويل الشركات (β 1)	%18
التجارة والمبيعات (β 2)	%18
أعمال التجزئة المصرفية (β 3)	%12
الأعمال التجارية المصرفية (β 4)	%15
المدفوعات والتسوية (β 5)	%18
خدمات الوكالة (β 6)	%15
إدارة الأصول (β 7)	%12
السمسرة بالتجزئة (β 8)	%12

3. أسلوب القياس المتقدم Advanced Measurement Approaches, AMA

618) وفقا لأسلوب القياس المتقدم، فإن مطلب رأس المال القانوني يساوي مق... المخاطر المتولد عن النظام الداخلي للبنك لقياس مخاطر التشغيل باستخدام الم... الكمية والنوعية لأساليب القياس المتقدمة كما هو بين أدناه. ويخضع استخدام أ... القياس المتقدمة AMA للموافقة الرقابية .

619) يطلب من البنوك التي تتبع أسلوب القياس المتقدم AMA أن تقوم ... متطلبات رأس المال الخاصة بها باستخدام هذا الأسلوب وكذلك باستخدام الاتفاق... لمدة عام قبل تنفيذ الاتفاق الجديد في نهاية عام 2006 .

ج. معايير التأهيل Qualifying Criteria

1. معايير عامة General Criteria

620) يجب على البنك لكي يصبح مؤهلا لاستخدام الأسلوب النمطي أو أساليب القياس المتقدمة AMA أن يقنع المراقب عليه، على الأقل بأن:

- مجلس إدارته والإدارة العليا به، وفقا للحالة، منغمسون بشكل جاد في الإشراف على إطار إدارة مخاطر التشغيل.
- هناك نظام لإدارة المخاطر يتسم بالسلامة الموضوعية ويتم تنفيذه بنزاهة.
- لديه موارد كافية تقوم باستخدام هذا الأسلوب في خطوط الأعمال الرئيسية وكذلك في نواحي الرقابة والمراجعة .

621) يكون للمراقبين الحق في الإصرار على فترة للرقابة المبدئية على الأسلوب النمطي للبنك قبل استخدامه في أغراض رأس المال القانوني .

622) تخضع أساليب القياس المتقدمة (AMA) للبنك أيضا لفترة رقابة مبدئية من جانب المراقب على البنك. وتسمح هذه الفترة للمراقب بأن يقرر ما إذا كان الأسلوب أهلا للثقة ومناسبا. وكما سيرد بحثه فيما يلي عند مناقشة معايير التأهيل لأساليب القياس المتقدمة AMA فإن نظام القياس الداخلي للبنك يجب أن يكون قادرا بدرجة معقولة على تقدير الخسائر غير المتوقعة على أساس الاستخدام المشترك للبيانات الداخلية والبيانات ذات الصلة عن الخسائر، وتحليل السيناريوهات، والمناخ الخاص بأعمال البنك، وعوامل الرقابة الداخلية. ويجب أن يكون نظام القياس بالبنك أيضا قادرا على دعم التخصيص الاقتصادي لرأس المال بالنسبة لمخاطر التشغيل في جميع خطوط الأعمال للبنك بطريقة تخلق حوافز لتحسين إدارة مخاطر التشغيل في خطوط الأعمال.

623) بالإضافة إلى هذه المعايير العامة، تخضع البنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي أساليب القياس المتقدمة للمعايير الكمية والنوعية المبينة تفصيلا في الأقسام التالية .

2. الأسلوب النمطي The Standardized Approach

624) نظرا لرغبة بعض البنوك ذات النشاط الدولي في استخدام الأسلوب النمطي، فإنه من المهم أن تكون لدى هذه البنوك النظم الكافية لإدارة مخاطر التشغيل. وبالتالي، فإن البنك ذا النشاط الدولي والذي يستخدم الأسلوب النمطي يجب أن يستوفي المعايير التالية[92]:

أ. يجب أن يكون لدى البنك نظام لإدارة مخاطر التشغيل تبين فيه بوضوح المسؤوليات المحددة لوظيفة إدارة مخاطر التشغيل. وتقع على وظيفة إدارة مخاطر التشغيل مسؤولية وضع استراتيجيات لتحديد، وتقييم، والإشراف على ورقابة/تخفيف مخاطر التشغيل، وتوثيق السياسات والإجراءات على مستوى المنشأة فيما يخص إدارة وضوابط مخاطر التشغيل، ووضع وتنفيذ طريقة تصنيف مخاطر تشغيل المنشأة، وكذلك بالنسبة لوضع تنفيذ نظام إعداد التقارير عن مخاطر التشغيل.

ب. كجزء من النظام الداخلي لتصنيف مخاطر التشغيل. يجب على البنك أن يتتبع بشكل منتظم البيانات الخاصة بمخاطر التشغيل، بما في ذلك الخسائر المادية الكبيرة في خط الأعمال، ويجب أن يكون نظامه لتصنيف مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق في عمليات إدارة المخاطر بالبنك. كما يجب أن تكون نتائجه جزءا لا يتجزأ من عمليات الرقابة والضبط لشكل مخاطر التشغيل في البنك. وبهذه المناسبة، فإن هذه المعلومات يجب أن تلعب دورا بارزا في الإبلاغ عن المخاطر، وإعداد تقارير للإدارة، وتحليل المخاطر. ويجب أن تكون لدى البنك أساليب لخلق حوافز لتحسين إدارة مخاطر التشغيل في جميع أرجاء المنشأة .

ج. يجب تقديم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل، بما في ذلك العمليات المادية الهامة، إلى إدارة وحدات الأعمال، وإلى الإدارة العليا وإلى الإدارة .ويجب أن تكون لدى البنك إجراءات لاتخاذ ما يلزم طبقا للمعلومات الواردة في تقارير الإدارة .

[92] بالنسبة للبنوك الأخرى، يوصي باستخدام هذه المعايير، مع ترك الاختيار الوطني مفتوحا لفرض متطلبات .

د. يجب توثيق عمليات ونظام إدارة مخاطر التشغيل بالبنك بشكل جيد. ويجب أن يكون لدى البنك نظام عمل لضمان الالتزام بمجموعة من السياسات الداخلية، والضوابط والإجراءات المتعلقة بنظام إدارة مخاطر التشغيل، الذي يجب أن يتضمن سياسات لمعاملة الموضوعات الخاصة بعدم الالتزام.

هـ. يجب أن تكون عمليات إدارة، ونظام تصنيف، مخاطر التشغيل خاضعة للمصادقة والمراجعة الدورية المستقلة. ويجب أن تتضمن هذه المراجعات كلا من نواحي نشاط وحدات الأعمال ووظيفة إدارة مخاطر التشغيل.

و. يجب أن يخضع نظام البنك لتصنيف مخاطر التشغيل للمراجعة الخارجية من قبل المراجعين الخارجيين و/أو المراقبين.

625) يجب على البنك أن يضع سياسات محددة ومعايير موثقة خاصة بكيفية وضع الخرائط والخانات لإجمالي الدخل وفقا لخطوط الأعمال ونواحي النشاط الحالية لوضعها في الإطار النمطي Standardised Framework. وتجب مراجعة المعايير وتعديلها بالنسبة لنواحي الأعمال والمخاطر الجديدة أو المتغيرة حسب ما يتطلبه الحال . ويورد الملحق رقم 6 المبادئ الخاصة بكيفية وضع الخرائط والخانات لخطوط الأعمال .

أساليب القياس المتقدمة Advanced Measurement Approach, AMA

المعايير النوعية Qualitative Standards

يجب على البنك أن يستوفي المعايير النوعية التالية قبل السماح له باستخدام أي أساليب القياس المتقدمة AMA لمخاطر رأس المال للعمليات:

يجب أن تكون لدى البنك وظيفة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل، تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك. وتكون وظيفة إدارة مخاطر مسؤولة عن توثيق السياسات والإجراءات على مستوى المنشأة فيما يخص الضوابط مخاطر التشغيل، ووضع وتنفيذ طرق قياس مخاطر التشغيل، ووضع

وتنفيذ نطاق إعداد التقارير عن مخاطر التشغيل، ووضع استراتيجيات لتحديد وقياس والإشراف على ورقابة وتخفيف مخاطر التشغيل.

ب. يجب أن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل بالبنك مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك، ويجب أن تكون نتائجه جزءا لا يتجزأ من عملية الرقابة والضبط لشكل مخاطر التشغيل للبنك . وبهذه المناسبة، فإن هذه المعلومات يجب أن تلعب دورا بارزا في إعداد التقارير عن المخاطر، والتقارير الإدارية، والتخصيص الداخلي لرأس المال، وتحليل المخاطر. ويجب أن تكون لدى البنك أساليب فنية لتخصيص رأس المال عن مخاطر التشغيل للخطوط الرئيسية للأعمال، ولخلق حوافز لتحسين إدارة المخاطر في جميع أنحاء المنشأة .

ج. يجب تقديم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية الهامة إلى وحدات إدارة الأعمال، وإلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة. ويجب أن تكون لدى البنك إجراءات لاتخاذ ما يلزم طبقا للمعلومات الواردة في تقارير الإدارة.

د. يجب أن يتم توثيق نطاق إدارة المخاطر للبنك بشكل جيد. ويجب أن يكون لدى البنك نظام عمل يضمن الالتزام بمجموعة موثقة من السياسات الداخلية والضوابط والإجراءات الخاصة بنظام إدارة مخاطر التشغيل، والتي يجب أن تضمن سياسات لمعاملة الموضوعات الخاصة بعدم الالتزام .

هـ. يجب أن يقوم المراجع الداخلي و/أو المراجعون الخارجيون بمراجعات منتظمة لعمليات ونظم قياس مخاطر التشغيل. ويجب أن تتضمن مصادقة المراجعين الخارجيين و/أو السلطات الرقابية على نظام قياس مخاطر التشغيل ما يلي:

- التحقق من سلامة عمليات المصادقات الداخلية ومن أنها تعمل بطريقة مرضية
- التأكد من أن تدفق البيانات والعمليات المصاحبة لنظام قياس المخاطر بالشفافية وإمكان الوصول إليها. ومن الضروري، بصفة خاصة، أن يتمتع المراجعون والسلطات الرقابية بوضع يسهل لهم الحصول على البيانات التي يقررون ضرورتها في ظل الإجراءات المناسبة، لمواصفات النظام ومعاييره.

2) المعايير الكمية Quantitative Standards

(أ) معيار سلامة (جودة) أساليب القياس المتقدمة AMA

627) نظرا للتطور المستمر في أساليب التحليل الخاصة بمخاطر التشغيل، فإن اللجنة لم تقم بتحديد أسلوب أو افتراضات التوزيع المستخدمة لإستخراج مقياس مخاطر التشغيل لأغراض رأس المال القانوني. وعلى أي حال فإن البنك يجب أن يكون قادرا على أن يثبت أن أسلوبه يغطي كافة حالات الخسائر القصوى الصعبة. ومهما كان الأسلوب المتبع، فإن البنك يجب أن يثبت أن مقياسه لمخاطر التشغيل يستوفي معيار السلامة الذي يمكن مقارنته بالأسلوب القائم على التصنيف الداخلي IRB لمخاطر الائتمان (يمكن مقارنته بالنسبة للحيازة لفترة سنة بنسبة 99.9% كفترة ثقة).

628) تدرك اللجنة أن سلامة أساليب القياس المتقدمة AMA توفر مرونة كبيرة للبنوك من ناحية وضع مقاييس ونظم إدارة مخاطر التشغيل. ومع ذلك، فإنه عند وضع تلك النظم، يجب أن تكون لدى البنوك، وأن يستمر لديها وجود، إجراءات دقيقة ومنتظمة لوضع نموذج لمخاطر التشغيل، وللمصادقة المستقلة على النموذج. وستقوم اللجنة بمراجعة التقدم بالنسبة لأساليب مخاطر التشغيل في نهاية عام 2006 في ضوء تطور ممارسات الصناعة التي تكفي لإنشاء تقديرات متناسقة يوثق بها للخسارة المحتملة. كما ستقوم أيضا بمراجعة البيانات المتراكمة ومستوى المتطلبات الرأسمالية المقدرة بواسطة المقاييس المتقدمة، وقد تقوم بإعادة تنقية اقتراحاتها إذا لزم الأمر.

(ب) معايير تفصيلية

629) يقدم هذا القسم وصفا لسلسلة من المعايير الكمية التي تطبق على المقاييس المستخرجة داخليا لمخاطر التشغيل لأغراض حساب الحد الأدنى من رأس المال القانوني.

أ. يجب أن يكون أي نظام داخلي لقياس مخاطر التشغيل متوافقا مع مجال ونطاق مخاطر التشغيل الذي حددته اللجنة في الفقرة 607 وأنواع أحداث الخسائر المبينة في الملحق رقم 7.

يطلب المراقبون من البنك أن يقوم بحساب متطلب رأس المال القانوني باعتباره مجموعة الخسائر المتوقعة (EL) والخسائر غير المتوقعة (UL)، إلا إذا أمكن للبنك أن يثبت قدرته على استيعاب الخسائر المتوقعة بدرجة كافية في ممارساته الداخلية للأعمال. أي، أن يقيم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال القانوني على أساس الخسارة غير المتوقعة (UL) وحدها، ويجب أن يكون البنك قادرا على أن يثبت بطريقة ترضي المراقب الوطني أنه قد قام بقياس تعرضه للخسارة المتوقعة وعمل المحاسبة الخاصة بذلك.

ج. يجب أن يكون نظام قياس المخاطر للبنك "مفتتا granular" بدرجة كافية لتغطية الأنواع الرئيسية التي تسبب خسائر العمليات وتؤثر في شكل الذيل في تقديرات الخسائر.

د. يجب أن تجمع معا مقاييس المخاطر لمختلف تقديرات مخاطر التشغيل لأغراض حساب الحد الأدنى القانوني لمتطلبات رأس المال. ومع ذلك، فإن البنك قد يسمح له باستخدام معاملات الارتباط المحددة داخليا في خسائر مخاطر التشغيل بالنسبة لتقديرات خسائر العمليات في كل حالة على حدة، بشرط أن يتمكن من أن يثبت بدرجة عالية من الثقة، وبما يقنع المراقب الوطني، بسلامة نظمه الخارجية بتحديد الارتباطات، ونزاهة تنفيذها، وأنه يأخذ في اعتباره عدم التيقن الذي يحيط بأي من تقديرات تلك الارتباطات (وخاصة في فترات الأزمات). ويجب على البنك أن يصحح افتراضاته الخاصة بالارتباطات.

هـ. يجب أن يكون بأي نظام لقياس المخاطر بعض الملامح الرئيسية [illegible] لاستيفاء المعيار الرقابي للسلامة المبين في هذا القسم. ويجب أن تتضمن هذه [illegible] استخدام البيانات الداخلية، والبيانات الخارجية ذات الصلة، وتحليل السيناريو[illegible] والعوامل التي تعكس بيئة الأعمال ونظم الرقابة الداخلية. ويحتاج البنك إلى أن [illegible] لديه عملية يوثق بها، وشفافة، وجيدة التوثيق ويمكن التحقق من سلامتها لتحديد [illegible] النسبية المتعلقة بكل من العناصر الأساسية في نظامه الشامل لقياس مخاطر [illegible] وينبغي أن يكون الأسلوب متوافقا داخليا، وأن يتجنب ازدواج الحساب [illegible]

النوعية أو مخففات المخاطر التي تم الاعتراف بها فعلا في العناصر الأخرى من الإطار.

(ج) البيانات الداخلية

630) يجب على البنوك أن تتتبع البيانات الداخلية للخسائر طبقا للمعايير المبيّنة في هذا الفصل. ويعتبر تتبع البيانات الداخلية لوقوع الخسائر مطلبا رئيسيا لتطوير وتشغيل نظام يوثق به لقياس مخاطر التشغيل والبيانات الداخلية عن الخسائر ذات أهمية حاسمة لربط تقديرات البنك للمخاطر بممارساته الفعلية في الخسائر. ويمكن تحقيق هذا بعدة طرق، تتضمن استخدام البيانات الداخلية للخسائر باعتبارها الأساس للتقديرات العملية للخسائر، وكوسيلة للتحقق من دقة المدخلات في نظام البنك لقياس المخاطر أو باعتبارها حلقة الوصل ما بين ممارسة الخسائر وإدارة المخاطر وقرارات الرقابة.

631) تتصف البيانات الداخلية للخسائر بأنها الأكثر صلة عندما تتعلق بوضوح بنواحي النشاط الجارية للبنك، والعمليات التكنولوجية وإجراءات إدارة المخاطر. ولذا، فإن البنك يجب أن تكون لديه إجراءات موثقة لتقدير صلتها المستمرة بالبيانات التاريخية عن الخسائر، بما في ذلك تلك الحالات التي يتغلب فيها التقدير الحكمي، أو يستخدم فيها [illegible]، أو قد تستخدم فيها عوامل تكيف وتعديلات أخرى والمدى الذي تستخدم فيه، [illegible] الذي ستكون له سلطة اتخاذ تلك القرارات.

6[illegible]) يجب أن تقوم المقاييس المستخرجة داخليا لمخاطر التشغيل والمستخدمة لأغراض رأس المال القانوني، على أساس فترة ملاحظة لا تقل عن خمس سنوات للبيانات الداخلية عن الخسائر، سواء استخدمت البيانات الداخلية للخسائر بشكل مباشر لقياس الخسائر، أو للمصادقة على صحته. وعندما ينتقل البنك لاستخدام أساليب القياس المتقدمة AMA فيمكن استخدام البيانات التاريخية لمدة ثلاث سنوات كفترة [illegible] (ويتضمن هذا فترة سنة واحدة يستخدم فيها بالتوازي مع الاتفاق الحالي والاتفاق [illegible] في خلال عام 2006).

[illegible] يجب أن تستوفي عمليات جمع البيانات الداخلية لخسائر البنك المعايير التالية، [illegible] مؤهلة لأغراض رأس المال القانوني:

- للمساعدة في عملية المصادقة الرقابية، يجب على البنك أن يكون قادرا على وضع بياناته الداخلية للخسائر في الأقسام الرقابية المحددة في الملاحق رقم 6، 7 وعلى توفير تلك البيانات للمراقبين عند الطلب. ويجب أن يكون البنك قد قام بتوثيق المعايير الموضوعية لتخصيص الخسائر بالنسبة لخطوط الأعمال المحددة وطبقا لأنواع الأحداث. وعلى أية حال، فإن الأمر متروك للبنك كي يقرر المدى الذي يمكن له فيه أن يقوم بتطبيق هذه التقسيمات في نظامه الداخلي لقياس مخاطر التشغيل.

- يجب أن تكون البيانات الداخلية للبنك عن الخسائر شاملة من ناحية تغطيتها لكافة نواحي النشاط المادية والتعرضات من كافة النظم الفرعية ذات الصلة ومن المواقع الجغرافية. ويجب أن تكون لدى البنك القدرة على تبرير أي استبعاد لنواحي نشاط أو تعرضات، سواء أكان بصفة فردية أم جماعية، على أساس عدم تأثيره ماديا على التقديرات العامة للخسائر. ويجب أن تكون هناك نقطة بداية مناسبة لأقل خسارة إجمالية لجمع البيانات الداخلية عن الخسائر، كمبلغ 10000 يورو مثلا.

- بعيدا عن المعلومات الخاصة بمبالغ الخسارة الإجمالية، فإن البنك ينبغي أن يجمع معلومات عن تاريخ كل واقعة، وأية استردادات من مبلغ إجمالي الخسارة، إلى جانب بعض المعلومات الوصفية عن أسباب ودوافع واقعة الخسارة. وينبغي أن يكون مستوى التفصيل في أية معلومات وصفية متناسبا مع حجم ومبلغ إجمالي الخسارة.

- تستمر معاملة خسائر مخاطر التشغيل المتصلة بالمخاطر الائتمانية والتي تم تاريخيا ضمن قواعد البنوك للمخاطر الائتمانية (مثل الغش في إدارة أدوات الضمان) باعتبارها مخاطر ائتمانية لأغراض حساب الحد الأدنى لرأس المال القانوني في الاتفاق الجديد. ومن ثم، فإن هذه الخسائر لن تكون خاضعة للتكلفة الرأسمالية الخاصة بمخاطر التشغيل[93] ومع كل ذلك، فإن البنوك، للأغراض الخاصة بالبيانات الداخلية لمخاطر التشغيل، يجب أن تسجل كافة الخسائر الناشئة عن التشغيل. وفقا للمجال المبين في تعريف مخاطر التشغيل والموارد في النقاط

---

[93] ينطبق هذا بالنسبة لجميع البنوك، بما فيها تلك البنوك التي قد تكون الآن تقط تصمم قواعد البيانات الائتمانية ومخاطر العمليات بها.

ولأنواع وقائع الخسائر المبينة في الملحق 7. ويجب أيضا تحديد أية خسائر تتصل بالمخاطر الائتمانية بشكل منفصل، (وضع علامة مثلا) في داخل قواعد البيانات الداخلية عن مخاطر التشغيل.

(د) البيانات الخارجية

634) يجب أن يقوم نظام البنك لقياس مخاطر التشغيل باستخدام البيانات ذات الصلة (سواء أكانت بيانات عامة منشورة) و (أم بيانات مجمعة عن الصناعة) وخاصة عندما يكون هناك سبب للاعتقاد بأن البنك معرض لخسائر وإن لم تكن متكررة، إلا أنها يحتمل أن تكون شديدة. وينبغي أن تضمن هذه البيانات الخارجية، بيانات عن مبالغ الخسائر الفعلية، ومعلومات عن حجم العمليات والأعمال التي وقعت فيها، ومعلومات عن الأسباب والظروف المحيطة بوقائع الخسائر أو أية معلومات أخرى قد تساعد في تقدير مدى صلة واقعة الخسائر بالبنوك الأخرى. ويجب أن تكون لدى البنك عملية منظمة لتحديد الأوضاع والحالات التي يجب فيها استخدام البيانات الخارجية والطرق التي تستخدم لإدخال البيانات (مثل القياس scaling، التعديلات النوعية، أو زيادة المعلومات الخاصة بتحسين تحليل السيناريوهات). ويجب مراجعة الشروط والممارسات الخاصة باستخدام البيانات بصفة منتظمة، وتوثيقها وأن تكون خاضعة لمراجعة دورية مستقلة.

(هـ) تحليل السيناريوهات

635) يجب على البنك استخدام رأي خبير في تحليل السيناريوهات المتصلة بالبيانات الخارجية لتصنيف تعرضه للأحداث شديدة القسوة. ويعتمد هذا الأسلوب على المعرفة التي يتمتع بها مديرو الأعمال ذوو الخبرة، وخبراء إدارة المخاطر، لاستخراج تقديرات معقولة مقبولة للخسائر الشديدة. وعلى سبيل المثال: فإن تقديرات هؤلاء الخبراء يمكن التعبير عنها كمقاييس أو معايير للتوزيع الإحصائي لخسارة محتملة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحليل السيناريوهات ينبغي أن يستخدم لتقييم أثر الانحرافات عن افتراضات الروابط الكامنة في إطار قياس مخاطر التشغيل للبنك، وبخاصة لتقييم الخسائر المحتملة من الوقائع المتعددة والمتزامنة لخسائر العمليات. وتحتاج هذه التصنيفات،

بمرور الوقت، إلى إعادة التصنيف والمصادقة عليها عن طريق مقارنتها بتجارب الخسائر الفعلية وذلك لضمان معقوليتها.

(و) بيئة الأعمال وعوامل الرقابة الداخلية

636) بالإضافة إلى استخدام البيانات عن الخسائر، سواء أكانت فعلية أم موضوعية على أساس سيناريو، فإن طريقة تصنيف المخاطر التي يستخدمها البنك في جميع أنحاء المنشأة يجب أن تتناول البيئة الرئيسية لأداء الأعمال وعوامل الرقابة الداخلية التي يمكن أن تغير من شكل مخاطر التشغيل وهذه العوامل تجعل تصنيف البنك للمخاطر أبعد نظرا إلى الأمام، وتعكس بشكل مباشر أكبر نوعية الرقابة وبيئة العمليات في البنك، وتساعد على التوفيق بين تقديرات رأس المال وأهداف إدارة المخاطر وتدرك كلا من التحسينات والتدهور في أشكال مخاطر التشغيل بطريقة فورية وأكثر سرعة. وحتى يمكن التأهل لأغراض رأس المال القانوني، فإن استخدام هذه العوامل في إطار قياس مخاطر البنك يجب أن يستوفي المعايير التالية:

- يتطلب اختيار كل عامل تبريرا باعتباره دافعا معقولا للمخاطر، على أساس الخبرة والممارسة، وعلى أساس إدخال التقدير الحكمي ذي الخبرة في نواحي الأعمال التي لحقت بها الخسائر. وكلما أمكن، ينبغي أن يكون العامل قابلا للترجمة إلى مقاييس كمية تقبل التحقق من صلاحيتها.
- تتطلب حساسية تقديرات البنك للمخاطر بالنسبة للتغيرات في العوامل وأوزان مختلف العوامل إلى تبرير جيد. بالإضافة إلى تناولها للتغيرات في المخاطر التي تعزى إلى التحسينات في رقابة المخاطر. كما أن الإطار يجب أيضا أن يتناول الزيادات المحتملة في المخاطر نتيجة لزيادة تعقد نواحي النشاط أو زيادة حجم الأعمال.
- يجب توثيق الإطار، وكافة حالات تطبيقه، بما في ذلك المبرر الذي يستند إليه أي تعديل في التقديرات العملية، كما يجب أن يكون خاضعا لمراجعة مستقلة في نطاق البنك ومن جانب المراقبين عليه.

- يتطلب الأمر، بمرور الوقت، مراجعة صحة العملية ونتائجها عن طريق المقارنة بالممارسة الداخلية للخسائر الفعلية، والبيانات الخارجية ذات الصلة، والتعديلات المناسبة التي تمت.

(3) تخفيف المخاطر Risk Mitigation

637) لأساليب القياس المتقدمة AMA، يسمح للبنك أن يعترف بأثر تخفيف المخاطر الناشئ عن التأمين، وذلك ضمن إجراءات مخاطر التشغيل المستخدمة لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال القانوني. ويكون الاعتراف بأثر التخفيف الناشئ عن التأمين قاصرا على 20% من إجمالي التكلفة الرأسمالية لمخاطر التشغيل.

638) قدرة البنك على الاستفادة من تخفيف المخاطر على الالتزام بالمعايير التالية:

- أن يكون الحد الأدنى لتصنيف قدرة المؤمن على سداد المطالبات لا يقل عن درجة A (أو ما يعادلها).
- يجب الا تقل مدة بوليصة التأمين المبدئية عن سنة كاملة. وبالنسبة للبوالص التي تكون الفترة الباقية فيها أقل من سنة كاملة يجب على البنك أن يقوم بعمل قصات "...ر" (تقليص) التي تعكس تناقص أجل البوليصة حتى النسبة الكاملة 100% "قص ...ر" (تقليص).
- بالنسبة للبوالص التي تكون فيها الفترة الباقية 90 يوما أو أقل.
- يجب أن تتضمن بوليصة التأمين حدا أدنى للإخطار بالإلغاء أو عدم تجديد ...(94).
- يجب ألا تتضمن بوليصة التأمين نصوصا بالاستبعاد أو التحديد على أساس ... تنظيمي أو بالنسبة لملتقى التأمين أو لمصفي بنك متعثر.

... اللجنة أن طول فترة الحد الأدنى للإخطار بالغاء أو عدم تجديد البوليصة قد يشكل تحديا للاعتراف بعقود ... رأس المال القانوني. وستستمر اللجنة، في أثناء فترة تلقي التعليقات، في العمل مع الصناعة لتحديد نقطة ... وسيؤخذ في الاعتبار وضع معاملة مشابهة للفترة الباقية من مدة بوليصة التأمين والفترة اللازمة للإلغاء.

• يجب أن يكون الغطاء التأميني قد وضع بوضوح في الخانة الفعلية للتعرض لخسائر مخاطر التشغيل في المؤسسة.

• أن يكون التأمين مقدما من طرف ثالث، وفي حالة التأمين من خلال جهات تابعة أو مملوكة، يجب التخلي عن التعرض لطرف ثالث مستقل، عن طريق إعادة التأمين مثلا، يستوفي معايير الصلاحية.

• أن يكون الإطار اللازم للاعتراف بالتأمين، جيد التوثيق والتبرير.

• أن يقوم البنك بالإفصاح عن النقص في التكلفة الرأسمالية لمخاطر التشغيل بسبب التأمين.

639) طريقة البنك للاعتراف بالتأمين وفقا لأساليب القياس المتقدمة تناول العناصر الآتية من خلال الخصم أو عمليات قص الشعر في الاعتراف بمبالغ التأمين.

• الفترة الباقية من مدة البوليصة. اذا كانت أقل من سنة، وفقا لما هو موضح أعلاه.

• شروط إلغاء البوليصة أو عدم تجديدها.

• عدم التيقن من السداد، وكذلك عدم التوافق في تغطية بوالص التأمين.

د. الإستخدام الجزئي Partial Use

640) يسمح للبنك باستخدام أساليب القياس المتقدمة AMA لبعض أجزاء عمليا[ته] وكذلك باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي أو الأسلوب النمطي للباقي من العم[ليات] "استخدام جزئي"، بشرط استيفاء الشروط الآتية:

• تناول كافة مخاطر التشغيل لجميع العمليات العالمية والموحدة.

• أن تكون كافة عمليات البنك المغطاة بأساليب القياس المتقدمة AMA [مستوفية] للمعايير النوعية لاستخدام أساليب القياس المتقدمة AMA بينما تكون الأجزاء [الباقية] من عملياته والتي تستخدم أحد الأساليب الأبسط مستوفية للمعايير التي تؤهلها [لاستخدام] ذلك الأسلوب.

• أن يتم في تاريخ تنفيذ أساليب القياس المتقدمة AMA تغطية جزء كبير من مخاطر التشغيل في البنك بواسطة أساليب القياس المتقدمة AMA.

• أن يقدم البنك للمراقب عليه خطة تحدد جدولا زمنيا لما يعتزمه بشأن تطبيق أساليب القياس المتقدمة على كافة الوحدات القانونية الهامة وخطوط الأعمال وينبغي أن يكون الدافع في الخطة هو الواقعية العملية والجدوى في الانتقال إلى أسلوب القياس المتقدم AMA بمرور الوقت، وليس أي سبب آخر.

641) يمكن للبنك الذي يختار الاستخدام الجزئي أن يقرر، بشرط موافقة المراقب عليه، أجزاء عملياته التي ستستخدم أساليب القياس المتقدمة على أساس خط الأعمال، الهيكل القانوني، والجغرافيا، أو أية أسس يتم تقديرها داخليا.

سادساً - الموضوعات الخاصة بالأوراق المالية بغرض الإتجار Trading Book Issues

[أ.] تعريف الأوراق المالية بغرض الإتجار Trading Book

[642]) يحل التعريف التالي لـ Trading Book محل التعريف الحالي الموجود في [تعديل] الاتفاق الخاص برأس المال ليضمن مخاطر السوق لعام 1996:

"1996 Amendment (see introduction – section 1, the risk measurement framework, paragraph"[95]

[643]) يتكون Trading Book من المراكز الخاصة بالأدوات المالية والسلع التي في [حوزته] إما بغرض الاتجار فيها أو لتغطية عناصر أخرى في Trading Book. ولكي [تكون] الأدوات المالية مؤهلة لتلقي المعاملة الرأسمالية لـ Trading Book، فإنها يجب [أن تكون] متحررة وخالية من أية شروط أو نصوص تقيد من قابليتها للإتجار أو من [القدرة] على تغطيتها بالكامل. وبالإضافة إلى هذا ينبغي أن يتم تصنيف المراكز بصفة [دقيقة]، وينبغي أن تدار المحفظة بطريقة نشطة.

[95] [مبادئ] دفتر التداول مبينة في الفقرات من 3 إلى 5 في المقدمة الخاصة بتعديل مخاطر السوق ، تظل كما

644) الأداة المالية هي أي عقد ينشئ أصلا ماليا لمنشأة والتزاما ماليا أو أداة ملكية على منشأة أخرى. وتتضمن الأدوات المالية كلا من الأدوات المالية الأولية، أو الأدوات النقدية وأدوات المشتقات المالية. والأصل المالي هو أي أصل يكون نقدا أو حقا لاستلام نقد أو أصل مالي آخر، أو يكون حقا تعاقديا لتبادل أصول مالية ، وفقا لشروط محتملة أفضل، أو أداة لحق ملكية. والالتزام المالي هو التزام تعاقدي لتقديم نقود أو أي أصل مالي آخر أو لتبادل التزامات مالية بموجب شروط يحتمل ألا تكون أفضل.

645) المراكز التي تتم حيازتها بقصد الاتجار هي تلك التي يحتفظ بها لأجل قصير بهدف إعادة بيعها و/أو بقصد الاستفادة من تحركات الأسعار الفعلية أو المتوقعة في الأجل القصير أو للحصول على أرباح من مراجحة الأسعار، وقد تتضمن مثلا مراكز لحقوق ملكية، ومراكز ناشئة عن خدمة العملاء (مثل matched principal broking) وصناعة السوق.

646) فيما يلي المتطلبات الأساسية اللازمة لتأهيل المراكز لتلقي المعاملة الرأسمالية لـ Trading Book:

- وجود استراتيجية موثقة واضحة لتداول المراكز/الأدوات أو المحافظ التي توافق عليها الإدارة العليا (والتي تتضمن الحد الأعلى المتوقع لزمن الحيازة).
- سياسات محددة وإجراءات واضحة للإدارة النشطة للمركز ويجب أن تتضمن:
  - إدارة المراكز في مكتب للتداول أو للإتجار.
  - وضع حدود للمراكز تتم مراقبتها بغرض التأكد من ملاءمتها.
  - منح استقلال ذاتي للقائمين بالتداول أو الإتجار كي يدخلوا في/يديروا المركز في نطاق حدود ووفقا لاستراتيجية متفق عليها.
  - تعديل المراكز يوميا على الأقل وفقا لأسعار السوق، وعند التعديل وفقا لنموذج يجب تقييم المعايير على أساس يومي.
  - تقديم تقارير عن المراكز إلى الإدارة العليا كجزء متكامل مع عملية إدارة المخاطر في المؤسسة.

  - الإشراف النشط على المراكز مع الرجوع إلى مصادر معلومات السوق (ينبغي أن يتم تقييم سيولة السوق أو القدرة على تغطية المراكز أو شكل المخاطر في المحفظة). ويتضمن هذا تقييم نوعية ودرجة إتاحة مدخلات السوق لعملية التصنيف، ومستوى رقم الأعمال في السوق، وأحجام المراكز التي تم تداولها في السوق.. إلخ.
- وجود سياسة وإجراءات محددة بوضوح للإشراف على المراكز في مقابل استراتيجية البنك للتداول أو للإتجار تتضمن مراقبة رقم الأعمال والمراكز الجامدة (غير المتحركة) في Trading Book الخاص بالبنك .

647) التغطية أو التحوُّط (hedge) هي مركز يعوض إلى حد كبير أو كليا عن مكونات عناصر المخاطر في مركز آخر أو محفظة أخرى في Trading Book.

ب. دليل التصنيف التحوطي Prudent Valuation Guidance

648) يقدم هذا القسم للبنوك دليلا للتصنيف التحوطي للمراكز الموجودة في دفتر التداول. ويعتبر هذا الدليل ذا أهمية خاصة للمراكز الأقل سيولة، والتي على الرغم من عدم استبعادها من Trading Book على أساس قلة سيولتها فقط، فإنها تثير قلق المراقبين من ناحية التصنيف التحوطي.

649) ينبغي أن يتضمن إطار التصنيف التحوطي على الأقل ما يلي:

1. النظام والضوابط Systems and Controls

650) يجب على البنوك أن تنشئ وتحتفظ بنظم وضوابط كافية، تسمح بإعطاء الإدارة والمراقبين الثقة في أن تقديراتهم في التصنيف تتسم بالحرص وإمكان الاعتماد عليها. ويجب أن تكون هذه النظم متكاملة مع النظم الأخرى لإدارة المخاطر في نطاق المؤسسة (مثل تحليل الائتمان). ويجب أن تتضمن هذه النظم ما يلي:

- سياسات وإجراءات موثقة عن عملية التصنيف. ويتضمن هذا تحديدا واضحا لمسؤوليات مختلف النواحي الداخلة في تقرير التصنيف ومصادر معلومات السوق، ومراجعة مدى ملاءمتها، وعدد مرات وتكرار التصنيف المستقل، ووقت تحديد أسعار

الإقفال، وإجراءات تعديل التصنيفات، وإجراءات التحقق من صحة المعلومات في نهاية الشهر، أو بشكل مفاجئ .

- خطوط واضحة ومستقلة لتقديم التقارير (أي مستقلة عن المكتب الأمامي) إلى الإدارة المسؤولة عن عملية التصنيف. وينبغي أن ينتهي الخط في تقديم التقارير إلى المدير التنفيذي الرئيسي في مجلس الإدارة .

2. منهجيات التقييم أو التصنيف Valuation Methodologies

1) التعديل وفقا لأسعار السوق Marking-to-Market

651) التعديل وفقا لأسعار السوق هو على الأقل التصنيف اليومي للمراكز وفقا لأسعار الإقفال المتاحة من مصادر مستقلة وتتضمن أمثلة: أسعار الإقفال المتاحة فعلا، أسعار البورصة، والأسعار على شاشة التداول، أو الأسعار التي يتم الحصول عليها من سماسرة مستقلين ذوي سمعة حسنة.

652) يجب على البنوك أن تعدل الأسعار وفقا للسوق بقدر ما يمكنها. والجانب الأكثر حرصا من العرض/التقديم (bid/offer) هو الذي يجب استخدامه، إلا إذا كانت المؤسسة ذاتها هي أحد صناع السوق الرئيسيين بالنسبة لنوع معين من المراكز وكان في إمكانها الخروج من السوق في منتصف العملية.

2) تعديل الأسعار وفقا لنموذج Marking-to-Model

653) عندما لا يمكن تعديل الأسعار وفقا للسوق، يمكن للبنوك أن تعدل الأسعار وفقا لنموذج، إذا ما أمكن إثبات حرص هذه الطريقة. ويعرف تعديل الأسعار وفقا لنموذج كأي تصنيف يجب أن يتم قياسه، أو مد العمل به أو حسابه من أحد مدخلات السوق. وعند التعديل وفقا لنموذج، قد يكون من الملائم زيادة درجة الحرص والتحفظ وتأخذ السلطات الرقابية عند تقييم مدى الحرص في التعديل وفقا للنموذج بالنظر فيما يلي:

- ينبغي أن تكون الإدارة العليا على علم بعناصر دفتر التداول التي تخضع للتعديل وفقا للنموذج، كما ينبغي أن تفهم مدى أهمية عدم التيقن التي يخلقها ذلك في التقرير عن المخاطر و/أو الأداء في الأعمال .

- ينبغي استخدام مدخلات مصادر السوق إلى أقصى قدر ممكن، وفقا لأسعار السوق (كما تم بحثه أعلاه) وتنبغي بصفة منتظمة مراجعة مدى ملاءمة استخدام مدخلات السوق للمركز المعني.

- ينبغي استخدام طرق التصنيف المقبولة بصفة عامة، إذا ما كان ذلك متاحا، بأقصى قدر ممكن.

- عندما تكون المؤسسة هي التي قامت بوضع النموذج، فإنه ينبغي أن يكون موضوعا على أساس افتراضات سليمة، يكون قد تم تقييمها ومناقشتها من جانب أطراف مستقلين مؤهلين في تلك العملية. وينبغي في النموذج أن يوضع أو تتم الموافقة عليه بشكل مستقل عن المكتب الأمامي. كما ينبغي اختياره بشكل مستقل. ويتضمن هذا الموافقة على صحة الأدوات الرياضية والافتراضات وتنفيذ برامج الحاسب الآلي Software.

- ينبغي أن تكون هناك إجراءات رسمية لتغيير إجراءات الرقابة، وأن تكون هناك نسخة مؤمّنة من النموذج، ويتم استخدامها دوريا للتأكد من صلاحية التصنيفات.

- ينبغي أن تكون إدارة المخاطر على علم بنقاط الضعف في النموذج أو النماذج المستخدمة وأفضل كيفية ينعكس بها هذا في ناتج التصنيف.

- ينبغي أن يخضع النموذج للمراجعة الدورية لتقرير صلاحية أدائه (مثل تقييم مدى استمرار ملاءمة الافتراضات، وتحليل الأرباح والخسائر في مقابل عوامل المخاطر، ومقارنة القيم وفقا لأسعار الإقفال بنتائج النموذج).

- ينبغي إجراء تعديلات التصنيف بما يتناسب مثلا، مع تغطية عدم التيقن في تقييمات النموذج (انظر أيضا تعديلات التصنيف).

3) التقييم المستقل للأسعار Independent Price Valuation

654) يختلف التقييم المستقل للأسعار عن التعديل اليومي وفقا لأسعار السوق، إذ إنه الطريقة التي يتم بها التحقق من صحة أسعار السوق أو مدخلات النموذج. وبينما يمكن للمتعاملين بالتعامل إجراء التعديل اليومي وفقا لأسعار السوق، فإن التقييم من أسعار

السوق أو مدخلات النموذج ينبغي أن تقوم به وحدة مستقلة عن غرفة التداول، مرة واحدة على الأقل شهريا (أو عدة مرات حسب طبيعة نشاط السوق/التداول). ويتطلب الأمر القيام به كثيرا أو يوميا على غرار ما يجري عليه العمل في التعديل وفقا لأسعار السوق، نظرا لأن الهدف وهو التعديل المستقل للمراكز سيكشف أي خطأ أو تحيز في التسعير، الذي سيؤدي إلى استبعاد التعديلات اليومية غير السليمة.

655) يستدعي التحقق المستقل من الأسعار مستوى أعلى من الدقة حيث إن أسعار السوق أو مدخلات النموذج يتم استخدامها في تحديد أرقام الأرباح والخسائر، بينما أن التعديلات اليومية تستخدم بصفة مبدئية لأغراض تقديم التقارير إلى الإدارة فيما بين تاريخي التقارير. أما بالنسبة للتقييم المستقل من الأسعار، وحيث تكون مصادر الأسعار أكثر شخصية أو أقل موضوعية مثل السعر المتاح من سمسار وحيد، فإن المقاييس التحوطية مثل تعديلات التصنيف قد تكون أكثر ملاءمة.

3. تعديلات التصنيف أو الاحتياطيات Valuation Adjustments or Reserves

656) يجب أن تقوم البنوك بإنشاء والمحافظة على وجود إجراءات للنظر في تعديلات/احتياطيات التصنيف. وتتوقع السلطات الرقابية من البنوك أن تستخدم تقييمات لأطراف ثالثة للنظر في مدى ضرورة تعديلات التصنيف. ومثل هذه الاعتبارات ضرورية أيضا عند عمل النموذج.

657) تتوقع السلطات الرقابية أن يتم النظر رسميا على الأقل في التعديلات/الاحتياطيات التالية: هوامش الائتمان غير المكتسبة، وتكلفة الخروج من العملية ومخاطر التشغيل، والإنهاء المبكر لتكاليف الاستثمار والتمويل والتكاليف الإدارية المستقبلية ومخاطر النموذج (إذا لزم الأمر).

658) بالإضافة إلى ذلك، تطلب السلطات الرقابية من البنوك أن تقوم بالنظر في الحاجة إلى إنشاء احتياطيات للأجزاء الأقل سيولة (وأن تقوم بصفة مستمرة بمراجعة مدى ملاءمة استمرارها). ومن الممكن أن ينشأ نقص السيولة نتيجة لأحوال السوق بالإضافة إلى ما يحتمل بشكل أكبر من اتجاه عكسي للمراكز المركزة وأسعار التصنيف

ويجب على البنوك أن تدخل في اعتبارها عديدا من العوامل عند تحديدها لمدى ضرورة إنشاء احتياطي للبنود الأقل سيولة وتتضمن هذه العوامل مقدار الوقت اللازم لتغطية المراكز/المخاطر في نطاق المركز، ومتوسط التذبذب في نطاق سعر البيع/سعر الشراء، ومدى إتاحة أسعار السوق (عدد وهوية صانعي السوق) ومتوسط ودرجة تذبذب أحجام التداول.

659) تعديلات التصنيف يجب أن يكون لها أثرها على رأس المال القانوني.

ج. معاملة المخاطر الائتمانية للطرف الآخر في Trading Book

Treatment of Counterparty Credit Risk in the Trading Book

660) يطلب من البنوك أن تقوم بحساب تكلفة المخاطر الائتمانية للطرف الآخر في عمليات المشتقات غير النظامية OTC derivatives والعمليات بنظام إعادة الشراء والعمليات الأخرى المسجلة في Trading Book، بشكل منفصل عن التكلفة الرأسمالية للمخاطر العامة للسوق، والمخاطر المحددة. ويجب أن تتوافق أوزان المخاطر التي سيتم استخدامها في هذا الحساب مع تلك الأوزان المستخدمة في حساب المتطلبات الرأسمالية في Trading Book. وهكذا، فإن البنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي في Trading Book ستستخدم أوزان مخاطر الأسلوب النمطي في Trading Book. والبنوك التي تستخدم أسلوب التصنيف الداخلي IRB في Trading Book، ستقوم باستخدام أوزان التصنيف الداخلي في Trading Book بطريقة تتوافق مع وضع تغطية أسلوب التصنيف الداخلي IRB في Trading Book كما هو مبين في الفقرات من 225 إلى 231. وبالنسبة للأطراف الأخرى التي تتضمنها المحافظ التي يعين فيها أسلوب التصنيف الداخلي IRB، فإن أوزان المخاطر الخاصة بأسلوب التصنيف الداخلي IRB يجب تطبيقها. ويلغى حد نسبة 50% المفروض على أوزان المخاطر بالنسبة لعمليات المشتقات غير النظامية (أنظرفقرة 55).

661) بالنسبة للعمليات بنظام إعادة الشراء في Trading Book فإن كافة الأدوات التي يتضمنها Trading Book، يمكن استخدامها كأدوات ضمان صالحة، أما تلك

الأدوات التي لا تدخل ضمن تعريف سجلات البنك لأدوات الضمان الصالحة فإنها تخضع لعملية قص الشعر على المستوى المناسب للأسهم على الجدول غير الرئيسي في إحدى البورصات المعترف بها (وفقا لما هو مبين في الفقرة 122). ومع ذلك، فإذا كانت البنوك تستخدم أسلوب تقديراتها الخاصة في قص الشعر فإنه يمكنها أيضا أن تطبق ذلك في دفتر التداول وفقا لما هو مبين في الفقرتين 125، 126 وبالتالي، فإنه بالنسبة للأدوات التي تعتبر صالحة كأدوات ضمان في Trading Book، ولكن ليس في سجلات البنك ، يجب أن يتم حساب عمليات قص الشعر بالنسبة لكل حالة على حدة.

662) يكون حساب تكلفة المخاطر الائتمانية للطرف الآخر في عمليات المشتقات غير النظامية المضمونة بأدوات الضمان هو ذاته طبقا للقواعد المبينة لهذه العمليات المقيدة في سجلات البنك.

663) يتم حساب تكلفة الطرف الآخر عن العمليات بنظام إعادة الشراء باستخدام القواعد الواردة في الفقرات من 118 إلى 152 لهذه العمليات المسجلة في سجلات البنك. كما تطبق أيضا في Trading Book تلك التعديلات الخاصة بأحجام المنشآت على المشروعات المتوسطة والصغيرة وفقا لما هو مبين في الفقرة 242 .

المشتقات الائتمانية

664) عندما يقوم البنك بعمل تغطية داخلية باستخدام أحد المشتقات الائتمانية (مثل تغطية المخاطر الائتمانية لأحد التعرضات في سجلات البنك بأحد المشتقات الائتمانية في دفتر التداول) حتى يمكن للبنك أن يحصل على تخفيض في المتطلبات الرأسمالية الخاصة بالتعرض في سجلات البنك، يجب نقل المخاطر الائتمانية الواردة في دفتر التداول إلى طرف ثالث خارجي (أي مقدم حماية معتمد) وتستخدم معاملة سجلات البنك للمشتقات الائتمانية لحساب المتطلبات الرأسمالية للمراكز المغطاة hedged في سجلات البنك. وبالنسبة للمشتقات الائتمانية المسجلة في Trading Book، تطبق عليها الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق العامة، والمخاطر المحددة على أساس الخاص بمخاطر السوق والاستعاضة بقواعد المخاطر المحددة عن المشتقات الائتمانية المسجلة في Trading Book كما هو مبين في الفقرات من 669 إلى 674

حساب تكلفة المخاطر الائتمانية للطرف الآخر باستخدام العوامل المضافة المحددة في الفقرة 675.

د. معاملة رأس المال في Trading Book للمخاطر المحددة بموجب الطريقة النمطية – Trading Book Capital Treatment for Specific Risk Under the Standardised Methodology

665) يقدم السيناريو التالي وصفا للتغيرات في المعاملات المحددة لمخاطر رأس المال بموجب الطريقة النمطية في نطاق Trading Book(96) وتتوافق هذه التغييرات مع التغييرات في المتطلبات الرأسمالية لسجلات البنك بموجب الأسلوب النمطي .

1. أعباء رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة في الأوراق الحكومية Specific Risk Capital Charges for Government Paper

666) تكون التكاليف الرأسمالية الجديدة كما يلي:

التصنيف الخارجي للائتمان	التكلفة الرأسمالية المحددة للمخاطر
من AAA إلى -AA	صفر %.
من +A إلى -BBB	0.25% (إذا كان الأجل الباقي حتى الاستحقاق النهائي 6 شهور أو أقل). 1.00% (إذا كان الأجل الباقي حتى الاستحقاق النهائي أكثر من 6 شهور وحتى 24 شهرا). 1.6 % (إذا كان الأجل الباقي يتعدى 24 شهرا).
كافة التصنيفات الأخرى	8.00 %.

التكاليف الرأسمالية المحددة للمخاطر لتأهيل أوراق الدين، وحقوق الملكية وغيرها من الأوراق المالية وفقا لما هو في تعديل عام 1996 لإرفاق رأس المال لضم مخاطر السوق 1996. Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Ri… ستظل كما هي دون تغيير.

667) إذا كانت الأوراق الحكومية مصدرة بالعملة المحلية، وتم تمويلها من البنك بذات العملة، يمكن وفقا للاختيار الوطني تطبيق تكلفة محددة أقل .

2. قواعد المخاطر المحددة بالنسبة لأوراق مالية عن ديون غير مصنفة Specific Risk Rules for Unrated Debt Securities

668) في ظل التعديل الحالي لمخاطر السوق Market Risk Amendment يمكن إدخال السندات غير المصنفة في قسم "المؤهل" إذا كانت خاضعة لموافقة المراقب، وكانت غير مصنفة ولكنها تعتبر استثمارا ذا نوعية يمكن للبنك المختص مقارنتها، وذلك في حالة وجود سندات أخري للمصدر مقيدة في إحدى البورصات المعترف بها. ويظل هذا دون تغيير بالنسبة للبنوك التي تستخدم الأسلوب النمطي. بالنسبة للبنوك التي تستخدم أسلوب التصنيف IRB لإحدى المحافظ فإن السندات غير المصنفة يمكن إدخالها ضمن القسم "المؤهل" إذا تم الوفاء بكلا الشرطين التاليين:

- إذا تم تصنيف السندات بدرجة معادلة(97) لدرجة الاستثمار وفقا لنظام التصنيف الداخلي بالبنك المختص، الذي اعتمد المراقب الوطني إلتزامه بالمتطلبات الخاصة بأسلوب التصنيف الداخلي .
- أن تكون للمصدر سندات مقيدة في إحدى بورصات الأوراق المالية المعترف بها.

3. أعباء رأسمالية لمقابلة المخاطر المحددة لمراكز مغطاة بمشتقات ائتمانية Specific Risk Capital Charges for Positions Hedged by Credit Derivatives

669) يتم الاعتراف بالسماح الكامل عندما تتحرك قيم القدمين (two legs) (الطويل والقصير) على الدوام في الاتجاه المعاكس وبصفة عامة بنفس المدى و... هذه هي الحال في الوضعين التاليين:

(97) معادلة تعني أن الورقة المالية للدين بها تقدير احتمال توقف PD لمدة سنة واحدة يعادل أو يقل عن تقدير التعثر PD لمدة سنة الذي يتضمنه متوسط الأجل الطويل لاحتمال لمدة سنة لسند حاصل على درجة الاستثمار لما تحدده وكالة التصنيف المعتمدة .

أ. أن تكون القدمان مكونتين من أدوات متماثلة تماما.

ب. أن يكون هناك مركز نقدي طويل مغطى بعملية مبادلة تامة لمعدل العائد total rate of return swap (أو العكس) ولم يكن هناك توافق مضبوط بين الالتزام المرجعي والتعرض الأساسي (أي المركز النقدي)(98).

وفي كلتا هاتين الحالتين، لا تنطبق أية متطلبات رأسمالية محددة على جانبي المركز.

670) يتم الاعتراف بنسبة 80% كتعويض، عندما تتحرك قيمة القدمين (الطويل والقصير) على الدوام في الاتجاه المعاكس ولكن ليس بنفس المدى بصفة عامة. وتكون هذه هي الحال عندما تم تغطية المركز النقدي الطويل بمبادلة swap لتعثر ائتماني أو ائتمان مرتبط بورقة مالية (أو العكس) ولا يكون هناك توافق مضبوط في الأجل مع الالتزام المرجعي، واستحقاق كل من الالتزام المرجعي والمشتق الائتماني، والعملة بالنسبة للتعرض الأساسي. وبالإضافة إلى هذا، لا ينبغي أن تتسبب الملامح الرئيسية في عقد المشتق الائتماني (مثل تعريف حالات الائتمان، وآليات التسوية والسداد) في تحريك أسعار المشتق الائتماني بحيث تنحرف عنه بشكل كبير عن تحركات الأسعار في المركز النقدي. وبقدر ما تؤدي إليه العملية من تحويل للمخاطر (أي تأخذ في الاعتبار الخصوص المقيدة للسداد مثل المدفوعات المحددة ونقاط البداية المحددة) يتم تطبيق 80% كتعويض مخاطر محدد على جانب العملية ذي التكلفة الرأسمالية الأعلى، بينما ... مطلب المخاطر المحدد على الجانب الآخر صفرا.

671) يتم الاعتراف بسماح جزئي عندما تكون قيمة القدمين (الطويل والقصير) تتحرك في الاتجاه المعاكس. وتكون هذه الحالة في الأوضاع التالية:

... المركز الذي تم تناوله في الفقرة 669 (ب)، ولكن عندما يكون هناك عدم توافق ... الالتزام المرجعي والتعرض الأساسي فإن المركز، رغم كل شيء، يستوفي ... ت المبينة في الفقرة 162 (ز) .

(98) ... فترة استحقاق عملية المبادلة ذاتها مختلفة عن فترة الاستحقاق للتعرض الأساسي.

ب. المركز الذي تم تناوله في الفقرة 669 (أ) أو الفقرة 670، ولكن عندما يكون هناك عدم توافق في العملة أو في تاريخ الاستحقاق[99] بين الحماية الائتمانية والأصل الأساسي.

ج. المركز الذي تم تناوله في الفقرة 670، ولكن عندما يكون هناك عدم توافق في الأصول بين المركز النقدي والمشتق الائتماني. ومع ذلك فإن الأصل الأساسي يدخل ضمن الالتزامات (القابلة للتسليم) في مستندات المشتق الائتماني.

672) في كل من تلك الحالات الواردة في الفقرات من 669 حتى 671 تنطبق القاعدة التالية بدلا من جميع المتطلبات الرأسمالية المحددة للمخاطر لكل جانب من العملية (أي الحماية الائتمانية والأصل الأساسي) ينطبق فقط الجانب الأعلى من المتطلبين الرأسماليين.

673) في الحالات التي لم يتم تناولها في الفقرات من 669 إلى 671 يتم تقدير تكلفة رأسمالية محددة مقابل كلا جانبي المركز.

674) بالنسبة للمنتجات المصرفية ذات التوقف الأول وذات التوقف الثاني عند التعثر الموجود في Trading Book، تطبق عليها أيضا المبادئ الأساسية الموضوعة لسجلات البنك. وتتم معاملة البنوك الحائزة لمراكز طويلة في هذه المنتجات (أي المشتريات لسلة ائتمانية مرتبطة بأوراق مالية) كما لو كانت بائعة لحماية، ويطلب منها إضافة التكاليف المحددة للمخاطر أو استخدام التصنيف الخارجي إذا ما كان متاحا و[...] معاملة مصدري هذه الأوراق كما لو كانوا مشترين لحماية ، ومن ثم يسمح [...] بتعويض مخاطر محددة لأحد التعرضات الأساسية (أي الأصل الأقل في التكلفة المحددة للمخاطر).

[99] ينبغي أن تدخل حالات عدم التوافق في العملة في التقارير العادية عن مخاطر الصرف الأجنبي.

4. عامل الإضافة للمشتقات الائتمانية Add-on Factor for Credit Derivatives

675) عوامل الإضافة الخاصة بتغطية التعرض المستقبلي المحتمل لعمليات المشتقات الائتمانية ذات الاسم الواحد في Trading Book هي كما يلي:

	مشتري الحماية	بائع الحماية
عملية المبادلة بإجمالي العائد		
الالتزام المرجعي "المؤهل"	%5	%5
الالتزام المرجعي "غير المؤهل"	%10	%10
(41) عملية مبادلة للتعثر الائتماني		
الالتزام المرجعي "المؤهل"	%5	%5
التزام مرجعي "غير مؤهل"	%10	%10

لن يكون هناك اختلاف يتوقف على الفترة الباقية للاستحقاق.

تعريف "المؤهل" Qualifying: هو نفسه المستخدم في القسم المؤهل Qualifying Category لمعاملة المخاطر المحددة وفقا لطريقة القياس النمطي في تعديل السوق Market Risk Amendment.

- يكون بائع الحماية في عملية مبادلة التعثر الائتماني مسؤولا فقط عن معامل الإضافة، بينما يكون خاضعا للتصفية عند حدوث إعسار لمشتري الحماية بينما يكون المعرض الأساسي ما زال في حالة يسر Solvent.

676) عندما يكون المشتق الائتماني هو عملية ذات حق أول عند التعثر فإن معامل الإضافة يتم تحديده عن طريق أقل ائتمان من حيث النوعية في السلة الأساسية، (أي أنه إذا كانت هناك أية أدوات غير مؤهلة في السلة، فإن معامل الإضافة للالتزام المرجعي المؤهل ينبغي استخدامه، وبالنسبة للعمليات ذات الحق الثاني وما يليه عند التعثر،

ينبغي أن تستمر الأصول الأساسية مخصصة وفقا لنوعية الائتمان أي أن النوعية التالية في الانخفاض لأقل درجة في الائتمان هي التي ستحدد معامل الإضافة إلى العملية ذات الحق الثاني عند التعثر... الخ.

المحور الثاني: عملية المراجعة الرقابية

The Second Pillar:

Supervisory Review Process

(6) يتناول هذا القسم بحث المبادئ الرئيسية للمراجعة الرقابية، وتوجيه إدارة المخاطر، والشفافية الرقابية، والمحاسبة عن المسؤولية التي أنتجتها اللجنة فيما يختص بالمخاطر المصرفية، بما فيها تلك المبادئ المتعلقة بمعاملة مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، ومخاطر التشغيل ونواحي المخاطر الائتمانية (اختبارات التحمل، تعريف التعثر، المخاطر المتبقية، مخاطر تركز الائتمان والتوريق).

أهمية المراجعة الرقابية Importance of Supervisory Review

(67) المقصود من عملية المراجعة الرقابية في الاتفاق الجديد ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك بما يدرأ كافة المخاطر في أعمالها، ولكنه أيضا تشجيع البنوك على وضع واستخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر في الرقابة وفي إدارة مخاطر

(6) وتعترف عملية المراجعة الرقابية بمسؤولية إدارة البنك في وضع وإنشاء عملية داخلية لتقييم رأس المال، ووضع أهداف رأسمالية تتناسب مع شكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية. وفي الاتفاق الجديد، تستمر إدارة البنك في تحمل المسؤولية عن ضمان كفاية رأس مال البنك بما يدرأ المخاطر عن الحد الأدنى من المتطلبات الرئيسية.

(6) يتوقع من المراقبين أن يقوموا بتقييم مدى حسن تقييم البنوك لاحتياجاتها الرأسمالية بالنسبة لمخاطرها، والتدخل عندما يلزم الأمر. والمقصود من هذا التفاعل ودعم الحوار النشط بين البنوك والمراقبين بحيث يتم عند اكتشاف وجود نواحي قصور، القيام بإجراءات سريعة وحاسمة، لتخفيض المخاطر والحفاظ على رأس المال. وبالتالي، فقد يرغب المراقبون في اتباع أسلوب للتركيز بدرجة أكبر على تلك البنوك التي يستدعي شكل مخاطرها أو ممارساتها لعملياتها عناية أكبر.

(6) تدرك اللجنة العلاقة القائمة بين مبلغ رأس المال التي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بالبنك. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي النظر إلى زيادة رأس المال باعتبارها الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك. فهناك وسائل أخرى يجب النظر فيها أيضا للتعامل مع المخاطر مثل

تقوية إدارة المخاطر، وتطبيق حدود داخلية، ودعم وتقوية مستويات المخصصات والاحتياطيات، وتحسين الضوابط الداخلية. وفضلا عن هذا، فإن رأس المال لا ينبغي اعتباره بديلا عن عدم الكفاية الأساسية في عمليات الرقابة أو إدارة المخاطر.

682) هناك ثلاث نواح رئيسية يمكن بصفة خاصة أن تناسب المعاملة وفقا للعمود الثاني وهي: المخاطر التي تم النظر فيها في ظل المحور الأول والتي لم يتم تناولها بشكل كامل في عملية المحور الأول (مثل مخاطر تركز الائتمان)، وتلك العوامل التي لم تؤخذ في الاعتبار من جانب عملية المحور الأول (مثل مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، ومخاطر الأعمال والمخاطر الاستراتيجية)، والعوامل الخارجة عن سيطرة البنك (مثل دورة الأعمال). وهذا فضلا عن ناحية هامة أخرى للعمود الثاني وهي تقييم الالتزام بالمعايير الدنيا ومتطلبات الإفصاح للطرق الأكثر تقدما في المحور الأول. وخاصة إطار التصنيف الداخلي IRB للمخاطر الائتمانية وأساليب القياس المتقدمة AMA لمخاطر التشغيل. ويجب على المراقبين التأكد من استيفاء هذه المتطلبات سواء باعتبارها معايير للتأهل أم لضرورة وجودها على أساس مستمر.

ب. أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية Four Key Principles of Supervisory Review

683) حددت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية تكمل تلك المبينة في الإرشادات الرقابية المكثفة التي قامت اللجنة بوضعها . وحجر الزاوية فيها هي المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة وطرق المبادئ الرئيسية[100] The Core Principles for Effective Banking Supervision and Core Principles Methodology.

المبدأ الأول: ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها، واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.

(100) Principles for Effective Banking Supervision, Basel Committee on Banking Supervision (Sept 1997) and Principles Methodology, Basel Committee on Banking Supervision (October 1999)

684) يجب أن تكون البنوك قادرة على إثبات أن الأهداف الداخلية لرأس المال تقوم على أسس سليمة وأن هذه الأهداف متناسقة مع الشكل العام للمخاطر والبيئة الحالية للعمليات. وعند تقدير مدى كفاية رأس المال، لا بد أن تأخذ إدارة البنك في اعتبارها المرحلة المعنية من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك. وينبغي القيام باختبار دقيق منتظم بعيد النظر للأمام للتحمل بحيث يحدد الأحداث أو التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي يمكن أن يكون لها أثر عكسي على البنك. ومن الواضح أن إدارة البنك تتحمل المسؤولية الرئيسية من ناحية ضمان كفاية رأس المال اللازم لدعم مواجهتها المخاطر.

685) الملامح الخمسة الرئيسية للعملية الدقيقة هي كما يلي :

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- التقييم السليم لرأس المال.
- التقييم الشامل للمخاطر.
- الرقابة والتقارير.
- المراجعة من جانب الرقابة الداخلية.

إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا [101]

686) إن العملية السليمة لإدارة المخاطر هي الأساس للتقييم السليم لمدى كفاية المراكز الرأسمالية للبنوك . وإدارة البنك مسؤولة عن فهم طبيعة ومستوى المخاطر التي يتحملها البنك وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال. كما أنها مسؤولة عن

(101) يشير هذا القسم من البحث إلى الهيكل الإداري المكون من مجلس إدارة وإدارة عليا . وتدرك اللجنة أن هناك اختلافات كبيرة في الأطر التشريعية والتنظيمية فيما بين الدول بالنسبة لوظائف كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا. ففي بعض الدول تكون لمجلس الإدارة، السلطة الرئيسية، إن لم تكن المطلقة، في الإشراف على الجهاز التنفيذي (الإدارة العليا والإدارة العامة) وذلك لضمان قيام الأخيرة بمهامها على الوجه الأكمل. ولهذا السبب، ففي بعض الحالات، يطلق على المجلس إسم المجلس الرقابي. وهذا يعني، أن المجلس ليس له وظائف تنفيذية. وفي دول أخرى، على النقيض، يكون لمجلس الإدارة اختصاص أوسع من ناحية قيامه بوضع الإطار العام لإدارة البنك. ونظرا لهذه الاختلافات فإن مصطلحات مجلس الإدارة والإدارة العليا تستخدم في هذا القسم ليس بغرض تحديد الهيكل القانوني، ولكن للتمييز بين الوظيفتين المختصتين باتخاذ القرارات في البنك.

ضمان الطبيعة الرسمية وتطوير عمليات إدارة المخاطر الملائمة في ضوء شكل المخاطر وخطة العمل.

687) يعتبر تحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية لرأس مال البنوك بالنسبة لأهدافها الاستراتيجية، أحد العناصر الحيوية في عملية التخطيط الاستراتيجي. وينبغي أن تبين الخطة الاستراتيجية بوضوح الاحتياجات الرأسمالية للبنك، والمصروفات الرأسمالية المتوقعة، ومستوى رأس المال المرغوب ، والمصادر الخارجية لرأس المال .

وينبغي أن تنظر الإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى التخطيط الرأسمالي على أنه أحد العناصر الحاسمة في قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المطلوبة .

688) تقع على مجلس إدارة البنك مسؤولية وضع حد سماح البنك بالمخاطر. وينبغي أيضا للمجلس أن يتأكد من قيام الإدارة بوضع إطار لتقييم المخاطر المختلفة، ووضع نظام يربط بين المخاطر ومستوى رأس مال البنك، وإنشاء طريقة لرقابة الالتزام بالسياسات الداخلية. كذلك فإن من المهم أيضا أن يقوم مجلس الإدارة باتباع ودعم الرقابة الداخلية القوية، والسياسات والإجراءات المكتوبة، وأن يتأكد من قيام الإدارة بنشر هذه الأفكار بشكل فعال في جميع أرجاء المؤسسة.

التقييم السليم لرأس المال

689) تتضمن العناصر الأساسية للتقييم السليم لرأس المال ما يلي:

- سياسات وإجراءات تضمن قيام البنك بتحديد، وقياس، وتقديم تقارير عن، كافة المخاطر المادية الهامة.
- عملية تربط بين رأس المال ومستوى المخاطر.
- عملية لتحديد أهداف كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر، تأخذ في اعتبارها تركيز الاستراتيجية وخطة العمل.
- عملية للضوابط الداخلية، وإعادة النظر، والمراجعة لضمان نزاهة العملية الإدارية الشاملة.

التقييم الشامل للمخاطر

690) ينبغي تناول كافة المخاطر المادية التي يواجهها البنك في عملية تقييم رأس المال. ومع الاعتراف بأنه ليس من الممكن قياس كافة المخاطر بدقة، فإنه ينبغي وضع عملية لتقدير المخاطر. ولذا، ينبغي النظر في التعرضات التالية للمخاطر التي تشكل دون شك قائمة بجميع المخاطر.

691) **المخاطر الائتمانية:** يجب أن تكون لدى البنوك طرق تمكنها من تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التعرضات لكل مقترض أو لكل طرف من الأطراف الأخرى، وكذلك على مستوى المحفظة. وبالنسبة للبنوك الأكثر تقدما وتعقدا في العمل، فإن مراجعة التقييمات الائتمانية لكفاية رأس المال، لا بد أن تغطي على الأقل، أربع نواح: نظم تصنيف المخاطر، وتحليل/تجميع المحفظة، والتوريق/المشتقات الائتمانية المركبة، والتعرضات الضخمة وتركزات المخاطر.

692) وتعتبر التصنيفات الداخلية للمخاطر أداة هامة في مراقبة المخاطر الائتمانية . وينبغي أن يكون التصنيف الداخلي للمخاطر كافيا للتمكن من تحديد وقياس المخاطر الناشئة عن كافة التعرضات الائتمانية، كما ينبغي أن يتكامل في التحليل الشامل للمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال بالمؤسسة. وينبغي في نطاق التصنيف أن يوفر تحليلا مفصلا لكافة الأصول، وليس فقط للأصول المتعثرة أو ذات المشاكل. وينبغي أن [illegible] احتياطيات خسائر القروض في تقييم الخسائر الائتمانية لأغراض كفاية رأس المال .

[illegible]) ينبغي في تحليل المخاطر الائتمانية أن يحدد بدرجة كافية أي نقاط ضعف على [illegible] المحفظة، بما في ذلك أية تركزات للمخاطر. كما ينبغي أيضا أن يأخذ في [illegible] بشكل كاف المخاطر التي تتضمنها إدارة تركزات الائتمان، وغيرها من [illegible] المتعلقة بالمحفظة عن طريق آليات مثل برامج التوريق، والمشتقات الائتمانية [illegible]. هذا فضلا عن تحليل المخاطر الائتمانية للطرف الآخر المقابل والذي ينبغي أن

يتضمن النظر في التصنيف العام لالتزام المراقب بالمبادئ الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال .

694) **مخاطر التشغيل:** تعتقد اللجنة أن نفس الدقة والنظام ينبغي أن يطبق على إدارة مخاطر التشغيل، كما يجري عليه العمل بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية الأخرى ذات الأهمية. ومن الممكن أن يؤدي الإخفاق في سلامة إدارة مخاطر التشغيل إلى إساءة وضع شكل المخاطر/العائد ويعرض المؤسسة لخسائر كبيرة.

695) ينبغي للبنوك أن تقوم بوضع إطار لإدارة مخاطر التشغيل، وأن تقوم بتقييم مدى كفاية رأس المال مع أخذ هذا الإطار في الاعتبار. وينبغي أن يغطي الإطار كل ما يمكن أن يتحمله، وأن يسمح به من مخاطر التشغيل وفقا لما هو مبين في السياسات الخاصة بإدارة هذه المخاطر، بما في ذلك مدى إمكان وطريقة تحويل هذه المخاطر إلى خارج البنك. وينبغي أيضا أن يتضمن سياسات تبين أسلوب البنك في تحديد وتقييم والإشراف على، وضبط/تخفيف المخاطر .

696) **مخاطر السوق:** يقوم هذا التصنيف إلى حد كبير على أساس مقاييس البنك الخاصة بالقيم المعرضة للمخاطر أو على أساس الأسلوب النمطي لمخاطر السوق (انظر تعديل اتفاق رأس المال ليتضمن مخاطر السوق لعام 1996). وينبغي التركيز أيضا على قياس المؤسسة بعمل اختبارات التحمل عند تقييم مدى كفاية رأس المال لـ وظيفة التداول.

697) **مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك:** ينبغي أن تتضمن عملية القياس مراكز سعر الفائدة الهامة للبنك وكافة عمليات إعادة التسعير وتواريخ الاستحقاق الصلة. وبصفة عامة فإن هذه المعلومات تتضمن: التوازن الحالي، وأسعار التعاقدية المصاحبة للأدوات والمحافظ، وتواريخ إعادة تقدير سعر الفائدة، والاستحقاق والرقم القياسي لسعر الفائدة المستخدمة في إعادة التسعير، وسقوف أسعار التعاقدية وحدودها الدنيا للبنود القابلة للتعديل، وينبغي أن يكون النظام والافتراضات جيدة التوثيق أيضا.

698) **بغض النظر عن نوع ومستوى تركيب وتعقد نظام القياس المستخدم، فإن إدارة** البنك ينبغي أن تتأكد من كفاية واكتمال النظام. ونظرا لأن نوعية ودرجة الاعتماد على نطاق القياس تتوقف إلى حد كبير على نوعية البيانات فان على الإدارة أن توجه اهتماما خاصا لهذه البنود والعناصر .

699) **مخاطر السيولة:** تعتبر السيولة أمرا حاسما للجدوى المستمرة لأية مؤسسة مصرفية. ويمكن للمراكز الرأسمالية للبنوك أن تؤثر على قدرتها في الحصول على السيولة وبخاصة في أثناء الأزمات. ويجب على كل بنك أن تكون لديه نظم كافية لقياس والرقابة على، وضبط مخاطر السيولة. وينبغي للبنوك أن تقيّم مدى كفاية رأس المال وفقا لشكل السيولة الخاص بها، وسيولة الأسواق التي تعمل فيها .

700) **مخاطر أخرى:** على الرغم من إدراك اللجنة بوجود مخاطر "أخرى" لا يسهل قياسها مثل المخاطر المتعلقة بالسمعة والاستراتيجية تتوقع أن تقوم الصناعة بوضع أساليب لإدارة كافة نواحي هذه المخاطر.

الإشراف والتقارير

70) ينبغي للبنك أن يضع نظاما كافيا للإشراف على إعداد التقارير عن المعرضات للمخاطر وكيف أن تغيير شكل المخاطر يؤثر في الحاجة إلى رأس المال. وينبغي على الإدارة العليا للبنك أو مجلس إدارته: أن يتلقوا على أساس منتظم، تقارير عن شكل مخاطر البنك وعن احتياجاته الرأسمالية. وينبغي أن هذه التقارير للإدارة العليا بأن:

تعد تقييما عن مستوى واتجاهات المخاطر المادية وآثارها على مستويات المال.

تقييم مدى حساسية ومعقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقييم نظم

- تحديد مدى كفاية حيازة البنك لرأس مال كاف في مقابل مختلف المخاطر ومدى الالتزام بأهداف كفاية رأس المال المقررة.

- تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس المال على أساس شكل المخاطر الوارد في التقارير، وعمل التعديلات اللازمة في الخطة الاستراتيجية للبنك تبعا لذلك.

مراجعة الرقابة الداخلية

702) يعتبر هيكل المراقبة الداخلية للبنك أساسيا لعملية تقييم رأس المال وتتضمن الرقابة الفعالة على عملية تقييم رأس المال إجراء مراجعة مستقلة وإذا لزم الأمر، إدخال المراجعين الداخليين أو الخارجيين في العملية. وتقع على مجلس إدارة البنك مسؤولية التأكد من قيام الإدارة بوضع وإنشاء نظام لتقييم مختلف المخاطر، ووضع نظام للربط بين المخاطر ومستوى رأس مال البنك، وإنشاء طريقة للرقابة على الالتزا[م] بالسياسات الداخلية. وينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بصفة منتظمة بالتحقق عما [إذا] كان نظامه للضوابط الداخلية كافيا لضمان القيام بالأعمال بسلامة ونظام وحرص.

703) ينبغي على البنك أن يقوم بمراجعات دورية لعملية إدارة المخاطر به للتأكد [من] نزاهتها ودقتها ومعقوليتها. وتتضمن النواحي التي ينبغي مراجعتها ما يلي:

- ملاءمة عملية تقييم رأس مال البنك من ناحية طبيعة ومجال وتركيب أو[جه] نواحي نشاطه.
- تحديد التعرضات الضخمة وتركزات المخاطر.
- دقة واكتمال بيانات المدخلات في عملية التصنيف بالبنك.
- معقولية وصلاحية السيناريوهات المستخدمة في عملية التصنيف.
- اختبارات التحمل وتحليل الافتراضات والمدخلات.

المبدأ الثاني: ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات [الداخلية] للبنوك لمدى كفاية رأس المال، وإلى جانب قدرتها على الإشراف، وضمان [...]

[م]عدلات رأس المال القانونية. وينبغي على المراقبين أن يتخذوا إجراءً رقابيا إذا لم [يقت]نعوا بنتائج هذه العملية.

704) ينبغي على السلطات الرقابية أن تقوم بصفة منتظمة بمراجعة العملية التي تستخدمها البنوك لتقدير مدى كفاية رأس مالها، ومركز المخاطر للبنك، ومستويات رأس المال الناشئة عنها ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها. وينبغي على المراقبين أيضا أن يقوّموا الدرجة التي بلغتها البنوك في ناحية إنشاء عملية داخلية سليمة لتقدير مدى كفاية رأس المال. وينبغي أن تتركز المراجعة على نوعية إدارة البنك للمخاطر والضوابط ولا ينبغي أن تنتهي إلى أن يعمل المراقبون باعتبارهم إدارة البنك. ويمكن [لل]مراجعة الدورية أن تتضمن مزيجا من:

- الفحص والتفتيش في المواقع.
- مراجعة بعيدا عن الموقع (مراجعة مكتبية).
- مناقشات مع إدارة البنك.
- مراجعة أعمال المراجعين الخارجيين (بشرط أن تكون مركزة بدرجة كافية على [الموض]وعات الضرورية لرأس المال).
- إعداد تقارير دورية.

[...] ويتطلب الأثر الكبير الذي تحدثه الأخطاء في الطريقة أو في الافتراضات [...] بالتحليلات الرسمية على المتطلبات الرأسمالية الناشئة عنها، ضرورة عمل [مراجعة] تفصيلية من جانب المراقبين على كل تحليل داخلي لكل بنك.

[...] كفاية تقييم المخاطر

[ين]بغي على المراقبين أن يقيّموا الدرجة التي تضم فيها الأهداف والعمليات [...] كامل نطاق المخاطر المادية التي يواجهها البنك. وينبغي على المراقبين أيضا [أن يقوموا] بمراجعة كفاية مقاييس المخاطر المستخدمة في تقييم مدى كفاية رأس المال والمدى الذي تستخدم فيه عمليا هذه المقاييس للمخاطر لوضع الحدود، وتقييم

أداء خط الأعمال وتقييم وضبط المخاطر بشكل عام. وينبغي على المراقبين ان ينظروا في نتائج تحليلات الحساسية واختبارات التحمل التي تقوم بها المؤسسة وكيفية الربط بين هذه النتائج والخطط الرأسمالية.

تقييم كفاية رأس المال

707) ينبغي على المراقبين أن يراجعوا عمليات البنك لتحديد:

- أن المستويات المستهدفة لرأس المال التي تم اختبارها شاملة وذات صلة بالبيئة الحالية للأعمال.
- أن هذه المستويات تتم مراقبتها بشكل سليم وتتم مراجعتها من جانب الإدارة العليا.
- أن تكوين رأس المال ملائم لطبيعة وحجم أعمال البنك.

708) ينبغي على المراقبين أيضا أن يقدروا المدى الذي أخذه البنك في اعتباره لمواجهة الأحداث غير المتوقعة عند تحديده لمستويات رأس المال وينبغي أن يغطي هذا التحليل نطاقا واسعا من الظروف الخارجية والسيناريوهات وينبغي أن تكون درجة تعقد الأساليب الفنية واختبارات التحمل المستخدمة متناسبة مع نواحي نشاط البنك.

تقييم بيئة الرقابة

709) ينبغي على المراقبين أن ينظروا في نوعية نظم التقارير والمعلومات الإدارية للبنك، والطريقة التي يتم بها تجميع مخاطر الأعمال ونواحي النشاط، وسجل الإدارة في ناحية الاستجابة للمخاطر البازغة أو المتغيرة.

710) في كافة الأحوال، ينبغي أن تحدد مستويات رأس المال في كل بنك وفقا لشكل مخاطر البنك ومدى كفاية عملية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الخارجية مثل أثر دورة الأعمال وبيئة الاقتصاد الكلي.

المراجعة الرقابية للالتزام بالمعايير الدنيا

711) حتى يمكن الاعتراف ببعض الطرق الداخلية لأغراض رأس المال القانوني مثل أساليب تخفيف مخاطر الائتمان CRM وتوريق الأصول، فإن من الضروري للبنوك أن تستوفي عددا من المتطلبات بما في ذلك معايير إدارة المخاطر والإفصاح منها. وبصفة خاصة، يطلب من البنوك الإفصاح عن ملامح وخصائص طرقها الداخلية المستخدمة في حساب المتطلبات الدنيا لرأس المال. ويجب على المراقبين، كجزء من عملية المراجعة الرقابية، أن يتأكدوا من استيفاء هذه الشروط على أساس مستمر.

712) تنظر اللجنة إلى مراجعة المعايير الدنيا، ومعايير التأهيل باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية الرقابية في ظل العمود (المحور) الثاني. وعند وضع المعايير الدنيا، أخذت اللجنة في اعتبارها الممارسات الحالية للصناعة، ومن ثم فإنها تتوقع أن هذه المعايير الدنيا ستقدم للمراقبين مجموعة مفيدة من نقاط القياس تتفق مع توقعات إدارة البنك بالنسبة للإدارة الفعالة للمخاطر وتخصيص رأس المال.

713) هناك أيضا دور هام للمراجعة الرقابية فيما يتعلق بالالتزام ببعض الشروط والمتطلبات المعينة الموضوعية للأساليب النمطية. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري بصفة خاصة التأكد من استخدام الأدوات المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض المتطلبات الرأسمالية بموجب المحور الأول، وأنها قد استخدمت وتم فهمها باعتبارها جزءا من عملية لإدارة المخاطر موثقة جيدا وسليمة وتم اختبارها .

الاستجابة الرقابية

714) بعد القيام بعملية المراجعة المبينة أعلاه، ينبغي على المراقبين أن يتخذوا الإجراءات المناسبة إذا لم يكونوا غير راضين عن نتائج التصنيف الذاتي لمخاطر البنك وتخصيص رأس المال. وينبغي على المراقبين النظر في نطاق من الإجراءات مثل تلك المبينة تحت المبادئ 3 و 4 أدناه.

المبدأ الثالث: ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني، وينبغي أن تكون لديهم القدرة على أن يطلبوا من البنوك حيازة رأس مال يزيد على الحد الأدنى.

715) تتضمن متطلبات رأس مال العمود (المحور) الأول وجود "وسادة" أو مبلغ احتياطي Buffer لمواجهة عدم التيقن الذي يحيط بنظام المحور الأول والذي يؤثر في كافة البنوك. ويتناول المحور الثاني نواحي عدم التيقن الخاصة بالبنوك ومن المتوقع أن تعمل تلك "الوسائد" أو الاحتياطيات، التي سيتم وضعها وفقا للعمود الأول، على توفير ضمان معقول للبنوك ذات النظم الداخلية والضوابط الجيدة، وذات شكل المخاطر المتنوعة وشكل الأعمال المغطى جيدا بنطاق المحور الأول، والتي تمارس عملياتها برأس مال يتساوى مع متطلبات المحور الأول، بأنها تستوفي الأهداف الدنيا للسلامة المنصوص عليها في المحور الأول. ومع ذلك، فإن من الضروري أن يقوم المراقبون بالنظر فيما إذا كانت الملامح الخاصة بالأسواق التي تخضع لمسؤوليتهم، مغطاة بشكل كاف. وعادة ما يطلب المراقبون من البنوك (أو يشجعون البنوك) أن تعمل مع وجود وسادة أو احتياطي علاوة على معيار المحور الأول. وينبغي أن تحتفظ البنوك بهذا الاحتياطي لمزيج مما يلي:

أ. المتوقع هو أن الحدود الدنيا للعمود الأول قد تم وضعها لتحقيق مستوى من أهلية الثقة بالبنك في الأسواق يقل عن مستوى الثقة الذي يسعى إليه كثير من البنوك لأسبابها الخاصة. وعلى سبيل المثال، يبدو أن معظم البنوك الدولية تفضل أن تحصل على تصنيف مرتفع من إحدى وكالات التصنيف الدولية المعترف بها. وهكذا، فإن المحتمل هو أن تقوم البنوك بتفضيل العمل بأعلى من الحدود الدنيا للعمود الأول لأسباب تنافسية.

ب. في أثناء الظروف العادية لبيئة الأعمال، يتغير حجم ونوع نواحي النشاط وكذلك متطلبات المخاطر المختلفة، بما يتسبب في إحداث تذبذبات في النسبة الكلية لرأس المال.

ج. قد يكون توفير رأس مال إضافي أمرا مرتفع التكلفة بالنسبة للبنوك، وبخاصة إذا كانت تحتاج إلى ذلك بسرعة أو كان ذلك مطلوبا في ظروف غير مؤاتية بالسوق .

د. بالنسبة للبنوك التي لا تستوفي الحد الأدنى من متطلبات رأس المال القانوني فإن الأمر يكون جد خطير. وقد يضع البنك في حالة انتهاك للقانون المختص و/أو أمام إجراء تصحيحي فوري غير اختياري من جانب المراقبين.

هـ. قد تكون هناك مخاطر، سواء محددة بالنسبة لكل بنك على حدة أو عامة بالنسبة للاقتصاد في مجموعه، لم يتم أخذها في الحسبان في المحور الأول.

716) هناك عدة وسائل متاحة أمام المراقبين للتأكد من قيام كل بنك بعملياته بمستويات كافية من رأس المال. ومن بين الطرق، أن المراقب يمكنه أن يضع نقاط بداية ومعدلات مستهدفة لرأس المال أو يحدد أقساما جديدة للنسب أعلى من الحد الأدنى (مثل جيد الرسملة أو ذي قدر كاف من الرسملة) لتحديد مستوى الرسملة للبنك.

المبدأ الرابع: ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خصائص الخسائر لبنك معين، وينبغي أن يطلبوا اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذا لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

717) ينبغي على المراقبين النظر في نطاق من الخيارات إذا ما كانوا مهتمين بعدم استيفاء البنوك للمتطلبات المنصوص عليها في المبادئ الرقابية المبينة أعلاه. وقد تتضمن هذه الإجراءات: تكثيف الرقابة والرقابية على البنك، تقييد دفع عوائد الأسهم، طلب قيام البنك بإعداد وتنفيذ خطة مرضية لاستعادة درجة كفاية رأس المال، وطلب قيام البنك بتوفير رأس مال إضافي فورا وينبغي أن يكون للمراقبين الحق في اختيار الأدوات التي تكون أفضل تناسبا وملاءمة لظروف البنك والبيئة التي يعمل فيها.

718) يكمن الحل الدائم لمصاعب البنوك دائما في زيادة رأس المال. ومع ذلك فإن بعض الإجراءات المطلوبة (مثل تحسين النظم والضوابط) قد تستغرق وقتا للتنفيذ. ومن ثم فإن زيادة رأس المال قد تستخدم كإجراء مؤقت، بينما يجري تنفيذ الإجراءات الدائمة

لتحسين مركز البنك في الوقت نفسه. وبمجرد إتمام بدء العمل بالإجراءات الدائمة، وقيام المراقب بالاطمئنان إلى فعاليتها، يمكن استبعاد الزيادة المؤقتة في المتطلبات الرأسمالية.

ج. موضوعات محددة لا بد من تناولها في أثناء عملية المراجعة الرقابية Specific Issues to be Addressed Under the Supervisory Review Process

719) قامت اللجنة بتحديد عدد من الموضوعات الهامة ينبغي على البنوك والمراقبين أن يركزوا عليها بصفة خاصة عند تنفيذ عملية المراجعة الرقابية. وهذه الموضوعات تتضمن بعض المخاطر الرئيسية التي لم يتم تناولها بشكل مباشر في المحور الأول والتصنيفات الهامة التي ينبغي أن يقوم بها المراقبون لضمان سلامة العمل لبعض النواحي المعينة للعمود الأول.

مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

720) ما زالت اللجنة على اقتناعها بأن مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك يحتمل أن تمثل مخاطر هامة تستحق توفير رأس مال لمواجهتها. ومع ذلك، فإن التعليقات التي تلقتها اللجنة من الصناعة إلى جانب ما قامت به اللجنة من عمل إضافي أظهر بوضوح وجود قدر كبير من الاختلافات بين البنوك ذات النشاط الدولي، من ناحية طبيعة المخاطر الأساسية وعمليات إدارتها والرقابة عليها وفي ضوء ذلك، رأت اللجنة أن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لمعاملة مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك في ظل المحور الثاني للإطار الجديد ومع كل هذا، فإن المراقبين الذين يرون أن هناك قدرا كافيا من التناسق مع البنوك العاملة في مناطقهم فيما يختص بطبيعة وطرق مراقبة وقياس المخاطر، يمكنهم أن ينشئوا متطلبات قانونية للحد الأدنى لرأس المال.

721) يعترف الدليل المعدل الخاص بسعر الفائدة بالنظم الداخلية للبنوك باعتبارها الأداة الرئيسية لقياس مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك وللاستجابة الرقابية، ولتسهيل مراقبة المراقبين لمخاطر تعرضات سعر الفائدة في المؤسسات، يجب على

البنوك أن تقدم نتائج نظم القياس الداخلية بها، معبرا عنها في شكل القيمة الاقتصادية بالنسبة إلى رأس المال، باستخدام صدمة نمطية في سعر الفائدة (interest rate shock).

722) إذا ما قرر المراقبون أن البنوك لا تحوز رأس المال الذي يتناسب مع مستوى مخاطر سعر الفائدة، فإنهم يجب أن يطلبوا من البنوك، أن تحوز مبلغا إضافيا محددا من رأس المال، أو تخفيض مخاطرها أو أن تقوم بمزيج من الاثنين. وينبغي على المراقبين أن ينتبهوا بصفة خاصة إلى مدى كفاية رأس المال لدى(Outlier Banks) حيث تهبط القيمة الاقتصادية بنسبة تزيد على 20% من مبلغ الشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال نتيجة للصدمة النمطية لسعر الفائدة (200 نقطة أساسي) أو ما يعادلها ، وفقا لما هو مبين في الوثيقة المساعدة Principles for the Management & Supervision of Interest Rate Risk.

مخاطر التشغيل

723) إجمالي الدخل، المستخدم في أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب النمطي لمخاطر التشغيل، هو مجرد دليل لحجم ونطاق تعرض البنك لمخاطر التشغيل ويمكن في بعض الحالات، مثل البنوك ذات الهوامش أو الربحية المنخفضة يقلل من مدى الحاجة إلى رأس المال بالنسبة لمخاطر التشغيل. وبالرجوع إلى الوثيقة المساعدة (Sound Practices for the Management & Supervision of Operational Risk) – ينبغي على المراقب أن ينظر فيما إذا كان المطلب الرأسمالي المستخرج من متطلبات المحور الأول، يقدم صورة متوافقة عن تعرض هذا البنك لمخاطر التشغيل، بالمقارنة مثلا مع البنوك الأخرى من نفس الحجم ونفس العمليات.

اختبارات التحمل في ظل أسلوب التصنيف الداخلي IRB

724) ينبغي على البنك التأكد وضمان وجود رأس مال كاف لديه لمواجهة متطلبات المحور الأول، ونتائج اختبار التحمل (عندما يتبين ان هناك نقصا في رأس المال)، والذي يتم القيام به كجزء من المتطلبات الدنيا وفقا لأسلوب التصنيف الداخلي للعمود الأول (الفقرة من 396 إلى 399). وقد يرغب المراقبون في مواجهة الكيفية التي تم بها تنفيذ اختبار التحمل. وهكذا فإن نتائج اختبار التحمل ستسهم مباشرة في توقع قيام البنك بعمليات تفوق المتطلبات الدنيا لنسب رأس المال في المحور الأول. ويقوم المراقبون بالنظر فيما إذا كان لدى البنك رأس المال الكافي لهذه الأغراض ويكون رد فعل المراقب متناسبا مع مدى النقص. وعادة ما يتضمن هذا، مطالبة البنك بإنقاص مخاطر و/أو حيازة رأس مال إضافي/مخصصات، حتى يمكن لموارد رأس المال القائمة تغطي متطلبات المحور الأول مضافا اليها نتائج إعادة الحساب بعد اختبار التحمل.

تعريف التعثر

725) يجب على البنوك استخدام التعريف المرجعي للتوقف (التعثر) في تقديراتها الداخلية لاحتمالات التعثر PD و/أو الخسارة بافتراض التعثر LGD والتعرض عند التعثر EAD. ومع ذلك، فإن المراقبين الوطنيين، وفقا لما هو مبين تفصيلا في الفقرة 416، يقومون بإصدار إرشادات عن كيفية تفسير التعثر في منطقة اختصاصهم. ويقوم المراقبون بتقييم تطبيق كل بنك للتعريف المرجعي للتوقف وأثره على متطلبات رأس المال ويقوم المراقبون، بصفة خاصة، بالتركيز على أثر الانحرافات عن التعريف المرجعي وفقا للفقرة 418 (استخدام البيانات الخارجية أو البيانات الداخلية غير المتسقة تماما مع التعريف المرجعي للتوقف).

726) يسمح الاتفاق الجديد للبنوك بتعويض المخاطر الائتمانية أو مخاطر الطرف الآخر المقابل من أدوات الضمان أو الضمانات أو المشتقات الائتمانية التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف الرأسمالية. وبينما تستخدم البنوك أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية CRM لتخفيف مخاطرها الائتمانية، فإن هذه الأساليب تؤدي إلى نشوء مخاطر تجعل العملية الشاملة لتخفيف المخاطر أقل فعالية. ومن ثم فإن هذه المخاطر، أقل فعالية. ومن ثم فإن هذه المخاطر، مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق أو مخاطر السيولة، التي تتعرض لها البنوك تقع في دائرة الاهتمامات الرقابية. وفي تلك الحالة، وبغض النظر عن استيفاء المتطلبات الدنيا الموضحة في المحور الأول، فقد يجد البنك نفسه معرضا لمخاطر ائتمانية أكبر للطرف الآخر الأساسي تزيد عما كان يتوقعه. وتتضمن هذه المخاطر ما يلي:

- عدم القدرة على مصادرة أو تصفية أداة الضمان في وقت مناسب (عند توقف الطرف الآخر).
- رفض الضامن أو تأخره في السداد.
- عدم فعالية التوثيق الذي لم يختبر.

ولهذا يطلب المراقبون من البنوك أن تكون لديها سياسات مكتوبة وإجراءات بشأن تخفيف المخاطر الائتمانية CRM حتى تمكن السيطرة على المخاطر وقد يطلب من البنك أن يقدم هذه السياسات والإجراءات إلى المراقبين ويجب بانتظام مدى ملاءمتها وفعاليتها وتشغيلها.

يجب على البنك أن يراعي في سياساته وإجراءاته الخاصة بتخفيف المخاطر عند حساب متطلبات رأس المال، ما إذا كان من الملائم أن يعترف اعترافا بمخفف المخاطر الائتمانية وفقا لما هو مسموح به في المحور الأول، ويجب أن سياسات وإجراءات إدارة تخفيف المخاطر الائتمانية تتناسب مع مستوى

الاستفادة الرأسمالية التي يعترف بها. وعندما لا يرضى المراقبون عن جودة ومدى مناسبة أو تطبيق تلك السياسات والإجراءات، فقد يوجهون البنك إلى اتخاذ إجراء فوري للعلاج أو نحو حيازة رأس مال إضافي في مواجهة المخاطر المتبقية حتى وقت إصلاح هذه العيوب في إجراءات تخفيف المخاطر الائتمانية CRM بطريقة يرضى عنها المراقب. وعلى سبيل المثال فإن المراقبين قد يوجهون البنك إلى ما يلي:

- عمل تعديلات في الافتراضات الخاصة بفترات الحيازة، وقصات الشعر الرقابية أو التذبذبات (في أساليبهم الخاصة بقص الشعر).
- الاعتراف غير الكامل بمخففات المخاطر الائتمانية (على كل المحفظة الائتمانية أو بواسطة خط لمنتج محدد) أو
- حيازة مبلغ محدد إضافي من رأس المال.

مخاطر التركز الائتماني

729) التركز الائتماني هو أي تعرض منفرد أو مجموعة من التعرضات يحتمل أن تنشأ عنها خسارة كبيرة (بالنسبة إلى رأس المال، أو إجمالي الأصول أو المستوى العا[م] للمخاطر) بدرجة تهدد سلامة البنك أو قدرته على مواصلة عملياته الرئيسية. وتركزا[ت] المخاطر هي من أهم الأسباب المنفردة، التي يثور حولها الجدل، للمشاكل الرئيسية [في] البنوك.

730) ويمكن أن تنشأ تركزات المخاطر في أصول البنك، أو التزاماته، أو في البنو[د] خارج عن ميزانية البنك، من خلال تنفيذ العمليات أو القيام بها (سواء أكانت منتجات [أو] خدمات) أو من خلال مزيج من التعرضات من تلك الأقسام العريضة. ونظرا [لأن] الإقراض هو النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، فإن تركزات المخاطر الائتمانية غا[لبا ما] تكون هي الأكثر أهمية بين تركزات المخاطر في البنك.

731) وتركزات المخاطر الائتمانية بحكم طبيعتها، تقوم على أساس عوامل [...] عامة أو مترابطة ، والتي يكون لها في وقت الأزمات، اثر عكسي على أهلية ال[...]

[...]ن من الأطراف التي يتكون منها التركز. وهذه التركزات لم يتم تناولها في المحور [الأو]ل الخاص بالتكلفة الرأسمالية لمخاطر الائتمان.

[73...]) ينبغي أن تكون لدى البنوك سياسات داخلية فعالة، ونظم، وضوابط لتحديد [...]ياس ومراقبة والإشراف على تركزات المخاطر الائتمانية. وينبغي على البنوك أن [...]ر بوضوح مدى تركزات المخاطر الائتمانية في تقييماتها لكفاية رأس المال في [المح]ور الثاني. وينبغي أن تغطي هذه السياسات الأشكال المختلفة لتركز المخاطر [الائ]تمانية التي قد يعرض لها البنك. وتتضمن هذه المخاطر ما يلي:

[...] التعرضات الهامة لطرف آخر واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف [الأخ]رى. وفي كثير من مناطق الاختصاص، يقوم المراقبون بتحديد حد للتعرضات من [هذا ال]نوع، وعادة ما يشار إليه بحد التعرضات الضخمة. وقد تقوم البنوك أيضا بوضع [حد إ]جمالي لإدارة ورقابة التعرضات الضخمة بها كمجموعة.

[...] التعرضات الائتمانية للأطراف الأخرى في نفس القطاع الاقتصادي أو المنطقة [الجغ]رافية.

[...] التعرضات الائتمانية لأطراف أخرى يعتمد أداؤها المالي على نفس النشاط أو [الس]لعة.

[...] التعرضات الائتمانية غير المباشرة والناشئة عن نواحي نشاط في تخفيف [المخاط]ر الائتمانية CRM (مثل التعرضات لنوع واحد من أدوات الضمان أو الحماية [الائتمان]ية التي يوفرها طرف مقابل واحد) (single counterparty).

[...] ينبغي أن يكون الإطار الخاص بالبنك لإدارة تركزات المخاطر الائتمانية موثقا [...] كما ينبغي أن يتضمن تعرضا لتركزات المخاطر الائتمانية بالنسبة للبنك وكيفية [...] الحدود المرتبطة بها. وينبغي تعريف الحدود بالنسبة لرأس مال البنك، وإجمالي [...] أو بالنسبة للمستوى العام للمخاطر، إذا ما كانت هناك إجراءات كافية لذلك.

734) ينبغي على إدارة البنك أن تقوم بعمل اختبارات دورية للتحمل للتركزات الرئيسية لمخاطر الائتمان ومراجعة نتائج هذه الاختبارات لتحديد التغيرات المحتملة في ظروف السوق التي يمكن أن تؤثر عكسيا على أداء البنك مع تحديد كيفية مواجهتها.

735) ينبغي على البنك أن يتأكد من أنه، بالنسبة لتركزات مخاطر الائتمان، يلتزم بوثيقة اللجنة الخاصة بمبادئ إدارة المخاطر الائتمانية الصادرة في سبتمبر 2000 Principles for the Management of Credit Risk, Sept. 2000، والإرشادات الأكثر تفصيلا في ملاحق الوثيقة الحالية.

736) ينبغي على المراقبين، في نطاق ممارستهم العادية لنشاطهم، أن يقوموا بتقدير مدى تركزات المخاطر الائتمانية للبنك، وكيفية إدارتها، التي يقدرها البنك في تصنيفه الداخلي لدرجة كفاية رأس المال وفقا للعمود الثاني. وينبغي أن تتضمن مثل هذه التصنيفات مراجعات لنتائج اختبارات التحمل التي يقوم بها البنك. وينبغي على المراقبين أن يتخذوا الإجراءات المناسبة ما لم يكن قد تم تناول المخاطر الناشئة من تركزات المخاطر الائتمانية بشكل كاف من جانب البنك.

التوريق

737) فضلا عن مبدأ المحور الأول الذي يقضي بأن البنوك ينبغي أن تدخل في حسبانها الموضوعية الاقتصادية لعملياتها عند تحديد مدى كفاية رأس المال بها، فإن السلطات الرقابية ستقوم، حسب الحالة، بمراقبة مدى كفاية ما قامت به البنوك. ونتيجة لهذا، فإن معاملات رأس المال القانوني بالنسبة لتعرضات توريق معينة قد تتعدى المبينة في المحور الأول للاتفاق الجديد، وخاصة في الحالات التي لا يعكس متطلب رأس المال العام بشكل كاف وبدرجة مرضية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية على حدة.

738) قد تقوم السلطات الرقابية، ضمن أشياء أخرى، بمراجعة – إذا تطلب الأمر – لمعرفة ما إذا كان التقدير الذاتي للبنك لاحتياجاته الرأسمالية قد انعكس في حساب رأس المال إلى جانب مراجعة المستندات لبعض العمليات المعينة لتحديد مدى تطابق متطلبات رأس المال مع شكل المخاطر. (مثل نصوص الإحلال أو الاستبدال). ويقوم المراقبون أيضا بمراجعة الطريقة التي تناولت بها البنوك موضوع عدم توافق تواريخ الاستحقاق بالنسبة للمراكز المحتفظ بها في حساباتها الاقتصادية لرأس المال. مع الانتباه، بصفة خاصة، إلى مراقبة هيكل عدم التوافق في الاستحقاقات في العمليات، لتخفيض متطلبات الرأسمالية بشكل مصطنع. وبالإضافة إلى هذا، قد يقوم المراقبون بمراجعة تقييم البنك للارتباط الفعلي بين الأصول الموجودة في المجمع والكيفية التي انعكست بها في الحساب. وفي الحالات التي يقدر فيها المراقبون أن أسلوب البنك غير كاف، يقومون باتخاذ إجراء مناسب. وقد يتضمن هذا الإجراء عدم الاعتراف أو تخفيض المسموحات الرأسمالية في حالة الأصول الأولية، أو زيادة رأس المال المطلوب في مقابل تعرضات التوريق التي تمت حيازتها.

أهمية تحويل المخاطر

739) قد يتم القيام بعمليات التوريق لأغراض أخرى غير تحويل المخاطر الائتمانية (مثل التمويل). وإذا كان الحال كذلك، فقد يظل هناك قدر محدود من نقل المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، فإنه لكي يحقق البنك المنشئ تخفيضات في متطلبات رأس المال، يجب أن يقدر المراقب الوطني تحويل المخاطر الناشئ عن عملية التوريق على جانب من الأهمية. فإذا ما قرر المراقب الوطني أن تحويل المخاطر ليس كافيا أو غير موجود يمكن أن يطلب تطبيق متطلب رأسمالي أعلى عما هو مقرر طبقا للعمود الأول، أو من ذلك قد لا يعترف للبنك بحق الحصول على أية مسموحات رأسمالية من عمليات التوريق. وبالتالي فإن التوقع الرقابي هو أنه لتحقيق قدر من الإنقاذ الرأسمالي، على البنك المنشئ أن يكون قد قام بتحويل بعض المخاطر إلى أطراف ثالثة. ولذا، فإن المسموحات الرأسمالية التي يمكن تحقيقها ستتناسب مع مقدار المخاطر الائتمانية التي تم تحويلها فعلا. ويتضمن ما يلي مجموعة من الأمثلة التي قد تثور بشأنها بعض المشكلات لدى المراقبين من ناحية درجة المخاطر المحولة. مثل الاحتفاظ أو إعادة شراء مبالغ ضخمة من تعرضات المخاطر "عن طريق" الانتقاء Cherry picking إما عن طريق التوريق.

740) الاحتفاظ بـ/أو إعادة شراء قدر كبير من تعرضات التوريق، يتوقف على نسبة المخاطر التي يتحملها المنشئ، قد يؤدي إلى الغرض من مقصد تحويل المخاطر الائتمانية عن طريق التوريق. وبشكل محدد، فان السلطات الرقابية قد تتوقع ان شريحة هامة من المخاطر الائتمانية والقيمة الاسمية للمجمع سيتم تحويلها على الأقل إلى طرف ثالث مستقل عند بداية العملية وعلى أساس مستمر. وعندما تقوم البنوك بإعادة شراء المخاطر لأغراض خلق سوق، فان المراقبين يجدون من المناسب أن يقوم المنشئ بشراء جزء من العملية، ولكن ليس إعادة الشراء مثلا لكل العملية، ويتوقع المراقبون أنه عندما يتم شراء مراكز لأغراض خلق السوق، أن يجري إعادة بيع هذه المراكز في خلال فترة مناسبة. وبهذا تظل العملية متسقة مع الغرض الأساسي لنقل المخاطر.

741) أحد الآثار الأخرى لتصفية جزء غير كبير من مخاطر التحويل، وخاصة إذا كان مرتبطا بتعرضات جيدة غير مصنفة، هو أن كلا من الأصول الأقل نوعية وغير المصنفة، ومعظم المخاطر الائتمانية الكامنة في التعرضات الأساسية في عملية التوريق، يحتمل أن تظل مع المنشئ. وهو ما يعني بالتالي، وعلى أساس نتيجة عملية المراجعة الرقابية، ان المراقب قد يزيد من المتطلب الرأسمالي لبعض التعرضات المعينة، أو حتى يزيد من المستوى العام لرأس المال الذي يطلب إلى البنك الاحتفاظ به.

المبتكرات السوقية Market Innovations

742) لما كانت المتطلبات الدنيا لرأس المال للتوريق قد لا تكون قادرة على تناول كافة الموضوعات المحتملة، فانه يتوقع من السلطات الرقابية أن تنظر في ملامح جديدة لعمليات التوريق بمجرد ظهورها، وتتضمن مثل هذه التصنيفات أثر تلك الملامح (الخصائص) الجديدة على تحويل مخاطر الائتمان، ويتوقع من المراقبين، حسب ما يتطلبه الحال، أن يقوموا باتخاذ إجراء مناسب بموجب المحور الثاني. ويمكن تشكيل رد فعل وفقا للمحور الأول بحيث يأخذ في الاعتبار المبتكرات السوقية . وقد يتخذ رد الفعل شكل مجموعة من المتطلبات بالنسبة للعمليات و/أو معاملة رأسمالية محددة.

توفير الدعم الضمني

743) يتخذ دعم العملية عديدا من الأشكال، وسواء أكانت العملية تعاقدية (أي توفير تعزيز الائتمان عند بداية عملية التوريق) أم غير تعاقدية (الدعم الضمني). وعلى سبيل المثال فان الدعم التعاقدي يمكن أن يتضمن إفراطا في أدوات الضمان والمشتقات الائتمانية، حسابات النطاق الهامشي (spread accounts)، التزامات تعاقدية بالرجوع في العملية، أوراق مالية ثانوية، مخففات للمخاطر الائتمانية مقدمة إلى شريحة محددة، إعطاء صفة الثانوية (subordination) للمصروفات أو ايراد الفوائد أو ايراد الهوامش المؤجل، وطلبات التصفية لما يزيد عن 10% من الإصدار الأصلي. وتتضمن أمثلة الدعم الضمني شراء تعرضات المخاطر الائتمانية المتدهورة من المجمع الأساسي، بيع التوريق بأعلى من سعر السوق، واستبدال أو إعادة تغذية الأصول التي تعمل بانتظام على تحسين نوعية المجمع الذي تم توريقه.

744) يثير توفير الدعم الضمني (أو غير التعاقدي)، باعتباره مقابلا للدعم التعاقدي (أي المعززات الائتمانية) قدرا كبيرا من القلق لدى المراقبين. وبالنسبة لهياكل التوريق التقليدي فان توفير الدعم الضمني يقلل من معايير نظافة العملية، والتي يمكن أن يسمح استيفاؤها للبنوك باستبعاد الأصول التي تم توريقها من حسابات رأس المال القانوني. وبالنسبة لهياكل التوريق المركب (synthetic) فانه يؤدي إلى إهدار مغزى تحويل المخاطر. وبتوفير هذا الرجوع الضمني فان البنوك تعطي إشارة للأسواق بان المخاطر ما زالت مقيدة في دفاتر البنك، ولم يتم تحويلها فعلا. وأن حساب رأس مال المؤسسة، لهذا السبب يقلل من المخاطر الفعلية. وبالتالي، يتوقع من المراقبين الوطنيين أن يتخذوا إجراء مناسبا عندما تقوم المؤسسة المصرفية بتوفير دعم ضمني .

745) إذا وجد أن أحد البنوك يقدم دعما ضمنيا لعملية توريق ، يطلب إليه حيازة رأس مال مقابل كل التعرضات الأساسية المصاحبة للهيكل كما لو كانت لم يتم توريقها. وسيطلب منه أيضا الإفصاح بشكل عام أنه قد قدم دعما غير تعاقدي وما نشأ عنه (وفقا لما هو مبين أعلاه). والقصد هو أن يطلب إلى البنوك حيازة رأس مال مقابل

التعرضات التي تتحمل بسببها المخاطر الائتمانية، وعدم تشجيعها على توفير دعم غير تعاقدي.

746) ومع ذلك، فإذا ما وجد أن أحد البنوك يقدم دعما ضمنيا في اكثر من مناسبة، يطلب إلى البنك أن يفصح عما قام به من انتهاك بشكل عام ويقوم المراقبون باتخاذ إجراء مناسب. وقد يتضمن هذا الإجراء الرقابي، وان لم يكن قاصرا على، إجراء أو اكثر مما يلي:

- قد يمنع البنك من الحصول على معاملة رأسمالية تفضيلية على الأصول التي تم توريقها لمدة من الزمن يحددها المراقب الوطني.
- قد يطلب إلى البنك حيازة رأس مال مقابل كافة الأصول التي تم توريقها كما لو كان البنك قد أنشأ التزاما عليها، عن طريق تطبيق معامل تحويل على وزن مخاطر للأصول الأساسية.
- قد يطلب إلى البنك، لأغراض حساب رأس المال، معاملة كافة الأصول التي تم توريقها كما لو كانت قد ظلت في الميزانية.
- قد يطلب إلى البنك، بواسطة المراقب الوطني عليه، أن يقوم بالإفصاح عن تقديمه دعما ضمنيا و/أو حيازة رأس مال قانوني يتعدى الحدود الدنيا لنسب المخاطر التي يحدد على أساسها رأس المال.

747) ينبغي أن ينتبه المراقبون عند تحديدهم لوجود دعم ضمني وأن يقوموا باتخ الإجراء الرقابي المناسب لتخفيف آثاره، وبغض النظر عن الفحص والاستقصاء، فقد منع البنك من تلقي أي مسموحات رأسمالية لعمليات التوريق المخططة (إنذار نه Moratorium). ويهدف رد الفعل الرقابي الوطني إلى تغيير سلوك البنك فيما يتعلق بتوفير الدعم الضمني، وتصحيح نظرة السوق فيما يتعلق بترحيب البنك لتوفير ملجأ ملاذ يتعدى حدود الالتزامات التعاقدية في المستقبل.

748) على غرار ما تم مع أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، وبشكل أكثر عمومية، يقوم المراقبون بمراجعة مدى ملاءمة أساليب البنوك تجاه الاعتراف بالحماية الائتمانية، وفيما يتعلق بعمليات التوريق، يقوم المراقبون بمراجعة مدى ملاءمة الاعتراف بالحماية مقابل معززات الخسارة الأولى للائتمان. وبالنسبة لهذه المراكز يحتمل أن تكون الخسارة المتوقعة أقل من ناحية أهميتها كعنصر للمخاطر ويحتمل أن يحتفظ بها مشتري الحماية من خلال التسعير. ولذا فإن المراقبين يتوقعون أن تأخذ سياسات البنوك ذلك في الاعتبار عند تحديد رأس مالها الاقتصادي وإذا ما رأى المراقبون عدم كفاية الأسلوب المعترف به للحماية فإن عليهم القيام باتخاذ إجراء مناسب. وقد يتضمن مثل هذا الأسلوب زيادة المتطلبات الرأسمالية عقابل عملية معينة أو فئة من العمليات.

مخصصات الاستدعاء Call Provisions

749) يتوقع المراقبون ألا تقوم البنوك باستخدام مخصصات تخول لها استدعاء عملية التوريق أو غطاء الحماية الائتمانية قبل مواعيدها إذا كان ذلك سيؤدي إلى تحمل البنك خسائر أو تدهورا في نوعية الائتمان للتعرضات الأساسية.

750) إلى جانب المبدأ العام المبين أعلاه، فإن المراقبين يتوقعون من البنوك ألا تقوم إلا باستدعاءات التصفية فقط وللأغراض الاقتصادية للأعمال، ومثال ذلك عندما تتعدى تكلفة خدمة التعرضات الائتمانية القائمة مقدار الاستفادة من خدمة التعرضات الائتمانية الأساسية.

751) ينبغي أن لا تشكل الاستدعاءات لأجل في عمليات التوريق أي عدم توافق في الاستحقاق عندما لا تكون مصحوبة بأية حوافز واضحة لإنهاء العملية مبكرا. وعند العزم على ممارسة مثل هذا الاستدعاء في عمليات التوريق يتوقع من البنك أن يعطي إخطارا مسبقا للمراقب عليه. وحسب ما يستقر عليه الاختيار الوطني، قد تقوم السلطات الرقابية بعمل مراجعة قبل ممارسة البنك للاستدعاء، يمكن أن تشمل النظر في:

- أنه وفقا لأفضل ما لدى البنك من معلومات، فإن ممارسة مثل هذا النص لن تتطلب تحمل البنك القائم بالاستدعاء لخسائر التعرضات التي تم توريقها.
- تفسير المبرر الذي قام على أساسه قرار البنك بممارسة الاستدعاء لأجل.
- بيان يتعلق بأثر ممارسة هذا النص على معدل كفاية رأس مال البنك.

752) قد يطلب المراقب أيضا من البنك أن يدخل في عملية متابعة، إذا استلزم الأمر، حسب الشكل العام لمخاطر البنك، والظروف القائمة في السوق أو أثر ممارسة الاستدعاء على شكل المخاطر بالبنك.

753) ينبغي أن تكون الاستدعاءات ذات التاريخ مقترنة بتاريخ لا يسبق فترة استمرار، أو المتوسط المرجح لفترة، حياة التعرضات الأساسية للتوريق. وبالتالي فإن السلطات الرقابية قد تطلب مضي فترة كحد أدنى قبل تحديد أو تاريخ محتمل للاستدعاء، نظرا لوجود تكلفة مقدمة "غير مستردة" لسوق المال عن عمليات التوريق.

الاستهلاك المبكر Early Amortisation

754) تتوقع السلطات الرقابية أن يكون لدى البنوك رأس مال كاف وخطط للسيولة لمواجهة آثار كل من الاستهلاك وفقا للجدول أو الاستهلاك المبكر. وعندما لا يرى المراقبون كفاية ذلك، يقومون باتخاذ الإجراء الملائم. وقد يتضمن هذا الإجراء، وإن كان لا يقتصر على، توجيه البنك للحصول على خط سيولة مخصص، أو رفع معامل تحويل الاستهلاك المبكر.

755) بالنسبة للاستيلاكات المقيدة (Controlled amortisations) بشكل محدد ، يقوم المراقبون أيضا بمراجعة العملية التي يقرر البنك بواسطتها الحد الأدنى لفترة الاستيلاك المطلوبة لسداد 90% من الرصيد القائم عند نقطة الاستيلاك المبكر. وإذا لم يقدر المراقب أن هذا كاف، فله اتخاذ إجراء مناسب، مثل زيادة معامل التحويل المصاحب لعملية معينة و/أو لفئة من العمليات.

د. نواح أخرى لعملية المراجعة الرقابية Other Aspects of Supervisory Review Process

756) الإشراف على البنوك ليس علما يخضع لمقاييس مضبوطة، ولذا فإن العناصر التقديرية أو الاختيارية لا يمكن تجنبها في نطاق العملية الرقابية. ويجب على المراقبين أن يحرصوا على القيام بالتزاماتهم بطريقة تتسم بارتفاع درجة الشفافية والقابلة للمحاسبة عن المسؤولية. وينبغي على المراقبين أن يتيحوا بشكل عام المعايير التي تستخدم في مراجعة التصنيف الداخلي لرأس المال الذي تقوم به البنوك وإذا ما فضل أحد المراقبين أن يضع هدفا أو نسبا للبداية أو أن يضع أقساما لرأس المال بالإضافة إلى الحدود الدنيا القانونية، فإن العوامل التي قد تؤخذ في الاعتبار عند القيام بذلك ينبغي أن تم إتاحتها بشكل علني عام. وعندما يتم تحديد متطلبات رأس المال أعلى من الحد الأدنى لأي بنك، فإن المراقب ينبغي أن يشرح للبنك خصائص المخاطر الخاصة بالبنك والتي أدت إلى هذا المطلب والسبب في عدم تناول هذه المخاطر بشكل خاص بموجب المحور الأول، ومساهمة كل خاصية من الخصائص التي تم تحديدها في المطلب الإضافي، وكذلك أي إجراء علاجي قد يكون ضروريا.

الإرشادات المتصلة بعملية المراجعة الرقابية

(التي أصدرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي)

.1	الجزء (ب) من تعديل اتفاق رأس المال ليتضمن مخاطر السوق	يناير 1996	نهائي
.2	المبادئ الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال	سبتمبر 1997	نهائي
.3	طريقة المبادئ الرئيسية	أكتوبر 1999	نهائي
.4	إرشادات إدارة المخاطر للمشتقات	يوليه 1994	نهائي
.5	إدارة مخاطر سعر الفائدة	سبتمبر 1997	نهائي
.6	إدارة المخاطر للعمليات المصرفية الإلكترونية	مارس 1998	نهائي
.7	إطار للضوابط الداخلية	سبتمبر 1998	نهائي
.8	الممارسات السليمة لعلاقات البنوك مع المؤسسات ذات المراتب العالية	يناير 1999	نهائي
.9	تعزيز الحوكمة	أغسطس 1999	نهائي
.10	الممارسات السليمة لإدارة السيولة	فبراير 2000	نهائي
.11	مبادئ لإدارة مخاطر الائتمان	سبتمبر 2000	نهائي
.12	الإرشادات الرقابية لإدارة تسوية المخاطر في عمليات النقد الأجنبي	سبتمبر 2000	نهائي

.13	مبادئ لإدارة والإشراف على مخاطر سعر الفائدة	يناير 2001	للتعليق
.14	إدارة المخاطر في العمليات المصرفية الإلكترونية	مايو 2001	للتعليق
.15	المراجعة الداخلية في البنوك وعلاقة المراقبين بالمراجعين	أغسطس 2001	نهائي
.16	الفحص النافي للجهالة لعملاء البنوك	أكتوبر 2001	نهائي
.17	العلاقة بين المراقبين على المصارف والمراجعين الخارجيين للبنوك	مارس 2002	نهائي
.18	الإرشادات الرقابية للتعامل مع البنوك الضعيفة	يناير 2002	نهائي
.19	إدارة والإشراف على نواحي النشاط المصرفية الإلكترونية عبر الحدود .	أكتوبر 2002	للتعليق
.20	الممارسات السليمة لإدارة والإشراف على مخاطر التشغيل	فبراير 2003	نهائي